القَوْلُ المُخْتَصَرُ المُبِينُ

فِي

مَنَاهِجِ المُفَسِّرِينَ

كَتَبَــه

الشيخ د. مُحَمَّد الحُمُود النَّجْدِي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثالثة

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

موقع المؤلف
www.al-athary.net

حساب تويتر
alnajdi1

البريد الإلكتروني
alhomood1@yahoo.com

يطلب الكتاب من:
إنستغرام: alathary_books

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إنّ الحَمدَ لله، نحمدُه ونَستَعينه ونَسْتغفره، ونَعُوذُ باللهِ منْ شُرور أنفسِنا، ومنْ سيئاتِ أعمالنا، منْ يهْده الله فلا مُضلّ له، ومنْ يُضْلل فلا هَاديَ له، وأشْهدُ أنْ لا إله إلا الله وحْده لا شَريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلِّ على مُحمَّدٍ، وعلى آلِ مُحمَّد، كما صَليتَ على إبراهيمَ، وعلى آلِ إبراهيم، إنَّك حميدٌ مجيدٌ.

وبعد:

فإنَّ عِلْمَ تفْسِيرِ القُرآنِ العَظِيم، مَنْ أشْرفِ العُلُومِ الإسْلامية، وأرْفعها قَدْراً، لارْتباطه ببيانِ مَعَاني كلامِ الله عزَّ وجل، الذي هُو أعظمُ الكلام، وأشْرَفُه وأعْلاه، وأحْكمُه وأعْلَمُه، وقد أنْزله اللهُ تعالى إلينا نُوراً وهُدَىً، وبياناً للحَقِّ وأهْله، ومَوْعظةً وعِبْرة، وحِكْمةً وزكاة، وسَعادةً ونجاةً في الدُّنيا والآخرة، لمنْ اتَّبعه واهْتدَى به، وفعلَ ما أُمِرَ به فيه، وأَطَاعَه بقَدْرِ اسْتطاعته.

والاشْتغالُ بكتابِ اللهِ عزَّ وجل وعُلومِه، وتِلاوته وقراءته، وفَهْمِه وتدَبُّره، شَرَفٌ ورِفعةٌ لصَاحِبه في الدُّنيا والآخِرة.

فعن أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إنَّ للهِ أهْلِينَ مِنْ النَّاس»، قالوا: يا رسُولَ الله، مَنْ هُم؟ قال: «هُمْ أَهْلُ القُرْآنِ، أَهْلُ اللهِ وخَاصَّتِه». أخرجه أحمدُ والنَّسائي وابن ماجة.

والمفَسِّرُون لكتابِ الله تعالى، هُم الجَديرون لأنْ يَكُونُوا أهلَ الله وخاصَّته، لأنَّهم أعْلمُ الناسِ بكتاب ربّهم -جلَّ جلاله، وتقدَّسَت أسْماؤه- ومعانيه وأحْكامه.

وهمْ أهلُ الحِكْمة والعِلْم النافع.

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ البقرة: ٢٦٩.

قال عليُّ بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما: يعني المعْرفةَ بالقُرآن، ناسِخه ومَنْسُوخه، ومُحْكمِه ومُتَشابهه، ومُقدَّمه ومُؤخَّره، وحلاله وحَرَامه، وأمْثاله.

وأخرج ابن أبي حاتم: عنْ عمرو بن مرة قال: ما مَرَرتُ بآيةٍ مِنْ كِتابِ الله لا أَعْرفُها، إلا أَحْزَنتني، لأنِّي سمعتُ الله تعالى يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ العنكبوت: ٤٣.

وبيَّن اللهُ تعالى أنَّه إنما أَنزلَ الكتابَ، ليُتدبَّر ويُفْهَم، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ص: ٢٩.

وحثَّ عبادَه على تدبُّره، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ النساء: ٨٢.

وذمّ اللهُ تعالى المُعْرضِين عنْ فَهْمه وتدبّره، والعِلْم به، والعَمل بأوامره، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ محمد: ٢٤.

قال مجاهد: أَحَبُّ الخَلْقِ إلى اللهِ تعالى، أعْلَمُهُم بما أَنْزل.

وقال الحَسن: واللهِ ما أنزلَ اللهُ آيةً، إلا وهو يُحِبُّ أن تُعْلَمَ فيمَا أُنْزلتْ، وما أرادَ اللهُ بها.

قال الحافظ ابنُ كثير رحمه الله في مقدمة تفْسيره: «فالواجبُ على العُلَماء الكشْفُ

عنْ معاني كلام الله، وتفسير ذلك، وطَلَبه مِنْ مظانِّه، وتعلّمُ ذلك وتَعْليمه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْاْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ آل عمران: ١٨٧.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ آل عمران: ٧٧.

فذمَّ اللهُ تعالى أهلَ الكتاب قبْلنا، بإعْراضِهم عنْ كتابِ الله المنزّل عليهم، وإقْبَالهم على الدُّنيا وجمْعها؛ واشْتغالهم بغيرِ ما أُمروا به مِنْ اتباع كتاب الله».

ثم قال: «فَعَلينا أيُّها المسْلمُون؛ أنْ نَنْتهي عمَّا ذمَّهم اللهُ تعالى به، وأنْ نَأْتمر بما أمَرنا به، منْ تعلّم كتابِ الله المنزّل إلينا وتَعْليمه، وتفهّمه وتفهيمه، ﴿۞أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ١٦ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ الحديد: ١٦- ١٧.

قال: «ففي ذِكْره تعالى لهذه الآية بعدَ التي قَبْلها، تَنْبيهٌ على أنَّه تعالى كما يُحْيي الأرضَ بعدَ مَوْتها، كذلك يُلين القُلوبَ بالإيمان والهُدَى بعد قَسْوتها، مِنَ الذُّنُوب والمعَاصي، واللهُ المؤمَّل المسْئول أنْ يفعلَ بنا هذا، إنه جَوادٌ كريم». انتهى كلامه رحمه الله.

وبعد:

فهذا كتَابٌ مختصرٌ مُبيّنٌ، لجُملةٍ مِنَ التفاسِير المشْهورة، والتعريف بأصْحَابها، وبيانِ خَصَائصِها مِنَ النَّواحي العَقَدية، والمنْهَجية، والحَديثية؛ والفِقْهية؛ واللُّغوية الأدبيَّة؛ وغيرها، وبيانِ موقفِ مُصنّفيها مِنَ العقيدة السَّلفية، وفيما يَتعلَّق بأسْماءِ اللهِ تعالى وصِفاته خُصُوصاً، وذلك أنَّ بيانَ مذْهبِ المفسّر في «الأسْمَاء والصِّفات»؛ يدلُّ على الْتزامه بباقي المذْهَب، كالإعْتِزال، أو الأشْعَرية، والماتُوريدية،.. وغيرها.

وقد كنْتُ باديءَ ذي بَدءٍ؛ كتبتُها لنفْسي، كلِماتٍ مُختَصرات؛ ثم رأيتُ الزِّيادة عليها؛ ونَشْرها بين طلبةِ العلم؛ ليَتَعدَّى نفْعُها لغيري، ويَسْتفيدُ منْها سِواي مِنْ إخْوانِنا.

* وقد زدْتُ عليها زياداتٍ كثيرة في هذه الطَّبعة الجديدة (١٤٤٢ هـ)؛ لزيادة النَّفع لطُلاب العِلْم؛ والتدْلِيل على ما نقُول؛ كما زِدْنا الكتاب بالكلامَ على كُتبٍ أخْرى، ومُفسِّرين آخرين، كابن أبي حاتم، والواحِدي، وصدِّيق حَسَن خان، وكتاب زُبْدة التفْسير، وتفْسير الزُّحَيلي، والنَّابلسي.

والذي دَفَعني لهذا البَحْث؛ أمْرَان:

الأول: أني كنْتُ أَرَى كثيراً مِنَ المسْلمين -بلْ ومِنْ طَلَبة العِلْم ؟!- مَنْ يَقْتَني بعضَ كتبِ التفسير، وهو لا يَعلمُ عقيدةَ مُصنِّف الكتاب!! فَضْلاً عنْ مَعْرفته بمزَايا الكتَاب وخصائصه؛ مِنَ النَّواحِي الأخْرى (الفِقهية، والحديثية، واللغوية... الخ). وهذا أمرٌ مِنَ الخَطَر بمكان؟!

الثاني: إنَّه لا يُوجد -فيما أعْلم- كتابٌ مُختصرٌ في هذا الشّأن، والاخْتصار وحْدَه، أَحَدُ دَوَاعي الكتابةِ والتأليف، كما قال الشيخ أبو الحسَن الخَازن في مقدّمة تفسيره:

«...ينبغي لكلّ مُؤلِّفٍ كتاباً، في فنٍّ قد سُبِقَ إليه، أنْ لا يَخلو كتابه مِنْ خمسِ فوائد:

اسْتنباطُ شيءٍ إنْ كانَ مُعْضلاً.

أو جَمْعُه إنْ كانَ مُتفرّقاً.

أو شَرْحُه إنْ كان غامِضاً.

أو حُسْنُ نَظْمٍ وتأْليف.

أو إسْقاطُ حَشْوٍ وتَطْويل.

وأرجُوا ألا يَخلُو هذا الكتاب، مِنْ هذه الخِصَال التي ذكرت..».

وقد اسْتَعنتُ فيما يتعلَّق بالنواحي الفِقْهية، واللغوية، والشِّعر، والقراءات، وإيراد الإسْرائيليات، بكتاب: «التفْسير والمفسِّرون» للشيخ السَّلفي محمد حسين الذهبي رحمه الله تعالى، وهو كتابٌ نافعٌ ومُفيد، اجْتهدَ فيه مُؤلِّفه اجْتهاداً كبيراً، واسْتقرأَ فيه كثيراً مِنْ كتب التفسير، وذَكَر خَصَائص كلَّ تفسيرٍ منْ نواحٍ كثيرة، فجزاه الله خيراً، وغَفرَ له ورحمه.

كما اسْتَعنتُ فيما يتعلَّق بالأسْماء والصِّفات، بكتبِ العقيدة والتوحيد المتنوِّعة؛ وكتبِ التفسير السَّلفية، وكلام مشايخنا حفظهم الله تعالى، ورحمهم الله، المبْثُوث في كتُبهم ومحاضَراتهم ومُلاحظاتهم وتنبيهاتهم.

وأَضَفْتُ إليه ما جَمعته مما راجعتُه بنَفْسي، وبحثتُ فيه في مَواضعه، وما تجمَّعَ لديَّ منْ ملاحظاتٍ سَابقة، وتَنْبيهاتٍ وبحوثٍ مُتناثرة.

وقد رتَّبْته على وَفيَاتِ المفَسِّرين، الأقْدَم منهم أولاً؛ ثم الذي يَلِيه، وهكذا، وقد ضَمَّ أكثرَ من ثلاثين -كتاباً.

وسميَّته بـ «القَوْلُ المُخْتَصَرُ المُبِين في مَنَاهِجِ المُفَسِّرين».

وأخيراً: أسْألُ اللهَ السَّميعَ العَليم، أنْ يَنفعَ به الإسْلامَ والمسْلمين، وطَلَبَة العِلْم والدَّارسين؛ وأنْ لا يَحْرمنا أجْره وبركته، في الدُّنيا والآخِرة.

وآخرُ دَعْوانا أنْ الحمْدُ لله ربّ العالمين.

وصلى الله وسلم وباركَ على عبدِه ورسولهِ محمدٍ، وآله وصحابته أجمعين[1].

وكَتبه

د. مُحَمّدُ بنُ حَمَد الحُمُود النّجْدي

(١) هذا: وقد زدت المقدمة ببيان الأصول التي تقوم عليها عقيدة السلف الصالح في أسماء الله تعالى وصفاته، وأعدت النَّظر في كثيرٍ منْ عبارات هذا الكتاب في هذه السّنة (١٤٤١هـ)، ليكونَ أكثرَ دِقةً، كما وزدتُ البحث كُتباً جديدة، وهي: تفاسير ابن أبي حاتم، والواحدي، وصديق حسن، وزبدة التفسير، وتفسير الزحيلي، والنابلسي، وأضفنا نُقُولاً إلى الكتُب الموجودة، لتكون أدلةً وبراهين على ما نقولُ، وإيضاحاً وبياناً للمُراد، مع فوائد وزيادات كثيرة، يراها القارئ إنْ شاء الله.

تَمْهِيدٌ

قد تنوّعتْ المصَادر التي اسْتَقى منْها المفَسِّرون مَناهجهم، لفَهْم كتاب الله تعالى، والتَّعرّف على معاني كلماته ومُفرداته، وحِكَمِه وأحْكامه، والوقُوف على دَقَائقه وأسْراره، وإبْرازها للمُسْلمين وإظْهارها، للعِلْم والعَمل بها، والظَّفر بخَيْري الدُّنيا والآخرة.

ولما اعْتَمَدَ المفَسّرون على مَصَادر عِدَّة في التَّفسِير، كانتْ مَنَاهِجهم مُتَعَدِّدة، بتَعدّدِ تلك المصَادر؛ وتأثّر الطَّالب بشيْخه؛ واقعٌ مَحْسُوس كما هو مَعْلوم؛ إلا مَنْ عَصَمَ اللهُ عزّ وجل.

والكلام عنْ مَناهِج المفَسِّرين منَ العُلوم المهمّةِ المفِيدة للعَامّة والخَاصَّة، وقد كثُرتْ فيه المؤلّفَات، لأنَّ التفاسيرَ لكتابِ الله جلّ وعلا؛ قد كثرتْ جدًّا، حتى بلغتْ أكثرَ مِنْ مائةِ تفْسِيرٍ مَطْبوع، موجودٍ بينَ أيدينا اليوم، والتي لم تُطْبع أيضاً كثيرة، والتَّفاسير المفْقُودة كثيرة أيضاً.

وطالبُ العِلْم خاصَّة؛ والمسْلم عُمُوماً، الذي يحرصْ على مَعْرفة مَعَاني كلامِ اللهِ جلّ وعلا، لا بُدَّ له أنْ يَعْلمَ مَناهجَ المفسِّرين؛ وطرائقهم في التَّفسير، حتى إذا راجَعَ تفْسِيراً لأحَدِهم، عَلِم ما يَتميَّز به ذلك التفسير عنْ غيره، وعَلِم اسْم المؤلِّف وعَصْره وبَلَده، ومَنْهاجَه وطَريقته، عَقِيدةً، وفِقْهاً، وحَديثاً، ولُغَة، وغيره.

* تعريفُ مَنَاهِج المُفَسِّرين:

فالمناهِج: جمعُ مَنْهَج، والمنْهَجُ والمنْهَاج والنَّهْج؛ هو: الطَّريقُ الوَاضِح.

والمقصودُ بمناهِج المفسِّرين: الطَّرائق والخَصَائص والميزات، التي يَتَميَّز بها كلُّ تفْسيرٍ عَنْ غيره.

وهذه المَناهج؛ مُتنوِّعةٌ ومُتَعدِّدة كما ذكرنا، ومِنَ المفسِّرين مَنْ يَذْكر شَرْطه ومنْهَجه في أولِ تفسيره، ومنْهم مَنْ لا يَذْكر ذلك!

* كيفَ نَعْرفُ مَنَاهجَ المُفَسِّرين؟!

لمعْرفة مَنْهجِ المفسِّر؛ أَحَدُ طريقين:

الطَّريقُ الأَوَّل: أنْ يَنُصَّ المفسِّرُ على مَنْهجه في أولِ تفْسيره، مع خُطْبة الكتاب، كما فعلَ البَغَوي، وابنُ كثيرٍ، والقُرطبي، وأبو حيَّان، وغيرهم.

أوْ أنْ يَنُصَّ عليه في موْضعٍ آخَر، أوْ مواضع مُتَفرّقة مِنْ تفسيره.

الطَّريقُ الثَّاني: أنْ يُعلمَ مَنْهجه عنْ طريق الاسْتقراء؛ وهو البَحْثُ والتَّتَبع لكتابه؛ للوصُول للنتائج.

فإذا اسْتقرأ الباحِثُ تفْسيراً مِنَ التَّفاسير، بأنْ كرَّر النَّظر في ثنَاياه؛ وقلَّبَه فيه؛ عَرَف طريقة ذلك المفسّر، ومِنْهاجه في العقيدة والحديث والفقه، والنَّحْو والإسْرائيليات؛ وغيرها مِنَ الأبواب، وكلَّما كان الاسْتقراء أوْسَع، وذلك بتتبعِ التَّفسير منْ أوله إلى آخره، كان أقْربُ للصِّحَّة والصَّواب.

ولا يَصحُّ لمنْ قرأ مَنْ التَّفسير صَفْحةً أو صفحتين أو ثلاثة، أنْ يَحكمَ على التَّفْسير كلَّه؟! فهذا اسْتعجالٌ مَذْموم؟! إلا أنْ يكونَ قدْ اعتمدَ على مَنْ سَبَقه إلى دراسةِ الكتاب؛ والنَّظرِ فيه، وذكر ما له؛ وما عليه.

* وقبلَ الدُّخولِ إلى الكلامِ على مَناهِج المفَسِّرين، نَرَى أنْ نَتكلَّم على أَمْرٍ مُهِمٍّ وضُروري، ألا وهو: منْهجُ السَّلفِ الصّالح ومُعْتقدِهم في أسْماء اللهِ تعالى وصِفَاته، حيثُ كثُرتْ الأخْطاء فيه.

الأُصُولُ التي تَقُومُ عَليها عَقِيدةُ السَّلفِ الصَّالح في أسْمَاءِ اللّهِ تَعَالى وصِفَاته

عقيدةُ السَّلفِ الصَّالح ﷺ في ذلك؛ تَقومُ على عدَّة أُسُسٍ وأُصُول، مُسْتَقاة مِنَ القُرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبوية الثابتة، وفَهْم الصَّحابة ﷺ لهما.

وهذا بيانها:

*** الأصْلُ الأول: إثْبَاتُ ما أثْبَتَه اللهُ تعالى لنَفْسه، أو أثْبته له رسُولُه ﷺ، ونَفْيُ ما نَفاه اللهُ تعالى عنْ نفْسِه، أو نَفَاه عنه رسولُه ﷺ.**

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ الأعراف: ١٨٠.

والإلحَادُ فيها: هو عَدمُ الإيمانِ بها، والتَّكذيبِ بها، والردِّ لها، والتَحْريف لمعناها.

وعن أبي هريرة ﷺ: عنْ رسول الله ﷺ قال: «إنَّ لله تِسْعةً وتِسْعين اسْمًا، مِائةً إلا واحداً، مَنْ أحْصَاها دَخَلَ الجَنَّة». متفق عليه.

قال الشَّافعي ﷺ: «آمَنْتُ بما جَاءَ عَنِ الله، وبما جَاء عنْ رسول الله ﷺ، على مُرادِ رسُولِ الله ﷺ».

وقال: «لله أسْماءٌ وصِفاتٌ؛ جاءَ بها كتابه، وأخْبرَ بها نَبيّه أمَّته، لا يَسْعُ أحَداً منْ خَلْق الله؛ قامَتْ عليه الحُجَّة ردّها».

ويدلُّ على صحَّة هذا الأصْل؛ أُمُور:

أ- أنَّ اللهَ تعالى وأسْماءَه وصفاته غَيْبٌ؛ لا يُعْرفُ إلا منْ قِبَل الوَحي، وقد أثْنى

اللهُ تعالى على عباده الذين يُؤْمنون بالغَيْب، فقال عز وجل: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ البقرة: ١-٢.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ البقرة: ٢٨٥.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ البقرة: ٢٥٥.

أي: لا يَعْلم أَحَدٌ سِواه شيئاً عنه، أو عَنْ غيره؛ إلا بما شَاءَ هو أنْ يَعْلمُوه.

ب- أنّ ردَّ ما أثْبتَه اللهُ تعالى لنَفْسِه، أو أثْبتَه له رسُولُه ﷺ، تَكذيبٌ لله ولرسُوله؟! فكيفَ يُخبرُ اللهُ تعالى عنْ نفْسه، بأنّه: الحيُّ القيُّوم، الملكُ القُدُّوس السّلام، المؤْمنُ المهَيْمن، السّميع البَصير، العَلي الأعْلى؛ فيأتي جَاهلٌ مَغْرور، مُتجرّأٌ على الله؟ فيقول: إنّ الله لا يَصحُّ أنْ يُوصَفَ بذلك؟! ويَتنزّه الله عنْ ذلك؟!

وهلْ يَكونُ مُؤْمناً باللهِ تعالى وبكتابه؛ وهو يقُولُ هذا؛ ويردُّ ما جاءَ في كتابِ الله، وسُنّة رسوله؟!

ج- أنَّ اللهَ تعالى قدْ أَمَرنا أنْ نَعْلمَ، ونَتعلَّم، أسْمائه وصفاته، وأنْ نُؤْمنَ بها، فقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ البقرة: ٢٣١، وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ البقرة: ٢٣٣، وقال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ البقرة: ٢٤٤، وقال: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ المائدة: ٣٤- وغيرها مِنَ الآيات الكثيرة، التي ذَكَرَ الله فيها أسْماءه وصفاته وأفعاله، وأمرَ عباده أنْ يَعْلمُوها ويَتعلَّموها.

فمنْ ردَّ على الله تعالى خَبَره أو أمْره، أصَابته الفِتْنة والعَذَاب، كما قال عز وجل:

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ النور: ٦٣.

*** الأصْل الثاني: تَنْزيه الله تعالى عنْ التَّمْثيل والتَّشْبيه بالمخلوقين، وعنْ كلِّ صِفات النَّقْص.**

وهذا الأَصْل؛ دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١.

فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ نفيٌ للمُشَابهة والمُماثلة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إثباتٌ لصفتي السَّمع والبَصر.

ومثلها: قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ٤، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ مريم: ٦٥، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ البقرة: ٢٢.

- وهذا الأَصْل متفقٌ عليه عند السَّلف رضي الله عنهم، قال الطَّحَاوي: «اتَّفَقَ أهلُ السُّنَّة والجماعة: على أنَّ اللهَ ليسَ كَمِثلِه شَيءٌ، لا في ذَاتِه، ولا في صِفَاته، ولا في أفْعاله».

وقال أبو حنيفة في كتابه: «الفِقْه الأكْبر»: «وصِفَاتُه كلُّها؛ خِلافُ صِفاتِ المخْلوقين، يَعْلَمُ لا كعِلْمنا، ويقْدِر لا كقُدْرتنا، ويَرَى لا كرُؤيتنا».

وجمعَ الإمام نُعَيم بن حمَّاد شيخ البخاري الأمرين مَعاً، فقال: «مَنْ شَبَّه اللهَ بشَيءٍ منْ خَلْقه فقدْ كَفَر، ومَنْ أنْكرَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَه فقَدْ كَفَر، وليسَ فيما وَصَفَ اللهُ به نفْسَه، ولا رسُولُه تَشْبيه».

فليسَ تنزيهُ اللهِ تعالى عنْ التَّمْثيل؛ يكونُ بنَفْي ما أثْبتَه الله تعالى لنَفْسه، أو أثْبته له رسوله ﷺ؟! كما فعَلتْ الجَهميَّة المُعطّلة، فزعموا أنّهم يُريدُون تَنْزيه الله تعالى بنَفْي كلامه؟ أو رحمته، أو محبته؟ أو غضبه، أو اسْتوائه على عَرْشه؟ أو عُلُوه على خَلْقه؟

أو نُزُوله للسَّماء الدنيا؟ أو اتّصَافه بالوجْه، واليد، والفَرح، والرّضى؟؟... الخ.

بل هُمْ في ذلك؛ مُخالفُون للرُّسُل واتْبَاعهم، الذين أثْبَتُوا ما أثْبته اللهُ تعالى لنفْسِه، ونَفَوا ما نفَاه عنْ نفْسه.

*** الأصْلُ الثَّالث: إجْراءُ الصِّفاتِ على ظَاهِرها، وتركِ تأْويلها.**

ومعنى هذا: أنَّ السَّلفَ الصَّالح لا يَتعرَّضون لتأويلها وتَحريفها عنْ معناها الصَّحيح، بل يُثْبتُون لها المعنى الظَّاهر، المَفْهُوم منْ لُغَة العرب، وأنَّها حقيقةٌ لا مَجاز، ولا كناية، ولا اسْتعارة.

وقد خَالفَ في هذا الأصْل؛ ثلاثُ فِرَق:

أ) فرقةٌ أجْرَتْ الصِّفاتِ على ظَاهِرها، لكنْ جَعلُوا ظاهِرها منْ جِنْس صِفَاتِ المخْلوقين؟! وهؤلاء هُم المشَبِّهة، ومذْهبُهم كفرٌ وباطلٌ لا شَكَّ فيه.

ب) وفرقةٌ قالت: يجبُ نَفْيُ ظَاهرِ الصِّفاتِ وتأْوِيلها؟! لأنَّ ظَاهِرها يُفيد التَّشْبيه بزَعْمهم؟!

فيقولون: معنى رحمته: نِعْمتُه أو إحْسَانه!!

وسمعُه وبصره: عِلْمُه؟!

واسْتواؤه على عَرْشه: اسْتيلاؤُه وسَيطرته؟!

ونُزُوله إلى السَّماء الدنيا: نُزُول رحمته؟! أو نُزُولُ بعض ملائكته؟!

ويَدْه: قُدْرتُه أو نِعْمته؟!

وهكذا... تحريفاً لقَول الربِّ تعالى عنْ مواضعه؟! وتبْديلاً لقول الله تعالى الذي أنْزله عليهم؟!

- وهم مختلفون في هذا الباب: فمِنْهم منْ يَنْفي جميعَ الصِّفات، ومنْهم مَنْ يُثبِتُ

سَبْعاً، وينْفي الباقي؟! أو ثمانية، أو خمس عشرة،.. ويردُّ ما سِواها؟!

وكلُّ هذا مِنْ تخبُّطهم، وضَياعُ الضَّابط والتأْصِيل لديهم.

جـ) وفرقةٌ قالت: بِالوَقْفِ والتَّفْويض؟! فهم يُجرون الصِّفات على ظَاهِرها، ويقولون: نُفَوّضُ عِلْم معانيها إلى الله تعالى؟! فنحنُ لا نَعْرفُ معاني هذه الأسْماءِ والصِّفات؟!

ويدَّعُونَ أنَّ هذا هو مذهبُ السَّلف؟!

والتَّحقيق: أنَّ السَّلفَ ﷺ ومَنْ اتبعهم بإحْسَانٍ؛ لا يُفَوِّضُون معاني الأسْماء والصِّفات أبداً، وإنَّما دائماً يُفوضُون كيفيةَ الصِّفات، أمَّا المعاني فإنَّها مَعْلومة عندهم منْ كلام العرب.

يَدلُّك على هذا؛ قولُ الإمام مالك ﷺ المشهور، لما سُئِلَ عن الإسْتِواء، قال: «الإسْتِواءُ مَعْلومٌ، والكيفُ مَجْهُول، والسُّؤالُ عنه بِدْعـة».

- ولو كانتْ أسْماءُ اللهِ تعالى لا مَعانيَ لها؟! لم تَكنْ حُسْنى كما أخْبرَ الحقُّ تبارك وتعالى، ولا كانت دالةً على مَدْحٍ وكَمَال، لأنَّ حُسْنَها هو باعْتبارِ مَعَانيها، فأيُّ حُسْنٍ فيها إنْ لم يكنْ لها معاني؟!

- وأيضاً: لو كانتْ أسْماءُ اللهِ تعالى لا مَعاني لها؛ لسَاغ وقوع أسْماء الغَضَب والانْتِقام، في مقام الرَّحمة والإحْسَان؟! وبالعَكس، فيقال: اللهم اغْفِر لي وارْحمني، إنَّك أنتَ العَزيز ذُو الانتقام؟! أو: اللهمَّ انْتقمْ مِنَ الكفرة الفَجَرة، إنك أنتَ الغفور الرحيم؟!

- ثمَّ إنّ الإعْراض عنْ فَهْم معاني الأسْماء والصِّفات، إعْراضٌ عنْ تَدبُّر كتابِ الله تعالى، وقد ذمَّ اللهُ تعالى المُعْرضين عنْ ذلك، فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ

ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ محمد: ٢٤.

وأَمَرَ بالتدبُّر والفَهْم لكتابه، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ص: ٢٩.

والزَّعم بأنَّ هذا هُو المذْهبُ الحَقَّ؟! فيه وصْفٌ للرسول ﷺ، ولأصْحابه بالجَهْل بمعَاني كتاب الله!! ولهذا يُسمِّي شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله هذا الطَّائفة: بأهْلِ التَّجْهيل!!

فقد ذكر أنَّ الخَارجينَ عنْ طريقةِ السَّابقين الأوَّلين، مِنَ المهَاجرين والأنْصار، والذين اتَّبَعُوهم بإحْسَان، في كلام الله تعالى والرسول ﷺ؛ **أنَّهم ثَلاثُ طُرُق، وهي: طَريقةُ التَّخْييل، وطَريقةُ التَّأوْيل، وطَريقةُ التَّجْهيل.**

قال: «وأمَّا الصِّنْفُ الثالث: الذي يَقُولون: إنَّهمْ أتْباعُ السَّلف؟! فيقولون: إنّه لم يكنْ الرسولُ يَعْرفُ معنى ما أُنْزلَ عليه مِنَ الآيات؟! ولا أصْحابُه يَعْلمون معنى ذلك؟! بل لازم قولهم: إنَّه هو نفسُه؛ لم يكنْ يَعْرفُ معنى ما تكلَّم به مِنْ أَحاديثِ الصِّفات، بل يتكلّمُ بكلامٍ لا يَعْرف معناه؟! والذين يَنْتَحلُون مَذهبَ السَّلف يقولون: إنَّهم لم يَكونوا يَعْرفون معاني النُّصُوص، بل يقولون ذلك في الرسُول؟! وهذا القَول مِنْ أبْطل الأقْوال!! ومما يعتمدون عليه مِنْ ذلك؛ ما فَهموه من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويَظُنونَ أنَّ التأويل هو المعنى الذي يُسَمُّونه همْ: تأويلاً، وهو مُخالف للظَّاهر؟!».

قال: «ثم هؤلاء قدْ يقولُون: تُجْرى النُّصُوصُ على ظَاهِرها، وتَأويلها لا يَعلَمهُ إلا الله، ويُريدُون بالتأويل: ما يُخالفُ الظَّاهر، وهذا تَناقضٌ منْهم، وطائفةٌ يُريدون بالظَّاهر: ألفاظَ النُّصُوص فقط، والطائفتان غَالِطَتان في فَهْم الآية... الخ». كلامه

ﷺ، انظر «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٧ - ٦٨)، وانظر (٥/ ٣٤، ٣٥، ٣٨)، وغيرها.

*** الأصْلُ الرابع: الإجْمَالُ في النَّفْي، والتّفْصِيلُ في الإثْبَات:**

وقد دَّل الكتابُ الكريم، والسُّنةُ النَّبويَّة على هذا الأصْل؛ دلالةً واضِحةً في غاية الوُضُوح، فإنّ الآيات التي أَثْبَتَ اللهُ فيها لنَفْسِه؛ أوْصَافَ الكَمَال والجَلال والجَمال، كثيرةٌ جداً، كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، وأنّه ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾، ﴿غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾، ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، ويَرضَى عن المؤمنين، ويَغْضبُ على الكافرين- الخ.

أمَّا في النَّفْي: فانَّ مَنْهجَ القرآنِ أنْ يُجْمِلَ فيه، كقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ الشورى: ١١، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ الإخلاص: ٤، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ مريم: ٦٥، ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ البقرة: ٢٢.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «إنَّ الرسلَ صلواتُ الله وسلامه عليهم جَاؤوا بنَفْيٍ مُجْمَل، وإثباتٍ مُفصَّل، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الصافات: ١٨٠-١٨٢.

فسبّحَ نفسَه عمّا وَصَفه به المُخَالفون للرُّسل، وسَلّم على المرْسلين، لسَلامة ما قالُوه مِنَ النَّقص والعَيْب، وطريقة الرُّسل هي ما جاءَ به القُرآن، والله تعالى في القُرآن يُثْبتُ الصَّفات على وجه التَّفْصيل، وينفي على طريقة الإجْمال: التَّشبيه والتمثيل». مجموع الفتاوى (٣٧/ ٦).

- ولنعلمَ أنَّ النَّفيَ الواردَ في الكتاب والسُّنة؛ ليس نَفْياً مَحْضَاً، وإنّما هو مُتَضمِّنٌ لإثباتِ ضِدّه مِنْ صفةِ الكمَال، فالله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ البقرة: ٢٥٥، لكمَال قيُّوميته وحياته، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدَا﴾ الكهف: ٤٩، لكمال عَدْله، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ مريم: ٦٤، لكمالِ عِلْمه، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ ق: ٣٨. لكمال قُدْرته؛ وهكذا.

أمَّا المعتزلة وأشْباههم؛ فقد خَالفوا طريقةَ القُرآن والسُّنّة، فأكثَروا مِنَ النَّفي المُفصّل، وأجْملوا في الإثبات، فتراهم يقولون في الله تعالى: ليس بجسْمٍ ولا شَبَحٍ ولا جثَّة ولا صُورة، ولا لَحم ولا دم، ولا شَخصٍ ولا جوهر ولا عَرَض، ولا بذي لونٍ ولا رائحة ولا طَعْم، ولا بِذي حَرارة ولا بُرودة، ولا رُطُوبة ولا يُبوسة، ولا طُول ولا عَرْض، ولا عُمق ولا اجْتماع ولا افتراق، ولا يتَحرّك ولا يَسْكن، ولا يتبعَّض، وليس بِذِي أبْعاض وأجْزاء، وجَوارح وأعْضاء، وليس بِذي جِهات، ولا يمينٍ ولا شِمال، وأمامٍ وخَلْف، وفوقٍ وتحت، ولا يُحِيط به مكانٌ، ولا يَجْري عليه زمان.. إلى آخر ما قالوه...من الإفك والقول على الله بغير عِلم؟! (انظر الطَّحاوية بشرحنا ص: ٥٥).

وهم عند الإثْبات؛ لا يُثْبتونَ له إلا وُجُوداً مُطْلقاً، مجرّداً عنْ الصِّفات؟! يمتنع تحقُّقه في الأعْيان، وإنْ كان قد يُوجد في الأذْهان.

زاعمين أنَّهم يَفِرُّون منْ تَشْبيهه بالموجُودات، فشَبَّهوه بالمَعْدُومات، بل بالمُمْتنعات!!

*** الأصْل الخامس: تَرْكُ البَحْثِ في كيفيةِ الذَّات الإلهية:**

قد قلنا سابقاً إنّ الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، فصفاته كذلك،

فإنَّ معرفةَ كيفية الصِّفات؛ مُتوقفٌ على مَعْرفة كيفيَّة الذَّات، فإذا كانتْ الذاتُ الإلهية لا نَعْلم حَقِيقتها وكُنْهها، فكذلك الصّفات.

وقد أشار الله تعالى إلى هذا؛ بقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ طه: ١١٠.

وقوله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ البقرة: ٢٥٥.

وقد منَع الرسولُ ﷺ مِنَ التَّفكّر في ذاتِ الله تعالى وصِفاته، فقال: «تفَكَّرُوا في كلِّ شَيءٍ، ولا تَفَكَّروا في ذَاتِ الله».[١]

فقوله ﷺ: «ولا تفَكَّرُوا في ذَاتِ الله»، أو «في الله» في رواية، هذا نهيٌ عن التفكير في ذَاتِ الله تبارك وتعالى، لأنَّ اللهَ ليسَ كمثله شَيء، والعَقْل البَشْري مَخْلوقٌ مَحْدود، فكيفَ له أنْ يُدْرِكَ كُنْه ذاتِ الربّ تبارك وتعالى؟!

قال نُعيم بن حماد: «حَقٌّ على كلِّ مُؤمنٍ أنْ يُؤْمن بجميع ما وَصَف الله به نفسَه، ويترك التفكّر في الربّ تبارك وتعالى، ويتبّع حديث النبي ﷺ أنّه قال: «تفَكَّروا في الخَلْق، ولا تَتَفكّروا في الخَالق»[٢].

- وقال أبو القاسم الأصْبهاني: «ومَنْ تفكَّر في اللهِ وفي صِفاته: ضَلَّ، ومَنْ تفكَّر في خَلْق الله وآياته؛ ازْدَاد إيماناً»[٣].

- كذلك مَنَعَ السلفُ مِنَ السُّؤال عنْ الكيفية، كما مَرَّ معنا قول الإمام مالك: «الإسْتواءُ مَعْلُوم، والكَيْفُ مجهول، والسُّؤالُ عنه بِدْعة».

---

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٨، ٨٨٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٢١٢) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا.
وروي عن ابن عباس موقوفاً. انظر: «الصحيحة (١٧٨٨) للعلامة الألباني.

(٢) «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣/ ٥٢٧) للإمام اللالكائي.

(٣) «الحُجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٥٧).

وقال أبو جَعفر الطحاوي: «لا تَبْلغُه الأوْهَام، ولا تُدْركُه الأفْهَام، ولا يُشْبهُ الأنَام».

قالوا: مثل مَنْ يُريد معرفة ذلك بعقله، كمثلِ رجلٍ معه ميزانٌ للذَّهب، يُريد أنْ يَزِنَ به الجبال!!

* وهذا لا يعني نفيَ الصِّفة أو حقيقتها عنْ الله تعالى، بل الصِّفة ثابتةٌ له تعالى، ولكنْ حقيقتها غير معلومة لنا، فتنبَّه!

- وبعد:

فهذه جُملة أصُول أهلِ السُّنَّة والجماعة في بابِ أسْماء الله تعالى وصِفاته، ذكرناها في المقدَّمة هاهنا، لتكون مَرْجعاً يُرجع إليه عند الحديث عنْها، في مبْحث: عقيدة المفسّر، في هذا الكتاب، والله تعالى وحْده الموفق للصواب.

وسنَذكر التَّفاسِير المَشْهُورة، مُسْتعِينينَ بالله عزَّ وجَل، نبْدأ بالأقْدَم منهم، ثم مَنْ يليه.

الطَّبَري
(٢٢٤ - ٣١٠هـ)

اسْم المُفَسّر:

هو الإمامُ أبو جَعْفر محمدُ بنُ جَرير بن يزيد الطبري، العلامة، المفسّر، الحافظ، الفقيه، المؤرّخ [١].

اسْم الكتاب:

جَامعُ البَيان في تَأْوِيلِ آيِ القُرْآن [٢].

الوصف العام للتفسير:

هو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مقدمة كتابه: «أصول التفسير» (ص٩٠): «مِنْ أجلِّ التَّفاسير المأْثُورة، وأعْظَمِها قَدْراً». وانظر مجموع الفتاوى (١٣ / ٣٦١).

وقال: «وأمَّا التفاسيرُ التي في أيْدي الناس اليوم، فأَصَحُّها: تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنَّه يَذكرُ مقالاتِ السَّلف بالأسَانيد الثَّابتة، وليسَ فيه بِدعةٌ، ولا

---

(١) ترجمته في تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، «المنتظم» لابن الجوزي (٦/ ١٧٠)، «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٧٨ - ٧٩)، «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٤٩٨)، «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ١٠٠)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١٤٥) «شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٢٦٠)، «معجم المفسرين» لعادل نويهض (٢/ ٥٠٨)، و«مقدمة التفسير» لمحمود شاكر رحمه الله.

(٢) طبع الكتاب أولا ببولاق بمصر، وبهامشه غرائب القرآن للنيسابوري، ثم طبع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ولم يُكمله، ثم طبع أخيراً كاملاً بمركز البحوث والدراسات، بدار هجر (سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م).

يَنْقل عنْ المتَّهمين كمُقاتل، والكلبي...».

وقال الإمام النووي: «أجْمَعتْ الأمَّة، على أنَّه لم يُصنَّف مثْله».

فيُعدُّ تفسيرُ ابنُ جرير مِنْ أقوم التفاسير وأشْهرها، كما يُعدُّ المرْجع الأول عند المفَسِّرين الذين عُنُوا بالتَّفسير النَّقلي؛ كما لا يخلوا مِنَ الاسْتنباطِ والاجْتهاد، وتوجيه الأقْوال، وتَرْجيح بعضها على بعض، تَرجيحـاً يَعْتمدُ على النَّظر العَقْلي، والبَحثِ الحرّ الدقيق.

وقد جمَعَ إلى ذلك: علوم الكتاب الأُخْرى، كالقِراءات ومعانيها، والأحْكام الفِقْهية المسْتفادة من الآيات، وبيان معاني الآيات مِنْ لغة العَرب، والشِّعر الجاهلي، وغير ذلك.

وقد قدَّمَ الطبريُّ لتفسيرِه بمقدمةٍ علْميَّةٍ جمع فيها جُمْلة مِنْ مسائلِ عُلوم القرآن، منها: اللغة التي نَزَل بها القُرآن، والأحْرفُ السَّبعة، والمعرّبُ، وطُرق التفسيرِ، وقد عَنْون لها بقوله: «القول في الوجوه التي مِنْ قِبَلِها يُوصلُ إلى معرفةِ تأويلِ القرآنِ، وتأويل القرآنِ بالرأي، وذِكْر مَنْ تُرضَى روايتهم ومَنْ لا تُرضَى في التَّفسيرِ.

ثمَّ ذكر القولَ في تأويلِ أسْماء القرآنِ وسُورِه وآيه، ثمَّ القول في تأويلِ أسْماء فاتحة الكتابِ، ثمَّ القول في الاسْتعاذةِ، ثُمَّ القَوْل في البَسْملةِ. ثمَّ ابتدأ التفسيرَ بسورة الفاتحة.

ويقع تفسيرُ ابن جرير في ثلاثين جزءًا مِنَ الحَجْم الكبير، وقد كان هذا الكتاب إلى عهدٍ قريب؛ يكاد يعتبر مفقودًا لا وُجود له، ثم قدّر الله له الظُّهور والطباعة والتداول، وطُبع مؤخراً محققاً كاملاً؛ ولله الحمد والمنة.

عقيدته:

هو إمامٌ متَّبَعٌ في هذا الباب، نَصَرَ مَذْهبَ السَّلف، واحتجَّ له ودافعَ عنه، ولكنه في صِفتي «الغَضَب» و«الحياء»، ذَكر أقوالَ المفسرين، دُون أنْ يُرجِّح شيئاً منْها، لكنْ هي محمولةٌ على مذْهبه السَّلفي الذي يجري عليه؛ إنْ شاء الله.

وله كتابٌ في عقيدة أهلِ السُّنَّة والجماعة، أسْماه: «صَريحُ السُّنَّة» (مطبوع).

- ومجمل عقيدته رواها اللالكائيُّ في كتابه: «شرْح أصُول السُّنة» (٢ / ١٨٣) قال: أخبرنا عُبيدُالله بن محمد بن أحمد- قراءة عليه- قال: أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن كامل قال: قال أبو جعفر محمد بن جرير:

«فأَولُ ما نَبْدأ فيه القَول مِنْ ذلك: كلامُ اللهِ عزّ وجل وتنزيله، إذْ كانَ مِنْ مَعَاني توحيده؛ فالصَّوابُ مِنَ القَوْل في ذلك عنْدنا: أنَّه كلامُ الله عزّ وجَل غيرُ مَخلُوق، كيفَ كُتِبَ، وكيف تُلِي، وفي أيِّ مَوضعٍ قُرئ، في السَّماء وُجدَ أو في الأرْض، حيثُ حُفِظَ في اللَّوح المحْفُوظ كان مكتوبًا، أو في ألْواحِ صِبيانِ الكتَاتيب مَرْسُومًا، في حَجرٍ نُقش، أو في ورقٍ خُطَّ، في القلب حُفِظ، أو باللسان لُفظ.

فمَنْ قال غير ذلك، أو ادَّعَى أنَّ قرآنًا في الأرْض أو في السَّماء؛ سِوى القُرآن الذي نتلو بألْسِنتنا؛ ونكْتبه في مَصَاحفنا، أو اعتقدَ غير ذلك بقَلبه، أو أضْمر في نفْسِه، أو قال بلسانه وأنيابه، فهو باللهِ كافرٌ حَلالُ الدَّم، بريءٌ مِنَ الله؛ واللهُ بريء منه؛ لقولِ الله جلّ ثناؤه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ البروج: ٢١- ٢٢، وقال- وقولُه الحق-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ التوبة: ٦.

فأخْبرنا جلَّ ثناؤه أنه في اللوح المحفوظ مكتوب، وأنه مِنْ لسان محمد ﷺ

مَسْموع، وهو قرآنٌ واحدٌ، مِنْ محمدٍ مَسْموع، وفي اللوح المحفوظ مكتوب، وكذلك في الصُّدور محفوظ، وبألْسُن الشِّيوخ والشُّبَّان مَتلو.

فمَنْ روى عنَّا، أو حَكى عنَّا، أو تقوَّلَ علينا، أو ادَّعَى علينا: أنَّا قلنا غير ذلك، فعليه لعْنةُ الله وغَضَبه، ولعْنة اللاعنين، والملائكة والنَّاس أجمعين، لا يَقبلُ اللهُ منه صَرْفًا ولا عَدْلاً، وهتَك سترَه، وفضَحَه على رُؤُوس الأشْهاد، يومَ لا ينفعُ الظَّالمين مَعْذرتُهم، ولهم اللَّعنةُ، ولهم سُوءُ الدار.

وأمَّا الصَّواب مِنَ القول لدينا: في رُؤية المؤْمنين ربَّهم يوم القيامة، وهو ديننا الذي نَدِين لله به، وأدْركنا عليه أهْلَ السُّنَّة والجماعة، فهو أنَّ أهلَ الجنّة يرونه؛ على ما صَحَّت به الأخْبار عن رسول الله ﷺ.

والصّواب لدينا: في القول فيما اخْتلف فيه مِنْ أفْعالِ العِباد، وحَسَناتهم وسيئاتهم: أنَّ جميعَ ذلك مِنْ عندِ الله، والله مُقدِّره ومُدبِّره، لا يَكونُ شيءٌ إلا بإرادته، ولا يَحدثُ شَيءٌ إلا بمشِيئته، له الخَلْقُ والأمْر.

والصَّوابُ لدينا مِنَ القَول: أنَّ الإيمان قَولٌ وعَمَل، يزيدُ ويَنْقص، وبه الخبرُ عن جماعةٍ من أصْحابِ رسول الله ﷺ، وعليه مَضَى أهلُ الدِّينِ والفضل...» إلى آخر ما جاء في عقيدته رحمة الله عليه.

موقفه مِنَ الأسَانيد:

التزمَ ذِكر رواياتِ الأحَاديث المرفوعة بأسَانيدها، وكذا الآثار الموقوفة والمقْطوعة، ولا يتعقّبُها في الغالب بتَصْحيحٍ ولا تَضْعيف.

وقال شيخ الإسْلام ابن تيمية: «وأمَّا التفاسيرُ التي في أيْدي الناس، فأصَحُّها:

تفسيرُ ابن جرير الطبري، فإنه يَذْكر مقالات السَّلف بالأسَانيدِ الثابتة، وليس فيه بِدْعة، ولا يَنقل عن المتّهمين، كمقاتل بن سليمان، والكلبي». مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٥).

ثمّ إنَّ الإمامَ ابن جرير؛ وإنْ التزمَ في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها، إلا أنه في الأعمِّ الأغْلب لا يَتعقّب الأسانيد بتصحيحٍ ولا تضعيف، لأنه كان يرى- كما هو مُقرّر في أُصُول الحديث- أنّ مَنْ أسْندَ لك فقد أحَالك، أو مَنْ أسْندَ فقد أحَال، أو فقدْ بَرئت ذمَّته أو عُهْدته، أي: فقد حمَّلك أمانةَ البحثِ عن رجال السَّند، ومعرفةِ حالهم مِنَ العَدالة أو الجرح، ومع ذلك فابنُ جرير يقفُ مِنَ السَّند أحيانًا موقف النَّاقد البصير، فيُعَدِّل مَنْ يُعدِّل مِنْ رجال الإسْناد، ويجرح مَنْ يجرح منهم، ويردُّ الرواية التي لا يثق بصحَّتها، ويصرِّح برأيه فيها.

- فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى في الآية: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ الكهف: ٩٤. يقول ما نصُّه: «روي عن عكرمة في ذلك- يعني في ضمِّ سين (سدًا) وفتحها- ما حدثنا به أحمد بن يوسف، قال: حدثنا القاسم، قال: حدثنا حجاج، عن هارون، عن أيوب، عن عكرمة قال: ما كان مِنْ صَنْعة بني آدم فهو السَّد يعني بفتح السّين، وما كان مِنْ صُنع الله فهو السُّد. ثم يُعقّبُ على هذا السَّند، فيقول: وأمَّا ما ذُكِر عن عكرمة في ذلك، فإنَّ الذي نقلَ ذلك عن أيوب: هارون، وفي نقله نَظَر؟ ولا نَعْرف ذلك عن أيوب من رواية ثقات أصحابه» اهـ.

موقفه مِنْ الأحْكام الفِقْهية:

يَذْكرُ الأحْكام الفقهية الواردة في الآية، وأقوال العُلماء ومذاهبهم، ويختارُ

أحدَها ويُرجّحه بالأدلّة العِلمية والحُجَج، ويَذْكر إجْماع الأمّة، ضِمْن ما يُرجِّح به الأقْوال.

وهو إمامٌ مُجتهدٌ مُطْلق، يَرجع المفَسِّرون إلى قوله، وهم عيالٌ عليه.

وعادته أنْ يَتكلَّم على تفسير الآية، فيقُول: القولُ في تأويل قوله تعالى...، ويذكر معناها، ثم الشَّواهد الشّعرية وغيرها، ثم يقول: وبنحو الذي قُلنا في ذلك؛ قالَ أهل التأويل... ثم يقول: ذِكْر مَنْ قال ذلك، ثمَّ يذكر أقوالهم مُسْندًا إليهم بما وَصَله عنْهم مِنْ أسَانيد، ثمَّ يقول: وقال غيرهم، وقال آخرون...، ثمَّ يذكر أقوالهم، فإذا انْتهى مِنْ عرضِ أقوالِهم، رجَّحَ ما يراه صوابًا، وغالبًا ما تكون عبارته: قال أبو جعفر: والقولُ الذي هو عندي أولى بالصّواب، قولُ مَنْ قال، أو يَذكر عبارة مقاربةً لها، ثمَّ يذكر ترجيحَه، ومُستندَه في الترجيحِ، بالدليل من الكتاب أو السُّنة، وغالباً ما يكون مُستندُه قاعدةً علميَّة ترجيحيَّةً، وهو مما تميَّزَ به في تفسيرِه.

فمثلاً: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل: ٨. نَجده يَعْرض لأقوالِ العلماء في حُكم أكلِ لُحوم الخيلِ والبغال والحمير، ويذكر قولَ كلِّ قائلٍ بسنده.. وأخيرًا يختارُ قول مَن قال: إنّ الآية لا تدلُّ على حُرمة شيءٍ مِنْ ذلك، ووجّه اختياره هذا؛ فقال ما نصّه: «والصَّواب مِنَ القول في ذلك عندنا، ما قاله أهل القول الثاني، وهو: أنّ الآية لا تدلُّ على الحُرْمة، وذلك أنّه لو كان في قوله تعالى ذكره: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ دلالة على أنَّها لا تَصْلح- إذْ كانت للركوب- للأكْل، لكان في قوله: ﴿فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل: ٥. دلالةٌ على أنها لا تَصْلح- إذْ كانت للأكل والدّفء- للركوب، وفي إجْماع الجميع؛ على أنّ ركوبَ ما قال تعالى ذكره: ﴿ومنْها تأكُلُون﴾

جائزٌ حلالٌ غيرُ حرام، دليلٌ واضحٌ على أنّ أَكْل ما قال: ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾ جائزٌ حلالٌ غيرُ حرام، إلا بما نصَّ على تحريمه، أو وُضِع على تحريمه دلالةٌ منْ كتابٍ، أو وحْيٍ إلى رسوله ﷺ، فأمَّا بهذه الآية فلا يُحرَّم أكلَ شيء.

وقد وضع الدّلالة على تحريمِ لحوم الحُمُر الأهْلية؛ بوحْيه إلى رسول الله ﷺ، وعلى البِغال بما قد بيَّنا في كتابنا «كتاب الأطْعمة»؛ بما أغْنى عنْ إعَادته في هذا الموضع؛ إذْ لم يكنْ هذا الموضع مِنْ مواضعِ البيان عنْ تحريم ذلك، وإنما ذكَرنا ما ذكرنا ليدُلّ على أنْ لا وجهَ لقولِ مَنْ استدلَّ بهذه الآية؛ على تحريم لحوم الفَرَس»اهـ.

مَوْقفه مِنَ القراءات:

هو مِنْ علماء القِراءات المشْهورين، ولذلك يعتني بذكرِ القراءات، وينزلها على المعاني المختلفة، ويرد على الشواذّ منها، وما تحويه مِنْ تغييرٍ وتبديلٍ لكتاب الله تعالى، ثم يتّبع ذلك برأيه في آخرِ الأمر، مع توجيه رأيه بالأسباب.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ الأنبياء:٨١. يذكر أنَّ عامّة قُراء الأمْصار قرؤوا (الريحَ) بالنَّصْب، على أنها مفعول لـ(سخَّرنا) المحذوف، وأما عبد الرحمن الأعرج فقد قرأ: (الريح) بالرفع! على أنها مبتدأ، ثم قال: «والقِراءة التي لا أَسْتجيزُ القراءة بغيرها في ذلك، ما عليه قراء الأمصار، لإجماع الحُجّة مِنَ القُرّاء عليه».

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يُورد في تفْسيره أخْبَاراً وقصصاً عنْ كعْب الأحْبَار، ووهْب بن مُنبِّه، وابن جريج، والسُدي، وغيرهم، ويتعقبها بالنَّقد، ولكنه لم يَلتزم نقدَ جميعَ ما يرويه عنهم.

ثم إننا نجد ابنَ جرير يأتي في تفسيره؛ بأخْبارٍ مأخوذةٍ مِنَ القَصَص الإسْرائيلي، يرويها بإسناده إلى كعْب الأحْبار، ووهْبِ بن منبّه، وابن جريج، والسدي، وغيرهم.

ولعلَّ إكْثَار ابن جرير منْ رواية الإسْرائيليات، راجعٌ إلى ما تأثّر به منْ الروايات التاريخية، التي نقلها في كتابه الموسّع في التاريخ.

وإذا كان ابنُ جرير يتعقّبُ كثيراً مِنْ هذه الروايات بالنَّقد، فتفسيره لا يزالُ يحتاجُ إلى النَّقد الفاحص الشامل، كاحْتياج كثيرٍ مِنْ كتبِ التفسير التي اشْتملت على القَصص الإسْرائيلية، وعلى الحديثِ الموضُوع والضَّعيف والوَاهي، على أنَّ ابن جرير-كما قدمنا- قد ذَكَر لنا في كتابه السَّند بتمامه، في كلِّ روايةٍ يرويها، وبذلك يكون قد خَرَج من العُهْدة، وعلينا نحنُ أنْ نَنْظر في السَّند، ونتفقَّد الروايات.

وقد طُبع مُؤخّراً محققاً [1].

مَوْقفه منَ الشِّعر والنَّحو واللغة:

يحتوي على جُمَلٍ عظيمةٍ مِنَ المعَالجات اللُّغوية والنَّحَوية، اكتسبَ الكتابُ بها شُهرةً عظيمة، فيرجع إلى كلامِ العَرب كثيراً، لما كان يتمتَّع به ابنُ جرير مِنَ المعرفة الواسعة بعُلوم اللغة، وأشْعَار العرب، معرفةً لا تقلّ عنْ معرفته بالعقيدة والشريعة والتاريخ، ويذكر أشعارَ العرب القَديمة، ويَسْتشهد بها بشَكلٍ واسِع، متبعـًا في هذا ما أثِره عن ابن عباس رضي الله عنه ما في ذلك، ويتعرَّض كثيراً لمذاهبِ النَّحويين، ويوجِّه أقوالهم، ويرجّح بعض الأقوال على بعض.

وما قدَّمَه لنا ابنُ جرير في تفسيره منَ البُحوث اللغوية المتعدِّدة، تُعدُّ كنْزًا ثمينـًا، ومَرْجعـًا مُهَماً في بابها، للباحثين مِنْ أهلِ التفسير واللغة وغيرهم.

ولم تكنْ تلك البُحُوث مقْصُودةً لذاتها، وإنَّما كانت وسيلةً للتفسير، يتوصَّل بها إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض.

---

(١) التحقيق للشيخ محمود شاكر، بالمشاركة مع شقيقه الأكبر المحدّث/ أحمد محمد شاكر رحمهما الله، بحيثُ يقوم الشيخ أحمد شاكر بدراسة الأسانيد والحكم عليها منْ حيثُ الصناعة الحديثية، ويقوم محمود شاكر بالباقي: من مقابلة النُّسَخ، وتحقيق النَّص، وتخريج الأقوال والشَّواهد الشِّعرية، ووضع علامات الترقيم، وضبط النَّص وما يتعلق بذلك من شرح غريب ونحو ذلك.
لكنْ عملهما لم يكتمل؛ بل توقّف في أثناء سورة إبراهيم، وهو في ستة عشر مجلداً.
ثم طبع بتهذيب د. بشار عواد وعصام الحرستاني، في سبعة مجلدات، بمكتبة الرسالة ١٤١٥هـ.
ثم طبع محققاً كاملاً بمركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بالقاهرة، بالتعاون مع الشيخ عبدالله التركي في خمسة وعشرين مجلداً. وفيها تدارك لكثير من السقط الموجود في المطبوع.
لكنهم أهملوا تعليقات آل شاكر المهمة؛ مع ما فيها من ثروةٍ علميةٍ كما لا يخفى؟!

رحِمَ الله شيخَ المفسِّرين وإمَامهم رحمةً واسعة، وعفا عنَّا وعنه بمنّه وكرمه؛ فقد تَركَ كتاباً مُباركاً في تفسيرِ كتابِ الله، وزاخراً بالعُلوم المتنوّعة، تَسْتفيدُ منه أُمَّةُ الإسْلام كلّها، على مرِّ العُصور.

ابنُ أَبِي حَاتِم
(٢٤٠هـ - ٣٢٧)

اسْم المُفَسّر:

هو الإمامُ الحافظ النَّاقد شيخ الإسلام أبي محمد عبد الرَّحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرَّازي، والرازي نسبةً إلى «الرَّي» وهي بلدة كبيرة بفارس [١].

اسم الكتاب: تفْسِير ابن أبي حاتم.

وسُمِّيَ في المخْطوط: تَفْسِيرُ القُرآنِ العَظيم مُسْندًا عن الرَّسول والصَّحابة

(١) مصادر ترجمته كثيرةٌ، منها: «الإرشاد» للخَليلي (٢/ ٦٨٣)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٥/ ٣٥٧- ٣٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٣-٢٦٩)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٣٣-٥٣٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٢٩)؛ ثلاثتها للذهبي، و«الوافي بالوفيات» للصَّفَدي (١٨/ ١٣٦)، و«طبقات الشَّافعية الكبرى» للسُّبكي (٣/ ٣٢٥).

والتَّابعين [1].

الوَصْف العام للتفسير:

من أَجَلِّ كتُبِ التَّفسير بالمأثور، فقد عُنيَ بتفسير القرآن بالسُّنَّة النَّبوية المطهرة، ثم بآثار الصَّحابة الكرام ﷺ، ثم بأقْوالِ التَّابعين رحمهم الله تعالى، وتابعيهم بإحْسان.

فيقول: قوله: ...اخْتُلِفَ في تفسيره على وُجُوه، فمنهم مَنْ قال... فيسوق الإسْناد للقائل. وتارةً يقول: قوله تعالى.. فيه وُجُوه: الوجه الأول...حدثنا.. وهكذا.

وقد نَعَتَ الإمَام الذَّهبي تفسيره بأنَّه: «مِنْ أحْسَنِ التَّفاسير». «سير أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٢٦٤).

---

(١) - طبع الكتاب كاملاً، بتحقيق أسعد الطيب، بمكتبة نزار الباز بالسعودية، سنة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م). لكن كثُرتْ في طبعته التَّصحيفات حتى الظَّاهر منها، والسُّقط والتصحيفات، حتى في نصِّ الآيات القرآنية، ولم يضبط بالشَّكل ما يُشكل، لا في الأسانيد ولا في المتون، رغم أنّ كثيرًا منها مضبوطٌ في المخطوطات التي اعتمدها.

- ثم طبع في دار ابن الجوزي، وهذه الطبعة هي مجموعة رسائل علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه أو الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة النشر (١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م)، وتقع في (١٧) مجلدًا.

والمتصفح لهذه الطبعة يلحظ عنايةً كبيرةً بتقويم النصّ، وتخليصه منْ شوائب السَّقْط والتَّصحيف والتحريف. وأمَّا التعليق على النصِّ: ففيه جهدٌ كبيرٌ من الباحثين، وحوى فوائد كثيرة منْ توثيق الروايات وتخريجها، والحكم عليها، وشرح مُشكل الكتاب، وعزو آياته، ووصل معلّقاته -وهي كثيرةٌ جدًّا- والتنبيه على بعض القراءات، وغيره.

لكن ينقص هذه الطبعة: تفسير سورتي المؤمنون والعنكبوت، وتفسير إحدى عشرة آية من أول سورة الرعد؟!

- وقال الحافظ ابن كثير عن ابن أبي حاتم: «وله التَّفسيرُ الحَافل، الذي اشْتمل على النَّقل الكامل، الذي يُرْبِي فيه على (تفسير ابن جرير) وغيره من المفسِّرين». «البداية والنهاية» (١١٣/ ١٥).

- وقد ذَكَر شيخُ الإسْلام ابن تيمية ﷺ تفسيره، غير مَرَّة، ضِمنَ تفاسير أهلِ العلم والسُّنة، الذين يَنْقلون أقْوالهم عن السَّلف، قال في مَعْرض بيانه لها: «..كتفسير ابن جُريج، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وعبد بن حُميد، وأحمد، وإسحاق، وتفسير بَقِي بن مَخْلد، وابن جرير الطبري، ومحمد بن أسْلم الطُّوسي، وابن أبي حاتم، وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم منَ العُلماء الأكابر، الذين لهم في الإسْلام لسَان صِدْق، وتفاسيرهم مُتَضمّنة للمَنْقولات التي يُعْتمدُ عليها في التفسير». منهاج السنَّة (٧/ ١٧٩).

وقد صارَ تفسيرُه مَرْجعاً للمُفسِّرين بعده؛ فابن كثير ﷺ ينقلُ عنه الشيءَ الكثير بأسَانيده، وكذلك شيخُ الإسلام ابن تيميَّة في مجموع الفتاوى، وابن حَجر العسقلاني، والسيوطي نقلَ كثيراً منْ تفسير ابن أبي حاتم، في تفسيره المعروف: بـ «الدُّر المنْثور».

عَقِيدته:

مِنْ أئمة أهْلِ السُّنَّة والجماعة.

وله رسالةٌ في العَقيدة؛ يَنْقلها عنْ أبيه أبي حَاتم، وأبي زُرْعة، الإمَامين الرازيَّين رحمهما الله، قال عبد الرّحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي وأبا زُرعة عنْ مَذَاهبِ أهْل السُّنَّة في أُصُول الدِّين، وما أدْركا عليه العُلَماءَ في جميعِ الأمْصَار، وما يَعتَقدان مِنْ

ذلك؟

فقالا: أدْركنا العُلماءَ في جميع الأمْصَار، حِجَازاً وعِراقاً، ومِصْراً وشَاماً ويمناً، فكانَ مِنْ مَذْهبهم: أنّ الإيمانَ قَولٌ وعَمَل، يَزيدُ ويَنْقص. والقُرآن كلامُ اللهِ غيرُ مُخلوق بجميع جهاته. والقَدَر خَيْرِهِ وشَرّه مِنَ الله عزّ وجل. وخيرُ هذه الأمةِ بعد نبيِّها: أَبُو بكرٍ الصِّدّيق، ثم عمرُ بن الخطاب، ثم عثْمانُ بن عفان، ثم عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخُلفاء الراشِدُون المهْديُون. وأنّ العَشْرة الذين سَمـّاهم رسولُ الله ﷺ وشَهِد لهم بالجنّة، ونشهدُ على ما شَهِدَ به، وقولُه حَقٌّ، والتَّرحّم على جميع أصْحابِ محمّد ﷺ. والكفّ عما شَجَر بينهم. وأنّ الله عزَّ وجل على عرشه، بائنٌ من خَلْقه، كما وَصَف به نفسَه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، بلا كيفٍ. أحَاطَ بكلِّ شيءٍ عِلْما، ليس كمِثْله شيءٌ، وهو السَّميع البصير. والله تبارك وتعالى يُرَى في الآخرة، ويَرَاه أهلُ الجنَّة بأبْصَارهم، ويَسْمعون كلامه كيفَ شاءَ، وكما شَاء. والجنّة والنّار حقٌّ، ...الخ العقيدة المنقولة عنهما.

وهذه العقيدة؛ هناك مِنَ العُلماءِ، مَنْ نقَلَها تامَّةً، كاللَّالَكائيِّ، أو نَقَل بعضَها، كالصَّابوني، والهَرَوي، وابنِ قُدامة، والذَّهبي وغيرهم.

موقفه مِنَ الأسَانيد:

مِنْ أَجْمعِ كُتبِ التَّفسيرِ بالمأْثور وأشْملها، فهو يَكادُ يُفَسِّر القرآنَ كَلِمةً كلمةً بالمأثور، فيَذكرُ أحَاديثَ النَّبي ﷺ وأقْوال المفَسِّرين، في كلِّ كلماتِ وآيات القرآن، وبذلك تَبْرز قِيمَةُ الكتاب، لا سِيما مع قلَّةِ الموجُودِ منْ كُتُبِ التَّفسِير بالمأثور؛ ولذلك فإنَّ بعضَ الرِّوايات التَّفْسيرية؛ لا تَجدُها إلَّا فيه.

هذا مع عُلُوِّ إسْناده؛ فالإمامُ ابنُ أبي حاتم قد توفِّي سنة (٣٢٧ هـ)، فقد أدْركَ الأسَانيد العالية، وإذا ما قُورنَ تفْسيره بما في أيدينا الآن مِنَ التَّفاسير بالمأثور؛ كان في رُتبةٍ عاليةٍ، فهو في مَصَافِّ «تفسير الطَّبري» المتوفّ سنة (٣١٠هـ)، و«تفسير ابن المنذر» (ت٣١٨هـ) -مع فُقْدان أكْثره- وهو أعْلى إسْنادًا بكثيرٍ منْ تفاسير: الثَّعْلبيِّ (ت٤٢٧هـ)، والواحديِّ (ت٤٦٨هـ)، والبغويِّ (ت٥١٦هـ).

فلِهذا فقد احْتلَّ مكانةً مَرموقةً بينَ كتب التَّفسير بالمأثور، وأثْنى عليه أهلُ العلم ثناءً عَطرًا، وممَّا قالوه في ذلك: ما قاله الإمام الذَّهبي: «قلَّ أنْ يُوجَد مثلُه». «تاريخ الإسْلام» (٤/٥٣٤).

- لكنْ يُؤْخَذُ عليه؛ أنه قلَّمَا يَتكلمُ على صِحَّة الإسْناد أو ضَعفه، وربما سَاقَ ما فيه نكارةٌ وضَعفٌ شَديد؛ ولا يَتعقّبه بشَيء؟!

لذا كانتْ الحاجة مَاسَّةٌ للكلام على أسَانيد الكتاب.

مَوقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَنْقلُ كلَّ ما وردَ عن النَّبيّ ﷺ، والصَّحابة، والتابعين وغيرهم، في فقه الآياتِ وأحْكامها، ويُفَسِّر الآياتِ كَلِمةً كَلِمة، ويرتِّبُ الأقْوالَ فيها على وُجُوه، فيذكر الوجه الأول في بيان معناها وحُكمها، ثم الوجه الثاني... أو القول الأول... ثم القول الثاني.. وهكذا، وربما ذكر ثمانية أقْوال فيها.

ويَنْقل أقْوالَ الأئمة الأرْبعة وغيرهم ضِمْن الأقْوال الفِقهية.

ويهتمّ بذكرِ أسْبابِ النُّزُول، والنَّاسِخ والمنْسُوخ.

مَوْقفه مِنَ القِراءات:

لا يَذْكر القِراءَات إلا قليلاً.

موْقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يُوردُ الإسْرائيليات التي تَأتي مِنْ طريقِ بعضِ الصَّحابة والتَّابعين وغيرهم، منْ غير توسّعٍ في الغالب.

ولا يَتَعقَّبها بشَيء.

مَوْقفه مِنَ الشِّعْر والنَّحو واللُّغة:

يَذكر ما وَرد عن ابن عباس وغيره في هذا الباب.

ويُفسِّرُ الغامضَ مِنْ أقوالهم.

لا يُوردُ الشَّواهد الشِّعرية.

المَاوَرْديّ
(٣٦٤- ٤٥٠هـ)

اسْم المُفسِّر:

أبو الحسَن عليُّ بن محمد حَبيب المـاوردي، البَصْريُّ الشَّافعيُّ، صاحبُ التَّصانيفِ الكثيرة النافعة، مثل: كتاب: «الحَاوي الكبير في فِقه الشَّافعية» في (١٩) جزءًا، وأدبِ الدُنيا والدّين، والأحْكام السُّلْطانية وغيرها [١].

اسْمُ الكتاب:

النُّكَتُ والعُيُون في تَفْسِير القُرآنِ الكريم[٢].

الوَصْفُ العام للتَّفسير:

بدأ كتابه بمقدَّمةٍ عنْ عُلوم القرآن، ذَكَر فيها أسْماء القرآن، وتَقْسيم القُرآن للسَّبع الطِّوال... ومعنى كلمة: سُورة، وآية، ونُزُوله على سَبْعة أحْرف، ثم تكلّم عنْ إعْجَاز القُرآن...إلخ.

---

(١) ترجمته في تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٢)، والمنتظم (٨/ ١٩٩)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٥)، لسان الميزان (٤/ ٢٦٠)، البداية والنهاية (١٢/ ٨٠)، الشذرات (٣/ ٢٨٥).

(٢) طُبع الكتاب مراراً. منها طبعة وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٠٢هـ، بتحقيق/ خضر محمد خضر، على نسخ خطية.
وقد اختصره الشيخ العزُّ بن عبدالسلام، وطبع بتحقيق عبدالله الوهيبي سنة ١٤١٦هـ، في ثلاثة مجلدات، بدار ابن حزم.

وقد اقتصرَ فيه مُصنِّفه على تفْسيرِ ما خَفِي مِنْ آياتِ القرآن الكريم غالباً، أمَّا الجَلي فترَكه لفَهم القارئ، ويتوسَّع في الشَّرح أحْياناً.

وقد جَمَعَ فيه بين أقاويلِ السَّلف والخَلَف، واستفاد كثيراً مِنْ تفسير ابن جرير؛ كما أضافَ إلى ذلك ما ظهرَ له مِنْ معنى مُحتَمل، ورتّبه تَرتيباً بديعاً؛ فيقُول مثلاً: في الآية أوْجه، أو عدَّة تأويلات: الأول... الثاني... الثالث... وهكذا.

وقد اعتنى فيه أيضا: بالتَّفسيرات اللُّغوية، فيَذْكر أصُولَ الكلمات، ويَسْتشهد عليها بالشِّعر، ويربطها بالمعنى المراد منَ الآية.

عَقِيدته:

مُؤَوِّلٌ أشْعَري، شَحَنَ كتابه بالتَّأويل؟! ويختارُ في بعضِ المواضع مِنْ كتابه؛ قولَ المعْتزلة؟! وما بَنوه على أصُولهم الفَاسِدة! ويُوافقُهم في القَدَر؟! وقدْ خَالفهم في مواضع.

قال الذَّهبي في «مِيزان الاعتدال»: صَدُوقٌ في نفْسِه، لكنَّه مُعْتزلي!

- ذَكَر في صِفة «الغضب» في «الفاتحة» أربعة أقْوال، ولم يَجزمْ منها بشَيء؛ وكذا في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ ذَكر خمسة أقوال؛ ليس فيها إثباتُ الصِّفة.

- وكذا في صِفة «الحياء»، في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ البقرة: ٢٦.

- وفي قوله: ﴿فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ١١٥. قال: فثم قِبْلة الله. والثاني: فثمَّ الله تعالى، ويكون الوجْه عبارةٌ عنه؟!

- وفي قوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٧٤؛ ذَكر أنَّ في معنى كلام الله، ثلاثة أقوال؟

- وفي اسمه «الحيّ» ذَكر أرْبع تأويلات، ولم يُرجِّح شيئاً؟!

- وفي اسمه «العَلي» قال: العَلّي بالاقْتَدار، ونُفُوذ السُّلطان، والثاني: العَليّ عن الأشْباه. وقال: لا يَصح أنْ نَصِفه بالعَالي؟!

- في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤. لم يُثبتْ صِفة اليد؛ بل ذكر تأويلها بالنّعْمة والقُدرة؟!

- وفي قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤ ،فسّرَ الاسْتواء بـــ: اسْتوى أمْره؟ والثاني: بالاسْتيلاء؟!

موقفه مِنَ الأسَانيد:

لا يَذْكر الأسَانيد في كتابه، ولا يَعزُو الروايات إلى مُخرِّجيها مِنْ أصْحابِ الكتب السِّتة أو غيرهم، وغالب ما ينقله مِنَ الأحَاديث، وأسْباب النُّزُول، وأقْوال الصَّحابة والتابعين، هو مِنْ تفسير ابن جرير الطبري.

موقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

أبو الحَسن الماوردي فقيهٌ شَافعي مُتَبحِّرٌ في المذْهب، وهو إمامُ الشَّافعية في عصْره، وقد ألّفَ في المذهبِ كتابه الكبير: «الحَاوي» ويقع في أكثر مِنْ عشرين مجلدا[1]، وقد أثّرَ هذا في تفْسِيره، فهو يَعْتني بذِكْر أقْوال الإمام الشَّافعي في المسَائل الفقهية ويُرجِّحها، كما يُشير إلى أقْوالِ أئمة المذَاهبِ الأخرى، كأبي حنيفة، ومالك،

(١) وقد طبع الكتاب سنة (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م) بتحقيق علي معوض، وعادل عبد الموجود - بيروت.

وداود الظاهري، عدا الإمام أحمد؟! ولعله كان يَعدُّه من المحدّثين؛ لا الفُقهاء؟!

مَوْقفه مِنَ القِراءات:

يَذكرُ القِراءات السَّبع، والشَّاذة في بعض الآيات، ويُبيِّن معناها، ولكنَّه لا يُشير إلى المصادر التي نقل عنها.

مَوْقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يُوردُ الإسْرائيليات مِنْ غيرِ إكثَارٍ لها، وينْقدُها أحْياناً.

موقفه مِنَ الشِّعر والنَّحو واللغة:

يَهتمُّ باللُّغة كثيراً؛ وينقلُ عنِ الكتُبِ التي أُلفَتْ في مَعَاني القُرآن، وغَرِيبه وإعْرابه، فتجدُ فيه نُقولاً كثيرةً عن الكِسائي، والفرّاء، والأخْفَش، وثعْلب، والمبرّد، والمفَضَّل بن سلمة، والزجَّاج، ومُؤْرج بن عمر، وقُطْرب، ومَعْمَر بن المثنى، وابن قُتيبة، وغيرهم.

السَّمْعَانيّ
(٤٢٦ - ٤٨٩ هـ)

اسْم المُفسّر:

هو الإمامُ العَلامة منْصُور بن محمد بن عبد الجبار التّميمي المروزي، أبو المظفَّر السَّمعاني، الحَنَفي ثم الشَّافعي، السَّلفي، مُفْتي خُراسان[١] (١).

اسْم التفسير:

تفْسِير القُرآن العَظيم[٢].

الوصْفُ العَام للتفسير:

يتميَّزُ الكتابُ بسُهُولة العِبارة، والوُضُوح، مع الاخْتصار وعدم الاسْتطراد في التَّفسير، فهو تفسيرٌ وَسَط.

ويُعدُّ الكتاب مِنْ أصَحِّ كتبِ التفاسير منْ حيثُ المعْتقد، وهو أهمُّ ما يميِّز هذا التفسير عنْ غيره مِنَ التفاسير، كما تميّز بالردِّ على أهْل البِدع والأهْواء، ودَحْض

---

(١) ترجمته في: «الأنساب» (٣/ ٢٩٩)، «المنتظم» (٩/ ١٠٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١١٤-١١٩)، البداية والنهاية (١٢/ ١٥٣).

(٢) طبع الكتاب أخيرا بـ «٥» مجلدات بتحقيق الأخ الشيخ عبد القادر منصور، بمكتبة العلوم والحكم. وطُبع بتحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، في ستة مجلدات، بدار الوطن ١٤١٨ - ١٩٩٧.

شُبُهاتهم وأبَاطيلهم.

ومَنْ يقرأ في تفسير السَّمعاني (٤٨٩هـ)؛ وفي تفسير البغوي (ت ٥١٦هـ) يَلْحَظُ تَشَابهاً كبيراً في تفسير الآيات.

وقد سبق قولُ شيخ الإسْلام ابن تيمية ﷺ: «إنّ تفْسيرَ البغوي مختصرٌ مِنَ الثَّعلبي، لكنه صانَ تفسيره عن الأحَاديث الموضُوعة، والآراء المبْتدعة، ولا شكَّ أنَّ في تفسير البَغوي؛ ما ليس في تفسير الثَّعلبي» انتهى.

وقد ابتدأ كتابَه بتفسير سُورةِ الفاتحة مُباشرة دون مُقدّمات، ولا بيانٍ لفضائل القرآن، ولا تنويه بعِلْم التفْسير وأهميته، كما جَرَتْ عادةُ المفسِّرين، هكذا هو في المطبوع من الكتاب.

عقيدته:

الكتاب يُعدُّ مِنْ كتُبِ التَّفسير السَّلفية، التي بيّن فيها المفسِّر عقيدة أهلَ السُّنة والجَماعة، عند تفْسيره للآياتِ القُرآنية، بالأدلَّة مِنَ الكتاب والسُّنة النَّبوية، وأقوالِ سَلفِ الأمة.

فقد فسَّرَ جميعَ آياتِ الأسْماء والصِّفات على مذْهبِ أهل السُّنَّة والجماعة، بإثباتِ الأسْماء والصِّفات، وإمْرَارها كما جَاءت، وردَّ على أهلِ التَّعطيل؛ والتَّأويل الباطل.

فانظر كلامه عن معنى اسْم (الله) في (١/ ٣٣-٣٤) ط الوطن.

وكذا كلامه عن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الفاتحة: ٢. أثْبتَ صِفةَ «الرحمة».

وكلامه عنْ معنى ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ أثبتَ صِفة «الحياة والقيّومية». (١/ ٢٥٧، ٢٩١).

وفي كلامه عن معنى ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ هود: ٩٠. أثبتَ صِفة «المحبَّة» لله تعالى. (٢/ ٤٥٣).

- وأثبتَ صِفة «الاستواء» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤. فقال: «أوّل المعتزلة الاسْتِواء بالإسْتيلاء؟! وأمَّا أهْلُ السُّنَّة فيَتبرَّؤون مِنَ هذا التَّأويل، ويقولون: إنَّ الاسْتواءَ على العَرش؛ صِفةٌ لله تعالى بلا كيف، والإيمان به واجِبٌ، كذلك يُحْكى عنْ مالك بن أنس وغيره من السَّلف، أنَّهم قالوا في هذه الآية: الإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤال عنه بدعة. (٢/ ١٨٨).

وانظر كذلك (٢/ ٣٦٦)، و(٣/ ٣٢٠).

- وأثبتَ صفةَ «الفَوْقية» لله تعالى، كما في تفسيره لقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ النحل: ٥٠، (٢/ ٩٣).

وكذا في تفسيره لقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨، وردّ على أهْل التَّعْطيل والتَّحريف.

- وأثبتَ صِفة «الكلام» لله تعالى، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ النساء: ١٦٤، قال: إنَّما كلَّمه بنفْسِه، مِنْ غير واسطةٍ ولا وَحْي، وفيه دليلٌ على مَنْ قال: إنّ الله خَلَقَ كلاماً في الشجرة فسَمِعه..؟! (١/ ٥٠٢-٥٠٣).

- وقال عن صفة «الإتْيان والمجيء» لله تعالى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ البقرة: ٢١٠، قال: والأَولى في هذه الآية، وما يُشَاكلها أنْ نُؤمنَ بظَاهره، ونكِلَ علْمه إلى الله تعالى، ونُنزه اللهُ سبحانه وتعالى عنْ سِماتِ الحَدَث والنَّقص. (١/ ٢١٠-٢١١).

- وأثبتَ صفة «اليد» لله تعالى، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤. (٢/ ٥١).

- وأثْبتَ صفة «الوَجْه» لله تعالى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ١١٥. (١/ ١٣٠). وكذا عند قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ الأنعام: ٥٢. (٢/ ١٠٨).

- وأثبتَ «رُؤْية الله تعالى» عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الأنعام: ١٠٣.

وكذا عند قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ المطففين: ١٥. (٢/ ١٣٢-١٣٣).

- وذكر معنى «الإيمان» عند أهْلِ السُّنة والجماعة، فقال في تفسير ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾: «والإيمانُ في الشّريعَة، يَشْتَمل على الاعْتِقاد بالقَلْب، والإقْرار باللِّسَان، والعَمَل بالأرْكان..». (١/ ٤٣).

كما أنَّه ضَمَّنَ كتابه كثيراً مِنَ الرُّدُود العَقَدية على أهْلِ الأهْواء، مِنَ المعتزلة والجَهْمية والخَوارج والشِّيعة والقَدَرية والكرّامية وغيرهم[1].

وكان كما قال الذَّهبي رحمه الله: «كان مُتَعصّباً لأهلِ الحَديث والسُّنَّة والجماعة، وكان شَوْكاً في أَعْينِ المُخَالفين، وحُجَّةً لأهْل السُّنة». السير (١٩/ ١١٦).

موْقِفَه مِنَ الأسَانيد:

يهتمُّ بإيرادِ الأحَادِيثِ النَّبوية والآثار؛ عند تفْسِيره للآيات، واسْتدلاله للأحْكام

(١) وقد قام محققا طبعة الوطن، بوضع فهرست لمسائل العقيدة، التي تكلّم عنها الإمام السَّمْعاني في تفسيره، في المجلد السادس.

الفِقْهية، ويَسُوق الأحاديثَ دُون إسْناد، فيقول: روى أبو هريرة عن النبي ﷺ، روى ابن عباس عن النبي ﷺ، وهكذا. ويَذْكر الحديث ولا يعزوه لمنْ خرَّجه.

وكذلك الآثار عن الصحابة والتابعين.

وأحْياناً يقول: وقد وَرَد في الخبر... أو روي.. ويذكر الحديث.

كما يَذْكر فضائلَ السُّور في أولِ تفسيره لكلِّ سُورة.

مَوقفه مِنَ الأحْكام الفِقهية:

كان أبو المظفَّر حَنَفياً، ثم انْتقلَ إلى المذْهبِ الشَّافعي.

ويذكرُ أحَاديث الأحْكام في بيانه لآياتِ الأحْكام، كما يَذْكر أقوالَ الأئمَّة الأربعة، وهو مُقْتصِدٌ في ذلك، لا يَتوسَّع [1].

موقفه مِنَ القِراءات:

يَهتمُّ بِذكرِ القِرَاءات الواردة، ويُبيّن ما فيها مِنْ وُجُوه التَّفْسِير، وكذا الشَّاذَّة أَحْياناً.

مَوقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يُشِير إلى معاني ما وَرد مِنْ أخْبار بني إسْرائيل مُختصراً، دون اسْتطرادٍ وتَوسّع، فيقول: والقِصَّة في ذلك: ما حَكى ابنُ عمر عنْ كعب الأحبار...، كما في قوله ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ البقرة: ١٠٢. (١/ ١١٦).

(١) وهناك فهرست أيضا للمسائل الفقهية في التفسير، في المجلد السادس من الكتاب.

أو يقول: «وفي القِصَّة: أنَّ عُزيراً مَرَّ بها، وهو على حِمَار، ومعه التِّين والعصير، فقال: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾». (١/ ٢٦٣).

أو يقول: وقيل... ويَذكر ما وَرد.

أو يَذكر ما ورد عنهم مِنْ طريق ابن عباس، أو مجاهد، أو قتادة، أو الحَسَن، أو غيرهم مختصراً، فيقول: قال ابن عباس...

موقفه مِنَ الشِّعر والنَّحو واللغة:

يَهْتمُّ بِذكر اشْتقاقِ الكلِمَات التي هو بِصَددِ تفْسِيرها، فمَثلاً قال: (المفْلِحون) مِنَ الفلاح، والفلاح يكون بمعنى البَقَاء، يقال: أفْلحْ بما شِئْت، أي: ابقَ بما شِئْت، وقد يكون بمعنى: الفَوز والنَّجَاة، وأصْل الفَلاح: القَطْعُ والشَّق، ومنه سُمّي الزَّارع: فلّاحاً، لأنَّه يَشُقُّ الأرض، وفي المثل: الحَدِيدُ بالحَدِيد يُفْلح، أي: يُشَق. (١/ ٤٥).

كما يَذْكر الشَّواهدَ الشِّعرية كثيراً، في بيانه لمعاني الكَلِمات مِنَ القرآن.

البَغَويُّ
(ت ٥١٦ هـ)

اسم المُفَسّر:

أبو محمد الحُسَين بن مَسْعود البَغَوي، المعروف بالفَرَّاء، مُحيي السُّنَّة، الإمامُ الحافظ، صاحبُ التَّصانيفِ الكثيرة المفِيدة، كـ «شَرْح السُّنَّة» وغيره[١].

اسْم الكتاب:

مَعَالِمُ التَّنْزيل[٢].

الوصْف العام للتّفسير:

تَفْسيرٌ وسَطٌ، بين الطَّويل والقَصِير، سَلكَ فيه الطَّريقَ الصَّحيح في تفْسِير آياتِ القُرآن الكريم، فيُفسّر القُرآن أولاً بالقُرآن، ثم بالحديثِ النَّبوي، ثم بأقْوالِ الصَّحابة، ثم بأقْوالِ التَّابعين ومن بعدهم.

ويتعرَّضُ لتفسير غَريب الآية، بلفْظٍ سَهْلٍ مُوجَز، مِنْ أقوالِ أهل اللُّغة،

---

(١) ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٢٥٧)، البداية والنهاية (١٢/ ١٩٣)، شذرات الذهب (٤/ ٤٨)، طبقات المفسرين للداوودي (١/ ١٦١ - ١٦٢)، معجم المفسرين (١/ ١٦١).

(٢) طبع الكتاب قديما بهامش تفسير الخازن.
ثم طبع بدار طيبة سنة (١٤١٤ هـ)، بتحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان الحرش.

وهو أصْلاً مختصرٌ مِنْ تفسير الثَّعالبي، لكنَّه صانَ تفْسيره عنِ الأقْوال المبتدعة، والأحَاديث الموضُوعة؛ كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في كتابه: «مُقدَّمة في أُصُول التَّفسير» (ص٧٦).

وينقلُ الخِلاف عن السَّلف في التَّفْسير، ولا يُرجِّح روايةً على روايةٍ غالباً.

وقد قدَّم كتابَه بمقدَّمة؛ ذَكَر فيها أسانيدَ مَنْ روى عنْهم التفسير؛ مِنَ الصَّحابة والتابعين وأتباعهم؛ ثم مَنْ روى عنْهم القِراءات؛ ثم ذَكر فُصُولاً في فضائلِ القرآن، وتعليمه وتِلاوته؛ ووعيدَ مَنْ قال في القرآن برأيه مِنْ غيرِ عِلم.

عقيدته:

سَلَفي العَقِيدة، يُثْبتُ لله سبحانه ما أَثْبته لنَفْسه مِنَ الأسْماء والصِّفات، وقد قرَّر ذلك في مقدَّمة كتابه النَّفيس: «شَرْح السُّنّة»، إذْ يقول: «وإنِّي في أكْثر ما أَوْردته بل في عامَّته مُتَّبعٌ، إلا القليل الذي لاحَ لي بنَوعٍ مِنَ الدَّليل، في تأويلِ كلامٍ مُحتمل، أو إيضَاح مُشْكلٍ، أو تَرْجيح قولٍ على آخَر، إذْ لعُلماء السَّلفِ رحمَهم الله تعالى؛ سَعيٌ كامل في تأليفِ ما جمَعوه، ونظرٍ صَادق للخَلَف في أَدَاء ما سَمِعوه».

وفي تفْسِيره الغالبُ عليه الإثْبَات؛ على مَنْهج السَّلف الكرام، لكنْ وقعَ منه تأويلٌ واضْطراب في بعض الصِّفات أحْياناً، وفي بعض المواضع، فمَثلاً: ذكر معنى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فقال: «معناهما ذُو الرحمة». ثم ذَكر تأويل «الرّحمة» بإرادةِ الله الخير لأهْله؟! وسَكتَ عنه؟ (١/ ٥١ - طبعة طيبة).

وفسَّر «الغَضَب» في قوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ بإرادة الانْتقام؟!

(١/ ٥٥).

- وأوّل صِفة «الحياء» بالتَّرك والمنْع؟! (١/ ٧٦).

وجَرَى في باقي الصِّفاتِ؛ على مَذْهبِ أهْلِ السُّنَّة والجماعة؛ وقرَّر كلامهم.

- ففي قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢١٠. أثبتَ «الإتْيان»، ثم قال: «والأَوْلى في هذه الآية وما شَاكلها؛ أنْ يُؤمنَ الإنْسانُ بظَاهِرها، ويَكلَ عِلْمها إلى اللهِ تعالى، ويعتقدَ أنَّ اللهَ عزّ اسْمه مُنزهٌ عن سِمات الحَدث، على ذلك مَضَت أئِمةُ السَّلفِ، وعُلماء السُّنَّة». (١/ ٢٤١).

- وأَثْبتَ صِفة «اليد» في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، فقال: «يدُ اللهِ صفةٌ مِنْ صفاته، كالسَّمعِ والبَصَر والوَجْه؛ وقال جلَّ ذِكره: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ ص:٧٥. وقال النبي ﷺ: «كلتَا يَدَيه يمين» واللهُ أعلمُ بِصفاته، فعلى العِبادِ فيها الإيمانُ والتَّسْليم». (٣/ ٧٦).

- وأثْبتَ صِفة «الاسْتواء» على مَذْهب أهْلِ السُّنَّة؛ وقال: «وأوَّلت المعْتزلةُ الاسْتواء: بالاسْتِيلاء؟». وذكر قول مالك رحمه الله. (٣/ ٢٣٥).

- وفي قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ الأنعام: ١٠٣، أثبتَ رُؤْيةَ الباري في الآخرة، بالأدلَّة مِنَ القرآن الكريم؛ والسُّنة النَّبوية؛ وردّ على المعْتزلة؛ فقال: المنْفِي في الآية هو الإدْراك؛ وليسَ الرؤية. (٣/ ١٧٣-١٧٤).

وبالجُمْلة فالبَغَوي رحمه الله سَلفِيٌ العَقيدة، يذكرُ أقوالَ أهْلِ السُّنَّة والجَماعة، ويَنْتصرُ لهم؛ في عامَّة المواضع، مُدلِّلاً على قولهم بالأدلَّة مِنَ المنْقول والمعْقُول؛ ويَردُّ على مُخالفيهم مِنَ أَهْلِ البِدع.

مَوقفه مِنَ الأسَانيد:

يَسُوق الأحْاديثَ النَّبوية بأسَانيدها، فهو مُحدِّثٌ حَافظٌ مُبرَّز في هذا الشأن، ولُقِّب بمُحْيي السُّنَّة، ويَنْقلُ ما جاء عن السَّلف؛ مِنْ الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم؛ أثناءَ تفْسير الآيات، دُون ذكر الإسْنَاد غالباً، لكونه قد ذَكَر أسَانيده إليهم كلَّها في مقدَّمة تفْسيره، ويَتَحرَّى الصِّحة فيما يُسْنده إلى رسول الله ﷺ غَالباً، ويُعْرض عن المناكير والأحَاديث الموضُوعة، لكنَّه يروي عن الكلبي وغيره مِنَ الضُّعفاء أحْياناً.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَتعرّضُ للمَسَائل الفِقْهية بأسْلوبٍ سَهْل، ويهتمُّ بها، وينقلُ الخِلاف فيها دُون تَوسّع، وهو مِنْ فقهاء الشَّافعية البارزين، ويُرجّح قولهم.

وأحْياناً يُورد الآراءَ والأقْوالَ دُون تَرجيح.

موقفه مِنَ القِراءات:

يتعرّضُ لذِكْر القِراءَات دُون إسْهاب، ويُبيِّن أثرَ القراءة في تَغْيير المعنى للآية.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَذكرُ بعضَ الإسْرائيليات، ويُطيل بذكرها أحْياناً الصَّفحات؟! ولا يُعقّب عليها؟!

كما في قصَّة «هَاروت ومَاروت»، وقصَّة بقرة بني إسرائيل، وقصة قتل جَالوت،

وغيرها.

وقد أكثرَ الرواية عن الكَلْبي والسُّدي ومقاتل وغيرهم، ولعلَّ مراده العِلم بها، وليس الاحْتجاج بها.

موقفه من الشِّعْر واللغة والنّحو:

يَذكر ما له أهميَّة في الكَشْف عنْ معنى الآية وإيضاحه؛ وبيان اشْتِقاق الكلِمَات القرآنية في العربيَّة؛ ويَتَحَاشى التَّوسُّع في مَبَاحث النَّحْو والإعْراب، ونُكت البَلاغة، والأشْعار.

الزّمَخْشَريّ
(٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

اسْم المفَسِّر:

أبو القَاسِم محمودُ بن عُمَر بن محمد الخوارزمي، الحنَفَي، المعْتَزلي، الملقَّب: بجَار الله، الزَّمخشري نسبة إلى «زَمَخْشَر» وهي قرية كبيرة من قرى «خوارزم»[١].

اسْم الكتاب:

الكشّافُ عنْ حَقَائقِ التَّنزيل، وعُيُون الأقَاويل، في وُجُوه التَّأوْيل[٢].

الوصف العام للتفسير:

يمتازُ بالكشْف عنْ جَمَال القُرآن، وسِحْر بلاغتِه، لما بَرَع فيه مُؤلفه مِنَ الإلمام بلُغة العرب، والمعرفة بأشْعارهم، لكنّه يأتي بالحُجَج على مَذاهبِ المعْتزلة الباطلة؟! حيثُ تَعْرضُ له في آيِّ القرآن، مِنْ طُرق البلاغة، فيَجبُ الحذَرُ منه، خُصُوصاً مَنْ هو مُبتدئ في هذا الشَّأن، فلا يُنْصَح بدراسته.

---

(١) ترجمته في الميزان (٤/ ٧٨)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٨٣)، السير (٢٠/ ١٥١ - ١٥٦) كلّها للذهبي، البداية والنهاية (١٢/ ٢١٩)، لسان الميزان (٦/ ٤)، طبقات المفسرين للسيوطي (١٢٧).

(٢) طبع الكتاب مصوراً بدار المعرفة بلبنان، وعليها حاشية الجرجاني وابن المنير، وفي آخرها تنزيل الآيات على الشواهد.
وهناك تحقيق للكشاف لعبد الرحمن المهدي، طبع بيروت دار المعرفة أيضا، لكنه دمج تخريجه للحديث، مع تخريج ابن حجر وحُكمه عليه؟! وهو معتمد على الطبعة المصورة السابقة.

عقيدته:

هو مِنْ أئمة المعْتَزلة، يَنْتصرُ لمذْهبه الاعْتزالي المنْحَرف عنْ أهل السُّنَّة، ويُؤيِّده بكلِّ ما يملك مِنْ قُوة الحُجّة، وسُلطان الدليل؟!

- قال الذَّهبي عنه في الميزان (٤/ ٧٨): «صَالح -أي في نَفْسِه- لكنَّه دَاعِيةٌ إلى الاعْتِزال؟! أجَارنا الله، فكنْ حَذِراً مِنْ كَشّافه!».

وهو يَحرصُ كلَّ الحِرْص على أنْ يأخذَ مِنَ الآيات؛ ما يَشْهدُ لمذْهبه الباطل، وأنْ يتأوَّل كلَّ ما يُعارضها مِنَ الآيات، ويُحوِّل الآياتِ الواردة في الكفَّار نحو أهْلِ السُنَّة؟! الذين يُسمِّيهم: حَشْوية؛ ومُجبِّرة؛ ومُشبِّهة؟![1].

- قال شيخُ الإسْلام ابن تيمية ﷺ في مقدّمته: «مِنْ هُؤلاء مَنْ يَكونُ حَسَنُ العبادة، يَدُسُّ البدعَ في كلامه دَسَّاً، وأكثرُ الناسِ لا يَعلمون؟ كصاحبِ «الكشّاف» ونحوه، حتى إنَّه يَرُوج على خَلْقٍ كثيرٍ مِنْ أهلِ السُّنَّة، كثيرٌ مِنْ تفاسِيرهم الباطلة!!».

وقال أيضاً: «وأمَّا الزَّمخشري؛ فتفْسيره مَحشوٌ بالبِدعة!! وعلى طريقة المعتزلة؛ مِنْ إنْكار الصِّفات؛ والرُّؤية؛ والقول بخَلق القُرآن؛ وأنْكر أنَّ الله مُريدٌ للكائِنات، وخالقٌ لأفعال العباد، وغير ذلك من أُصُول المعْتزلة... وهذه الأُصُول حَشَا بها

---

(١) وقد تتبعه بعض العلماء في ذلك، كالشيخ ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسْكندري المالكي، في كتابه: «الإنْصافُ فيما تَضَمَّنه الكشاف مِنَ الاعتزال»، مطبوع بحاشية الكشاف، لكنه أشْعري المذهب؟! وكذا تعقبه كثيراً ابن عطية في تفسيره.
وكتاب: «المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضَوء ما ورد في كتاب الإنْتصاف لابن المنير» للأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي، طبع دار الأندلس - حائل -١٤١٨ هـ، في (١٢٣٨) صفحة. وغيره من الأبحاث.
وهنالك كتبٌ كثيرة أيضاً بينت اعتزاليات الكشاف، ما زالت مخطوطة محفوظة في مكتبات العالم.

كتابه؛ بعبارةٍ لا يَهْتدي أكْثرُ الناسِ إليها؛ ولا لمقاصِده فيها، مع ما فيه مِنْ الأحَاديث الموضُوعة، ومِنْ قلَّة النَّقل عن الصحابة والتابعين». «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٣٨٦، ٣٨٧).

- وقال السُّيوطي في كتابه «التَّحْبير في عِلْم التَّفسير»: «وممنْ لا يُقْبل تفْسِيره: المبْتَدع، خُصُوصاً الزَّمخشري في كشَّافه، فقد أكْثرَ فيه مِنْ إخْراج الآيات عنْ وجْهها؛ إلى مُعْتقده الفاسد؟! بحيثُ يَسْرقُ الإنْسانَ مِنْ حيثُ لا يَشْعر، وأسَاءَ فيه الأدَبَ على سيّد المرسلين، في مواضعَ عديدة؟! فضلاً عن الصَّحابة، وأهلِ السُّنة؟».

- فأمَّا التَّأويلُ الفاسد؛ فهذا دَأْبه في كلِّ صِفاتِ الله تعالى؛ وهذه أمْثلةٌ على ذلك:

فقد أوّلَ صفةَ «الرّحمة» في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فقال: هو مجازٌ عنْ إنْعَامه على عِباده؟! (١/ ٤٥). وكذا في (١/ ٣٢٥). (ط دار المعرفة).

وقال في ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ مُحرِّفاً: فإنْ قلتَ: ما معنى غَضَب الله؟ قلتُ: هو إرادة الانْتَقام..؟ (١/ ٧١).

وفي قوله: (إلا أنْ يَأتيهُم الله) قال: إتْيانُ الله: إتْيانُ أمْره وبأْسِه؟! (١/ ٣٥٣).

- وفي قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ المائدة: ٦٤، قال: «غَلُّ اليد وبَسْطُها مجازٌ عن البُخْل والجُود؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ الإسراء: ٢٩، ولا يَقْصِد مَنْ يتكلَّم به؛ إثباتُ يدٍ؟! ولا غلٌّ ولا بَسْط؟!» (١/ ٦٢٧).

- وفي قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فَسَّر الاسْتواء بالمُلْك؟! (٢/ ٥٣٠).

وقد أَهْملَ الكلامَ على «الاسْتواء» في المَوْضعين السَّابقين مِنَ القرآن.

- وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨. قال: تَصْويرٌ للقَهْرِ والعُلو بالغَلبة والقُدْرة؟! (٢/ ٩).

- وفي قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ الأعراف: ١٤٣. قال وفْقَ مَذْهب المعتزلة: «وتَكْلِيمه: أنْ يَخلقَ الكلام؟! مَنْطوقاً به في الأَجْرَام؟ كما خَلَقَه مَحْفوظاً في اللَّوح». (٢/ ١١١-١١٢).

- وفي قوله في الآية نفسها: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ الأعراف: ١٤٣. قال: «فإنْ قلتَ: كيف طَلَب موسى عليه السلام ذلك؛ وهو مِنْ أعْلمِ الناسِ بالله وصفاته؟ وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، وبتعاليه عن الرُّؤية؟! التي هي إدْراك ببعض الحَواس، وذلك إنما يَصحُّ فيما كان في جِهة، وما ليس بجسمٍ ولا عَرَض؟! فمُحالٌ أنْ يكونَ في جِهة؟ ومَنْعُ المجبِّرة إحالته في العُقول؛ غيرُ لازم؛ لأنَّه ليس بأولِ مُكابرتهم وارتكابهم؟! (٢/ ١١٢).

- أمَّا التعرُّضُ لمقام النَّبي ﷺ بالسُّوء مِنَ القَول؟! فمنها:

عند قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ التوبة: ٤٣. قال الزمخشري: «﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾كناية عنِ الجِنَاية؟ لأنَّ العَفْو رادِفٌ لها، ومعناه: أخْطأتَ، وبئسَ ما فَعَلتَ؟!». «الكشاف» (٢/ ٢٦١).

- ومع ذلك فالزَّمخشريُّ له ثَناءٌ على الصَّحابة، خُصُوصاً أبا بكرٍ وعائشة رضي الله عنهما، وردَّ على الرافِضة في شَأْن عائشةَ أمّ المؤمنين، كما جاء ذلك في تفسير سورة «النُّور».

- فالطَّريقة التي يعتمد عليها الزمخشري دائماً في تفسيره: هي طريقة الفُروض المَجَازية، وصَرْف الكلام عنْ ظاهره، على أنَّه مِنْ قبيل التعْبيرات التَّمثيلية أو التَّخْييلية؟!

- ومنها: قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الحشر: ٢١.

قال: «هذا تَمْثيلٌ وتَخييل؟! كما مرَّ في آية عَرْض الأمَانة، وقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ والغَرض: تَوبيخُ الإنْسَان على قَسْوة قلبه، وقلَّة تَخشُّعه عند تلاوةِ القرآن، وتدّبر قَوارعه وزَواجره». الكشاف (٤ / ٥٠٩).

- وقد هاجم الزَّمخشري أهل السُّنة والجَماعة؛ في مواضعَ كثيرةٍ منْ كتابه، وسمّاهم: حَشْوية، وأهل الحَشْو؟! ومُجبِّرة؟ وغير ذلك من الأَوْصَاف المُنفِّرة.

كقوله عند تفْسيره لآية: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ آل عمران:٣٦. قال: وما يُروى من الحديث: «ما مِنْ مولودٍ يُولد؛ إلا والشّيطانُ يمسُّه حين يُولد؛ فيَسْتهلّ صارخاً مِن مسِّ الشيطان إيّاه؛ إلا مريمَ وابْنها». فاللهُ أعْلم بصحَّته؟! فإنْ صحَّ فمَعناه: أنَّ كلَّ مَولودٍ يطمعُ الشَّيطان في إغْوائِه؛ إلا مريمَ وابْنها، فإنَّهما كانا مَعْصُومين، وكذلك كلُّ مَنْ كان في صِفتهما، كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ص: ٨٢- ٨٣.

قال: واسْتِهلاله صَارخاً مِنْ مسّه، تَخييلٌ وتَصْويرٌ لطَمَعه فيه؟! كأنَّه يمسُّه ويَضْرب بيده عليه، ويقول: هذا ممنْ أُغْويه، ونحوه مِنَ التَّخييل قولُ ابن الرُّومي:

لما تُؤْذنُ الدُّنيا به مِنْ صُرُوفِها ... يكونُ بُكاءُ الطِّفلِ سَاعةَ يُولد

وأمَّا حقيقة المسِّ والنَّخْس؛ كما يَتوهَّم أهلُ الحشْو؛ فكلا؟! ولو سُلِّطَ إبليسُ على الناس بنَخْسِهم، لامْتلأت الدُّنيا صُراخاً وعياطا؟! مما يَبْلونا به مِنْ نخْسه؟!». الكشاف (١ / ٤٢٦).

- ومِنْ ذلك: انتِصَاره لرأي المعْتزلة في أصْحابِ الكبَائر: بأنَّهم كفّارٌ مُخلَّدُون في النار؟! إنْ لم يُقْلعُوا عن الذَّنْب ويتُوبُوا. انظر كلامه عند قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ النساء: ٤٨. (١/ ٥٣٢).

- وكذا انْتصاره لرأي المعْتزلة في الحُسْنِ والقُبْح العقليين: فهُم يَعْتقدون أنَّ العقلَ السَّليم؛ قادرٌ بنفسِه على تحديدِ القُبْح والحُسْن.

- وانْتِصاره لرأي المعْتزلة في السِّحْر: فالمعتزلة يَنْفُون السِّحْر، ولا يُؤمنون بآثاره؟! بل يقولون: إنّ الله يُحْدِث عنده فِعْلاً؛ لا أنَّه يُؤثِّر بنفسه؟! كما قال ذلك في قوله: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾ البقرة: ١٠٢. (١/ ٣٠١).

موقفه مِنَ الأسَانيد:

لا يَذْكرُ الأسَانيدَ ولا الحديث في كتابه إلا قليلاً؛ بل قد أعْرضَ عمَّا جاءَ عن السَّلف من الصَّحابة والتابعين في تفسير الآيات؟! فلا يَذكر عنهم شيئاً؟! واعْتَمد على اللُّغة والعَقل؟! كعادة أهل الأهواء، قديماً وحديثاً.

- قال شيخُ الإسْلام ابن تيمية رحمه الله، في بيانه لخَطأ مَنْ فَسَّر القُرآنَ بغير المنْقُول، واعتمد على المعْقول، وأنَّه خَطأٌ مِنْ وجهين: «أحدهما: قومٌ اعْتَقدوا مَعاني، ثم أرادُوا حَمْلَ ألْفاظِ القُرآن عليها؟!

والثاني: قومٌ فَسَّروا القرآنَ بمجرَّد ما يَسُوغ أنْ يُريده؛ مَنْ كان مِنَ النَّاطقين بلُغةِ العرب بكلامه، مِنْ غير نظرٍ إلى المتَكلِّم بالقرآن، والمنزَّلِ عليه، والمخَاطبِ به...». «مقدمة في أصول التفسير» (ص ٧٩-٨١). وانظر: «التفسير القيم» (ص٢٦٨ - ٢٦٩).

- فالكشَّافُ فيه سيِّئتان: الاعْتزال، ثم الأحَاديث الضَّعيفة والموضُوعة.

ولعُلَمَاء السُّنَّة جُهُودٌ مَشْكورةٌ؛ وبحوثٌ مَنْشورةٌ؛ في تصويب هذين العَيْبين؛ قديماً وحديثاً، فجَزاهم الله خيراً.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَتعرَّضُ للمسائلِ الفِقْهية دون توسُّعٍ، وهو مُعتدلٌ لا يَتعصَّب لمذْهبه الحنفي.

موْقفه مِنَ الشِّعر واللغة والنَّحو:

يَعْتني ببيانِ ما في القُرآن مِنْ ثَرْوةٍ بلاغية، في المعَاني والبَيان، وإظْهار وُجُوه الإعْجَاز القُرآني.

لكنَّه إذا مَرَّ بلفْظٍ لا يتَّفقُ مع مَذْهبه، يُحاول بكلِّ جُهده أنْ يُبْطلَ المعْنَى الظَّاهر للَّفظ؟! وأنْ يُثْبتَ للفظِ معنىً آخَر موجُوداً في اللغة، أو يَحْمله على أنَّه مِنْ قَبيل المجاز، والاسْتعارة والتَّمْثيل؟!

- فمِن ذلك: قوله في قوله تعالى لموسى عليه السلام: (لنْ تراني)؛ أنَّ حَرف (لنْ) يُفيد التَّأبيد؟! لِيَسْتدلَّ بذلك على نَفْي رُؤْيةِ الله تعالى في الآخِرة؟!

وقد ردَّ عليه عُلماءُ النَّحو هذا الإدِّعاء؛ مثل ابنِ هشام في «شرح قطر النَّدى»، فقال: «و(لن) حَرفٌ يُفِيد النَّفيَ والإسْتقبال بالإتِّفاق، ولا يَقْتَضي تأبيداً؛ خِلافاً للزمخشري في أُنْموذجه، ولا تأكيداً؛ خِلافاً له في كشَّافه، بل قولك: لنْ أقُوم؛ مُحتملٌ لأنْ تُريد بذلك أنَّك لا تَقُوم أَبَداً، وأنَّك لا تقومُ في بعضِ أزمنة المسْتقبل، وهو موافقٌ لقولك: لا أقومُ في غَد؛ في عَدِم إفَادة التأكيد، ويَسْتدلُّ المنْكرون للرُّؤية بقوله تعالى: (لنْ تَراني) حيثُ يقولون: إنَّ (لنْ) هنا لنفي التأبيد، كما قال الزمخشري

في أنموذجه، أُجيب عنه: إنْ «لن» لو كان للتأبيد؛ لم يُقَيَّد مَنْفيه باليوم، في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ مريم: ٢٦». «شرح قَطْر النَّدى» (١١٢) وغيره.

وردَّه أيضاً ابنُ مالك في «الكافية الشَّافية» في قوله:

ومَنْ رَأَى النَّفْيَ بـ«لنْ» مُؤبَّدَا فقَولُه ارْدُدْ وخِلافُه اعْضُدَا

موقفه مِنَ القِراءات:

اهْتمَّ بِذكرِ القِراءات في كتابه، لكنَّه لم يَتحدَّث عنْ ضوابطِ القِراءات التي اسْتعانَ بها في تفسيره، ولم يَذْكر مَصَادره فيما نَقله مِنْ قراءات، وتجدُ في تفسيره ذِكْرَ كلَّ أنْواعِ القِراءات، فلمْ يُميِّز المتَواتر مِنَ الشَّاذ، ولا مِنَ الضَّعيف.

وقد اتَّسَمَ مَنْهجه في نِسْبة القِراءات بكثيرٍ مِنَ الاضْطراب والخَلْط، فكثيراً ما يَذكر القِراءات دُون نِسْبة، كأنْ يقول: «وقُرِئ» وهذا هو الغالبُ في كتابه، فلا يحتاجُ إلى تمثيل.

كما يَنْسبُ القِراءات المتَواترة أحْياناً إلى غير القُرَّاء العشرة، مما يُوهم المُطالع أنَّها شاذَّة؟ أو يَنسبها إلى النَّبي ﷺ دُون سَند؟! أو إلى الصَّحابي، كقوله: «فإنْ قلتَ: فما وجْه قراءةِ مَنْ قرأ: (استَحَقَّ عليهم الأوليان) المائدة: ١٠٧. على البناء للفاعل، وهم: عليٌّ وأبيٌّ وابن عباس؟». وهي قراءة حفص عن عاصم، كما لا يخفى.

ومَنْهجُ الزَّمخشري العام، وبعضُ كلامه يُؤكِّدان بأنَّ الضَّابطَ المعْتمدَ عليه عنده هو: قياسُ العربية، وفصاحة الأسْلوب، في الحُكم على القراءات المرويَّة؟!

والزمخشري لا يُغادِر قراءةً يوردها -مما يحتاجُ إلى توجيه- إلا ويوجِّهها، سواءً أكانت مُتواترةً أم غير متواترة، وهذا واضحٌ في كتابه.

موقفه مِن الإسْرائيليات:

مُقِلٌ مِنْ ذِكْر الإسْرائيليات، وما يَذْكره منها يُصَدِّره بلفظ: رُوي؛ أو يقولُ في آخرها: واللهُ أعلم.

لكنَّه ذَكَرَ الأحاديثَ المَوْضُوعة؟! في فَضَائل السُّور، في آخرِ تفْسير كلِّ سُورة؟!

الوَاحِدِيُّ
(٤٦٨ هـ)

اسْم المُفَسّر:

العَلامة أبو الحسَن عَليُّ بن أحمد بن محمد بن علي الواحِدي، النَّيْسابُوري، الشّافعي، صَاحبُ التَّصانيف الكثيرة، نَعَتَه الذَّهبي بـ: إمَام عُلَماءِ التأويل. كان مِنْ أولاد التُّجَّار، أصْله مِنْ «سَاوة» (بين الرَّي وهمذان) تُوفي بنيسابور [١].

اسْم تفْسِيره:

الوَجِيز في تَفْسِير الكِتَابِ العَزيز [٢].

الوَصْف العام للتَّفْسير:

ألَّفَ المُصنَّف تفسَيره هذا؛ اسْتجابةً لرغباتِ بعضِ طُلاب العِلْم، في الحُصُول على تفسيرٍ كاملٍ للقرآن الكريم، ومُوجَزٍ يَقْربُ على مَنْ تَنَاوله، ويَسْهل على مَنْ تأمَّله.

---

(١) «المنتخب من تاريخ نيسابور» (ص ٣٨٧)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٦٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٣٩).

(٢) طُبع قديماً في القاهرة سنة (١٣٠٥ هـ)، ثم طُبع مُحققاً بدار القلم والدار الشامية (١٤١٥هـ-١٩٩٥م) بتحقيق صفوان داوودي. وللواحدي أيضاً: كتاب «البَسِيط في التَّفْسير»، وقد طبع مُحققاً في خمسٍ وعشرين مجلداً، بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، (١٤٣٠هـ) بتحقيق (١٥) مُحقّقا من الدكاترة.

قال شيخُ الإسْلام ابنُ تيمية ﷺ: «.. وأمَّا الواحِدي؛ فإنَّه تلميذُ الثَّعْلبي، وهو أَخْبرُ منه بالعربية، لكنْ الثَّعْلبي فيه سَلامةٌ مِن البِدَع، وإنْ ذَكَرها تقْليداً لغيره، وتفْسيرُه وتفسير الواحدي: البَسِيط، والوَسِيط، والوَجِيز، فيها فوائدُ جَليلة، وفيها غَثٌّ كثيرٌ مِن المنْقُولات البَاطلة وغيرها..».

وقد اعْتمدَ الواحِديُّ في تفْسِيره الوجيز: على تفْسير القُرآن بالقُرآن، إنْ أمْكن، ويَقْتصرُ في الغَالب على قولٍ واحد، وأحْياناً يَذكرُ في الآية قولين أو أكْثر، ثم بالحديث النَّبوي إنْ كان هناك حَديثٌ يُبيِّن مَعنى الآية، ثم يَذْكر أقْوالَ الصَّحابة والتَّابعين في تفْسير الآيات، ويأتي بأسْبابِ النُّزُول، ويهتمّ بالنّاسخِ والمنْسُوخ، وإيضَاحِ ألْفاظِ القُرآنِ بأقْوالِ أهلِ اللُّغة والمعَاني، ويَعْرض أحْياناً لبعضِ المسَائل الفقهية، ولبعضِ مَسائلِ النَّحْو،كما يَذْكر ارتباطَ الآيةِ بما قَبْلها، وهو أمرٌ مُهِمٌّ في التفسير، وذَكر في مَطلع كلّ سُورة؛ ما ورد مِنْ أحاديثَ في فَضْلها.

عقيدته:

أشْعَريُّ المعْتقد؛ مُؤوّلٌ للصِّفات.

فقد أوَّلَ «الرحمة» في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الفاتحة. بإرادَة الخير؟

وأوَّل «الغَضَب» في ﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ الفاتحة. فقال: معنى الغضب مِنَ الله تعالى: إرادَة العُقوبة؟

وأوَّل «الحياء» في قوله: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ البقرة: ٢٦. قال: لا يَتْرك ولا يَخْشى؟

وأوَّل «إتْيان الله»، بإتيان العذاب؟ (١/ ١٦٠).

و«اليد» في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ بالجُود والإنْعام والنِّعْمة؟ (١/ ٣٢٧).

- و«الاسْتواء» فسَّره في الأعراف (١/ ٣٩٧) فقال: أقْبَلَ على خَلْقه، وقَصَدَ إلى ذلك؟

وفي الرعد: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قال: بالاسْتيلاء والاقْتدار؟ (١/ ٥٦٤).

- وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ البقرة: ٢٥٥. قال: بالقُدْرة ونُفُوذ السُّلطان..؟

وأوّل «المحبة» بإرادة الثَّواب والإنْعام؟ في قوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ آل عمران: ٣١ [1].

- وأثبتَ رُؤْية المؤمنين لربّهم، عند قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الأنعام: ١٠٣.

مَوْقفه مِنَ الأحْاديثِ والأسَانيد:

يَبْدأ بذكرِ سببَ نزول الآية، إنْ كان لها سَببُ نزول، ويَذْكر ما وردَ من الأحاديث والآثار في معاني الآيات، دون إسْناد، فيقول: فأنزلَ الله، أو نزلت في...، ولا ينسْبها في الغالب، وأحياناً يَسُوق معنى الحديث وليس نصُّه.

وربما ذَكرَ بعضَ أسْباب النُّزول التي لم يَذكرها في كتابه المشْهور: «أسْبابُ النُّزُول»، كما في سُورة المنافقون آية (٥)، وسورة الشُّورى آية (٣٦).

ويَنقل أحياناً عن ابن عباس، وقتادة، والسُّدي، وغيرهم.

كما ينقلُ أحْياناً عن الكلبي، وجُويبر، ومُقاتل، ويَذكرُ بعضَ الأحَاديث الضَّعيفة، بل والموضوعة أحياناً؟!

كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ البقرة: ٢٧٤. ذكر

---

(١) ولم يتعقَّبه محققُ الكتاب داوودي في شيءٍ مِنْ تلك التأويلات؟؟ فيظهر أنَّه على هذا الطريق، موافقٌ له؟!

أنَّها في علي بن أبي طالب كان عنده أرْبعةُ دراهم، لا يملكُ غيرها، فتَصَدّقَ بدرهمٍ سِرَّاً... وهو حديث ضعيفٌ جداً أو موضوع.

وفي قوله: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ الأعراف: ١٨٩. قال: وذلك أنّ إبْليس أتَاها في غيرِ صُورته التي عَرَفته، وقال لها: ما الذِي في بَطْنك؟ قالت: لا أدْري.. والحديث ضَعيف.

قال الكتَّاني: ولم يكنْ له -أي الواحِدي- ولا لشَيخه الثَّعلبي؛ كبيرُ بِضَاعةٍ في الحديث، بل في تفْسِيرهما -وخُصُوصاً الثَّعلبي- أحَاديثُ مَوضُوعة، وقصصٌ باطلة. «الرسَالة المسْتطرفة» (ص ٥٩).

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يُبيّنُ ما في الآياتِ مِنْ أحْكامٍ فِقْهية بإيجاز، وبعِبارةٍ سَهْلة، مع اختيارِ ما قاله الأكثر من المفَسّرين والفُقهاء، وهو شَافعيُّ المذْهب، ويَذْكر الإجماع إنْ وُجِد.

ويُخَرِّجُ كثيراً مِنَ الآيات على قواعدِ أُصُول الفِقْه، أو يذْكر ما في الآيات مِنْ هذه القَواعد، كقاعدة: يُحْمَلُ المطْلقُ على المقيَّد، والعامُ على الخَاص.

مثال: في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الأنعام: ١٠٣. قال: «هو مُطْلق، وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٢-٢٣. مُقيّد. قال: والمُطلق يُحْملُ على المقيّد».

- وفي قوله: ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ البقرة: ٢٣٣. قال: «لَفْظُه لَفظُ الخَبر، ومعناه: الأَمْر، وهو أمرُ اسْتحبابٍ لا أَمْرَ إيجاب».

- وكذا في قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ البقرة: ٢٣٤. قال: «خَبرٌ في معنى الأَمْر».

- وفي قوله: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ﴾ التوبة: ٦٤. قال: «أمرُ وَعِيد».

- وفي قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الجمعة: ١٠. قال: «أمْرُ إبَاحة».

مَوْقفه من القراءات:

يَذكرُ القِراءات أَحْياناً، وربَّما ذَكر قراءةً غير قراءةِ حفص، واقتصرَ عليها، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾ الأنعام: ١٥٩. ذكرها بلفظ: (فارقوا) وهي قراءة حمزة والكِسائي.

وفي قوله: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ يوسف: ١٢. قال: (نرتع ونلعب) وهي قراءة ابن عامر.

وفي قوله: ﴿فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ﴾ يوسف: ٥٠. قال: (فَسَلْه) وهي قراءة ابن كثير والكسائي وخَلف.

وفي قوله: ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ القصص: ٤٨. قال: (سَاحِرَان تَظَاهرا) وليست قراءة حفص.

وفي قوله: ﴿إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ الشعراء: ١٣٧. قال: (خَلْقُ الأوْلين) كَذِبهم وافْتِراؤهم، ومَن قرأ: (خُلُقُ الأولين) فمعناه: عادة الأولين...

وغيرها كثير.

مَوْقفه مِنْ الإسْرائيليات:

يَذْكر مَعاني الإسْرائيليات عن الكلْبي والقُرَظي ومجاهد وغيرهم مُخْتصرة، ومِنْ غيرِ إسْناد، مما كان ذَكَره في أسْبابِ النُّزول وغيره.

- كما في قوله: ﴿مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ البقرة: ١٠٢. قال: وذلك أنَّ سليمانَ عليه السلام لما نُزع مُلْكه، دَفَنتِ الشَّياطينُ في خَزانته سِحْراً...

- وفي قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف: ٨٦. قال: «وهو أنَّه عَلِم أنَّ يُوسف حيٌّ، أخبره بذلك مَلَكُ الموت...؟». انظر «الدر المنثور» (٤/ ٥٧٤).

- وكما في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ الأعراف: ١٧٦. قال: «وذلك أنَّه زُجِر في المنام؛ عن الدُّعاء على مُوسى؛ فلم يَنْزجر...».

- وفي قوله: ﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ﴾ النمل: ٤٤. قال: «وذلك أنَّه قيلَ لسُليمان عليه السَّلام: إنَّ قَدَمَيها كحَافِرِ الحِمَار، فأرادَ أنْ يَرَى قَدَميها، فاتَّخذَ له سَاحةً مِنْ زُجاج..».

موقفه مِنَ اللُّغة والنَّحو والشِّعر:

يَتعرَّضُ في تفسِيره لمسَائل العَربية، والنَّحْو والبلاغة، بإيجازٍ واخْتصار.

كما في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾ آل عمران: ٨١. قال: «ما» هاهنا للشَّرط.

وفي قوله: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ آل عمران: ١٣٣. قال: «والواو لا تقْتَضي التَّرتيب».

ابنُ عَطيَّة
(٤٨٠ - ٥٤١هـ)

اسْم المُفَسّر:

هو القَاضي أبو محمَّد عَبْدُ الحَقّ بن غَالب بن عَطية المحَاربي الأنْدَلُسي، الحَافظ الفَقِيه الأدِيب العَلامة[١].

اسْم تفْسِيره:

المحرَّرُ الوَجِيزُ في تفْسِيرِ الكتَابِ العَزِيز[٢].

الوصْف العام للتَّفسير:

كثيراً ما يُفسِّرُ القُرآنَ بالقُرآن، وأيضاً جَمع فيه مُصَنِّفه بيّن المأثُور والمعْقُول؛ فهو يَذْكر ما رُوي عنْ رسول الله ﷺ والصَّحابةِ والتابعين، ويُكثر مِنْ ذِكْر وُجُوه الاحْتمالات التي يُمكنُ حَمْل الآية عليها، ناقلاً ذلك عن المفسِّرين وغيرهم، ويقومُ بتَفْسير الآية بعبارةٍ عذْبةٍ سَهْلة، مُناقشاً ما يَذْكره مِنْ آراء، مُحْتكماً إلى اللُّغة العربية

---

(١) ترجمته في «بغية الملتمس» (٣٧٦)، «السير» (١٩/ ٥٨٧-٥٨٨)، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، لابن فرحون (ص١٧٤-١٧٥)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (٤٩).
وبعض المصادر تذكر ولادته سنة (٤٨١هـ) ووفاته سنة (٥٤٦هـ)، والمثبت موافق لسير للذهبي وغيره.

(٢) طُبع الكتاب طبعات كثيرة، منها طبعة دار الكتب العلمية (١٤١٣ هـ)، وطبعة دار ابن حزم.

لدى تَوجيهه بعض المعاني، وهو كثيرُ الاسْتِشهاد بالشِّعْر العَربي، والشّواهدِ الأدبيَّة، وكثيرُ الاهْتمام بالصِّناعة النَّحْوية.

وقد لخّصَه مُؤلِّفه مِنْ كتُب التفاسير كلِّها -أي: تفاسِير المنْقُول- وتَحرّى ما هو أقْربُ للصِّحة منْها، ويُفسِّر الآيات بعبارةٍ سَهْلة، وينقل عن ابنِ جرير الطَّبري كثيراً.

وهو ممن اعْتَنى بالكشَّاف للزَّمخشري، وهذّبَه ورتّبه، وزادَ عليه، وتَعَقَّبه بنَفَسٍ قَويٍّ، فالذي يَقْرأ «البَحْر المحيط»؛ يَسْتطيعُ أنْ يَسْتخرجَ مجلدين أو ثلاثة، في تعقُّبِ الزَّمخشري، وبيانِ اعْتزالياته في تفْسيره «الكشَّاف».

وقد قدَّمَ كتابه بمقدَّمةٍ وافيةٍ في عُلُوم القُرآن، ذَكرَ فيها فَضلَ وشَرفَ عِلمِ التَّفسير، وأنَّه أَوْلى ما بُذلَ فيه العُمُر والوَقْت، وذَكر خُطَّته وعَمَله في كتابه، ثم ما وَرَد عن النَّبي ﷺ والصَّحابة والعُلماء في فضْل القُرآن، والاعْتصام به، وساق الأحَاديثَ والآثار الكثيرة في ذلك، ثم ذَكرَ فضلَ تفسير القرآن، والنَّظَر في لُغته وإعْرابه، ثم التَّحذير مِنَ الجُرأة في تَفْسير القرآن بغير عِلْم، ومعنى «إنَّ القُرآن أُنزلَ على سَبعة أحْرف» وقد أطالَ البَحث فيه، وغيره منَ المباحث...

عقيدته:

مُؤَولٌ أشْعَري، يُدافعُ عنْ التَّأويل الأشْعري، ويحتجُّ له؛ ويَردُّ على المعْتزلة.

قال فيه شيخ الإسْلام ابن تيمية: «وتفْسِيرُ ابن عطيَّة وأمثالُه، أَتْبعُ للسُّنَّة والجَماعة، وأسْلم من البِدعة مِنْ تفْسير الزَّمخشري، ولو ذَكر كلامَ السَّلف الموجُود

في التفاسير المأثُورة عنهم على وَجْهه، لكانَ أحْسَنُ وأَجْمل، فإنَّه كثيراً ما يَنْقلُ مِنْ تفسير محمَّد بن جرير الطبري - وهو من أجلِّ التَّفاسير المأثُورة، وأعْظَمها قَدْراً - ثم إنَّه يَدَع ما نَقَله ابنُ جرير عنِ السَّلف لا يَحْكيه بحَال؟! ويَذْكر ما يَزْعمُ أنَّه قَولُ المحقِّقين!! وإنما يَعني بهم طائفةً مِنْ أهْلِ الكلام؟! الذين قَرَّروا أصُولهم بطرقٍ، مِنْ جِنْس ما قرَّرت به المعتزلة أصُولهم، وإنْ كانوا أقرب إلى السُّنَّة مِنَ المعتزلة». مقدمة في أصول التفسير (ص٩٠).

فمِنْ رُدُوده على المُعْتَزلة:

- في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ البقرة: ١٦٥. قال: «وثَبَتَ بنصِّ هذه الآية القُوَّة لله، بخلافِ قولِ المعتزلة في نفْيِهم معاني الصِّفات القَديمة؟!».

-وفي قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة: ٢٤. قال: «أُعدَّت» ردٌّ على مَنْ قال: إنَّ النَّار لم تُخْلقْ حتى الآن؟!».

- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ البقرة: ٣٨. قال: «وفي قوله: «منِّي» إشَارةٌ إلى أنّ أفْعال العِباد؛ خَلْقٌ لله تعالى».

مَوْقفه مِنَ الأحْاديث والأسَانيد:

يُوردُ الأَحَاديثَ النَّبويَّة بغير إسْناد، ولا عزوٍ أحْياناً، وكذا يأتي بالأقْوالِ المأثورة عن السَّلفِ دُون ذِكر الأسانيد، ويختار منها، مِنْ غير إكثارٍ لها، وقد يُضعِّفُ بعضها.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

يَذْكرُ أقوالَ الفُقهاء مِنَ السَّلفِ في مَسَائل الفِقْه، ويُوجِّهها ويختارُ منها ما يَراه صُواباً ويُقوِّيه، مِنْ غيرِ تطويلٍ أو إقْلال، ويَذكر الإجْماع إنْ وُجِد.

مَوْقفه مِنَ القراءات:

يَتعرَّضُ كثيراً للقِراءات، ويَشْرح معانيها، ويُنزِّل عليها المعاني المختلفة، وقد اعتمد على مصادرَ كثيرة، كـ «المحتسب» لابن جِنِّي، و«الحجَّة في عِلل القِراءات السَّبع»، لأبي عليّ الفارسي وغيرهما.

مَوْقفه مِنْ الإسْرائيليات:

يَنقلُ بعضَ الإسْرائيليات عنْ وَهْب بن منبّه، والسُدِّي، وعن النقَّاش وغيرهم، ويَتعقَّبُ بعضها بالتَّضْعيف والردِّ.

موقفه مِنَ اللُّغة والنَّحو والشِّعر:

كان مِنْ أسَاطين النُّحَاة، مُبَرزاً فيه، يحتَكم إلى اللُّغة العربيَّة عندما يُوجِّه بعض المعاني، وله اهتمامٌ كبيرٌ بالصِّناعة النَّحوية، ويَعْتني بذكر الشَّواهد الشِّعرية والأدبيَّة للعبارات.

وهو أسْلمُ وأحْسُنُ بكثيرٍ مِنْ تفْسير الزَّمخشري، كما مرَّ في كلامِ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى؛ فيَكْتَفي به طالبُ العلم عنه.

ابنُ الجَوْزيّ
(٥٠٨-٥٩٧ هـ)

اسْم المُفَسّر:

هو الحافظُ أبي الفَرَج جمال الدِّين عبد الرحمن بن عليّ بن محمد بن عليّ بن محمد الجَوزيّ، القُرشيّ التّيْمِيّ البَكْريّ، البَغْداديّ، الفَقِيه الحنْبليّ، الواعِظ، المفَسِّر الأَدِيب، صاحِبُ التَّصانيف الكثيرة[1].

اسْم الكتاب:

زادُ المَسَير في عِلْمِ التَّفْسير[2].

الوصف العام للتفسير:

الكتابُ عِبارةٌ عن مَوْسُوعةٍ تفْسيريةٍ جامعة.

قال المصنِّف عنْ خُطَّته في الكتاب: «لما رأيتُ جُمْهورَ كتُبِ المفسِّرين، لا يكادُ الكتابُ منها يَفِي بالمقْصُودِ كشْفُه، حتى يَنْظرَ للآيةِ الواحِدة في كُتُب، فرُبَّ تفْسِيرٍ أخَلَّ فيه بعِلمِ النَّاسخِ والمنْسُوخ، أو ببعضه، فإنْ وُجِدَ فيه، لم يُوجَدْ أسْبابُ النُّزُول أو أكثرها، فإنْ وُجِدَ، لم يُوجدْ بيانُ المكيِّ مِنَ المدَني، وإنْ وُجِدَ ذلك، لم تُوجد

(١) ترجمته في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٩٩-٤٣٣)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٣٤٢) «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٨-٣٠)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (٥٠).

(٢) طبع الكتاب محققاً سنة (١٣٨٤هـ) بالمكتب الإسلامي، عن نسخٍ خطية، في تسعة مجلدات.

الإشَارة إلى حُكْم الآية، فإنْ وُجِد، لم يُوجدْ جوابُ إشْكالٍ يقعُ في الآية، إلى غيرِ ذلك مِنَ الفُنُون المطْلوبة.

وقد أَدْرجتُ في هذا الكتاب مِنْ هذه الفُنون المذْكورة، مع ما لم أذْكُره مما لا يَسْتغني التفْسيرُ عنه، ما أَرجُو به وقوعَ الغَنَاء بهذا الكتاب، عنْ أكثرِ ما يُجانسه.

وقد حَذِرْتُ منْ إعَادة تَفسيرِ كلمةٍ مُتقدِّمة، إلا على وجْه الإشَارة، ولم أُغَادر مِنَ الأقْوالِ التي أَحطتُ بها، إلا ما تَبْعدُ صِحَّته، مع الاخْتصَار البالغ.

فإذا رأيتَ في فَرْش الآياتِ ما لم يُذْكر تفْسيرُه، فهو لا يَخْلو مِنْ أمرين: إمَّا أنْ يكونَ قد سَبَق، وإمَّا أنْ يَكونَ ظَاهراً لا يَحتاج إلى تَفْسير.

وقد انْتَقى كتابُنا هذا أنْقَى التَّفاسير، فأَخَذَ منْها الأَصَحَّ والأحْسَنَ والأَصْون، فنَظمَه في عِبارةِ الاخْتِصار... والله الموفق».

عقيدته:

كان رحمه الله مُضْطرباً؛ فيُثْبتُ بعضَ الصِّفاتِ أحْياناً، ويُؤوِّل بعضَها.

قال شيخُ الإسْلام ابن تيمية رحمه الله في المجموع (٤/ ١٦٩): «إنَّ أبا الفَرج نَفْسَه مُتَناقضٌ في هذا الباب، لم يَثْبتْ على قَدَمِ النَّفْي، ولا على قَدَم الإثْبَات، بل له مِنَ الكلام في الإثباتِ نَظْماً ونَثْراً، ما أَثْبَتَ به كثيراً مِنَ الصِّفاتِ التي أنْكرها في هذا المصنَّف، فهو في هذا البابِ مثلَ كثيرٍ مِنَ الخائِضين في هذا الباب مِنْ أنْواع الناس، يُثْبتُون تارةً، ويَنْفُون في مواضعَ كثيرة، كما هو حالُ أبي الوَفَاء بنِ عَقِيل، وأبي حامد الغَزالي».

وقال ابنُ قُدامة -كما في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤١٥)-: «كان ابنُ الجَوزي

إمَامُ عَصْرِه، إلا أنَّنا لم نَرتضِ تَصَانيفه في السُّنَّة، ولا طريقتَه فيها».

قلتُ: وهو في تَفْسيره يَذكرُ مذْهبَ المُؤوِّلة، ومَذْهب المُفوّضة، فقد ذَكر في «الاسْتواء» في الأعراف آية (٥٤): «أنَّ إجْماعَ السَّلفِ مُنْعقدٌ؛ على ألا يَزيدُوا على قِراءة الآية!!». (٣/ ٢١٣).

وهذا مُذْهبُ المفوِّضَة كما هو معلوم.

ثم ردَّ على مَنْ أوَّل «العَرش» بالمُلْك، وأنْكرَ على مَنْ قال: (اسْتَوى) بمعنى: اسْتَولى؟! وقال: «نعوذُ باللهِ مِنْ تَعْطيل المُلْحِدة، وتَشْبيه المجَسِّمة».

ولكنَّه لم يَذْكر معنى الاسْتواء الصَّحيح؟!

وقال في صفة «الحياء»: تُمرُّ كمَا جَاءت، وقد قال النبي ﷺ: «إنّ ربَّكم حَييٌّ كريم». وقيل: معنى (لا يَسْتحيي): لا يَتْرك! (١/ ٥٤).

وأوّل «الوجْه» بالذَّات؟! (١/ ١٣٤) و (٣/ ٢٥٢).

و«المجيء والإتيان» بمجِيء أمْرِ اللهِ وقُدْرته؟! (١/ ٢٢٥).

وعطّل صفة «النَّفْس» (٢/ ٤٦٤).

واختار أنَّ معنى ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤. أنَّه: جَوادٌ يُنْفقُ كيفَ يَشاء؟ ولم يُثبتْ صَفة «اليد». (٣/ ٣٩٣).

وأوَّل «الفَوقية» في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨. بالقَهْر والغلبة؟. (٣/ ١٣).

وأوَّل صفة «العَين» بالحِفْظ.

لكنّه أثبتَ صِفة «الكلام» في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ فقال: «تأكيد «كلّم» بالمصْدر؛ يَدلُّ على أنَّه سَمع كلامَ اللهِ حقيقةً». (٢/ ٢٥٦).

وأثبتَ رُؤْية المؤمنين لربِّهم يوم القيامة، عند قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الأنعام: ١٠٤. وقال: «ويدل على أنّ الآية مَخْصُوصةٌ بالدُّنيا؛ قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٢-٢٣، فقيّد النَّظَرَ إليه بالقِيامة، وأَطْلقَ في هذه الآية، والمُطْلق يُحمْلُ على المقيَّد». (٣/ ٩٨-٩٩).

مَوْقفه مِنَ الأحَاديثِ والأسَانيد:

يَهتمُّ بِذكرِ الأحَاديثِ النَّبوية، لكنه يَسُوقُ الأحاديثَ بغير إسْنادٍ، ويَعْزوها لمخَرِّجيها في الغالب، ويَنْقل كلَّ أقوالِ السَّلفِ في الآية دُونَ أَسانيد، ويرتِّبُ ذلك ترتيباً حَسَناً: القول الأول، فالثاني، فالثالث... ويَسْتقصي في ذلك، حتى لا يكادُ يتركُ قولاً إلا وذَكَره.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَذْكرُ مذاهبَ العُلماء في معنى الآية الفِقْهي، مِنَ الأئمة الأَرْبعة وغيرهم، دُون إسْهاب، ويقدِّم كلامَ الإمام أحْمد، فابن الجوزي فقيهٌ حَنْبلي.

ولا يُرجِّح إلا نادراً، فهو يَقتصرُ على الجَمْع.

موقفه مِن القِرَاءات:

يَذْكر القِراءات المتَواترة والشَّاذَّة، ويَحْرصُ على ذلك.

موقفه مِن الإسْرائيليات:

يَذكرُ ما ورد عن السُّدي، ووهب بن منبِّه، وابن زيد، ومُقاتل، والكَلْبي، وغيرهم في هذا الباب، مُختصراً لقولهم، ولا يَتَعقَّبها بشَيء.

موقفه مِنَ الشِّعر والنحْو واللغة:

يَهتمُّ بهذا الباب، ويَنْقل عنِ المصَادر المؤلفة فيه؛ كـ «غَريب القُرآن»، و«مُشْكل القُرآن» لابن قُتيبة، ويَنْقل عن كتُبِ معاني القرآن، لا سِيما كتاب الفَرَّاء، والزَّجَّاج، و«الحُجّة» لأبي عليٍّ الفارسي، و«مَجَاز القُرآن» لأبي عُبيدة، وكُتُب ابن الأنباري، ومنْ «شَأْن الدُّعاء» للخَطَّابي.

ويَذكر الشَّواهدَ الشِّعرية أيضاً.

فَخْرُ الدِّينِ الرَّازيّ
(ت ٦٠٦ هـ)

اسْمُ المُفسّر:

إمَامُ المتكلِّمين مُحمَّد بن عمر بن الحسن بن علي، فَخْر الدِّين أبو عبد الله، القُرشي البَكْري، الطَبرستاني، الرَّازي، الشَّافعي، صاحب التَّصَانيف الكثيرة[١].

اسْمُ التَّفسير:

مَفَاتِيحُ الغَيْب، أو: التَّفْسِير الكبير[٢].

الوصْفُ العام للتَّفسير:

يَقعُ هذا التَّفْسيرُ في ثماني مُجلَّداتٍ كِبَار، وهو مِنْ كتبِ التَّفْسِير بالرَّأي، ومِنْ

---

(١) ترجمته: في سير أعلام النبلاء (٢١/ ٥٠٠)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، طبقات السبكي (٨/ ٨١)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ٢١٣).

(٢) طبع الكتاب محققا قديما بمصر سنة ١٣٧٢هـ الموافق ١٩٥٢ م، بيد مجموعة من المصححين، وأعيد طبعه مرات. ثم طبع بتحقيق د.عبد الله التركي - الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م) في (٢٤) مجلد.
ويقول ابن قاضي شهبة: «إنه -أي الفخر الرازي-لم يتمه». «شذرات الذهب»: (٥/ ٢١). كما يقول ذلك أيضاً ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٦٧). وابن حجر العسقلاني في كتابه «الدرر الكامنة» يقول: «الذي أكملَ تفسير فخر الدين الرازي، هو أحمد بن محمد.. نجم الدين المخزومي القمولي، مات سنة ٧٢٧ هـ». «الدرر الكامنة» (١/ ٣٠٤). وحدّه بعضهم بأنّه وصل إلى سورة الأنبياء.

أوْسَعها، وقد عُنِي بتفسيرِ القُرآنِ بالقرآن في تفْسِيره، فهو يُورد الآياتِ المتشَابهة والمتَماثلة في اللَّفْظ، ويَحْمل بعضَها على بَعْض.

لكنْ قدْ حَشَاه مُؤلِّفُه بمباحثَ كثيرةٍ جدًّا، تَخْرجُ به عنْ حَدِّ التَّفْسير، ويَظْهرُ لقَارئ هذا التفسير، أنّ مؤلِّفَه ﷺ كان مُولَعاً بكثرةِ الاسْتِنباطَات والاسْتِطْرادات في تفْسيره، إضافةً إلى تَوسُّعه في ذِكْرِ مَسَائلَ الكَوْن والطَّبيعة، ولأجْلِ هذا، فقد قلَّلَ بَعضُهم مِنْ قيمةِ هذا الكتاب، كتفسيرٍ للقرآن الكريم.

ونُقل عن أبي حيَّان أنَّه قال في «البَحْر المحيط»: «جمعَ الإمامُ الرازي في تفسيره أشْياءَ كثيرةٍ طويلة؛ لا حَاجةَ بها في عِلْم التَّفْسِير، ولذلك قال بعضُ العلماء: فيه كلُّ شيءٍ إلا التفْسير!». «كشف الظنون» (١/ ٢٣٠ - ٢٣١).

- وقال السِّيوطي في وَصْف كتابه: «قدْ مَلأَ تفسِيره بأقوالِ الحُكَمَاء والفَلاسفة وشُبَههم؟ وخرج مِنْ شَيءٍ إلى شَيء، حتّى يَقْضيَ النَّاظرُ العَجَب؟ مِنْ عدم مُطَابقة المورد للآية، ولذلك قال بعضُ العلماء: فيه كلُّ شَيء إلاّ التَّفسير؟!».

والكتابُ فيه فوائدُ كثيرة، ومَسَائلُ علمية منْثورة، لكنْ لا يَصْلح أنْ يَقْرأ فيه إلا مَنْ كان عَالما بالاعْتِقاد، وضَابطًا لعِلْم التفسير.

وقد اسْتفادَ الرازي مِنْ كتُبِ التَّفسير التي قَبْله، خُصُوصاً كتُبِ المعْتزلة؟! وقدْ يَذْكرها ليَنْقدَها، لكنَّه كما قيل: يُوردُ الشُّبْهة نَقْدًا، ويَردّها نَسِيئة؟! فهو قَويٌّ في عَرْض الشُّبَه، ضَعيفٌ في ردِّها؟!

ومِنْ أعْلام المعتزلة الذين نَقَل عنهم: قُطْرب، وأبو بكرٍ الأصَمّ، والجُبَّائي، والكعْبي، وأبو مُسْلم الأصْفهاني محمد بن بحر، والزمخشري.

وقد اعْتنى بذِكْر المُلَحِ واللَّطَائفِ التَّفْسيرية، بجانبِ البلاغة القرآنية.

وله اهْتمامٌ كبيرٌ ببيانِ المنَاسَبات بين آياتِ القُرآن وسُوره، وكذلك يَهتمُّ بذِكر مُنَاسباتِ السُّور بعضها مع بعض.

ويجبُ أنْ نَعلم: أنَّ الرَّازي لم يُتمَّ تفْسِيره إلى نهايته، بل أَتَمَّه مَنْ جَاء بعده؛ وهذا القَدْرُ فيه شِبْه إجماعٍ عند مَنْ تَرْجم لـلرَّازي، ثم وَقعَ الاخْتلافُ بينهم في تَحدِيد المكان، الذي وَصَل إليه الرَّازي في تفسيره، فقيل: إلى سُورة الأنْبياء.

وأيضا: حَصَلَ الخِلاف بينهم فيمنْ أتمَّ التَّفسير مِنْ تلاميذه؟ مع أنَّ قارئ هذا التَّفسير لا يَلحظ فيه تفاوتاً في المنْهَج، والمسْلك، فالكتابُ يَسِير مِنْ بدايته إلى نهايته، على وَتِيرةٍ واحدة.

عقيدته:

هو إمَامٌ مِنْ أَئمةِ الأشَاعرة، وقد تَركَ مُؤلَّفاتٍ عَدِيدة، دافعَ فيها عن المذْهبِ الأشْعري، بكلِّ ما يملكه مِنْ حُجَجٍ عَقْلية، كما أنَّه أفَاضَ في بعضِها في الفَلْسفة وعِلْمِ الكلام، فوافقَ أصْحابها حِيناً، وخَالفَهم حِيناً آخر، وقد جَعلَ العَقلَ حُجَّةً عنده، فتراه يُقدِّمه على النَّقْل؟! بدَعْوى التعارض بينهما؟! بل تَراه يَسْتخدمه في مجالاتٍ لا يُقبلُ فيها نَقْدُ العَقْل؟! كبعضِ الأحاديث الصَّحيحة الواردة في حقِّ بعض الأنْبياء، فهو يُفنِّدُها مِنْ جِهة العَقل فحَسب؟!

وقد اسْتفاد الرازي مِنْ كتُبِ التَّفْسير التي قَبْله، خُصُوصاً كتبِ المعْتزلة، وقد يَذْكرها ليَنْقدها، كما ذكرنا.

كما أنّ الرَّازي يُظْهِر في كتابه هذا التَّصَوف، وتَصَوف الرَّازي قريبٌ مما انْتهى إليه تَصوُّفُ الغَزالي، فهو تَصَوفٌ فَلْسَفي.

بل وَصَلَ الأمرُ به؛ أنْ يَذْكرَ في كتابه السِّحْر؟! ومُخاطبة النُّجُوم؟! وله مُؤلفٌ مُسْتقلٌ فيه؟!

وقد وردتْ له قِصَّة في تَوبته عند وفاته، ونَدَمه على دُخُوله في عِلْم الكلام، ورجُوعه إلى مَذْهب السَّلف.

موقفه مِنَ الأسانيد:

قليلُ الاعْتمادِ على الحَديث في تفْسيره، ويَرْجِع هذا إلى قلَّةِ بضَاعتِه في عِلْم الحديث، وقد ظَهَر هذا الضَّعفُ جَلياً على تَفْسيره.

ومنْهَجه في تفْسِير القُرآنِ بأقْوالِ الصَّحابة والتَّابعين: أنَّه ينْقلُ عنْهم لكنْ دُون إسْناد، أو عزوٍ إلى مَصَادر هذا النَّقل، وقد ينْقُل أحْياناً أقوالاً كثيرة، مُتَّفِقة في الجُملة الواحِدة على أمرٍ واحد، توَكيداً لقَولٍ قاله هُو، أو قاله غيره.

ويُكثر مِنْ ذِكرِ الأحَاديث المنْكرة والموضُوعة؟! وقد يُنبِّه أحْياناً على نَكارةِ بعضِها، دُون أنْ يَذْكرها.

موقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

لا يَكادُ يمرُّ بآيةٍ مِنْ آياتِ الأحْكام، إلا ويَذْكر أقوالَ أهلَ العِلْمِ فيها، مع تَرجيحه غَالباً لمذْهبِ الشَّافعي، الذي يَنْتمي إليه.

ويفعلُ مثل هذا في المسْائل الأُصُولية، والنَّحْوية.

موقفه مِنَ القراءات:

يتعرَّضُ لذِكْرِ القِراءاتِ باقْتِصاد، ومواضعِ الوَقْف في الآياتِ، ويرجِّح.

وقد قال في مقدَّمة كتابه: «اتَّفقُوا على أنَّه: لا يجوزُ في الصَّلاة، قراءة القُرآن بالوُجُوه الشَّاذَّة».

وقال: «اتفقُ الأكثرُون: على أنَّ القِراءات المشْهورة، مَنْقولةٌ بالنَّقل المتواتر». (١/ ٦٣).

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَكادُ يَخْلو تفْسيرُه مِنْ الإسْرائيليات، وإذا ذَكر شيئاً -خاصَّةً ما كان مُتعلِّقاً منها بعصْمة الأنبياء- فلأجلِ أنْ يُبْطِلها، ويرفضُ كلَّ روايةٍ تعرَّضتْ لتفصيلاتٍ سَكتَ عنها القُرآن، ولم يأتِ بها حديثٌ صحيح، ولم يكنْ للعِلم بها فائدة.

لكنه يَتَساهلُ فيَذكرُ قَصَصاً أشْبه بالأسَاطير؟! دونَ تَعليقٍ عليها بشَيء، ما دامتْ محتملة في رأيه؟!

مَوْقفه مِنَ الشِّعر والنَّحْو واللغة:

توسَّعَ في هذا الجانبِ كثيراً، وتظهر عِنَايته باللُّغة، مِنْ خِلال اهْتِمَامه بالاشْتِقاق اللَّفْظي للكلِمة، واهْتمامِه بالجانبِ النَّحَوي، وعنايتِه بتصريفِ الأفْعَال، واعْتِمادِه الكبيرِ على الشَّواهدِ الشِّعرية، وتركيزه على الجانِب البَلاغي.

القُرْطُبيّ
(ت ٦٧١ هـ)

اسْم المُفَسّر:

العلامة أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن فَرْح الأنْصاري الخَزْرجي، الأنْدلسُي القُرْطُبي، المفسِّر والمحدِّث، والفَقيه المالكي[١].

اسْم التَّفسير:

الجَامِع لأَحْكام القُرآن[٢].

الوَصْف العام للتَّفسير:

وصَفه مُؤلِّفه بأَنَّه: «تعْليقٌ وجيزٌ! -مع أَنَّه في أَرْبعةٍ وعشرين مجلداً؟!- يتضمَّن نُكَتاً مِنَ التَّفسير، واللُّغاتِ والإعْراب والقِراءات، والردِّ على أَهْلِ الزَّيغِ والضَّلالات، وأحاديثَ كثيرة شاهدة لما نَذْكُره مِنَ الأحْكام، ونُزُول الآيات،

---

(١) ترجمته: في «الديباج المذهب» لابن فرحون، وفي «طبقات المفسرين» للسيوطي (٨٨)، و«طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٦٩-٧٠)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٥)، «معجم المفسرين» لعادل نويهض (٢/ ٤٧٩).

(٢) طبع الكتاب محققاً قديماً بمصر سنة (١٣٧٢هـ) الموافق ١٩٥٢م، بيد مجموعة من المصحّحين، وأعيد طبعه مرات.
ثم طبع بتحقيق د.عبد الله التركي - الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م) في (٢٤) مجلد.

جَامعاً بين مَعَانيها، ومُبيِّناً ما أشْكلَ منْها بأقَاويلِ السَّلف، ومنْ تَبعهم مِنَ الخَلَف».

عقيدته:

مُؤولٌ أشْعَريُّ العَقيدة، ومنْ تَتبعَ تفْسيره، وكذا كتابه «الأَسْنَى في شَرْح أسْماءِ الله الحُسْنى» عَرَفَ هذا، وهو يَعْتمدُ في نقْله في باب: الأسْمَاء والصِّفات، على أئِمةِ الأَشَاعرة، كالجُويني، والبَاقلاني، وابن فُورَك، والرَّازي، وابن عطية، وغيرهم.

وفي كتابه مواضع كثيرة؛ ردَّ فيها على أهْلِ التَّصوف، والباطنية، والمعْتزلة، والرَّافضة، وغيرهم، وأنْكر أفْعَالهم وأقْوالهم، ومُعْتقداتهم، وأحْوالهم المُخَالفة للشَّرع.

وقد أثْبتَ رُؤْيةَ اللهِ تعالى في الآخِرة، في مواضع: (١/ ٤٠٣)، و(٧/ ٥٤، ٢٧٨).

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يُكثر مِنْ إيرادِ الأحَاديثِ النَّبوية، وشَرَطَ على نفْسِه أنْ يَعْزُوها إلى مُصَنِّفيها، ويَسُوقها بلا إسْنادٍ غالباً.

ويُكْثر أيْضاً مِنْ ذِكْر الآثار عَنِ الصَّحابة والتابعين وغيرهم.

موقفه مِنَ الأحْكام الفِقهية:

يَسْتفيضُ في تفْسِيرِ آياتِ الأحْكام، واسْتنباط الأدلَّة، وقد ذَكَر أنَّه جَعَلَ ذلك عِوضاً عنِ القَصَص والتاريخ، فيذكرُ مَسَائلَ الخِلافِ بين الفُقهاء، وما تَعلَّقَ منها

بالآيات مِنْ قريبٍ أو بعيد، مع بيانِ أدلَّة الأقْوالِ ومُناقشتها.

وهو مُنْصِفٌ لا يَتعصَّبُ لمذْهبه المالكي، بل يَسيرُ مع الدَّليل حيثُ سَار[1].

موقفه مِنَ القِراءات:

يَتَعرَّض لذِكْر القِراءات الواردة في الآيات، ولا يُهْمِلها، ولكنْ باقْتِصَاد.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

قال في مقدِّمة كتابه، أنَّه أضْربَ عنْ كثيرٍ مِنْ قَصَصٍ وأخْبار المؤرِّخين، إلا ما لا بُدَّ منه.

ويَذْكرُ بعضَ أخْبارِ أهْلِ الكتاب وأقوالهم، ويُضعِّفُ المنْكرَ منها.

موقفه من اللغة والشِّعر والنَّحو:

يَتَعرَّضُ للإعْراب ويَهتمُّ به، ويُبيِّن الغَريب مِنْ ألفاظِ القرآن، ويَحتكمُ كثيراً إلى اللُّغة، ويُكثر مِنَ الاسْتِشهاد بأشْعَارِ العَرب.

---

(١) وقد أعد الأخ الشيخ/ مشهور حسن، وجمال الدسوقي، كشَّافاً تحليلياً للمسائل الفقهية وغيرها، في تفسير القرطبي، وهو مفيد جدا، طُبع بمكتبة الصديق - الطائف (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

البَيْضَاوي
(ت ٦٨٥ هـ)

اسْمُ المُفسِّر:

نَاصرُ الدِّين عبدُ الله بن عُمر البَيْضاوي، أبو سَعيد، الفَقِيه الشَّافعي الأُصُولي، رئيسُ القُضَاة، والبَيضاوي نسبةً إلى مدينة: «البَيْضاء»، وهي مدينة قُرب «شِيراز» ببلادِ فارس[1].

اسْم التَّفسير:

أنْوارُ التَّنْزيلِ وأسْرارُ التَّأْوِيل

الوصْف العَام للتفسير:

هو مِنْ كُتب التَّفْسير بالرأي.

قال رحمه الله في مقدَّمته: «..ولطَالما أُحدِّثُ نفْسي بأنْ أُصنِّفَ في هذا الفنِّ كتاباً، يحتوي على صَفوةِ ما بَلغني مِنْ عُظَماء الصَّحابة، وعُلماءِ التابعين، ومَنْ دُونهم مِنَ السَّلف الصالحين، وينْطوي على نُكتٍ بارعة، ولطَائفَ رائعة، اسْتنبطتُها أنا ومَنْ قبلي مِنْ أفاضلِ المتأخِّرين، وأَمَاثل المحقِّقين، ويُعْربُ عنْ وُجُوه القِراءات المشْهورة

(١) ترجمته في: «طبقات المفسرين» للداودي (١/ ٢٤٢)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٠٩)، «طبقات الشافعية» (٨/ ١٥٧)، «شذرات الذهب» (٥/ ٣٩٣). وقد طبع كتابه مراراً، وعليه حواش كثيرة.

المعزوَّة إلى الأَئمة الثَّمانية المشْهُورين، والشَّواذّ المرويَّة عنِ القُراء المعتَبرين، إلا أنَّ قُصُور بِضَاعتي يُثبِّطني عنِ الإقْدام، ويمنعُني عن الانْتِصابِ في هذا المقَام، حتى سَنَحَ لي بعدَ الاسْتخارة، ما صَمَّم به عزْمي على الشُّرُوعِ فيما أَردتُه، والإتيان بما قَصَدته، ناوياً أنْ أُسمِّيه بعد أنْ أتممّه: بـأنْوار التَّنزيل، وأسْرارِ التَّأويل...».

وقد جَمعَ في تفْسِيره مع إيجازه؛ بين الفُنُونِ المتنوِّعة، مِنَ اللُّغة وغَريبِ القُرآن، والنَّحْو والإعْراب، والشَّواهد الشِّعرية، والفِقْه وأصُوله، والفِقه وآياتِ الأحْكام، والجَدلِ والمنْطق والفَلْسفة، والتاريخ والسِّير وغيرها.

- ومنْهَجه في التَّفسير: أنَّه يَذْكرُ الآيةَ ثم يُفسِّرها بإيجاز، ثم يُؤيدُ تفسَيره بآيةٍ منَ القُرآن الكريم، وأحْياناً يذْكر الآية، ثم يأتي بآيةٍ أخْرى تُماثلها في المعْنى، دُون أنْ يُفسِّرها، وقد يَذكر الآيةَ المجْملة ثم يُفَسِّرها، ويأتي بآياتٍ أخْرى مُفَصِّلة لها.

ثم يُفسِّر القُرآن بالسُّنَّة، فيُورد الحديثَ لتوضيح ما تَدلُّ عليه الآية، وقد يَذْكر الحديث إذا كان فيه شَاهدٌ ومُؤكِّدٌ على معنى تَضمَّنته الآية.

ثم يُفَسّرُ القرآنَ بأقْوالِ الصَّحابة، والتابعين وغيرهم.

عقيدته:

كان البَيضَاوي مُتَكلّماً أشْعَرياً، مُتَصوِّفاً.

-فأوّل «الرَّحمة» في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بالتَّفَضُّل والإحْسَان؟! وقال: «وأسْماء اللهِ تعالى؛ إنما تُؤخَذُ باعْتبارِ الغَايات، التي هي أفْعَالٌ، دُون المبادئ التي تكونُ انْفعالات؟!».

- وقال في «الاسْتواء» ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ الأعراف: ٥٤، قال: «اسْتَوى

أَمْرُه واسْتَولى؟! وعند أصحابنا: أنَّ الاسْتواءَ على العَرْش صِفةٌ لله بلا كيف، والمعنى: أنّ للهِ تعالى اسْتواءً على العَرْش، على الوَجْه الذي عَناه، مُنزَّهاً عنِ الاسْتقرار والتَّمكّن؟!».

وفي سورة يونس: ٣، قال: «أي: اسْتَولى؟!».

- وقال في قوله ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ البقرة: ١٥، : «يُجازِيهم على اسْتِهزائهم؟!».

- وأوَّل صِفة «الحيَاء» في قوله ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ البقرة: ٢٦، قال: «... فالمراد به: التَّرك اللازم للانْقِبَاض، كما أنَّ المرادَ مِنْ رحْمتِه وغَضَبه، إصَابة المعْرُوف والمكرُوه؛ اللازمين لمعنييهما؟!».

- وأوَّل صفة «الوَجْه» فقال في قوله ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ١١٥، قال: «أي: جِهته التي أمَر بها»، وكذا في قوله ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ الكهف: ٢٨، قال: «رضَا اللهِ وطَاعته».

- وأوَّل صفة «اليد» في قوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، قال: «وغلُّ اليدِ وبَسْطها، مجازٌ عن البُخْل والجُود، ولا قَصْدَ فيه إلى إثْبَات يدٍ؟! ولا غَلٍّ أو بَسْط».

وفي قوله: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ تبارك: ١، قال: «قَبْضة قُدْرته؛ التَّصرُّف في الأُمُور كلِّها؟!».

-وأوَّل صفة «الإتْيان والمجيء» في قوله ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ البقرة: ٢١٠، فقال: «أي: يَأتيهم أمرُه أو بأْسُه، كقولـه تعالى ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾.

- وأوّل صفة «الفَوقية» في قوله ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنْعام: ١٨، قال:

«تَصْويرٌ لقَهْره وعُلّوه بالغَلَبة والقُدْرة؟!».

- وعن صفة «الحياة» في قوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ البقرة: ٢٥٥. قال: «الحيُّ الذي يَصحُّ أنْ يَعْلم ويَقْدر؟!».

- وأثْبتَ صفة «الكلام»، في قوله: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢٥٣.

- وأثبتَ رُؤية المؤمنين للربِّ يومَ القيامة، في قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٣.

- وأثبتَ أنَّ للعبدِ كسْباً، في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس: ٤٤، قال: «وفيه دليلٌ على أنّ للعبدِ كسْباً، وأنَّه ليسَ بمسْلُوبِ الاخْتِيار بالكليَّة، كما زَعَمت المجبِّرة».

مَوقفه مِنَ الأسْانيد:

يُوردُ الحديثَ لتَعيين ما تَدلُّ عليه الآية، وقد يَذْكرُ الحديثَ إذا كان فيه شَاهدٌ وتأكيدٌ على معنى تَضمَّنته الآية، وأحْياناً يُوردُ الحديثَ لتَسْهيلِ فَهْمِ الآية، وتَوضِيح مَعْناها، وهو مُقِلٌّ مِنْ إيرادِ الأحَاديث.

ومما يُؤْخذُ عليه: ذِكْره بعضَ الرواياتِ الموضُوعة في أواخِر السُّور؟!

وقد كفَانَا بيان هذا؛ المحدِّث عبد الرؤُوف المُناوي، في كتابه: «الفَتْحُ السَّماوي في تَخْريجِ أَحَاديثِ البيْضَاوي». وقد طبع بتحقيق: أحمد مجتبىَ السلفي - دار العاصمة - الرياض - النشرة الأولى (١٤٠٩هـ).

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقهية:

يَغْلبُ عليه أنَّه يُقرِّر مَذهبَ الشَّافعية وأدلَّتهم، ولو كانتْ ضَعيفة؛ ويُهْمِل غيرها؟!

كما في كلامه عن أنَّ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ آيةٌ مِنَ الفاتحة.

وكما في اخْتياره لمذهبِ الشَّافعي ومَنْ وافقه، أنَّ القَصْرَ في السَّفر رُخْصة، وليسَ عزيمة.

وعادتُه أنَّه يَذْكر رأْيه في المسْألة وما يَختاره باخْتِصار، وإنْ نَقَلَ عَنْ غيره فيها، فإنَّه ينْقله على سَبيلِ الاسْتِشهاد مُوافقةً له، أو تَوجِيهاً أو اسْتدراكاً، وقد يُرجِّح خلافَ مَذْهبه.

موقفه مِنَ القِراءات:

يَتَعرَّضُ لذِكْر القِراءات، ويَعْزوها لأصْحابها، ويُوجِّهها ويُبينُ معانيها، ويَسْتدلُ لها مِنْ آيات القرآن.

مَوقفه مِنَ الإسْرائيليات:

مُقَلٌّ منْها جِداً، فلا تَكادُ تَراها في تفْسِيره إلا نادراً، وإذا أَوْردها فإنَّه يُوردها بحَذَر، فينبِّه على بعضِها، ويتركُ الأُخْرى، ويختصرُ بعضَها، ويَذْكر الأشْهر منْها فقط.

مَوقفه مِنَ الشِّعر والنَّحو واللغة:

له عِنايةٌ باللُّغةِ العربية، وعَرضٌ للمَسَائل النَّحْوية والصَّرفية، وإعْرابٌ للكلماتِ القُرآنية، وشَرحٌ للألْفاظ، وتحليلُ تركيبها واشْتقاقها، واهْتِمامٌ بالشَّواهد الشِّعرية.

وقد قال في مقدّمة كتابه: «لا يَلِيق لتَعاطيه -أي: التفسير- والتَّصَدِّي للتكلِّم فيه، إلا مَنْ بَرَعَ في العُلوم الدِّينية كلِّها، وأُصُولها وفُرُوعها، وفاقَ في الصِّناعات العَربية، والفُنُون الأدبيَّة بأنْواعِها».

النَّسَفيّ
(ت٧١٠هـ)

اسْم المُفسِّر:

أبو البركات عبدُ الله بنِ أحمد بن محمود النَّسفي، الحَنَفي، المفسّر، المتكلّم، الأُصُولي، من فُقَهاء الحنفية، مِنْ مدينة «نَسَف» بأوزبكستان [١].

اسْم تفسيره:

مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ، وحَقَائِقُ التَّأْوِيل [٢].

الوصْف العام للتفسير:

اخْتَصره مِنْ تفسير «البيضاوي» و«الكشاف»، مع تَركه لما في «الكشاف» مِنَ الاعْتزال، وأوردَ فيه ما أَورده الزَّمخشري في تفْسِيره؛ مِنَ الأَسْئِلة والأَجْوبة [٣]، وهو تفسيرٌ وسَطٌ، ليسَ بالطِّويل المُملّ، ولا بالقَصِير المخِل.

---

(١) ترجمته في «الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني (٢/ ٢٤٧)، و«معجم المفسرين» (١/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) طبع الكتاب ببيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م). وطبع بتحقيق مروان الشعار سنة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) بدار النفائس.

(٣) هو ما يذكره في تفسيره، بأنْ يقول: فإنْ قلت: ما معنى كذا وكذا؟ قلت:... فيأتي بالجواب.

عقيدته:

مِنْ غُلاة الأشْعريَّة المُؤوِّلة، مِنَ الماتُوريديَّة، أوَّلَ جَميعَ الصِّفاتِ بلا اسْتثناء؟!

قال في قوله: (الرّحْمن الرّحيم): «ورحمته: إنْعَامه على عِباده!».

- وقال في قوله: (غيرِ المَغضوبِ عليهم): «وغَضبُ اللهِ؛ إرادةُ الانْتِقام مِنَ المكذِّبين، وإنْزَال العُقوبة بهم...؟!».

- وفي قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعْراف: ٥٤، قال: «أضَافَ الاسْتيلاءَ إلى العَرْش؟! وإنْ كان سُبحانه وتعالى مُسْتولياً عَلى جَميعِ المخْلوقات، لأنَّ العَرْشَ أعْظَمُها وأَعْلاها، وتفْسِير العَرْشِ بالسَّرير، والاسْتواء بالاسْتِقرار، كما تقوله المُشبِّهة باطلٌ؟!».

وقال في آية يونس: ٣. أي: «اسْتَولى؟ فقد يُقدَّسُ الدَّيَّانُ عنِ المكان؟ والمعبُود عن الحُدُود؟».

- وفي قوله: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦ﴾ البقرة: ٢٦، قال:» أي: لا يَترك!».

- وفي قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، قال: «فمعناه: بلْ هو جَوادٌ منْ غيرِ تَصَوّر يدٍ، ولا بَسْط لها!!». (٤/ ١٠٢).

- وفي قوله ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨، قال: «أي: أمرُ ربِّك، وهو العَذابُ أو القِيامة! وهذا لأنَّ الإتيانَ مُتَشابه! وإتْيان أَمْره مَنْصُوصٌ عليه مُحْكم، فيُردّ إليه».

- وأثبتَ «رُؤْية الله تعالى» في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ يونس: ٢٦. وردَّ على صاحب الكشَّاف، وتعجَّب مِنْ ردِّه حديث صهيب رضي الله عنه الصَّحيح الصَّريح؟!

- وردَّ على الجَهْميَّة بكلامٍ جيد، في قولهم بفَنَاء النار، عند قوله تعالى﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ البقرة: ٢٥.

موقِفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يَسْرِدُ الأحَاديثَ في تفْسِيره مِنْ غير عَزْو غالباً، وتارة يقول: ورُوي... ويذكر الحديث.

وكذا ما يَنْقله عنِ الصَّحابة والتابعين.

وهو في هذا الجانب-الأَحَاديث والآثار- مُقَلٌّ.

موقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

يُفسِّرُ آياتِ الأحْكام بإيجازٍ، وأُسْلوبٍ سَهْل، ويَتَعرَّض للمَذَاهبِ الفِقْهية عند تفْسِيره لها، ويوجِّه الأقْوال، ولكنْ دُون تَوسُّع، ويَنتصر لمذْهبه الحَنَفي، ويَردُّ على مَنْ خَالفه في كثيرٍ مِنَ الأحْيان.

فمثلاً: قال في البَسْملة: قُرَّاء المدِينة والبَصرة والشَّام وفُقهاؤها؛ على أنَّ التَّسْمية ليستْ مِنْ الفاتحة، ولا مِنْ غيرها مِنَ السُّور، وإنما كُتِبتْ للفَصْل والتبرُّك للابْتداء بها، وهو مَذهبُ أبي حنيفة ومَنْ تابعه رحمهم الله، ولذا لا يُجْهر بها عندَهم في الصَّلاة، وقُراء مكة والكوفة على أنَّها آيةٌ مِنَ الفاتحة، ومِنْ كلِّ سُورة... قال: ولنا حديث أبي هريرة قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «قال اللهُ تعالى: قَسَمْتُ الصلاة- أي الفاتحة- بيني وبينَ عَبْدي نصفين، ولعبْدي ما سَأل، فإذا قالَ العبدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، قال الله..» الحديث. قال: «فالابْتداء بقوله: الحمْدُ لله، دليلٌ على أنّ التَّسمِية ليْستْ مِنَ الفَاتحة..».

– وفي قوله: ﴿وَعَلَى ٱلۡوَارِثِ مِثۡلُ ذَٰلِكَۗ﴾ البقرة: ٢٣٣. قال: «واختُلفَ فيه، فعنْد ابن أبي ليلى: كلُّ مَنْ وَرِثه، وعندنا: مَنْ كان ذَا رَحمٍ مُحَرَّم منه، لِقراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وعلى الوارثِ ذي الرَّحِم المُحْرم مثلُ ذلك)، وعند الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: لا نَفقةَ فيما عَدا الوِلاد».

موقفه مِنْ اللغة والشِّعر والنَّحو:

يَهْتمُّ بَشرْحِ مُفرَدَات الآيات، وبيَان تركيبها اللُّغوي، وكذا القِراءات، وهو جامعٌ لوجُوه الإعْراب مِنْ غيرِ اسْتِطراد، وقليلاً ما يُوردُ الأشْعار.

وضمَّنه ما اشْتملَ عليه «الكشَّاف» مِنَ النُكتِ البَلاغية، والمحسِّنات البَديعية.

موقفه من القراءات:

مُلتزمٌ لذِكْرِ القِراءاتِ السَّبع المتواترة، مع نِسْبة كلِّ قراءةٍ إلى قارئها، ويَشْرح ما تَحويه من معاني.

كما قال في مقدَّمة كتابه: «..جامعاً لوُجُوه الإعْراب والقِراءات..».

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

مُقِلٌ مِنْ ذِكْر الإسْرائيليات، وقد يَذْكر معانيها، فيقُول: وروي... وما يَذْكره منها أحْياناً يتعقَّبه، وأحْياناً لا يتعقَّبه، كما في سُورة يوسف عليه السلام في مواضع.

الخَازِن
(٦٧٨-٧٤١ هـ)

اسْم المُفَسّر:

هو علاءُ الدِّين أبُو الحسَنِ عليُّ بنُ محمد بن إبراهيم الشِّيحيّ البَغْداديّ، الشَّافعيّ الصُّوفي، المعْروف بالخَازن، عالمٌ بالتَّفْسِير والحَديث، مِنْ فُقَهاء الشَّافعية (١)[١].

اسم تفسيره:

لُبَابُ التأويل في مَعَاني التَّنْزيل[٢].

الوصْف العام للتفسير:

اخْتَصره مُؤَلِّفه مِنْ تفسير البَغَوي، وضَمَّ إليه ما نَقَله ولخَّصَه مِنْ تفاسير مَنْ تقدَّم عليه، وليسَ له فيه كما يقول مُؤلفه: «سِوَى النَّقْل والانْتِخاب، مُجتَنباً حَدَّ التّطْويلِ والإسْهاب».

لكنْ مع ذلك؛ قد الْتزمَ ألا يكونَ حَاطبَ ليلٍ، بل يُضِيفُ على ما يَنْقله، فالتزمَ خمسَ مَسَائل، وهي: «اسْتِنباطُ شَيءٍ إنْ كانَ مُعْضَلاً؛ أو جَمْعُه إنْ كان مُتفرِّقاً؛ أو

---

(١) ترجمته في «الدُّرر الكامنة» (٣/ ١٧١)، و«الشذرات» (٦/ ١٣١)، و«الأعْلام» (٥/ ١٥٦)، و«معجم المفسرين» (١/ ٣٧٩).

(٢) طُبع الكتاب بدار الفكر (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) وبهامشه تفْسير البغوي. وطُبع بدار الكتُب العلمية (١٤٢٥-٢٠٠٥) بتحقيق محمد علي شاهين، في أربعة مجلدات.

شَرْحِه إنْ كان غَامضاً؛ أو حُسْن نَظْمٍ وتَأليف؛ أو إسْقاطُ حَشْوٍ وتَطْويل».

- ومثالٌ على جَمْع شيءٍ كان مُتَفرِّقاً: ما قاله في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ الحج: ٣١.

قال: «.. مَنْ أشْركَ بالله؛ بعيدٌ مِنَ الحقِّ والإيمان، كبُعدِ مَنْ سَقَط مِنَ السَّماء؛ فذَهبتْ به الطَّير، أو هَوَتْ به الريحُ، فلا يَصِلُ إليه بحال.

وقيل: شَبَّه حالَ المُشْرك؛ بحالِ الهَاوي مِنَ السَّماء، لأنَّه لا يَملكُ لنفْسِه حِيلة، حتى يقعَ حيثُ تَسْقطُ الرِّيح، فهو هَالكٌ لا مَحالة، إمّا باسْتلابِ الطَّير لحْمَه، أو بسُقُوطه في المكانِ السَّحِيق.

وقيل معنى الآية: مَنْ أشْركَ باللهِ؛ فقد أهْلكَ نفْسَه إهْلاكاً ليسَ وراءَه إهْلاك، بأنْ صوَّر حاله بصورةِ حالِ مَنْ خَرَّ مِنَ السَّماء، فاخْتَطفته الطَّيرُ ففرّقتْ أجْزَاءه في حَواصِلها، أو عَصَفتْ به الريحُ حتى هَوتْ به في بعضِ المهَالك البَعيدة.

وقيل: شَبَّه الإيمانَ بالسَّماء في عُلوِّه، والذي تركَ الإيمانَ بالسَّاقط مِنَ السَّماء، والأهْواء التي تُوزع أفْكاره بالطَّير المخْتَطفة، والشَّياطين التي تَطْرحه في وادِي الضَّلالة، بالريحِ التي تَهوي بما عَصَفتْ به، في بعضِ المهَاوي المتْلِفة». «لباب التأويل» (٥/ ١٧).

- ويتَعرَّضُ كثيراً للمَواعظ والرِّقاق.

وقد قدَّمَ لكتابه بمقدِّمةٍ نافعةٍ منْ ثلاثِ فُصُول، ذَكرَ فيها: أولاً: فضْلَ القُرآن وتِلاوته وتَعليمه، ثم الوَعيد لمنْ قال في القُرآنِ برأيه، ثم في جَمْعِ القُرآن، وتَرتيب نزوله.

عقيدته:

مُؤوّلٌ في كثيرٍ مِنَ الصِّفات، وأحْياناً يَذْكر مَذهبَ السَّلفِ والخَلَف دُون تَرجيحٍ لأحَدهما! فَفسَّر: (الرّحْمن الرحيم) بالمنْعِم!

وفي قوله ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢١٠. قال: «واعْلم أنَّ هذه الآية مِنْ آياتِ الصِّفات، وللعُلَماءِ في آياتِ الصِّفات، وأحَاديثِ الصِّفات، مَذْهبان:

أحْدهما: وهو مَذهبُ سَلفِ هذه الأمة، وأعْلامُ أهلِ السُّنَّة: الإيمان والتَّسْليم لما جاء في آياتِ الصِّفات، وأحاديثِ الصّفات، وأنَّه يجبُ علينا الإيمان بظَاهِرها، ونُؤْمنُ بها كما جاءت، ونكلُ عِلْمها إلى الله تعالى وإلى رسُوله ﷺ، مع الإيمانِ والاعْتقاد بأنَّ اللهَ تعالى مُنَزّهٌ عنْ سِماتِ الحُدُوث، وعنْ الحركة والسُّكون!!».

ثم قال: «**المذهب الثاني:** وهو قول جُمْهور عُلماء المتكلِّمين.. فذكرَ قولَ أهلِ التأويل؟! وأنَّ ظَاهرَ الآياتِ غير مُراد؟!».

وفي تفسيره: رُدودٌ كثيرةٌ على الفِرَق المبْتدِعة، مِنَ المعْتزلة والخَوارج والمرجِئة والرافضة وغيرهم، ودَحْضٌ لمفْتَرياتِهم، وتَفْنيدٌ لشُبُهاتِهم.

موقفه مِنْ الأحَاديثِ والأسَانيد:

مُهْتمٌ بالتَّفْسِير بالرِّواية، ومُكثرٌ منه، حتى ما تَكادُ تَخْلو صَفحةٌ مِنْ صَفحاتِ كتابه؛ من حديثٍ عنِ النَّبي عليه الصَّلاة والسلام، أو أثرٍ عنِ الصَّحابة أو التابعين، دُون ذِكر أسَانيدها، لأنّه حَذَفها، كما ذَكر في مُقدَّمة كتابه، مع عزْوها إلى مُخرِّجيها، وقد كان مِنْ مَنْهجه: اسْتعمالُ الرُّموز في عزْو الحديث غالباً: (ق، خ، م..)، ويلتزم ببيانِ حُكْمِه، وشَرحِ غريبه، أو بَيانه للأحْكام، وما يَتعلَّق به مِنَ الفَوائد، وحلِّ

مُشْكلاته إنْ وُجِدت، ودَفْع ما يُوهِم التَّعارض مِنْ ذلك.

ويَعتني كذلك بِذكر الغَزَوات، والتاريخ.

موقفه من الأحْكام الفقهية:

يَعْتني جِداً بالنَّاحية الفِقْهية، ويَسْتطرد في ذِكْر مَذاهبِ العُلماء وأدلّتهم، ويرجّح الصَّواب منها.

وأقْحَمَ في التَّفْسير فُرُوعاً فِقْهيةً كثيرة، قد لا تهمُّ المفَسِّر.

- ومن ذلك؛ وهو مِثالٌ على جَمْعه شَيءٍ كان مُتفرِّقاً مِنْ أقوالِ المفسّرين، كما ذكر في المقدّمة: ما جاء عند قوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ آل عمران: ٢٨.

فقد جمعَ الخازن في هذه الآية ما أَوْرده المفسِّرون؛ في أسْلوبٍ جَامعٍ مُحْكم؛ بقوله: «نهَى المؤْمنين عَنْ مُوالاة الكفَّار ومُدَاهنتهم ومُبَاطنَتِهم، إلاّ أنْ تَخَافُوا منْهم مخافة، إلاّ أنْ يكونَ الكفَّارُ غالبينَ ظَاهرين، أو يكونَ المؤْمنُ في قومٍ كفَّاراً فيُدَاهنهم بلِسَانه؛ وقلبُه مُطْمئنٌ بالإيمان، دَفعاً عنْ نفْسِه، منْ غير أنْ يَسْتحلَّ دَماً حراماً، أو مالاً حَراماً، أو غير ذلك مِنَ المحرّمات، أو يُظْهرَ الكفَّار على عَورةِ المسْلمين. والتَّقيّة لا تكون إلا مع خَوفِ القتل، مع سَلامة النيَّة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

ثم هذه التَّقيَّة رُخْصةٌ، فلو صَبرَ على إظْهَار إيمانه حتى قُتِل؛ كان له بِذلك أجْرٌ عظيم. وأنْكرَ قومٌ التُّقْية اليوم، قالوا: إنما كانت التُّقية في جِدَة الإسْلام قبل اسْتِحكَام

الدِّين، وقوة المسْلمين، فأمَّا اليوم؛ فقد أَعزَّ اللهُ الإسْلام والمسْلمين؛ فليسَ لأهْلِ الإسْلام أنْ يتَّقُوا مِنْ عَدُوهم.

وقيل: إنَّما تجوزُ التقيَّة لصَوْنِ النَّفْسِ عنِ الضَّرر، لأنَّ دفعَ الضَّرر عنِ النَّفس واجبٌ بقَدْر الإمْكان. (ويحذركم الله نفسه) أي: ويَخوِّفُكم الله أنْ تَعْصُوه، بأنْ تَرْتكبوا المنْهيَّ، أو تُخالفوا المأمُور به، أو تُوالُوا الكفَّار، فتَسْتحقُّوا عِقَابه على ذلك كلِّه». «لباب التأويل» (١/ ٣٣٦) مختصرا.

موقفه مِنَ القِراءات:

انظر موقف البغوي، فتفسيرُ الخازن تَبَعٌ له.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَتوسَّع في ذِكْر القَصَص والإسْرائيليات، ويَنْقلُ كثيراً منْها، مِنَ التفاسير التي تُعْنى بذلك كالثَّعلبي، ولا يُعقِّب عليها في الغالب، كما ساق الرِّواية المنْكرة المطوَّلة عن وهب بن منبِّه، في قوله تعالى ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ الأنبياء: ٨٣. في قصة أيُّوب عليه السَّلام، ولم يتَعقَّبها بشَيء!

وأحْياناً يتعَقَّبها، فقد ساقَ الرواياتِ العَجيبة الغريبة؟! في تفسير قوله تعالى: ﴿۞وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ ص: ٢١. الآيات، عقَّب ذلك بفصل: في تنْزيه داود عليه الصَّلاة والسَّلام عمَّا لا يَليقُ به، وما يُنْسَبُ إليه؟!

- وسَاقَ أيضاً: الرِّوايات الواردة بشأنِ سُليمان عليه السَّلام، عند قوله: ﴿وَلَقَدْ

فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ص: ٣٤. ومنها قصَّة صخر المارد، وتشبّهه به، وتَسَلّطه على مُلْكه ونَسائه، ثم عقَّبها ذلك بالتَّفْنيد، ونقل عنْ القَاضي عِياض وغيره مِنَ المحقِّقين، أنَّ ذلك كلَّه غيرُ صحيح، وأنَّ الشَّيطانَ لا سَبيلَ له للتَّشبّه بأنْبياءِ الله، أو التَّسَلُّط على مُلْكِهم، لأنَّ اللهَ تعالى قد عَصَمهم منه.

– وأيضاً: نقلَ الأقوالَ في قصة يُوسف عليه السلام مع امرأةِ العَزيز، وما نُسِبَ في ذلك إلى السَّلف مِنَ الأباطيل، ثم أَثْبتَ تَنْزيه يُوسف عليه السَّلام، وبيَّن عِصْمته، وأنَّ ما جاءَ بخلافِ ذلك؛ هو كذبٌ بَحْت.

ابنُ جُزَي الكَلْبِي
(٦٩٣-٧٤١هـ)

اسْم المُفَسر:

هو الشيخُ العلامة مُحَمَّدُ بن أحمد بن مُحمد بن عبدالله بن يحيى بن جُزَي الكلبي، يُكنى أبا القاسم، فَقيهٌ مالكي، عالمٌ بالأُصُول، والتَّفْسير واللُّغة، خطيبُ أهل غِرْناطة[١].

اسمُ تفْسيره:

كتابُ التَّسْهِيلُ لعُلُومِ التَّنْزيل.

الوصْف العام للتَّفسير:

هو كتابُ تفْسِيرٍ مُختصرٍ مِنْ غير إخْلال، لخّصَه مُؤلفه مِنْ كتُبِ التَّفسير المخْتلفة، وأَضَافَ إليها فوائدَ عَديدة مِنْ كتُبٍ شتَّى، وقد بيَّن المصنِّفُ الباعثَ له على تأليف الكتاب، وخُطَّة عمَلِه فيه.

فقال: «فإنَّ عِلمَ القُرآن العَظيم؛ هو أرفعُ العُلوم قَدْراً، وأجلُّها خَطَراً، وأعْظمها أجْراً، وأشْرفها ذِكْراً، وإنَّ الله أنْعَمَ عليَّ بأنْ شَغَلني بخدمَة القُرآن وتَعلَّمه وتَعْليمه، وشَغَفني بتفهَّم معانيه، وتحصيل عُلُومه، فاطَّلعت على ما صنَّف العُلماءُ رضي الله عنهم في

(١) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ٤٦٦)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (ص٢٩٥ - ٢٩٦)، و«طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٨٥ - ٨٧).

تفْسير القرآن، مِنْ التَّصَانيف المُختلفة الأوْصَاف، المتباينة الأصْناف، فمِنْهم مَنْ آثرَ الاخْتِصار، ومنْهم مَنْ طُوَّلَ حتى كثَّر الأسْفار، ومنْهم مَنْ تكلَّم في بعض فُنون العِلْم دُون بعض، ومنهم مَنْ اعْتمدَ على نقْل أقْوالِ الناس، ومنْهم مَنْ عَوَّل على النَّظر والتَّحْقيق والتَّدْقيق، وكلُّ أَحدٍ سَلَكَ طريقاً نَحاه، وذهبَ مَذْهباً ارْتضَاه، وكلاً وعَدَ اللهُ الحُسْنى، فرغبتُ في سُلُوكِ طريقهم، والانْخراط في مَسَاق فَريقهم».

– ثم شَرَع يُبيِّن نهْجَه في عَمَله، فقال: «وصَنَّفتُ هذا الكتابِ في تفْسِير القُرآنِ العَظيم، وسائر ما يتعلَّقُ به مِنَ العُلُوم، وسَلكتُ مَسْلكاً نافعاً، إذْ جَعلتُه وَجِيزاً جَامعاً، قَصَدتُ به أربع مقاصد، تَتَضمَّنُ أربعَ فوائد:

الفائدة الأولى: جَمْعُ كثيرٍ مِنَ العِلْم في كتابٍ صَغير الحَجْم، تَسْهيلاً على الطَّالبين، وتقريباً على الرَّاغبين، فلقَد احْتوى هذا الكتاب؛ على ما تَضَمَّنته الدَّواوين الطَّويلة مِنْ العِلْم، ولكنْ بعدَ تلخيصِها وتَمْحِيصها، وتنقيح فُصُولها، وحَذْفِ حَشْوها وفُضُولها، ولقد أوْدعته مِنْ كلِّ فَنٍّ مِنْ فُنُون عِلْم القرآن.

الفَائِدةُ الثانية: ذِكْر نُكَتٍ عَجيبة، وفوائدَ غَريبة، قلَّمَا تُوجَدُ في كتابٍ، لأنَّها مِنْ نَباتِ صَدْري، ويَنَابيع ذِكْري، ومما أَخَذْتُه عن شُيُوخي رضي الله عنهم، أو مما الْتقطه مِنْ مُسْتظرفات النَّوادِر، الواقعة في غَرائب الدَّفاتر.

الفَائِدةُ الثالثة: إيضَاحُ المشْكلات، إمَّا بحلِّ العُقَدِ المُقْفلات، وإمّا بحُسْنِ العِبارة ورَفْعِ الاحْتمَالات، وبيان المجْمَلات.

الفَائِدة الرابعة: تحقيقُ أقْوالِ المفسِّرين، السَّقيمِ منْها والصَّحيح، وتمييزُ الرَّاجحِ مِنَ المرْجُوح، وذلك أنّ أقْوالَ الناسِ على مَراتِب: فمنْها الصَّحيحُ الذي يُعوّلُ عليه، ومنْها البَاطلُ الذي لا يُلتفتُ إليه، ومنْها ما يَحتمل الصِّحَة والفَسَاد، ثم إنّ

هذا الاحْتمال قد يكونُ مُتَساوياً أو مُتَفاوِتاً، والتَّفاوتُ قد يكونُ قليلاً أو كثيراً، وإنِّي جَعلتُ لهذه الأقْسَام عباراتٍ مُختلفة، تُعْرفُ بها كلُّ مرتبةٍ، وكلُّ قول، فأدْناها: ما أُصَرّح بأنَّه خَطأٌ أو باطل، ثم ما أقُولُ فيه: إنَّه ضَعيفٌ أو بعيد، ثم ما أَقُولُ: إنَّ غيرَه أَرْجحُ أو أقْوى، أو أظْهرُ أو أشْهر، ثم: ما أُقدِّم غيرَه عليه إشْعاراً بترجيح المتقدّم، أو بالقول فيه: قيل كذا، قَصْداً للخُروج مِنْ عُهْدته، وأمَّا إذا صَرَّحتُ باسْم قائلِ القَول، فإنِّي أفْعلُ ذلك لأحدِ أمرين: إمَّا للخُروج عن عُهْدته، وإما لنُصْرته إذا كان قائله ممنْ يُقْتدى به، على أنِّي لستُ أنْسبُ الأقوالَ إلى أصْحابها إلا قليلاً، وذلك لقلَّةِ صحَّة إسْنادها إليهم، أو لاخْتلاف النَّاقلين في نسْبتها إليهم.

وأمَّا إذا ذَكَرتُ شَيئاً دُون حِكايةِ قوله عَنْ أَحَد، فذلك إشَارةٌ إلى أنِّي أتقلَّده وأرْتضيه، سواءً كان مِنْ تلقاءِ نفْسي، أو ممَّا أخْتاره مِنْ كلام غيري، وإذا كان القَولُ في غاية السُّقُوطِ والبُطْلان، لم أذْكره تَنْزيهاً للكِتاب، وربما ذَكرته تَحْذيراً منه، وهذا الذي ذَكَرته مِنَ التَّرجِيح والتَّصْحيح، مَبْنيٌ على القَواعدِ العِلْمية، أو ما تَقْتضيه اللغةُ العربية، وسَنذكر بعد هذا باباً في مُوجِباتِ التَّرجيح بين الأقوالِ إنْ شاء الله.

وسمَّيته: «كِتَابُ التّسْهِيل لعُلُومِ التَّنزيل».

وقدّمت في أوَّله مُقْدمتين: إحْداهما: في أبْوابٍ نافعة، وقواعدَ كليةٍ جامعة، والأخْرى فيما كثُرَ دَوْره مِنَ اللُّغاتِ الواقعة.

وأنا أَرغبُ إلى اللهِ العَظيم الكريم، أنْ يَجعلَ تصنيفَ هذا الكتابِ عَمَلاً مَبْروراً، وسَعياً مَشْكوراً، ووَسِيلةً تُوصِّلني إلى جنَّاتِ النَّعِيم، وتُنْقِذني مِنْ عَذابِ الجَحيم، ولا حَوْلَ ولا قوَّة إلا بالله العَلي العظيم». اهـ مختصرا.

وفي المقدَّمتين اللتين ذَكرهما في بِداية كتابه، فوائدُ نافعة مختصرة في عُلُوم القُرآن،

وتفْسِيراً لمعَاني الكلِماتِ التي يُكثُرُ دَوْرها في القُرآن، على الحُروفِ الهِجَائية، أَطَالَ فيها القَولَ وأَجَادَ، فلتُراجع للفائدة.

وقد تبيَّن بطريقِ الاسْتقراء لتفسير ابنِ جُزَي، أنه مِنْ كُتُبِ التَّفْسير بالمأثور، حيثُ أنَّه يُفَسِّر القُرآنَ بالقُرآن، وبالسُّنَّة النَّبوية، وبأقْوالِ الصَّحَابة، وبأقْوالِ التابعين.

عقيدته:

مُؤَوِّلٌ لأغْلبِ الصِّفات، ومُثْبِتٌ ومُفوِّضٌ لبعضها.

- أوّل صفة «الرحْمة» بالإحْسَان، فقال في البَسْملة: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ صفتان مِنَ الرَّحم، ومعناهما: الإحْسَان، فهي صِفةُ فِعْل، وقيل: إرادة الإحْسَان، فهي صِفةُ ذات».

والصواب: أنّ الإحْسَان مِنْ لوازمِ الرَّحمة، وليس هُو الرحمة.

- وأثْبَتَ صِفة «الحياء» في البقرة (١/ ٤٢)، وردّ على مَنْ أوَّلها بالتَّرك.

- وأثْبَتَ صِفة «الرِّضا» في البيِّنة (٤/ ٢١٣) وذكر الحديث في مُخاطبة اللهِ تعالى لأهل الجنة: «... عندي أفضلُ مِنْ ذلك، وهو رضْواني، فلا أسْخَطُ عليكم أبَداً».

- وذَكر في «الاسْتهزاء» (١/ ٣٨) ثلاثة أقْوال،كلّها تَفْسيرٌ للصِّفة بلازِمها.

- وكذا فسَّر صِفة «المكْر» (١/ ١٠٨) بلازمها.

- وأوّل «الإتْيان» في قوله ﴿أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢١١، فقال: «تأويلُه عند المتأوِّلين: يأتِيهم عذابُ اللهِ في الآخرة، أو أمْره في الدُّنيا، وهي عندَ السَّلفِ الصَّالح مِنَ المتَشابه!! يجبُ الإيمانُ بها مِنْ غيرِ تَكييفٍ، ويَحتملُ أنْ لا تكونَ مِنَ المتشابه، لأنَّ قوله: (ينظرون) بمعنى: يَطْلبون بجهلهم، كقوله: ﴿لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾. (١/ ٧٧).

- وكذا في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ الفجر: ٢٢، قال: «جاءَ أَمْرُه وسُلطانه؟! وقال

المنْذرُ بن سعيد: معناه: ظُهُوره للخَلْق هُنالك، وهذه الآية وأَمْثالها مِنَ المشْكلاتِ التي يجبُ الإيمان بها، مِنْ غيرِ تكييفٍ ولا تمثيل».

- وأوَّل صفة «اليد» ففي قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، قال: «عبارة عنْ إنْعَامه وجُوده!!».

- وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ الزمر: (٣/ ١٩٩): «المقْصُودُ بهذا تَعظيمُ جَلال الله! والردُّ على الكفَّارِ الذين ما قَدَروا الله حَقَّ قَدْره!! ثم اخْتَلفَ الناسُ فيها كاخْتلافهم في غيرها مِنَ المشْكلات، فقالت المتأوّلة: إنّ القَبْضةَ واليَمِين، عبارةٌ عن القُدْرة؟! وقال ابنُ الطيِّب: إنَّها صفةٌ زائدةٌ على صِفاتِ الذَّات، وأمَّا السَّلفُ الصَّالح؛ فَسَلَّموا عِلْمَ ذلك إلى الله؟! ورأَوا أنّ هذا مِنَ المُتشابه، الذي لا يَعلمُ حقيقتَه إلا الله...؟!».

وقد سبق الردُّ على مثل هذا الكلام مراراً.

- وأمَّا صِفة «الاسْتواء» ففي آية الأعْراف؛ ذَكَر مَذْهبَ السَّلف، وهو إمْراره على ظَاهره، وأنَّه قولُ ابنِ أبي زيد، ثم تأويل الأشَاعرة- اسْتوى، أي: اسْتَولى- وردَّه، وردَّ على مَنْ أوّله بمعنى: قَصَد، ثم قال: «والحَقُّ: الإيمانُ به مِنْ غيرِ تَكْييفٍ، فإنّ السَّلامةَ في التَّسْليم». ثم قال: «لم يَتَكلّم الصَّحابةُ ولا التابعون في معْنى الاسْتواء، بل أمْسَكُوا عنه؟! ولذلك قال مالك: «السُّؤالُ عنْه بِدْعة» اهـ.

والصَّواب: أنَّ الصَّحابةَ والتَّابعون كانوا يَعْلَمون معنى الاسْتواء، وتَكلَّمُوا فيه، وإنَّما نَفَوا العِلْم بالكيْف، وهو الذي قَصَده مالكٌ بقوله: والسُّؤالُ عنه بِدْعة.

- وقد أثْبتَ رُؤْية المؤمنين لربِّهم في الآخِرة، لا في الدُّنيا، فقال: «فهذا المنْعُ - يعني قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ -مِنْ رُؤيةِ الله، إنما هُو في الدُّنيا، لضَعفِ البُنْية

البَشَرية عنْ ذلك، وأمَّا في الآخِرة، فقد صَرَّح بوقوعِ الرُّؤية كتابُ الله، وسُنَّةُ رسُوله صلى الله عليه وسلم، فلا يُنْكرُها إلا مُبْتدع». (٢/ ٤٤).

- وأثبتَ صِفة «الكلام»، وصَرَّحَ ببُطْلان قولِ المعتزلة (١/ ١٦٤).

- وقال عن الكُرْسي: «مخْلوقٌ عَظيمٌ بينَ يَدَي العَرْش، وهو أعْظمُ مِنَ السَّماوات والأرْض، وهو بالنّسبةِ إلى العَرْش، كأصْغر شَيء». ثم ضَعَّف مَنْ فسَّره بغيرِ ذلك، فقال: «وقيل: كرْسِيه: عِلْمُه، وقيل: كرْسيه: مُلْكه». (١/ ٨٩).

- والمصنِّفُ فيه نَزْعةٌ صُوفيَّة، ولذا تجدُ في كتابه الكثِير مِنَ المواعِظ، وآدابِ السُّلوك والأخْلاق، وعليه في بعْضِها مُؤاخَذات، كقوله في ذكر الله: «وللنَّاسِ في المقْصَد بالذّكر مَقَامان: فمَقْصدُ العَامَّة اكْتِسابُ الأُجُور!! ومَقْصد الخاصَّة القُرْبُ والحُضُور، وما بين المقامين بونٌ بعيد..». (١/ ٦٤).

ثم قال: «ثمّ إنّ ثمرةَ الذِّكرِ التي تَجْمعُ الأسْماء والصِّفات، مجْموعة في الذِّكْر الفَرْد، وهو قولنا: الله الله!! فهذا هو الغاية، وإليه المنْتَهى!!».

ومعلوم أنّ ذِكر اللهِ تعالى باسْمه مُفْرداً، بِدْعةٌ مُحْدثة؟! لم تُؤْثر عنْ النَّبي صلى الله عليه وسلم، ولا عنْ أَحَدٍ مِنْ صَحْبه الكرام، أنَّه تكلَّمَ بذلك.

- وله كلامٌ في أنّ توحيدَ الخاصَّة: يكون بالمكاشَفة؟! والفَنَاء؟!. انظر (١/ ٦٦).

- وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الفاتحة: ٢. تحدَّثَ عن الشُّكْر، فقال: «والشُّكْر على ثلاثِ درجات: فدرجاتُ العَوام: الشُّكْر على النِّعَم.

ودَرجة الخَواصّ: الشُّكر على النِّعَم والنّقَم، وعلى كلِّ حال.

ودرجة خَواصِّ الخَواص: أنْ يَغيبَ عنْ النّعْمة، بمشَاهدة المُنْعِم.

قال رجلٌ لإبراهيم بن أدْهم: الفُقَراء إذا مُنِعوا شَكَرُوا، وإذا أُعْطُوا آثَروا».

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

ذَكَرَ فيه الأحَاديثَ مُختصرة، ودُون أَسَانيد، ولا عَزْوٍ لمُخَرّجيها؟ ولم يتوسَّع في إيراد الأحاديث، وأسْبابِ النُّزُول، بل يُشيرُ إليها أَحْياناً ولا يَسُوقها.

موقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

يهتمُّ بذِكر مَذْهبِ الإمامِ مالك، فهو مِنْ فُقَهاء المالكية، ويُقارن بينه وبينَ مذهبِ الشَّافعي وأبي حنيفة وغيرهما، ويَنْقل الإجْماع إنْ وُجِد، ويَسْلك في ذلك مَسْلكاً وَسَطا، ليسَ بالطّويل المُمِل، ولا بالقَصِير المخِلّ.

وقد قال في مقدَّمة كتابه: «ولقدْ قالَ بعضُ العلماء: إنَّ آياتِ الأحْكامِ خَمْسُمائة آية، وقد تَنْتهي إلى أكثرِ مِنْ ذلك، إذا اسْتقصى تَتبعها في مَوَاضعها، وقد صنَّفَ الناسُ في أحْكام القُرآن تَصانيفَ كثيرة». (١/ ٧).

موقفه مِنَ اللُّغَة والنَّحْو والشِّعر:

في ذلك يقولُ الشيخُ ابنُ جُزي: «والنَّحْو لا بُدَّ للمُفسِّر مِنْ مَعْرفته، فإنّ القُرآنَ نزَلَ بلسانِ العَرب، فيَحتاجُ إلى مَعْرفة اللِّسَان، والنَّحْو ينْقسمُ إلى قِسْمين: أحَدِهما: عوامل الإعْراب، وهي أحْكامُ الكلام المركَّب، والآخر: التَّصْريف، وهي أحْكام الكلماتِ مِنْ قبلِ تَركيبها، وقد ذَكرنا في هذا الكتاب مِنْ إعْراب القُرآن، ما يُحتاجُ إليه مِنَ المُشكل والمخْتَلف، أو ما يُفيد فَهْم المعْنى، أو ما يختلفُ المعْنى باخْتلافه،

ولم نَتعرَّض لما سِوى ذلك مِنَ الإعْرابِ السَّهل، الذي لا يَحتاجُ إليه إلا المبْتدِئ، فإنّ ذلك يَطُولُ بغيرِ فائدةٍ كبيرة». المقدمة (١/ ٨).

- أمَّا عنْ غَريبِ القُرآن: فيقُولُ ابنُ جُزي: «ولا بدّ للمُفسِّر مِنْ حِفْظ ما وَرَد في القرآن مِنَ اللُّغة، وهي غريبُ القُرآن، وهي مِنَ فُنُون التَّفسير، وقد صَنّفُ الناسُ في غريبِ القُرآن تَصَانيفَ كثيرة». المقدمة (١/ ٨).

- وقد خَصَّ ابنُ جُزَي «المقدّمة الثانية» في تفْسِير معاني اللُّغات، يقولُ فيها: «نَذكرُ في هذه المقدَّمة: الكلِمَات التي يَكْثر دَوْرها في القُرآن، أو تَقْع في موْضِعين فأكْثر، مِنَ الأسْماءِ والأفْعَال والحُروف، وقد رتَّبناها على حُرُوف المعْجم، فمَنْ لم يجدْ تَفسير كلمةٍ في موضِعها مِنَ القرآن؛ فليَنْظرْ في هَذا الباب». المقدمة (١/ ١٥).

- أمَّا عَنِ البيان: فيقُول ابنُ جُزي مُبيِّناً مكانةَ هذا العِلْم: «وهو عِلمٌ شَريف، تَظهرُ به فَصَاحةُ القُرآن، وقد ذَكرنا منه في هذا الكتاب فَوائدَ فَائقة، ونُكتَ مُسْتحْسنةٍ رائِقة، وجَعلنا في المقدِّمات باباً في أدَوات البَيان، ليُفْهم به ما يَرِدُ منْها مُفرّقاً في مَواضِعه مِنَ القرآن». (١/ ٨).

موقفه مِنَ القِراءات:

يهتمُّ بذِكْر القِراءات، ويُبينُ معانيها وألْفَاظها، وما تدلُّ عليه.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَذْكرُ بعضَ الإسْرائيلياتِ عنْ وهْب بن منبِّه، والسُّدّي، وأحْياناً يَذْكرُ معانيها،

ويُصرّح بضَعْفها، ويُصَدِّرها أحْياناً بقوله: رُوي.

وقد نَقَل عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ الأعْراف: ١٥٧. ما جاء في التَّوراة والإنجيل في صِفَة نبيِّنا محمّد صلى الله عليه وسلم. (٢/ ٤٨ - ٤٩).

- ومِنْ مَنْهجه في القَصَص: ما ذَكره عند قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ الكهف: ١٠. قال: «نذْكرُ مِنْ فَضْلهم على وجْه الاخْتِصار ما لا غِنى عنْه، إذْ أكثرَ الناسُ فيها؛ مع قلَّة الصِّحّة في كثيرٍ ممَّا نَقَلوا، وذلك أنَّهم كانوا قوماً مُؤمنين، وكان مَلِكُ بلادِهم كافِراً...». فذكر قصَّتهم.

أبُو حَيَّان
(٦٥٤ - ٧٤٥هـ)

اسْم المُفسِّر:

هو العلامَةُ أبو عبد الله مُحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان، الأنْدلسي الغِرْناطي الجَياني، الشَّهير بأبي حَيان[١].

اسْم تفْسيره:

البَحْرُ المُحِيط[٢].

الوصْفُ العام للتفسير:

مَرْجعٌ مهمٌ لمنْ يُريدُ أنْ يقفَ على وُجُوه الإعْراب لألفَاظِ القُرآن، إذْ أنّ مُؤلِّفه

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة (٥/ ٧٠)، البدر الطالع (٢/ ٢٨٨)، ذيل تذكرة الحفاظ (٢٣)، الشذرات (٦/ ١٤٥)، معجم المفسرين (٢/ ٦٥٥).
وهو غير أبو حيان التوحيدي، الضَّال الملحد، الذي قال الذهبي فيه في ميزان الاعتدال (٤ / ٥١٨): أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس، نزيل نواحي فارس، صاحب زَنْدقةٍ وانْحلال، بقيَ إلى سنة أربعمائة.

(٢) طبع الكتاب قديماً ببُولاق، وبهامشه «النَّهر الماد» للمُؤلف، اختصر فيه كتابه هذا «البحر المحيط».
وبهامشه أيضا: «الدُّرُ اللقيط مِنَ البحر المحيط» لأبي محمد أحمد بن عبد القادر القيسي الحنفي النحوي، المتوفى ٧٤٩ هـ.
وقد صدر عام ١٤٢٠هـ كتاب: «أبو حيان وتفسيره البحر المحيط» لد. بدر بن ناصر البدر.
وصدر أيضاً عن دار عمار للنشر بالأردن (عام ١٤٢٨هـ) كتاب: «أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه» لد.أحمد خالد شكري.

تَوسَّع في مَسَائل النّحْو، والخِلاف بَين النَّحْويين، ويَنْقلُ كثيراً عنِ الزَّمخشري وابنِ عطيَّة، ويتعقَّبهما، خُصُوصاً الزَّمخشري لآرائه الاعْتزالية، ويَخْتَتم تفْسيره للآياتِ بكلامٍ مَنْثُور، يَشْرحُ به مَضْمون الآيات، على ما اخْتاره مِنَ المعاني باخْتصار.

كما اعتمد أَبُو حيّان في جمع مادة تَفْسيره، على كتاب: «التَّحْريرُ والتَّحْبير لأَقْوال أَئمة التَّفْسير» لابن النَّقيب.

وقد ذَكْر أبو حيّان في مُقدّمة كتابه، مَنْهجه وتَرْتيبه في تفْسير القرآن الكريم، وحاصل ذلك: أَنَّه يَبْدأ بالكلامِ على مُفْرداتِ الآية القُرآنية، فيَشْرحها لَفْظةً لَفظة، ويُبيّنُ معانيها لُغة ونحواً.

ثم يَذْكرُ سَببَ نُزُولِ الآية، إنْ كان لها سَببُ نُزول، ونَسْخها، ومُنَاسَبتها وارْتباطها بما قَبْلها، حَاشِداً فيها القِراءات، شَاذّها ومُسْتعملها، ثم ينقلُ أقوالَ السَّلفِ والخَلَف في معناها، مُتكلِّماً على غَوامضِ الإعْراب، وبَديع النَّظْم، مُتجنّباً التِّكرار على ما سَبق الكلام فيه.

وبالجملة: فهذا التَّفْسِير، يُعدُّ مِنَ التَّفاسيرِ المُدْرَجة ضِمْنَ التفسير بالرأي.

عقيدته:

مُؤَولٌ أَشْعَريٌ، اتخذَ ابنَ عطيَّة، والزَّمخشري، والرَّازي، والبَاقلاني، وغيرهم، عُمْدةً له في هذا الباب، فلمْ يَلتزمْ مَذْهبَ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَماعة في مَسَائل الأَسْماء والصِّفات، وإنْ ظَهَرَ عنْده في بعضِ المواضِع؛ ما يَدُلُّ على تمسُّكه بمنْهجِ أهلِ السُّنَّة والجَماعة في ذلك، ومِنْ أمثلةِ ما خالفَ فيه «أبوحيَّان» رحمه الله مَذْهبَ أهلِ السُّنَّة؛ في مَسائل الصِّفات:

- قوله في (الرّحْمن الرّحيم) في صفة «الرَّحمة»: «ووَصْفُ اللهِ تعالى بالرَّحْمة؛ مجازٌ عن إنْعَامِه على عباده؟!».

- وفي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾ البقرة: ٢٦، سَاقَ الأقوالَ في معنى «الحياء»، فقولُ الزَّمخشري أنَّه: التَّرك، والطَّبري بمعنى: الخَشْية، وغيرهما بمعنى: الامْتِناع، ثم قال: «وكلُّ هذه الأقْوال مُتَقاربة...، وقال:..وجاء ذِكْر الاسْتحياء مَنْفِياً عنِ الله تعالى، وإنْ كان إثْباتُه بموضُوع اللُّغة، لا يَصِحُّ نِسْبتُه إلى الله تعالى؟!».

- وقوله في صفة «الإتْيان» في سورة البقرة: ٢١٠، «والإتْيان حَقيقةٌ في الانْتِقال مِنْ حَيِّزٍ إلى حَيِّز، وذلك مُسْتحيلٌ بالنِّسبة إلى اللهِ تعالى... قال: ولم يَزَل السَّلفُ في هذا وأمثاله يُؤمنون، ويَكِلون فَهمَ معناه، إلى عِلْمِ المتكلّم به، وهو الله تعالى».

وهذا مع مخالفته لمذْهب أهلِ السُّنة، فيه نِسْبةُ القولِ بتَفْويض المعاني للسَّلف؟! وليس هذا بصَحيحٍ كما سبق بيانه.

- ومنْ أمثلة ذلك أيضاً: قوله في صفة «اسْتواء الله تعالى على عرشه»: «أمَّا اسْتواؤه على العرش؛ فحَمَله على ظَاهِره مِنَ الاسْتقرار بذاتِه على العَرش قومٌ، والجمْهور مِنَ السَّلف: السُّفْيانان ومالك والأوزاعي والليث وابن المبارك وغيرهم، في أحاديثِ الصِّفات، على الإيمانِ بها، وإمْرارها على ما أرادَ اللهُ تعالى، مِنْ غيرِ تعيينِ مُراد، وقومٌ تأوَّلوا ذلك على عدَّة تأْويلات، وقال سفيانُ الثوري: فعلَ فِعْلاً في العَرش؛ سمَّاه اسْتواءً؟».

وهذا أيضاً فيه نِسْبة القول بتفويض المعاني للسَّلف؟!

- ومنْ أمثلة ذلك أيضاً: كلامه على تفْسير قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ

يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ المائدة:٦٤، حيثُ قال: «مُعْتقد أَهْلِ الحقِّ أنّ الله تعالى ليسَ بجِسْمٍ؟! ولا جَارحة له؟ ولا يُشَبَّه بشَيءٍ مِنْ خَلْقه، ولا يُكيَّف ولا يَتَحيّز، ولا تُحلّه الحَوادث، وكلّ هذا مُقرَّر في عِلْم أُصُولِ الدِّين، والجُمْهور على أنَّ هذا اسْتِعارة؟! عنْ جُودِه وإنْعَامه السَّابغ، وأَضَافَ ذلك إلى «اليَدين» جَارياً على طَريقة العرب، في قولهم: فلانٌ يُنْفقُ بكلْتَا يديه...»، ثم ذكر كلام الزَّمخشري في تأويل الآية.

ثم قال: «وكلامه في غَاية الحُسْن؟!».

- وأَثْبَتَ رُؤْية الله تعالى في الآخرة، فقال بعد أنْ حَكى اخْتلاف الفِرَق في رُؤْية الله تعالى، عند قوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ البقرة: ٥٥، قال: «وقد اسْتفاضتْ الأَحَاديثُ الصَّحيحة الثّابتة في رُؤية الله تعالى، فوَجَبَ المصِيرُ إليها».

- وينقلُ أحْياناً شيئاً مِنْ كلام الصُّوفيَّة، كما قال: «وربما أَلْمَتْ بشَيءٍ مِنَ كلامِ الصُّوفيَّة، مما فيه بعضُ مُناسبةٍ لمدْلُول اللَّفظ، وتجنّبتُ كثيراً منْ أَقَاويلهم ومَعَانيهم التي يَحمِّلونها الأَلْفَاظ، وتَركتُ أقْوال المُلْحِدين البَاطنية، المُخرِّجين الأَلْفاظَ القَريبة عنْ مدلولاتها في اللُّغة، إلى هَذَيانٍ افْتَروه على الله تعالى، وعلى عليٍّ، وعلى ذُرِّيته، ويُسَمُّونه: علمَ التأويل...».

- وردَّ على مَنْ زَعَم مِنَ الزَّنادقة أنّ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أفضلُ مِنَ الأَنْبياء؟! وذلك عند آية المباهلة. (٢/ ٤٨٠).

موقفه مِنَ الأَحَاديث والأَسْانيد:

يَذْكرُ الأَحَاديثَ النَّبوية، وأَسْبابَ النّزُول دُون الأَسَانيد، فيقُول: ومما رُوي عنْ رسُول الله ﷺ...، أو: وقال رسول الله، أو: وعنْ رسول الله...

وهكذا ما يَنْقله عنِ المفسِّرين، مِنَ الصَّحابة والتابعين، ومَنْ بَعْدهم، ينْقله بغيرِ إسْنَاد.

موقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

يَتَناول الأحْكام الفِقْهية، ويَنْقل أقَاويلَ الفُقَهاء الأرْبعة، والظَّاهرية، وغيرهم فيها، ويَتوسّع أحْياناً. انظر مثلاً: كلامه عن «الاعتكاف» (٢/ ٥٣).

ويَحكي الإجْماع، ويُحيلُ على كتُب الفِقْه والمذَاهب.

ويَهتمُّ بذِكْر «النَّاسِخ والمنْسُوخ»، انظر كلامه في تحريم الخمر. (٢/ ١٥٦-١٥٨).

مَوْقفه مِنَ اللُّغة والنَّحْو والشِّعر:

تَوسَّعَ في مَبَاحث الإعْراب والنَّحْو جِدًّا، حتى أصْبحَ الكتابُ أقْربَ ما يكونُ إلى كُتُبِ النَّحْو، منه إلى كتُبِ التفسير؟!

ويختَتم تفْسيره للآيات، بذِكْر ما فيها مِنَ عِلْم البَيان والبلاغة، والبَديع، وهو إمِامٌ في النّحْو والعربية.

موقفه مِنَ القِراءات:

يَحْشدُ القِراءاتِ المتَواترة والشَّاذة، ويَذْكر توْجيهها في عِلْم العربيَّة، ويَنْقل أقوالَ السَّلف والخَلَف في فَهْم مَعَانيها، ولا يَتْرك كلِمةً وإنْ اشْتهرت، إلا ويَتكلَّم عليها،

ويُبْدي ما فيها مِنْ غَوَامض الإعْراب، والبَديع والبَيَان.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَذكرُ الإسْرائيليات مُختَصَرة، ويُناقش الأقْوالَ المرويَّة عنِ السُّدِّي وغيره فيها؛ مُلَّخصة، ويَردُّ ما خَالفَ الدَّليلَ مِنَ القُرآنِ والسُّنة والنَّظَر.

- كما في كلامه على كيفيَّة توصَّل إبْليس إلى إغْواء آدمَ وزوجه عليهما السَّلام. (١/ ١٦١).

- وما حَكاه مِنَ الأقْوال في اعْتداء بني إسرائيل يومَ السَّبْت؛ في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ البقرة: ٦٥.

- وكذا ما حَكاه عنِ المَلِك الذي سَألتْ بنو إسْرائيل اللهَ تعالى، أنْ يَبْعثَه لها، لتُقَاتل معه. (١/ ٢٥٤).

وغيرها من المواضع.

ابنُ كَثِير
(ت٧٧٤هـ)

اسْم المُفسِّر:

هو عِمادُ الدِّين أَبُو الفِدَاء إسْماعيلُ بنُ عُمر بنِ كثيرٍ الدِّمَشْقيّ، الشَّافعي، الإمِامُ الحَافِظُ، الفَقِيه، المؤرِّخ[1].

اسْمُ تفْسيره:

تَفْسيرُ القُرْآن العَظِيم[2].

الوَصْفُ العام للتَّفْسير:

تفْسيرُ الحافظ ابن كثير كتابٌ جَليل، يُعَدُّ مِنْ أَشْهَر ما دُوّنَ في التَّفْسير بالمأْثُور،

---

(١) ترجمته في «الدُّرر الكامنة» لابن حَجَر (١/ ٣٩٩)، و«البدر الطالع» (١/ ١٥٣)، و«شذرات الذهبي» (٦/ ٢٣١)، و«طبقات المفسرين» للداودي (١/ ١١١ - ١١٣)، وترجم له الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في «عُمدة التفسير».

(٢) طبع الكتاب طبعات كثيرة، منها طبعة «دار الشعب» بمصر (١٣٩٠ه)، وهي طبعةٌ لا بأس بها، وطُبع بدار الراية، بتحقيق الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، وفيها أخْطاء كثيرة، وشَرَع الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه واختصاره، وسمَّاه «عُمْدة التفسير» ولم يُتمّه، وطبع أيضاً بدار طيبة بالرياض (١٤١٨هـ -١٩٩٧م) بتحقيق الشيخ سامي السّلامة، وهي طبعة جيدة مقابلة ومخرّجة الأحاديث.
ويسَّر الله تعالى لنا أنْ قمنا بتهذيب الكتاب، باختصار الأسانيد وحذف الضعيف والمُكرر، وطُبع في أربعة أجْزاء، تمَّت سنة (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) بجمعية إحياء التراث الإسلامي-فرع ضاحية صباح الناصر، والحمد لله رب العالمين، ونعدّ لطبعةٍ جديدة له إنْ شاء الله.

ويأتي في المرتَبة الثَّانية بعدَ تفْسيرِ ابنِ جَرير الطَّبري رحمهم الله، فيَعْتَني بالرِّواياتِ والأسَانيد والكلامِ عليها، وقد اخْتار أحْسَنَ الطُّرقِ لتفْسِير كتابِ الله تعالى، كما بَيَّن ذلك في مُقَدَّمة كتابه، التي صدَّر بها ابن كثير «تفسيره»، وهي مقدَّمة هامَّة ضمَّنها كثيرًا مِنْ الفوائد في القرآن الكريم وتفسيره، واسْتفاد في ذلك منْ كلام شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقدمة التفسير».

فقال: «إنَّ أحْسَنَ الطُّرقِ في ذلك: أنْ يُفَسَّر القُرآنُ بالقُرآن، فما أُجْمل في مَكانٍ، فإنَّه قد بُسِطَ في مَوضعٍ آخَر، فإنْ أعْياكَ فعَليكَ بالسُّنّة، فإنَّها شَارحةٌ للقُرآن، ومُوضِّحةٌ له، وحِينئذٍ إذا لمْ نجدْ التفْسيرَ في القُرآن ولا في السُّنَّة، رجَعنا في ذلك إلى أقْوالِ الصَّحَابة، فإنَّهم أدْرى بذلك، لِمَا شَاهدُوا مِنَ القَرائن والأحْوال التي اخْتُصُّوا بها، ولما لهم مِنْ الفَهْم التَّام، والعِلْم الصَّحيح، والعَمَل الصَّالح، لا سِيما عُلَمَاؤهم وكُبَراءهم، كالأئمةِ الأرْبعة الخُلفاء الرَّاشدين، والأئمَّة المُهْتدين المهْديينَّ، وعبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجْمعين.

وإذا لم تجدْ التَّفْسِير في القُرآن ولا في السُّنَّة، ولا وَجَدْته عنِ الصَّحابة، فقد رَجعَ كثيرٌ من الأئمَّة في ذلك؛ إلى أقْوال التابعين». انْتهى مختصراً.

فسَارَ على ذلك في تفْسِيره؛ على ما ذَكر، ففسَّر كتابَ الله تعالى بالقُرآن أولاً، وهو شَديدُ العِناية بِذكر الآياتِ المُشَابهة للآية التي يُريدُ تفسيرها، (وهو ما يُسمَّى بتفسيرِ القُرآن بالقُرآن).

ثم يفسِّر القُرآن بالسُّنَّة النَّبويَّة، بالأحَاديثِ والآثار، مُسْندة إلى أصْحابها، ثم بأقْوالِ التابعين.

مع اهْتمامه بإيراد أسْبابِ النُّزُول، وذِكْر القِراءات، وباللُّغة وعُلُومها.

قال السّيوطي في ترجمة الحافظ ابن كثير: «له التَّفْسيرُ الذي لم يُؤلَّفْ على نَمَطٍ مِثْله».

وقال الشَّوكاني: «وله تَصَانيف، منْها: التفْسيرُ المشْهُور، وهو في مُجلَّدات، وقد جَمعَ فيه فأوْعَى، ونقلَ المذَاهبَ والأخْبارَ والآثار، وتكلَّمَ بأحْسَنِ كلامٍ وأنفْسِه، وهو مِنْ أحْسَنِ التَّفاسير، إنْ لم يَكنْ أحْسَنها».

عقيدتُه:

سَلَفيُّ العَقِيدة والمنْهج- ولا غَرو فهو مِنْ تلامِذَة شيخِ الإسْلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى- وله رسالةٌ في العَقيدة اسْمها: «العَقَائد»، بيَّن فيها عقيدةَ السَّلف، مِنْ إثْبَاتِ الصِّفات، ونفْي المُماثلة، كالسَّمْعِ والبَصر، والعينِ والوَجْه، والعِلْم والكلام، والرِّضا والسَّخَط، والحُبِّ والبُغْض، والفَرَح والضَّحك، مِنْ غيرِ تَكْييفٍ ولا تَشْبيه، ولا تحريفٍ ولا تأْويل، وفي تفْسيره أثْبتَ مُعْظم الصِّفاتِ على وجْه الإجْمال، وصفةً أو صفتين فسَّرهما قريباً مِنْ لازمِ الصِّفة، تَبعاً لابنِ جرير، كصفة: «الحياء» و«العين».

مَوقفه مِنْ الأحَاديث والأسانيد:

ذَكرُ الأحْاديثَ والآثار في التَّفْسِير بالمئات بأسَانيدِها مِنْ مُصنِّفيها، ويَهتمُّ بتصْحيحِ الرِّوايات وتضْعِيفها، ويَحْكمُ على الحَديث في الغَالب، ويَذْكر الجَرحَ والتَّعْديل في الرُّواة، ويَتَوسَّع في ذلك حتى يَقتربَ أحْياناً كتابه مِنْ كتبِ الحَديث،

(انظر مثلاً: توسّعه في ذِكْر الأحاديثِ الواردة في الإسْراء، أول سُورة الإسْراء).

وهو إمامٌ حَافظ، له مَعْرفةٌ بفُنُونِ الحديث وعُلُومه ورجاله، وله مُصَنَّفاتٌ في ذلك.

موقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

هو فقيهٌ شَافِعي، يَذْكر في تفْسِيره المنَاقَشات الفِقهية، وأقوال الأئمةِ الأربعة، ومَذاهب العلماء وأدلَّتهم، عند تفسِيره لآياتِ الأحْكام، ولكنْ دُونَ إسْراف، وإذا تَعَدَّدتْ أقوالُ الصَّحابة والتابعين، يَتعرَّض لتوجيه الأقْوال، ويُرجِّح ما يَرى أنَّه الحقُّ الموافقُ للدليل، دون تعَصُّبٍ لرأيٍ، أو تقليدٍ بغَيرِ دليل، ويَذْكر إجْماعَ الأَئِمة، ويُحيل مَنْ يُريد الاسْتزادة إلى كتُبِ الفِقه، وقيل: له كتابٌ جَامعٌ في الفِقه، ولم يُكْمله، وصلَ فيه إلى كتاب الحج.

مَوْقفه مِنَ القراءات:

يتعرّض لذِكْر القِراءات المتَواترة وغيرها، ويُبيِّن مَعَانيها، ولكنْ باقْتِصاد.

موقفه من الإسْرائيليات:

يَنْقلُ كثيراً منْها في تفسيره، لكنَّه يمتازُ بنقْده لها، والتَّحْذير منها عُمُوماً وخُصُوصاً، ويقول عند ذكر شيءٍ منها مما يُسْتنكر: غَريب، أو غريبٌ جداً.

وقال في مقدِّمة تفسيره، بعد أنْ ذَكرَ حديثَ: «بلّغُوا عنِّي ولَو آيةً، وحدِّثُوا عنْ

بني إسْرائيلَ ولا حَرَجَ، ومنْ كذَبَ عليَّ مُتَعمِّدًا، فليتبَوّأْ مقْعدَه مِنَ النَّار». قال: «ولكنْ هذه الأحَاديث الإسْرائيلية، تُذْكر للاسْتِشهاد، لا للاعْتِضَاد. فإنَّها على ثلاثةِ أقْسَام:

أحدها: ما عَلِمْنا صِحَّتَه ممَّا بأيدينا، مما نَشْهدُ له بالصِّدْق، فذاك صَحيحٌ.

والثاني: ما عَلِمْنا كَذِبَه، بما عنْدَنا مما يُخَالفه.

والثالث: ما هو مَسْكوتٌ عنه، لا مِنْ هذا القَبيل، ولا مِنْ هذا القَبيل، فلا نُؤمِنُ به ولا نُكذِّبه، وتجوزُ حِكايتُه لما تقدَّم. وغالبُ ذلك مما لا فائدةَ فيه تَعودُ إلى أَمْرٍ دينيّ.

ولهذا يختلفُ علماءُ أهلِ الكتابِ في مثْلِ هذا كثيرًا، ويَأْتي عنْ المفسِّرين خِلافٌ بسبب ذلك، كما يَذْكرُون في مِثْلِ أسْماءِ أصْحَاب الكهف، ولون كلْبِهم وعِدَّتهم، وعَصَا موسى مِنْ أيِّ شَجَرٍ كانت؟! وأسْماء الطُّيُور التي أحْيَاها اللهُ لإبْراهيم، وتعْيين البَعْضِ الذي ضُرِبَ به القَتِيل، ونوع الشَّجرةِ التي كلَّم اللهُ منْها مُوسى، إلى غيرِ ذلك مما أبْهمه اللهُ تعالى في القُرآن، مما لا فَائدةَ في تَعْيينه تَعُودُ على المكلَّفين في دُنْياهم ولا دِينهم، ولكنْ نَقْلُ الخِلافَ عنْهم في ذلك جَائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ الكهف: ٢٢».

مَوقفه مِنَ اللُّغة والشِّعْر والنَّحْو:

قليلاً ما يَتعرَّضُ للإعْرابِ والنَّحْو، وكذا حَاله مع الشِّعْر.

وعبارتُه في التَّفْسير سَهْلة، ولُغَته مُيَسَّرة، وقريبةٌ لكلِّ قارئ، ولذا حَظِي برضَا الجميع مِنَ العامَّة والخاصَّة، وكان مِنْ أوْسَعها انْتشاراً، وأكثرِها تداولاً بين طلابِ العلم والباحثين.

الثَّعَالبي
(ت٨٧٦ هـ)

اسْم المُفسِّر:

هو الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد بن مَخْلُوف الثَّعالبي، المالكي، الجزائري[١].

اسْم تفْسِيره:

الجواهِرُ الحِسَان في تفْسِير القُرآن[٢].

الوصْف العام للتَّفسير:

هو تَفْسيرٌ وَسَطٌ، يقولُ مُؤلِّفه: إنَّه اخْتَصره مِنْ تفْسير ابنِ عطيَّة، وزادَ عليه مِنَ الفَوائد التي الْتَقَطها مِنْ قريبِ مائةِ تَأْليف، مِنْ كتُبِ الأئمَّة المشْهُورين، وبعضها لا يُوجد مَطْبوعاً الآن، ولم يَنْقلْ شيئاً منها بالمعْنى، خَوفاً مِنَ الوقُوع في الزَّلَل، وذكر أنَّ ما نَقله عن الطَّبري؛ فمِنْ اخْتِصار الشَّيخ أبي عبد الله بن أحمد اللَّخْمي النَّحوي،

---

(١) ترجمته في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٤/ ١٥٢)، «شذرات الذهب» (٦/ ٢٣١)، «الأعلام» (٣/ ٣٣١)، «معجم المفسرين» (١/ ٢٧٦). وهو غير أبي منصور الثعالبي عبد الملك بن محمد، الأديب، المتوفى سنة (٤٣٠ هـ).

(٢) طُبع الكتابُ قديماً دون تحقيق، في دار الفكر عام (١٣٨٨هـ) في ستة مجلدات، وطُبع في أربع مجلدات، في المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، بتحقيق د. عمَّار الطالبي، (١٤٠١هـ-١٩٨١م) على مخطوطتين. والثانية: ببيروت-المكتبة العصرية، سنة (١٤١٧هـ)، تحقيق محمد الفاضلي.

وذَكَر أنَّ كلَّ ما آخره «انتهى»؛ فليس مِنْ كلامِ ابنِ عطيَّة، وإنما هو ممَّا انْفردَ بنقله عنْ غيره، وجعلَ علامة «ت» بدلاً مِنْ قوله: قلتُ، وعلامة «ع» إشَارة إلى «ابن عطية»، وعلامة «ص» إشارة إلى مُختصر الصَّفاقسي لتفسير أبي حيَّان، وما زادَه الصَّفاقسي عليه علامة «م».

فهو كتابٌ جامعٌ لخُلاصةِ كتُبٍ مُفيدة، ليسَ فيه حَشْوٌ ولا إمْلال، ولا فُضُول كلام، وتميَّز بحُسْنِ التَّرتيب.

كما أنَّه يَهْتمُّ بالمقارنة بين مُختلَفِ التَّفاسير، وتَرْجيح بعضِها على الآخر، وذلك في مَواضعَ كثيرة مِنْ تفسيره.

وقدَّم لكتابه بمقدَّمة في فَضْل القُرآن وتفْسِيره وإعْرابه، والحَذَرِ مِنْ الجُرأةِ عليه، ومراتبِ المفسِّرين، وألْفاظِ القُرآن التي تُنْسب إلى سَائرِ اللغات، وأسْماء القرآن، ثم الكلام على الاسْتِعاذة والبَسْملة.

عقيدته:

مُؤَوِّلٌ أشْعَري، يَنْقلُ عباراتِ ابنِ عطيَّة ويُقرُّها. (انظر الكلام على ابن عطية).

وتَكلَّم عنْ بعض مَسائل التوحيد، بأسْلوبٍ كلاميٍّ فَلْسَفي؟!

- قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف:٥٤: والمعْتقد في هذا: أنَّه سُبحانه مُسْتوٍ على العَرْش، على الوَجْه الذي قاله، وبالمعنى الذي أرادَه، اسْتواءً مُنزَّهاً عنِ المُماسَّة والاسْتقرار، والتَّمكُّن والحُلُول والانْتقال، لا يَحْمِلُه العَرشُ، بل العَرشُ وحملتُه محْمُولون بلُطْفِ قُدْرته، ومقْهورون في قَبْضته، كان اللهُ ولا شَيءَ معه، كان سُبْحانه قبل أنْ يَخلقَ المكان والزَّمان، وهو الآنُ على ما عليه كان.

- وقال: «قوله: (العَليُّ) يُراد به عُلو القَدْر والمنْزلة، لا عُلُو المكان؟! لأنَّ الله سُبْحانه وتعالى مُنزهٌ عن التَّحيُّز».

- وله رُدُودٌ على المعْتزلة وغيرهم، فقد هَاجَم الزَّمخْشري، الذي ذَهبَ إلى أن «لنْ» لتأْبيد النَّفي، ليَنْفِي رُؤيةَ الله سُبحانه في قوله (لنْ تَرَاني).

- وفي قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ﴾ البقرة: ٢٧٢. قال: «ثم أخْبر سُبحانه أنه يَهْدي مَنْ يشاء، وفي الآية ردٌّ على القَدَرية، وطوائف المعتزلة».

- وهو ينقلُ في تفسيره نُصُوصاً كثيرة عنِ المتصَوِّفة، فينقلُ عنِ القُشَيري، والمحاسبي مِنْ "رعايته"، ومِنْ مختصرها للعزِّ بن عبد السلام، ومِنْ كتاب "سُنَن الصَّالحين" لأبي الوليد البَاجي، ومِنَ "التَّنوير" لابن عَطاء الله السَّكنْدري، وعن أبي القاسم عبد الرحمن بن يوسف اللجائي الصُّوفي، وعن أبي مدين البجائي التلْسماني، وعن أبي الحسن الشَّاذلي وغيرهم.

- وقد انْتَقدَهم في مواضع، فقد انْتقدَ التّصنعَ والرِّياء، لدى بعضِ المتَصوّفة المرائين المتصنِّعين، في حِلَق الذِّكْر، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ الزمر: ٢٢، "وهذا كلّه تَغْليظٌ على المُرائِين والمتَصنِّعين، ولا خلافَ أعْلمُه بين أربابِ القُلوب، وأئمَّة التَّصوف، أنَّ المتَصنِّع عندهم بهذه الأمُور مَمْقوتٌ، وأمَّا مَنْ غَلَبه الحالُ لضَعْفه، وقَوِي الواردُ عليه حتى أذْهبه عنْ حِسِّه؟! فهو إنْ شاءَ الله من السَّادة الأخْيار؟!".

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يهتمُّ بالحديثِ النَّبوي، ويتعرّض لذِكر فَضَائلِ السُّور والآيات، ويَنقلُ الحديث-

كما ذكر في مقدَّمته-عن الكتُبِ السِّتة، و"الأذْكار النَّبوية" للنووي، و"التَّرغيب والترهيب" للمُنذري، و"الرقائق" لابن المبَارك، و"التَّذكرة" للقُرطبي، و"العاقبة" لعبد الحقّ الأشْبِيلي، و"مَصَابيح السُّنَّة" للبَغوي، وغيرها، بلا إسْناد غالباً، وفيها كثيرٌ مِنَ الأحاديثِ الضَّعيفة والموضوعة.

مع قوله في المقدمة: "ولقدْ أغْنى اللهُ تعالى بصَحيحِ الأحَاديث وحَسَنها، عن مَوْضُوعات الوارّقين، فجَزى الله نُقَّاد الأمة خيراً". (١/ ٣٣).

وبعضُ الأحَاديثِ يَذْكرها بلا عزوٍ لمصْدر، بل يُصدِّرها بقوله: رُوي عن عائشة كذا وكذا..، أو قال رسولُ الله ﷺ... ويذكر الحديث.

وبذلك يَتَفوَّق الثَّعَالبي بتفسِيره على ابْنِ عطيّة، والزَّمخشري، والرَّازي، وأمْثالهم، في مجالِ الحديثِ النَّبوي والآثار.

مَوقفه مِنَ الأحْكام الفِقهية:

يَذْكرُ أقْوال الفُقهاء مِنَ السَّلف في المسَائل الفِقهية، وخُصُوصاً مَذْهبِ مالك، وذلك باخْتصارٍ في الغالب، وقد يُطيلُ في بعضِ المباحِث، مثل كَلامهِ على النَّسْخ ومعناه وأنْواعه، عند قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ البقرة: ١٠٦.

وينقلُ عن ابنِ العَربي في أحْكامه، وعن ابنِ الحَاجب، وابن رُشْد، وغيرهم، ويُرجِّح في بعضِ الأحْيان.

وقد ذكر "الثَّعالبي" منْهَجه الفِقْهي بعدمِ التوسُّع في ذلك في تفْسِيره، حيثُ يقول: "تَركْتُ ذلك خَشيةَ التَّطْويل، إذْ محلُّ بسْطها؛كُتُب الفِقه".

- وعليه فهو يتعرَّض للفِقْهيات دُون إطَالة، ويهتمُّ بقولِ الإمام مالك، فيقول بعد ذِكْره لأقْوال العُلماء: وعند مالك كذا...

- ومنْ ذلك: عند قوله: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾ البقرة: ٢٢٦. قال: واخْتُلف مَنْ المراد بلزُومِ حُكْمِ الإيلاء؟ فقال مالك: هو الرجلُ يُغَاضِبُ امْرأته، فيَحْلفُ بيمينٍ يَلحقُ عن الحِنْث فيها حُكْم أنْ لا يَطأَها ضَرراً منه، أكثرَ مِنْ أربعةِ أشهر...

وعند قوله: ﴿فَإِن فَآءُو﴾ قال: قال الجُمهور: وإذا فاءَ كفَّر، والفَيءُ عند مالك لا يكونُ إلا بالوَطْء، أو بالتَّكفير في حَال العُذْر.

وفي قوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ....﴾ البقرة: ٢٣٠. قال: "فرأى العُلماءُ أنَّه لا يُحلِّها إلا الوطْء... والذي يُحلّها عند مالك: النّكاحُ الصَّحيح، والوطْء المباح.

موقفه مِنْ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

يَهتمُّ بهذا الجانبِ في كتابه، فيُعْربُ كثيراً مِنَ المواضعِ في القرآن، نقلاً عنِ ابن عطية، وعن "مختَصر الصَّفاقسي" لأبي حيَّان، ويَذْكر الشّواهد الشَّعْرية للألْفاظ القرآنية.

موقفه من القراءات:

يَذْكر القِراءاتِ السَّبع في كتابه، وتَوْجيهها وإعْرابها، والشَّاذة منها أيضاً أحياناً.

مَوقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَذْكر بعضَ الروايات الإسْرائيلية عنْ مُقاتِل والكلْبي وغيرهما، ويَتعقَّبها بما يُفيدُ عدمَ صحَّتِها، أو عدمَ القَطْعِ بصحَّتها، وأحْياناً لا يَتعقّبها بشَيء.

- فعند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ...﴾ البقرة: ١٠٢. قال: "قال عياض: وأمَّا ما ذَكَره أهْلُ الأخْبار، ونقله المفسِّرون في قِصّة هَاروتَ وماروت... فاعْلمْ أكْرمكَ الله، أنّ هذه الأخْبار لم يُرو منها سَقيمٌ ولا صَحيحٌ عنْ رسول الله ﷺ، وليسَ هو شيئاً يُؤْخذُ بقياس... وهذه الأخْبَار مِنْ كتُب اليهود وافترائهم...".

- ومنْها: تعليقه عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ﴾ ص: ٣٤. قال: "قدْ أكْثرُوا في قَصَصِ هذه الآية، بما لا يُوقَف على صِحَّته".

- هذا وقد أوْلى الثَّعالبي رحمه الله، الجانبَ الوعْظي، اهْتماماً في كتابه، مِنْ غير تطويل.

الجَلالَيْن

اسْم المُفَسِّرين:

الأول: جَلالُ الدِّين المحلِّيّ: محمّد بن أحمد، المفَسِّر، الأُصُولي الشَّافعي (٧٩١ - ٨٦٤ هـ)[١].

والثاني: جَلالُ الدِّين السِّيوطِي: عبد الرحمن بن أبي بكر، الخُضَيري الشَّافعي، الحافظ المصنِّف الموسُوعي (٨٤٩-٩١١هـ)[٢].

اسْمُ تفْسِيرهما:

تفْسِيرُ الجَلالين[٣].

---

(١) ترجمته في «شذرات الذهب» (٧/ ٣٠٣ - ٣٠٤)، «الضوء اللامع» (٧/ ٣٩-٤١)،«طبقات المفسّرين» للداودي (٢/ ٨٤-٨٥)، «معجم المفسرين» (٢/ ٤٨٥).

(٢) ترجمته في «الضوء اللامع» (٤/ ٦٥-٧٠)، «البدر الطالع» (١/ ٣٢٨)، «شذرات الذهب» (٨/ ٥١)، «معجم المفسرين» (١/ ٢٦٤). وله مصنفاتٌ كثيرة في علوم القرآن منها: تفسيره الجامع للمأثور: «الدُّر المنْثُور في التفسير بالمأثور»، وقد طبع محقَّقاً، و«لُبابُ النُّقول في أسْباب النُّزول»، و«الإتقان في عُلوم القرآن»، و«الإكليلُ في اسْتنباط التنزيل»، و«الناسخ والمنسوخ»، و«مُفْحمات الأقْران في مُبْهمات القرآن».

(٣) طبع الكتاب مراراً، نظراً لما امتاز به عن غيره من التفاسير مِنَ الاختصار، واهتمَّ به كثيرٌ مِنَ العلماء؛ فوضَعوا عليه التعاليق المفيدة، وكتَبوا عليه الحواشي الشَّارحة، وكان منْ أهم الحواشي التي كُتبت على هذا التفسير: حاشية الجَمل، وحاشية الصَّاوي، وهاتان الحاشيتان متداولتان، وكلاهما على مذهب الأشاعرة في العقيدة!

الوصْفُ العَام للتَّفسير:

سُمِّيَ هذا التَّفسير بـ"الجلالين"؛ نِسْبةً إلى مؤلِّفيه الجليلين: جلالِ الدِّين المحلَّى، وجلالِ الدِّين السِّيوطِي.

فقد اشْتركَ في هذا التَّفسير "الجَلالان": فالجلال المحلِّي ابتدأ تفْسيره منْ سُورة الكهف إلى آخر سُورة النَّاس، وابْتَدأ تفْسير سورة الفاتحة، ثم تُوفي.

وأكْمَله الجلالُ السِّيوطي، فابتدأ منْ سُورة الفاتحة إلى سُورة الإسْراء، والتَّفسير مختصر، وعبارته مُوجَزة.

والقارئ لهذا التَّفسير، لا يكادُ يَلْمسُ فَرْقاً واضِحاً بينَ طريقة الشَّيخين، في التفسير، ولا يَشْعر بمخَالفةٍ بينهما، لا شَكلاً ولا مَضْموناً، اللهم إلا في مواضعَ قليلة لا تكادُ تُذكر.

وقد اشْتهر هذا التفسيرُ بين الناس، لسُهُولته في الغالبِ واخْتصاره، وعبارته الوَجيزة في تفسير مُفْردات القرآن، مع مَتانةٍ عِلْميَّة، ويحتاجُ إلى شَرحٍ وتفْصيل أحْياناً.

عقيدتُهما في الكتاب:

كلاهما مُؤوِّلٌ للصِّفات، على مذْهبِ الأشَاعرة.

- **أمَّا "المَحَلِّي"**: فقد أوَّلَ "الرَّحمة" بإرادَة الخَير لأهْله؟ كما في "الرَّحمن الرحيم".

وقال: "الوَدُود" المتودِّد إلى أَوليائِه بالكرامة؟!".

وأوَّل "الحَياء": بالتَّرك، وهو مِنْ لوازم صِفة الحياء، كما في ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ الأحزاب: ٥٣.

وأوَّل "المحبة" بالنَّصْر والإكْرام؟! في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ الصف: ٤.

وأوَّل "القَبْضة" بالمُلْك والتَّصرّف؟ و"اليَمين" بالقُدْرة؟! في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ الزمر:٦٧.

وأوَّل مجيئه تعالى في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ الفجر: ٢٢، بمجيء أمْره؟

وأثبتَ رُؤْية المؤْمنين لربِّهم، في قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٣.

وقال في آياتِ الاسْتواء: "اسْتواءٌ يَليقُ به" وهو قولٌ مُجمَل، ثم قال في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ فاطر:١٠، قال: يَعْلمه؟!

- وأمَّا "السُّيوطِي":

فمِنَ الأمْثلة على تأويلاته في هذا الكتاب:

تأويله "الحَياء" بالتَّرك؟ في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ البقرة: ٢٦.

وتأويله "الرَّحمة" بالثَّواب؟ كما في قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ البقرة: ٢١٨.

و"الاسْتِهزاء" في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ البقرة: ١٥، بالمُجَازاة على اسْتهزائهم.

وتأويله "المحبَّة" بالثَّواب؟!كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ آل عمران:٣١.

وتأويله "الإتْيان" في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ

ٱلْغَمَامِ﴾ البقرة:٢١٠، قال: "أي أَمْره؟!".

وتأويله "اليَدين" في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ المائدة: ٦٤، بقوله: "مُبالغةٌ بالوَصْف بالجُود؟! وثنَّى اليد لإفَادة الكثْرَة؟! إذْ غاية ما يَبْذله السَّخيُّ مِنْ ماله، أنْ يُعْطِيَ بيديه؟!".

مَوقفهما مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

تُذْكر فيه الأحَاديث، وأسْبابُ النُّزُول، والآثَار عنِ السَّلفِ بلا أسَانيد، ولا عَزوٍ لمصْدرٍ غالباً، وأحْياناً تُذْكر المصادر.

مَوْقفهما مِنَ الأحْكام الفِقهية:

تُذكر فيه الأقوالُ الفِقْهية التي رجَّحها المفسِّران، مِنْ غير تطْويلٍ ولا مُناقشة.

مَوْقفهُما مِنَ اللُّغة والشِّعْر والنَّحو:

يَقع فيه ذِكْرُ الإعْراب على وجْهٍ مختصر.

موقفهما مِنَ القِراءات:

يُنبِّه فيه على القِراءاتِ المشْهورة باخْتِصار.

موقفهما من الإسْرائيليات:

تُذْكرُ فيه معاني الإسْرائيليات عند تفسيرِ بعضِ الآيات، دُون التَّنْبيه عليها، كما في سورة يوسف عليه السلام.

وقد تتضمَّن بعضُها الغضَّ مِنَ الأنْبياء عليهم الصَّلاة والسلام؟! كما في تفسير فتنة داود عليه السَّلام في سورة (ص: ٢٤). قال: "أوْقَعناه في فِتْنةٍ، أي: بليَّة، بمحبَّتِه تلك المرأة؟!".

أَبُو السُّعُود
(٨٩٣ - ٩٨٢هـ)

اسْم المُفَسِّر:

هو القاضي أَبُو السُّعود مُحمّد بن محمَّد بن مُصطفي العمادي، التُّركي الأصْل، الفقيه الحنَفي، المفسِّر الأصُولي، الشَّاعر، صاحب التَّصانيف[١].

اسم تفْسيره:

إرْشَادُ العَقْلِ السَّليمِ، إلى مَزايا الكِتَابِ الكَريم[٢].

الوصْفُ العام للتَّفسير:

قيل فيه: تَفْسيرٌ حَسَنٌ، ليس بالطَّويل المُمِل، ولا بالقَصِير المُخِل، مُتَضمنٌ لطائف ونُكَات، ومُشْتملٌ على فَوائدَ وإرْشَادات.

اعْتنى فيه مُؤلفه بكشفِ أسْرار البَلاغة القُرآنية، وإظْهار أسْرار الإعْجاز القُرآني في نَظْمه وأسْلوبه، واهتمّ كثيراً بإبْداء وُجُوه المنَاسَبات بين الآيات، ويَعتمدُ في

---

(١) انظر ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ٢٦١)، و«الشذرات» (٨/ ٣٩٨)، و«معجم المفسرين» (٢/ ٦٢٥-٦٢٦).

(٢) طبع الكتاب قديما بمصر، بالمكتبة الحسينية (١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م) في خمس مجلدات، وقد صوّرت كثيراً.
وطبع بدار المصحف أيضاً، بمصر.

تفْسيره على "الكشَّاف"، و"أنْوار التَّنزيل" للبيضاوي، كما ذكر في مقدَّمة كتابه، مع ما أَضَافه إليهما مما وَجَدَه في الكتبِ الأخْرى، مثل تفسير الرازي.

عقيدتُه:

مُؤولٌ أشْعَري، تَبِعَ الرَّازي في كلامه عنِ الصِّفات، ويَنقل ترجِيحاته ويُقرّها.
ولم يغترَّ بما في "الكشاف" مِنَ الاعتزاليات، بل حذّرَ منها.

مَوقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يَذكر الأحاديثَ والآثار دُون إسْنادٍ غالباً، فيقول: وفي الحديث، وأحْياناً بصيغة التَّمْريض، فيقول: رُوي.
لكنه ذَكر الأحَاديث الموضُوعة في فَضَائلِ السُّور، في نهايةِ تفسير كلِّ سُورة؟!

موقفه من الأحْكام الفقهية:

يَسْرد المذاهب الفِقْهية باختصار، ولا يكادُ يدخل في المناقشات الفقهية.

مَوقفه مِنَ اللُّغة والشّعر والنحو:

مُولعٌ بذِكْر النَّاحيةِ البلاغيَّة للقرآن، وسرِّ إعْجازه في نَظْمه وأسْلوبه، وبخاصةٍ في الفَصْلِ والوَصْل، والإيجازِ والإطْنَاب، والتَّقدِيم والتأخير، والاعْتراض والتذييل، وغيرها.

كما يَعْرِضُ للنَّاحيةِ النَّحوية ويهتمُّ بها، فيتكلَّم على إعْرابِ الكلمات، ويُبيِّن مواقعَ الجُمَل، وإذا كانت الكلمةُ أو الجُملة مُحتملة لأكثرِ مِنْ إعرابٍ؛ ذَكَره، ويُوضِّح المعنى على كلِّ إعْرابٍ منها، ويرجِّح أحدَها، ويَذكرُ علَّة التَّرجيح.

مَوْقفه مِنَ القراءات:

يَذْكرُ القِراءات السَّبْعيَّة والشَّاذة، بقَدْر ما يُوضِّح المعنى، ويَذْكر الأحاديثَ الواردة والآثار فيها.

ويهتمُّ بِذِكر وُجُوه المَناسبات بين الآيات.

مَوْقفه مِنَ الإسْرائيليات:

مُقلٌّ في سَرْد الإسْرائيليات، وإنْ ذَكرها أحياناً؛ صَدَّرها بقوله: رُوي، أو قِيل، ويُصرِّح ببُطلانها، كما فعل في قصَّة (هَارُوتَ ومَارُوت)، فبعدَ أنْ ذكرَ ما قيلَ في شأنهما من إسْرائيليات، قال: "وهذا ممَّا لا تعْويلَ عليه، لما أنَّ مَدَاره على رواياتِ يَهود، مع ما فيه مِنَ المخَالفة لأدلَّة العَقلِ والنَّقل".

- وكما في قصَّة فتنة داود عليه السَّلام، فقد ردَّ قولَ أهْلِ الكتاب فيها، ووَصَفه بقوله: "فإفْكٌ مُبْتدعٌ مَكْروه، ومَكْرٌ مخترعٌ بئسَ ما مَكَروه، تمجُّه الأسْماعُ، وتنْفرُ منْه الطِّباع، ويلٌ لمنِ ابْتَدَعه، وتباً لمنْ اخْترَعه وأَذَاعه".

وأحْياناً لا يَتعقَّبها، كما في شَأنِ هَديَّة بلْقيس لسليمان عليه السَّلام، في سورة النَّمل.

الشَّوْكَاني
(ت ١٢٥٥هـ)

اسْم المُفَسّر:

هو الإمَامُ محمدُ بنُ عليّ بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني، ثم الصَّنْعاني، المفسِّر، الفَقِيه الأُصُولي، القَاضي[1].

اسْم تفْسيره:

فتحُ القَدِير الجامِع بينَ فَنَّي الرِّواية والدِّراية مِنْ عِلْمِ التَّفسِير.

الوصْفُ العام للتَّفسير:

تفسير "فتح القَدير" يُعدُّ مِنْ أبْرزِ ما عُرفَ مِنْ كُتب التَّفسير في القَرنِ الثالث عشر للهِجْرة، وهو في الحقيقة عدّة تفاسير في كتابٍ واحد، وقد أَجَادَ وأفادَ فيه ﷺ، وقد بَلَغَ خمسةَ مُجلدَاتٍ كبار، جمعَ فيه بينَ الرِّواية والدِّراية، أيْ: بينَ التَّفسيرِ بالمأثور، والتَّفسير بالرأي المقْبول، حيثُ يُنقل أقوالَ المفسِّرين، مِنَ المتقدِّمين والمتأخِّرين، ثم يُدْلِي برأيه غالباً.

وقد ذَكَر المؤلفُ في بدايةِ تفسيره، أنَّ غالبَ المفَسِّرين تفرَّقوا فريقين:

---

(١) (ترجمته في البدر الطالع (٢/ ٢١٤)، وكتاب «الإمام الشوكاني مفسراً» رسالة د. محمد حسن الغماري.

الفَريقُ الأول: اقْتصروا في تفاسيرهم على مجرَّد الرِّواية، وقنَعوا برفعِ هذه الرَّاية.

والفَريق الآخر: جَرَّدوا أنْظَارهم إلى ما تَقْتضيه اللُّغة العربية، وما تُفيدُه العُلُومُ الآلية، وأنَّه أرادَ جمعَ الأمرين، ليَحصُلَ الكمَال، فهُو يقول: "وبهذا تَعرفُ أنَّه لا بُدَّ مِنَ الجمْعِ بين الأمْرين، وعدم الاقْتصارِ على مَسْلكِ أَحَدِ الفَريقين، وهذا هو المسْلكُ الذي وطَّنتُ نفْسي عليه، والمسْلكُ الذي عَزمْتُ على سُلوُكه إنْ شاءَ الله، مع تعرُّضي للتَّرجيح بينَ التَّفاسير المُتعارضة، مهْما أمْكنَ واتّضحَ لي وجْهه، وأخْذِي منْ بيانِ المعنى العَربي، والإعْرابي والبَياني، بأوْفرِ نصيب، والحِرْص على إيرادِ ما ثبتَ مِنَ التَّفسير عنْ رسول الله ﷺ، أو الصَّحابة، أو التابعين أو تابعيهم، أو الأئمة المعتبرين.."

- وقال: "فهَذا التَّفسير وإنْ كَبُر حَجْمه، فقد كثُرَ عِلْمُه، وتوفَّر مِنَ التَّحقيق قَسْمه، وأصابَ غَرَضَ الحقِّ سَهْمه، واشْتملَ على ما في كتبِ التفاسير مِنْ بدائع الفَوائد، مع زوائدَ فوائد، وقواعدَ شَوارد.."

- والمؤلفُ يمتاز بسَعَة الإطِّلاع، والتَّعمُّق في عُلُوم الشَّريعة، والبُعدِ عنْ التَّعصُّبِ والمذْهبية، والالتزام بعَقيدة السَّلف عُمُوماً.

- كَنَّا يتميَّز تفْسِيره أيضا: بالتَّحْذِير مِنَ البِدَع المُضلّة، والعَقَائد المنْحَرفة، والتَّقْليد الأعْمَى، وقد لقيَ المؤلفُ بسببِ ذلك؛ إيذاءً وفِتناً شتَّى، رحمه الله تعالى.

عقيدته:

له رسَالةٌ أسْماها: "التُحَفُ في مَذَاهِبِ السَّلَف"، ذمَّ فيها أهْلَ الكلام، وطريقتهم في تقديمِ العَقلِ على نُصُوصِ الكتابِ والسُّنة، ومَدَحَ فيها مَذْهبَ السَّلف، ومما

جاء فيها، قوله: "﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فَبِها يُسْتفاد نفْيُ المُماثلة في كلِّ شَيء، فيُدْفع بهذه الآية في وَجْه المُجسِّمة، وتَعْرفُ به الكلامَ عند وَصْفه سُبحانه بالسَّمعِ والبصر، واليدِ والاسْتواء، ونحو ذلك ما اشْتَملَ عليه الكتابُ والسُّنة، فتُقرَّر بذلك الإثْباتَ لتلك الصِّفات، لا على وجْه المُماثَلة والمشَابهة للمَخْلُوقات، فيَدفعُ به جَانبي الإفْرَاط والتَّفْريط، وهما: المُبَالغة في الإثْبات، المفْضِية إلى التَّجْسِيم، والمبَالغة في النَّفْي المفْضِية إلى التَّعْطيل، فيَخرج مِنْ بين الجانبين، وغُلُوِّ الطَّرَفين، حقيقةُ مذْهبِ السَّلفِ الصَّالح، وهو قولهم: بإثْباتِ ما أثْبَته لنفْسِه مِنَ الصِّفات، على وجْهٍ لا يُعْلمُه إلا هو، فإنّه القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١". انتهى.

وقد أثبتَ فيها "الاسْتواء" على مَذْهب السَّلف.

- لكنَّه في تفْسيره لم يَثْبُت على ما قرَّره في رسَالته؟! فقدْ أوَّل كثيراً مِنَ الصِّفات، مُتابعاً للقُرْطبي وغيره، فأوَّلَ صِفةَ "الغَضب": بإرادَة العُقوبة، في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

- و"الاسْتهزاء"، في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ البقرة: ١٥. قال: "أي: يُنزلُ بهم الهَوان والحَقَارة، ويَنْتقم منهم.." وكلها لَوازم الصِّفة.

-وأوّل صفة "الحَيَاء"، و"الوَجْه".

-وذكر في "الإتْيان والمجيء"، الأقْوال ولم يُرجِّح، عند قوله: ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨. وأوّل صفة "المحبّة"، و"النَّفس".

-وأوّل "اليد"، في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ﴾ المائدة: ٦٤. فقال: "وهذه الآية هي على طريق التمثيل؟!".

-و"الفَوْقية"، في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨. قال: "فوقيَّة الاسْتِعلاء بالقَهْر والغَلبة عليهم؟!".

-ولم يُثْبتْ صِفة "العَيْن" في قوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ القمر: ١٤. فقال: "أي: بمنظرٍ ومَرْأى منّا، وحِفْظٍ لها، كما في قوله: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ هود: ٣٧. وقيل: بأمْرنا، وقيل: بوحْينا، وقيل: بالأعْين النَّابعة مِنَ الأَرْض؟ وقيل: بأعْينِ أوْليائنا مِنَ الملائكة الموكَّلين بحفظها؟!".

- وأثْبتَ رُؤْية المؤْمنين له في الآخرة.

- وردَّ في مواضع مِنْ كتابه على الزمخشري؛ فيما خالفَ فيه أهل السُّنة والجماعة.

فمِنْ ذلك: عند قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ المائدة: ٣٧. قال: "وأخرج ابن جرير عن عكرمة: أنّ نافع بن الأزرق قال لابن عباس: تَزْعمُ أنَّ قوماً يخرجون مِنَ النار؟ وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنْهَا﴾؟! فقال ابن عباس: وَيْحك؟ اقْرأْ ما فوقها، هذه للكفَّار. قال الزَّمخشري في "الكشَّاف" بعد ذِكْره لهذا: إنَّه مما لَفَّقَته المجبِّرة؟!".

قال الشوكاني معقّباً: "ويا للهِ العَجَب؟! مِنْ رجُلٍ لا يُفرِّق بين أصَحِّ الصَّحيح، وبين أكْذبِ الكذِبِ على رسولِ الله ﷺ؟! يَتَعرَّض للكلام على ما لا يَعرفه ولا يَدْري ما هو؟ قد تَواترتْ الأحَاديثُ تَواتراً لا يَخفى، على مَنْ له أدْنى إلمامٍ بعِلمِ الرِّواية؟ بأنَّ عُصَاةَ الموحِّدين يَخْرجُون مِنَ النار، فمَنْ أنْكرَ هذا فليسَ بأهْلٍ للمُنَاظرة، لأنَّه أنكرَ ما هو مِنْ ضَروريات الشَّريعة، اللهمَّ غُفْراً". انتهى.

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسانيد:

قد ذَكَر هو خُطَّته في ذلك، فقَال: "الحِرْصُ على إيراد ما ثَبَتَ مِنَ التَّفسير عنْ رسول الله ﷺ، أو الصَّحابة، أو التابعين، أو تابعيهم، أو الأئمَّة المعْتبرين، وقد أذْكر ما في إسْناده ضَعْف، إما لكونِ ما في المقام يُقوِّيه، أو لموافقتِه للمعنى العربي، وقد أذْكرُ الحديثَ مَعْزواً إلى راويه؛ مِنْ غير بيانِ حالِ الإسْناد، لأنِّي أَجْده في الأُصُول التي نَقَلتُ عنها كذلك، كما يَقعُ في تفْسِير ابن جرير، والقُرطبي، وابن كثير، والسِّيوطي، وغيرهم، ويَبْعدُ كلَّ البُعد أن يَعْلموا أنْ في الحديثِ ضَعفاً؛ ولا يُبيِّنونه!![1]".

قال: "ولا يَنْبغي أنْ يُقَال فيما أطْلقوه: إنَّهم قد عَلِموا ثُبُوته؟! فإنَّ مِنَ الجَائز أنْ يَنْقلوه دُون كشفٍ عنْ حالِ الإسْناد، بل هذا هو الذي يَغلبُ به الظَّن، لأنَّهم لو كَشَفوا عنه فثبَتَ عندهم صحَّته، لم يَتْركوا بيانَ ذلك، كما يقعُ منْهم كثيراً التَّصريح بالصِّحة أو الحُسن، فمنْ وَجَد الأُصُول التي يروون عنْها، ويَعْزون ما في تفاسِيرهم إليها، فليَنْظر في أسَانيدها، مُوفَّقاً إنْ شاءَ الله". انتهى.

وهو يَتَعقَّبُ أحْياناً الروايات التي يَذْكرها، ويُبيّن حَالها.

- لكنْ يُؤخذُ عليه: أنَّه يَذْكرُ أحاديثَ ضَعيفةٍ بل وموضُوعة؟! في مَواضعَ كثيرة، ولا يُنبِّه عليها؟!

مع أنَّ المؤلفَ له كتابٌ مشْهور، في الأحَاديث الموضُوعة، وهو: "الفَوائِدُ المجْمُوعةُ في الأحاديثِ المَوْضُوعة"، مطْبوع.

---

(١) ومعلوم أنَّ هذا ليس بلازم، إذْ أنَّهم يبرؤون مِنْ عُهدة الحديث بروايته بإسناده، وقد يَعْلمون ضَعفه، ولكنَّهم يَذكرون الحديث لعلَّ القارئ له؛ يجد طريقا آخر يتقوَّى به، ونحو هذا.

وقد يُهملُ إيرادَ الحديثِ الوارد المشْهور في الآية، كما في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ يونس: ٢٦. فلم يُورد حديثَ صهيب رضي الله عنه في الآية، والمُخرَّج في صَحيح مُسْلم؟!

وهو يَنقل عن "الدُّر المنْثُور" للسِّيوطي كثيراً.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَذْكرُ مَذاهبَ العُلماء الفِقْهيَّة-الأئمَّة الأرْبعة وغيرهم-واختلافاتهم وأدلّتهم باخْتصار، ويُرجِّح ويَسْتنبط، فهو إمامٌ مُضْطلعٌ مُجْتهد في الفِقه، فقد ألّفَ فيه مُؤلفات، مثل كتابه: "نَيلُ الأوْطار شَرْحُ مُنْتَقى الأخْبار"، وكتابه: "السَّيلُ الجرَّار المُتدفّق على حَدائق الأزْهار"، و"الدُّرَر البَهيَّة" وشَرْحها وغيرها.

وقد ارْتَكز الشَّوكاني على عِلْم قَويٍّ في الأُصُول، جَعَلتْ آراءه الفِقْهية تتميَّز بالاسْتقلالية، فهو لا يجعلْ مَذهباً مِنَ المذاهب، أو قولاً مِنَ الأقوال مَصْدراً له في فَهْم النُّصُوص، واسْتنباط الأحْكام، بل يَبْحثُ المسائلَ بحثاً مُسْتقلاً، مُعْتمداً على الأدلَّة، والأحاديث النَّبوية والآثار، فإنْ وافقَ غيرَه في قوله، فهي مُوافَقة اجْتهادٍ؛ لا مُوافقة تقليد.

ومِنْ مِنْهَجه: الأخذُ بِظَاهرِ النَّصّ، والجمعُ بين الأدلَّة ما أمْكن.

- ومِنْ مظاهر اسْتقلاليته: عَدمُ مَيْله لطَرفٍ مُعيَّنٍ في جميعِ اجْتِهاداته، بل غالباً ما يُوافقُ عالماً في مَسَائل، ويُخالفه في أُخْرى، مثال ذلك:

ما ذَكره في تَفْسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ الأحزاب:٥٦، فقد ناقشَ مسْألة الصَّلاة على النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام

في الصَّلاة، هلْ هي وَاجبةٌ؛ أم لا؟ فذكرَ قولَ الجُمهور بأنَّها سُنَّة مُؤكَّدةٌ، وليستْ واجِبة، ثم ذَكرَ رأي الشَّافعي القائلِ بِوجُوبها، مع الإعِادة عندَ ترَكها عَمْداً، فاخْتارَ القَولَ بوجُوبها مع عَدمِ الإعَادةِ على تاركها، فوافقَ بذلك الشَّافعيَّ في القَولِ بوجُوبها، وخالفَه في الإعَادة عندَ تَركها عَمْداً.

موقفه مِنَ القِراءَات:

يَذكرُ القِراءاتِ السَّبع، ويُوجِّه المخْتلفَ منْها، وقد بَنَى تفْسيره على رواية: "نافِع المدَني"، ويَذْكرُ القِراءات الشَّاذة أيضاً.

مَوْقفه مِنَ الإسْرائيليات:

كثيرُ النَّقلِ عن ابنِ عباس، وعن ابنِ مُنَبِّه، والسُّدي، وعِكْرمة، وابن جُريج، وعَبيدة السَّلماني وغيرهم، لَمَا نَقَلوه عنْ أهل الكتاب في هذا البَاب، مما رواه عنهم ابنُ جرير وعبدُالرزاق، وابنُ المنذر، وابن أبي حاتم، وغيرهم، ويَخْتصر ذلك، وقد يَنْقل مَضْمون بعضها في تفْسير الآيات.

وقد يكونُ في بعضِها غَضَاضةٌ على الأنْبياء؟! كما في سورة يوسف عليه السلام في قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ يوسف: ٢٤.

مَوْقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

يَهتمُّ باللُّغة كثيراً، ويحْتكم إلى أَئمتها، كالمبرد، وأبي عُبيدة، والفرّاء، وابن فارس،

وغيرهم، ويَذكر وُجُوه الإعْراب النَّحوية، ويَسْتشهدُ كثيراً بالشَّواهد الشّعرية.

هذا: وقد صَدَر اخْتِصارٌ لكتابِ الشَّوكاني، لذا فمِنَ المناسبِ الحديثُ عنه بعد كتاب الشوكاني "فتح القدير" الأصل، وهو كتاب: "زُبْدة التَّفْسير".

زُبْدَةُ التَّفْسِير

اسْمُ الْمُخْتَصِر للكِتاب:

هو الشيخُ محمّدُ بنُ سُليمان بن عبد الله بن محمد الأشْقر بن سليمان دغلس، مُدرّس، وفَقيهٌ أُصُولي، ومُؤلّف[1].

اسْم تفْسِيره الْمُخْتصر:

زُبْدة التَّفْسِير.

الوصْفُ العامُ للمُخْتَصر:

هذا المخْتَصر مِنْ "تفسير الشوكاني" كما قلنا، وقد قال عنه مُؤلفه في مقدَّمة الكتاب:

(١) ولد في برقة نابلس بفلسطين في (١٩٣٠م)، والتحقَ بالمدرسة وتخرج من الثانوية بنابلس، ذَهبَ بعدها إلى المملكة العربية السعودية، فعمل في التدريس الابتدائي في مدينة بُريدة سنة (١٣٦٩هـ)، وفي سنة (١٣٧٢هـ) أُسْندت إليه أمانة مكتبة دار الإفتاء، في منطقة دخنة. ثم عمل في التدريس بمعهد (شقراء) العلمي، وأسندت إليه إدارته عام (١٣٧٧هـ). وانتقل بعدها للتدريس بالكلية الشرعية بالرياض، ثم التَحق بالتَّدريس بالجامعة الإسْلامية بالمدينة المنورة، فبقيَ فيها سنتين، ثم انتقل بعد ذلك إلى الكويت.
في الكويت أُسْندت إليه أمانة مكتبة وزارة الأوقاف إثنا عشر عاماً من سنة (١٣٨٥-١٣٩٧هـ) حصلَ في أثنائها على درجتي الماجستير والدكتوراه منْ كلية الشريعة بجامعة الأزْهر. وكانت رسالته للدكتوراه بعنوان: «أفْعَالُ الرسُول ﷺ ودلالتها على الأحْكام الشَّرعية». وقد التقيناه بالكويت وبالأردن في مجالس علميَّة مراراً، واسْتفدنا منه رحمه الله، وكان على خُلقٍ وأدبٍ رفيع. ومن كتبه: «الواضحُ في أصول الفقه للمبتدئين»، و«الفُتْيا ومَناهج الإفتاء»، و«فهرس المَغْني في الفقه الحنبلي لابن قدامة»، وأبحاث فقهية وكتب أخرى متعددة. تُوفي رحمه الله في يوم الأحد ٢٧ ذي القعدة (١٤٣٠هـ) الموافق (٢٠٠٩م).

"وبعدُ: فإنِّي رأيتُ تفسيرَ العلامَة الشّوكاني المُسمَّى: "فتحُ القَدِير الجَامع بين فنَّيّ الدّراية والرَّواية منْ عِلْم التَّفسير" مِنْ خيرِ ما أنْتَجته قَرائحُ العَباقِرة في بيانِ مَعَاني الكتابِ العَزيز، فإنَّ مُؤلِّفه- رحمةُ الله عليه ومَغْفرته ورضوانه- كان مِنْ خِيار حَمَلة العِلْم المتِين، عِلْمِ الدِّين القَويم، فقد جَمعَ بين العِلْم بالكتابِ المبِين، والبَصيرة في سُنَّة النَّبي الأمين، والفِقْه في الشَّريعة وأحْكام الدِّين، وأتْقنَ فُرُوع الفِقْه وأصُوله، واللُّغَة وعُلومها، ومَارس الفُتْيا والقَضاء، مع اتباعِ منْهَج السَّلف الصَّالح في العَمل والاعتقاد. جمع هذا مع رُوحٍ وثَّابة، وحَماسٍ قلَّ نَظيره، في النُّصْحِ لقَومِه أهْلِ اليمنِ وللمُسْلمين، ودَعْوتهم إلى الحقِّ الصَّريح، وتَنْفيرهم مِنَ العَقَائد المنْحَرفة، والبِدَع المُضلَّة. عَزَفَ عنْ التَّقليد، ولم يَرضَ لنفْسِه درجةً أقلَّ منَ الاجْتِهاد والتَّحقيق، وكان له في الاجْتهادِ والتَّحْقيقِ جولاتٌ موفّقةٌ، وحملات مُسَدَّدة، يَشْهد بذلك كلُّ منْصِفٍ اطَّلع على ما خَلَّفه هذا البَحرُ، في العُلُوم الإسْلامية، مِنَ الأعْلام الشَّوامخ، والآثار الخَوالد، التي أصْبحتْ موضعَ ثقةِ أهلِ العِلم في المَشارق والمغارب، فجَاءَ تفسيره بحمدِ الله شَاهِداً على كلِّ ذلك، وتركّزت فيه نَظراته الثَّاقبة، ومواهبه العالية.

وقد كنْتُ توليتُ تدريس "تفسِير الشَّوكاني" ﷺ لطلبةِ العِلم في الجامعة الإسْلامية بالمدينة المنَوَّرة، فأُخِذْتُ بفَضْله وتحْقيقه، وتمكّنه مِنْ جَلاءِ مفْهُومِ الكتاب ومَنْطُوقه، وبيانِ ما فيه مِنَ الإشَارات، وخَفيِّ الدَّلالات. وقد عَنَّ لي أنَّ الذي يَصْرف عامَّةَ الناس عن تفْسيره: طُولُ باعه في التَّحْليلات اللُّغوية، وطولُ نَفَسِه في مُناقشة الأقْوال غير المرضيّة، وفي تَوجيه القِراءات المخْتَلفة القُرآنية.

وقد أَردتُ خِدْمةَ الكتابِ العِزيز، باخْتصارِ تفْسِيره هذا، لتقريبِ النَّفْعِ به لعامّة المسْلمين، فاخْتَصرتُه على قولٍ واحدٍ في تفْسير الآية غالباً، هو أوْلى الأقْوالِ

بالصِّحّة، وأَقْربها إلى المعْنى المتَبادر مِنَ الآية دُونَ تكلُّف، وتجاوزتُ التَّحليلَ اللُّغوي، فذكرتُ مباشرةً المعنى الذي تَؤُول إليه الآية.

واقتصرتُ عند اختلافِ القِراءات على التَّفسير الموافق لقِراءة حفص، وأخذتُ مِنْ قِسْم الدِّراية، دُون قِسْم الرِّواية، إذْ كان الشَّوكاني ﷺ يُدْخل في قِسْم الدِّراية حاصلَ معنى المرويات التي يَجْمعها في آخرِ بَحْثه، ولكنْ ذَكرتُ قليلاً من المرويات، مما رأيتُ له ميزةً خاصَّة في جَلاء معنى الآية.

وحِرصاً على الاسْتفادة منه، وتقريبَ النّفع به لغِير المخْتَصِّين، تجنَّبتُ-قَدْر الطَّاقة-التعْبيراتِ الاصْطلاحية اللُّغوية والمنْطقية، وغيرها مِنَ الاصْطلاحات الفنيَّة، وربما زدْتُ على كلامِ الأصْل-بين مَعقوفين غالباً-ما رأيتُ الحاجَة ماسَّةً لذِكْره، وجزى الله خيراً أَخاً يُنبِّهني إلى خَطأٍ إنْ وَجَدَه في هذا المخْتَصر، وأخاً يَنْتفعُ بما فيه مِنَ الصَّواب، يَدْعو لي منْ وراء الغَيب؛ دعوةَ خَير".

وقد وُزِّع هذا المخْتصر بأعْداد كبيرة في كثيرٍ مِنَ البلاد؛ بعد أنْ طُبع بهامش المصْحَف.

عقيدته:

إذا نظرت في الكتاب؛ وجدت أنَّ الشَّيخ/ محمد الأشْقر ﷺ؛ قد تابع في كثيرٍ مِنَ الأسْماء والصِّفات؛ تأويلات تفْسير القاضي الشَّوكاني ﷺ في تفْسِيره: "فَتْحُ القَدِير"؛ ولم يُعقّبْ عليها بشَيء؟! والشّوكاني كثيراً ما يُؤولُ الصِّفات؛ مُتَابعاً للقُرطبي ﷺ.

والشيخ الأشْقر في كتابه هذا؛ على أحْوال:

١-فتارة يُتابع الشَّوكاني فيما قال؟! ولا يُعَلّقُ عليه بشَيء؛ فيَذْكرُ لازمَ الصِّفة؛ يعني آثارها؛ ويترك الملْزوم؛ وهُو ظاهر الآية.

فيقول مثلاً: ﴿وَجۡهِ ٱللَّهِ﴾ أي: ثوابه؟! ولا يَذكر أنّ "الوجْه" صِفةٌ مِنْ صفاتِ الله تعالى.

٢-وتارة يَسْكت؟! فلا يَذْكر تفْسيرَ الصِّفة مُطْلقاً؛ مثل:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ البقرة: ٢٦.

فلم يَذْكر صِفة "الحيَاء" لله تعالى مُطْلقاً؛ ولا أشَارَ إليها.

- وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ المائدة: ٦٤.

وقوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ الملك: ١. لم يذْكر صِفة "اليد" لله عزّ وجل؟!

- وفي قوله سبحانه: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ الأعلى: ١. لم يذكر عُلُو ذَاتِه سُبحانه على خَلْقِه.

٣- وتارةً قد يأتي بالصَّحيحِ في تَفْسيرها، على مَنْهَج أهلِ السُّنة والجَماعة؛ وإنْ كان عَرَضَا؛ ويَضعه بين قوسين؛ ويُهْمل كلامَ الشَّوكاني الواضح في تأويل الصِّفة.

كما في قوله تعالى: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨؛ قال: يوم القِيامة لفَصْلِ القَضَاء بينهم.

*** وهذه بعضُ الأمْثلةِ مِنَ الكتاب؛ للآياتِ التي وَقَع فيها التَّأويلُ للصِّفات؛ وليستْ على سَبيل الاسْتقراء للكتابِ كلِّه:**

١-في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ آل عمران: ٣٢.

قال الأشقر مُتابعاً الشوكاني: "كناية عن البُغْضِ والسُّخْط عليهم؟!".

والصواب: أنَّ الحبَّ والبُغْض: صِفتان حَقِيقيَّتان؛ ثابتتان لله تعالى.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨.

قال الأشقر مُتابعاً الشوكاني في "فتح القدير": ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾: "بفوقيَّة الإسْتعلاء بالقَهْر والغَلَبة عليهم؟! ..." إلخ ما قال.

قلت: قد ذَكَر نَوعاً واحداً مِنْ أنواع العُلُو؛ وهو عُلُو القَهْر؛ فأين عُلُو الذَّات؟! وعُلُو القَدْر والصِّفات؟!

٣- في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ الرعد: ٩.

قال الأشقر مُتابعاً الشوكاني: "المُتَعال؛ أي: المُسْتعلي على كلِّ شيء؛ بقُدْرتِه وعَظَمته وقَهْره".

وفيها ما في سابقتها أيضاً.

٤- في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ القصص: ٨٨.

قال الأشقر متابعاً الشوكاني: "أي: إلا ذَاته؟!".

ولم يُعلّقْ عليه بشَيء؟!

٥- وكذا في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ الرحمن: ٢٧.

قال الشوكاني: "الوجْهُ عبارةٌ عنْ ذاتِه سُبْحانه، ووُجُوده؟".

وهو تأويلٌ ظاهر!! ولم يَتعقّبه بشَيء؛ ولم يُثبتْ صِفةَ "الوجه" لله تعالى؟!

٦- وكذا في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ الروم: ٣٩.

قال الأشقر: تُريدون ما عند الله!

وفيها ما سبق.

٧ - في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ المؤمنون: ٢٧.

قال الأشْقر مُتَابعاً الشوكاني: "بحِفْظنا وكلاءتِنا".

ولم يبينْ أنّ "العَينَ" صِفةٌ لله تعالى، ثابتةٌ في الكتابِ والسُّنة.

٨- وكذا في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ الطور: ٤٨.

قال الشَّوكاني: "بمَرْأى ومَنْظَرٍ منَّا؛ وفي حِفْظنا وحمايتنا".

وفيها ما سبق.

٩- وكذا في قوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ القمر: ١٤.

قال الشوكاني: "بمنْظرٍ ومَرْأى منّا؛ وحفظ لها".

وفيها ما سبق.

١٠- في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ طه: ٣٩.

قال الشَّوكاني: "ولِتَتَربَّى بمَرْأى منِّي".

زاد الأشقر: "ورعَايةً خاصَّةً بك؛ فقط؟!".

وفيها ما سبق.

١١- قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ هود: ٣٧.

قال الأشقر: أي: "اعْمَل السَّفينة بمرأَى مِنّا".

وعبارة الشوكاني: "اعْملِ السَّفينة مُتلبِّساً بأعْيننا؛ أي: بمَرأى منّا؛ والمراد بحراسَتنا لك؛ وحِفْظِنا لك. وعبَّر بالأعْين لأنّها آلةُ الرُّؤية؛ والرُّؤية هي التي تكون بها الحِرَاسة والحِفظ في الغالب؛ وجَمْعُ الأعْين للتَّعظيم؛ لا للتكثير".

وفيها تأويلٌ واضِحٌ لصفة "العين".

١٢- قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾ يونس: ٢١.

قال الأشقر: "أي: أعْجَلُ عُقوبة". وهي عبارة الشَّوكاني؛ وقال بعدها: "وتَسْمِية عُقوبة اللهِ مَكراً؛ منْ بابِ المشَاكلة؟!".

والصحيح: أنَّ "المَكْر" صِفةٌ ثابتةٌ لله تعالى؛ فهو يَمكر بأعْدَائه؛ وأعْدَاء أوْليائه، مِنْ حيثُ لا يَشْعرون، وهي مِنْ صِفات القُوَّة والكمَال.

١٣- في قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ الملك:١.

قال الشَّوكاني: "واليدُ مجازٌ عنْ القُدْرَة والاسْتيلاء؟!".

وهذا تأويلٌ واضحٌ لصِفة "اليد"؛ على مذْهَب الجَهْمية والأشَاعرة.

والأشْقَر لم يَذْكر في تفسير "اليد" شيئاً؛ بل سَكتَ عنها.

وهي طريقته في بعضِ آياتِ الصِّفات؛ أنْ يَسكتَ عنْ تفْسِيرها؟!

وطريقة السَّلف: الكلامُ والبيان لمعاني آياتِ الصِّفات؛ والسُّكوت عنْ كيْفيتها.

١٤- قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١.

سَكتَ الأشْقر عن تفسير "الأعْلَى"؟! وهو اسْمٌ مِنْ أسْماء الله تعالى؛ دَالٌ على عُلُوِّه سُبحانه على خَلْقه.

١٥- قوله تعالى: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾ طه: ٨٦.

قال الأشقر: "أي: يَلْزمُكم، ويُنْزل بكم العُقُوبةَ والنِّقمة".

ففَسَّرَ الصِّفةَ بلازِمها وليس بالمَلْزوم؛ وقد تابعَ فيها الشَّوكاني؛ إذْ يقول: "يَلْزمُكم غَضَبي، وينزلُ بكم". ولم يُعقِّب على ذلك؟

١٦-قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ المجادلة: ١٤.

فسَّرها فقال: "المَغْضُوب عليهم؛ هم: اليَهُود".

فاقْتصرَ على ذلك؛ ولم يذْكر تفسير الغَضَب؛ بل سَكتَ عنه.

١٧- وكذا قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ﴾ الممتحنة: ١٣.

قال الأشقر: "هُم جميعُ طَوائفِ الكُفْر، وقيل: اليَهود خاصَّة".

ولم يَتَعرَّض لإثباتِ صِفَة "الغضب".

- بينما في قوله تعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ النساء: ٩٣؛ قال: "وأنَّ غَضَبَ الله عليه ولعْنته..".

- وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ النور: ٩. قال: "إنْ كان الزَّوجُ من (الصادقين) ... ثم قال: وتَخْصِيصُ الغَضَبِ بالمرأة؛ للتغْليظِ عليها...".

ولم يُثبتْ صِفة "الغَضب" لله تعالى في الآيات السابقة.

- وكذا في قوله تعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ الفتح: ٦، ذكر الآيات فقط؛ ولم يُفَسِّرها بشيء؟!

١٨- أثْبت صِفَة "الاسْتواء": كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤. فقال: "والاسْتواء: هو العُلُو والاسْتقرار؛ والله أعْلمُ بكيفيَّة ذلك؛ بل على الوجه الذي يَليق بجلاله تعالى..." ثم ذَكر الأثَر عن مالك.

وهو اختيارُ الشَّوكاني إذْ قال: "وأَحقُّها وأوْلاها بالصَّواب: مَذْهبُ السَّلف الصَّالح: أنَّه اسْتوى سُبْحانه عليه بلا كَيْف ...".

١٩- أمَّا آياتُ صِفة "المَجيء والإتْيان"؛ فقدْ أثْبتها: ففي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ البقرة: ٢١٠. أثبتَ "الإتْيان" لله تعالى.

قال الأشْقر: "هل يَنْتظر التَّاركون للدِّخول في السَّلم؛ إلا يأتيهم الله (لفصل القضاء) وللحسَاب والعذاب".

- وفي قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ الأنعام: ١٥٨.

قال الأشقر: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ يوم القِيامة، لفَصْل القَضَاء بينهم".

وقد خالفَ الشَّوكاني في ذلك؛ أو اخْتَار القولَ الذي ذكره الشوكاني؛ ضِمْن الأقوال التي ساقها؛ ولم يُرجِّحه.

والذي عليه أهْلُ السُّنَّة والجَماعة: ثبوت المجيء والإتْيان يوم القيامة لربّنا سبحانه؛ لفَصْل القضاء؛ وأنَّه مِنْ صِفاتِ الأفْعال، التي يَفْعلها متى شَاءَ سبحانه؛ فيَجبُ الإيمان بذلك على حقيقته.

٢٠ - في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ القلم: ٤٢.

قال الأشقر: "يَكْشفُ اللهُ عزَّ وجلَّ عنْ سَاقه؛ دلالةً على شِدَّة الأمْر. أخرج البخاري وغيره: عن أبي سعيد قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: "يَكشِفُ ربُّنا عن سَاقه؛ فيَسْجدُ له كلُّ مُؤْمنٍ ومُؤْمنة...".

وقد خالفَ الشوَّكاني في ذلك؛ فقد قال: "عنْ شِدَّة الأمْر!".

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

لم يَذْكر الأحَاديثَ إلا قليلاً، كما قال في مقدَّمة الكتاب: "وأخَذْتُ مِنْ قِسْم الدِّراية، دُون قِسْمِ الرِّواية، إذْ كان الشَّوكاني ﷺ يُدْخل في قِسْم الدِّراية حاصلَ معنى المرْويات التي يَجمعها في آخِرِ بحثه، ولكنْ ذَكرتُ قليلاً مِنَ المرويات، مما

رأيتُ له مِيزةً خاصَّةً في جَلاء معنى الآية".

- وقد يُورد بعضَ الأحاديثِ الضَّعيفة، ويَحكم لها بالصِّحة؟!

كقوله في الآية: (وشهد شاهد من أهله) يوسف: ٢٦. قال: "قيل: هو طِفلٌ في المهْد، تكلَّم. وهو الصَّحيح، للحديث الوارد في ذلك عن النَّبي ﷺ في ذكر من تكلم في المهْد..".

والحديث المذْكور في إسْناده ضَعْف، أخْرجه الإمامُ أحمد في "المسند" (١/ ٣٠٩)، والطبراني (١٢٢٨٠)، وابن حبان (٢٩٠٣).

موقفه مِنْ الأحْكام الفَقْهية:

يَخْتصرُ الأقوالَ الفِقهية، كما ذَكر في المقدّمة، فقال: "فاخْتصرتُه على قَولٍ واحدٍ في تَفْسير الآية غالباً، هو أوْلى الأقْوال بالصِّحّة، وأقْربها إلى المعنى المتَبادر منَ الآية، دُونَ تكلُّف".

موقفه مِنَ اللُّغةِ والشِّعر والنَّحو:

قال مُؤلّفه: "وتَجاوزت التَّحليلَ اللُّغوي، فذكرتُ مُباشرةً المعنى الذي تؤُول إليه الآية".

وقال: "وحِرْصاً على الاسْتفادة منْه، وتقريبَ النّفعِ به لغير المخْتصّين، تجنَّبتُ- قَدْر الطَّاقة- التَّعبيراتِ الاصْطلاحية اللُّغوية، والمنْطقية، وغيرها مِنَ الاصْطلاحات الفَنيّة".

كما لا يُورد الشِّعر.

موقفه مِنَ القِراءات:

قال في المقدَّمة: "واقْتصرتُ عند اخْتلافِ القِراءات؛ على التَّفسير الموافق لقراءة حَفْص".

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

مقلٌّ مِنْ ذِكْر الإسْرائيليات، وقد يَذكر بعضَها بالمعنى في سِياق التَّفسير.

ففي قوله: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ﴾ يوسف: ٧٧. قال: "قيل: إنّ يوسف أخذَ صَنَماً كان لجده لأمّه، فكَسَره وألْقاه في الطريق...".

والصّواب: أنّ مَقْصُودَهم تَبْرئةُ أنْفسهم، وأنَّ هذا وأخَاه؛ قد يَصْدُر منْهما السَّرقة، وهما ليسا شَقِيقين لنا.

الأُلُوسِي الكَبِير
(١٢١٧-١٢٧٠هـ)

اسْم المُفسِّر:

هو العلَّامة أَبُو الثَّناء، شِهابُ الدِّين السَّيد مَحمُود بن عبد الله بن محمُود بن دَرويش الحُسَيني، الأُلُوسي، المفَسِّر، المحدِّث، الفَقِيه، الأدِيب[١].

اسْم تفْسِيره:

رُوح المَعَاني، في تفْسِير القُرآنِ العَظِيم، والسَّبْع المَثَاني[٢].

الوصْفُ العام للتَّفْسير:

مَوْسُوعةٌ تَفْسيريَّةٌ قيِّمةٌ، جَمَعتْ خُلاصة كلِّ ما سَبَقه مِنَ التفاسير، فقد كانَ الألوسي حَريصاً على أنْ يكونَ تفسيره شَاملاً للفَوائد والمبَاحث، التي ذُكِرتْ في كُتُب التفسير وغيره، فينقلُ عن ابنِ جرير، وابنِ أبي حاتم، والقُرطبي، وابنِ عطية، وأبي حيَّان، والكشّاف، وأبي السُّعُود، والبيْضاوي، والرَّازي، وهو يُدقّقُ ما يَنْقله

(١) ترجمته في: «الأعْلام» للزركلي (٧/ ١٧٦ - ١٧٧) ط السادسة، «معجم المفسرين» (٢/ ٦٦٥). وهو غير أبي المعالي الألوسي محمود شكري، فهو حفيده، وهو الذي شَرح «مسائل الجاهلية» للشيخ محمد عبد الوهاب، وردَّ على النَّبهاني الصُّوفي داعية الشرك، وغيرها من المؤلفات السَّلفي

(٢) طبع الكتاب في خمسة عشر مجلداً، بالمطبعة المنيرية. ثم طبع محققاً بمؤسسة الرسالة (١٤٣١هـ-٢٠١٠م). وقد كُتِبت عدَّة بُحوث في منْهج الأُلوسي، منها: «منْهج الإمام الألوسي في تفسيره»، للباحث: عبد الله ربيع جنيد، رسالة ماجستير -الجامعة الإسلامية في غزة (١٤٣٢هـ). وغيره.

وينْقدُه، ويُبدِي رأيه فيه.

وقد ذَكَر في المقدَّمة فوائدَ مُطوَّلةٍ في عُلُوم التَّفسير والقرآن، وما يَحتاجه المفَسِّر، وحُكْم التَّفْسِير بالرأْي، وما يُسْتفاد مِنْ كلام السَّادة الصُّوفيَّة! في إشَاراتِ الآياتِ إلى دقائق المعَاني والمعَارف، ونفى أنْ تَكونَ مِنَ البَاطن الذي يَقْصدُه البَاطِنية الملاحِدة، الذين تَوصَّلُوا إلى نَفْي الشَّريعةِ بالكليَّة؟ قال: "وحَاشَا سَادتنا مِنْ ذلك، كيفَ وقد حَضُّوا على حِفْظ التَّفْسير الظَّاهر، وقالوا: لا بُدَّ منه أَوْلاً، إذْ لا يُطْمعُ في الوُصُولِ إلى البَاطن، قبل إحْكامِ التَّفْسيرِ الظَّاهر، فهو كمَنْ ادَّعَى البُلوغَ إلى صَدْر البيت؛ قبل أنْ يُجاوز الباب؟". وساقَ الأثَر عن ابن عباس في ذلك. (١/ ٧).

- ثم ذَكر فائدةً: في تحقيقِ معنى أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخْلُوق، وقد أطالَ فيه البَحْثَ جِداً، ثم فائدةً في بيانِ وجْه إعْجَاز القُرآن، وأطالَ البَحْث فيه أيضاً.

ويَسْتطرد أحْياناً في الكلام على الأُمُورِ الكوْنيَّة، ويَذْكر كلامَ أهلِ الهيْئةِ والحِكْمة، ويُقرُّ ما يَرْتضيه، ويَردُّ على مَالا يَرتضيه، فعادتُه أنْ يُطيلَ النَّفَس في بُحُوثه، مما جَعلَ كتابه سِفْراً ضَخْماً.

عقيدته:

فيه نوعٌ مِنَ التَّردِّد بين مَذْهبِ السَّلف والخَلَف، فتجدُه تارةً يُقرّر مَذْهبَ السَّلف، وينْتَصر له، ويقول: وأنا أقولُ كمَا قالَ السَّلف، ويردُّ على الأشَاعرة والمعْتزلة أقوالهم.

وتارة يختارُ مَذهبَ الأشَاعرة مع الانْتِصار لهم؟! وينقل عن الأشْعَري والقَاضي أبي بكرٍ، ويُقرِّر مذْهبهم. وقد ضَمَّ في تفْسيره مُعْظم بُحوث الرازي.

ففي قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ فسَّرها أَولاً بإيصالِ الخَيرِ والإحْسَان إلى المرحُومين؟! (١/ ٥٩).

ثم عادَ إلى إثْباتها، وأنَّها صِفةٌ لائقةٌ بكمَالِ ذاته، وأنَّه ما ذَهَبَ إليه الأشْعري أَخِيراً في الإبانة. (١/ ٦٠).

- في قوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ الفاتحة: ٧. قال: "وفي الكشَّاف: معنى غَضَب الله: إرادَة الانْتِقام مِنَ العُصَاة، وإنْزالِ العُقُوبة بهم... قال: وأنا أَقُولُ كما قالَ سَلَفُ الأمَّة: هو صِفةٌ لله تعالى، لائقةٌ به، بجلالِ ذَاته، لا أعْلمُ حَقيقتَها، ولا كيفَ هي، والعَجزُ عن دَرْك الإدْراك؛ إدْراك، والكلامُ فيه كالكلام في "الرَّحمة"، حَذْو القُذَّة بالقُذَّة، فهما صِفتان قديمتان له سُبْحانه وتعالى". (١/ ٩٥).

- ومال إلى إثباتِ صفة "الحياء" في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلَۢا﴾ البقرة: ٢٦. فقال: "الآية تُشْعِر بصحَّة نِسْبة الحياء إليه تعالى". (١/ ٢٠٦).

- وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨. قال بعد أنْ ذَكرَ قول مَنْ فسَّرها بأنَّها اسْتعارة لقَهْره، قال: "وأنتَ تعلمُ أنَّ مذهبَ السّلف: إثباتُ الفَوقيَّة لله تعالى، كما نصّ عليه الإمامُ الطَّحاوي وغيره، واسْتدلُّوا لذلك بنَحْوِ ألفِ دليل..." ثم ساق بعض الأحاديث النَّبوية في ذلك.

ثم ردَّ على مَنْ فسَّرَ الفَوقية لله تعالى، بمعنى أفْضَليَّة الذَّاتِ والخيريَّة، بقوله: "وأنتَ تعلمُ أنّ هذا مما تَنْفرُ منْه العُقولُ السَّليمة، وتَشْمَئزُّ منه القُلوبُ الصَّحيحة، فإنَّ قولَ القائل ابتداء: اللهُ تعالى خَيرٌ مِنْ عِبَاده، أو خيرٌ مِنْ عَرْشه؟! منْ جِنس قوله: الثَّلج بارد، والنار حارة؟! والشَّمْسُ أضْوأُ مِنَ السِّراج، والسَّماء أعْلى مِنْ سَقْف الدَّار، ونحو ذلك، وليسَ في ذلك تَمْجيدٌ ولا تَعظيمٌ لله تعالى، بل هُو مِنْ

أرْذلِ الكلام، فكيفَ يَليقُ حملُ الكلام المجيدِ عليه..".

- ثم قال: "والفَوْقيَّة بمعنى الفَوقيَّة في الفَضْل، مما يُثْبتُها السَّلفُ لله تعالى أيضاً، وهي مُتَحقّقةٌ في ضِمْن الفَوقيَّة المطْلقة، وكذا يُثْبتُون فَوقيَّةَ القَهْر والغَلَبة، كما يُثْبتُون فوقيَّةَ الذَّات، ويُؤْمنون بجميع ذلك على الوجْه اللائقِ بجلالِ ذاته، وكمَالِ صِفاته سُبحانه وتعالى..". ثم تكلّمَ عن الجِهَة بكلامٍ جيّد. انظر (٧/ ١١٤ - ١١٧).

- وردَّ على مَنْ فَسَّر "الاسْتواء" بالاسْتيلاء، ووَصَفه بأنَّه تَفْسِيرٌ مَرْذُول، (٨/ ١٣٦) واختارَ تفويضَ المرادِ منه إلى الله تعالى في بعض المواضع، ونَسَبه إلى السَّلف؟! وانظر (٣/ ٨٧ - ٨٩). وتارةً يُفسِّره بالعُلُو.

- وفي صِفَة "اليَد" في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، ذكرَ مَذهبَ الخَلَف، ثم السَّلَف، وأنَّ تَفْويضَ تأويلها إلى الله تعالى هو الأسْلَم؟! ثم قال: "وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنَّه أَثْبتَ لله عزَّ وجل يَدَين، وقال: "كِلْتَا يَدَيه يمين" ولم يُروَ عنْ أحَدٍ مِنْ أصْحابه ﷺ أنَّه أوَّلَ ذلك بالنِّعْمَة، أو بالقُدْرة، بل أبْقَوها كما وردتْ وسَكتُوا...". (٦/ ١٨١).

- ونحوه في سورة (ص)، وفيها ذَكَر تأويل الزمخشري وردَّ عليه، (٢٣/ ٢٢٥ - ٢٢٦).

- وفي صفة "الكلام"، ساقَ أقوالَ أهْلِ السُّنَّة، والأشَاعرة والماتُوريديَّة والمعْتزلة، في مقدَّمة الكتاب، ومما قال فيه: "فالحَاصلُ لم يَزلِ اللهُ مُتَكلِّماً، ومَوْصُوفاً بالكلام...". (١/ ١١).

- ويَتبيَّنُ لمَنْ يقرأ تفسيره: أنْ مُؤلِّفه يميلُ إلى التَّصوُّف، نَظراً لانْتِشاره في زَمَنه بكثرة، فكثيراً ما يُفَسِّر الآياتِ تَفْسِيراً رَمْزيًّا إشَارياً، على طريقةِ المتَصوّفة، مع

المتابعةِ لهم في بعضِ شَطَحاتهم، وخَلْعِ الألقابِ العَظِيمة عليهم؟! كمثل قوله: "قال السَّادةُ الصُّوفية قدَّسَ اللهُ أسْرارهم، قال سَادتُنا الصُّوفيَّة.... في مواضع كثيرة جداً، ويَذْكر أسْماؤهم أحْياناً، كابنِ الفارض؟! وغيره.

-فمِنَ التَّفسير الإشاري: ما قاله في أول سُورة آل عمران (٣/ ٩١)، قال: "هذا ومِنْ باب الإشارة في الآية ﴿الٓمٓ﴾ تقدَّم الكلامُ عليه، وذَكر بعضُ سادتنا!! فيه أنَّه أُشِير إلى كلِّ الوجُود مِنْ حيثُ هو كلّ، لأنَّ (أ) إشارة إلى الذَّات، الذي هو أولُ الوجُود، وهو مرتبة الإطلاق! و(ل) إلى العَقْل المسمَّى بجبريل، الذي هو وَسَط الوُجُود؟! الذي يَسْتفيض مِنَ المبدأ، ويَفيض إلى المنْتهى!! و(م) إلى محمَّد ﷺ، الذي هو آخرُ الوُجود، وبه تَتمُّ دائرته؟! ولهذا كان الختْم، وقال بعضهم: إنّ (ل) رُكِّبت مِنْ ألفين، أي: وُضِعتْ بإزاء الذَّات مع صِفة العِلْم، اللَّذين هما عالمان مِنَ العَوالم الثلاثة الإلهيَّة! التي أشرنا إليها، فهو اسْمٌ مِنْ أسْمائِه تعالى، وأمَّا (م) فهو إشارة إلى الذَّات؛ مع جميعِ الصِّفات والأفعال التي احْتَجَبتْ في الصُّورة المحمَّدية!! التي هي اسْمُ الله تعالى الأعْظم، بحيثُ لا يَعرفها إلا مَنْ يَعرفها!...".

ويَسُوقُ في ذلك كلاماً طويلاً، فيه مِنَ الغُمُوض والإبْهام واللَّبْس؛ ما تَرى؟!

- ومنْ الشَّطَحات الصُّوفية التي في كتابه: قوله: "إنَّ نُورَ محمَّدٍ ﷺ أَولُ المخْلوقات!!". (١٧/ ١٠٥). وإنَّه مُنْقدحٌ مِنَ النُّورِ الإلهي!! (١٣/ ٧٧).

- ومنْ قوله في التفسير الإشاري: لقوله تعالى: ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ قال: "جماعة الملائكة التَّالية آياتِ الله تعالى، وجَلايا قُدْسِه على أنْبيائه وأوليائه!! وتنزل الملائكة مما قالَ به الصّوفية قدَّس الله تعالى أسْرارهم، وقد نَطَقَ بأصْلِ التَّنزل، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ

وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾ فصلت: ٣٠. وقد يُطلقون على بعض الأولياء: أنبياء الأولياء؟!".

ثم نقل عن الشَّعْراني -ويقال: الشَّعراوي،كما في ترجمته- في رسالة "الفَتْحُ في تأويل ما صَدَر عن الكُمَّل مِنَ الشَّطح"!! أنه قال: "أنْبياءُ الأولياء؟! كلُّ ولي أَقَامه الحقُ تعالى، في تَجلٍّ مِنْ مَظْهر تَجلياته!! وأقامَ له محمَّداً ﷺ ومَظْهر جبريل؟! فأسْمعه ذلك المظْهر الرُّوحاني خطابَ الأحْكام المشْرُوعة لمظْهر محمد ﷺ..".

- إلى أنْ قال: "فمثلُ هذا يَعْملُ بما شاءَ مِنَ الأحاديث؟! لا التفاتَ له إلى تصحيح غيره أو تضعيفه؟! فقد يكونُ ما قالَ بعضُ المحدثين بأنّه صَحيحٌ، لم يَقُله النبيُّ عليه الصلاة والسلام؟! وقد يكون ما قالوا فيه إنَّه: ضعيف؛ سَمِعه هذا الوليُّ مِنَ الرُّوح الأمين؟! يُلقيه على حقيقة محمد ﷺ، كما سمعَ بعضُ الصَّحابة حديث جبريل في بيان الإسْلام والإيمان والإحْسَان، فهؤلاء هم أنْبياء الأولياء؟!..".

وللأسف؟! أنَّه لم يَتعقَّب مثلَ هذا الهُراء والبَلاء بشَيء؟!

- وفي التفسير الإشاري لقوله: ﴿إِنَّ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ ٱلۡيَوۡمَ فِي شُغُلٖ فَٰكِهُونَ ۝٥٥ هُمۡ وَأَزۡوَٰجُهُمۡ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ يس:٥٥-٥٦. قال: "وقيل: إنَّه إشارةٌ إلى طائفةٍ من المؤمنين، كان الغالبُ عليهم في الدُّنيا طلبُ الجنَّة!! ولذا أُضيفوا إليها! وهم دُون أهلِ الله تعالى وخاصَّته! الذين لم يَلْتَفتوا إلى شَيءٍ سواه عزَّ وجل، فأولئك مَشْغولون بلذّائذ ما طلبوه، وهؤلاء جُلَساء الحَضْرة المشْغولُون بمولاهم جلّ شأنه! المتنعِّمُون بوصاله، ومشاهدة جمَاله، وفَرْقٌ بين الحالين، وشتَّانَ ما بينَ الفَريقين!! ولذا قيل: أكثرُ أهلِ الجنَّة البُلْه! فافْهم الإشارة" انتهى.

قلت: كيف ذلك؟! والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾ الأعراف:٥٦؟!

- وانظر القول بالظَّاهر والباطن، وأنّ مِنَ الباطن ما يَحْرمُ كشْفه!! (٣/ ٧٤).

وهكذا ففي ما يَسُوقه في التَّفسير الإشاري، بَلايا وأوابِد، عفَا الله عنه.

- كما أنَّه يَقَع منه التَّوسُّل بحُرْمة النَّبي ﷺ، انظر مثلاً: (١٣/ ١٧٩)، (٢٣/ ١٦٠)، ومنَ المعلوم أنَّه توسلٌ مُبْتدعٌ، لا أصْلَ له في السُّنَّة الصَّحيحة، ولا عمل الصحابة رضوان الله عليهم.

- وقد ردَّ على الرافضة كثيراً، ومنْ ذلك: اسْتدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ المائدة: ٥٥. بقصة تصدُّق عليٍّ رضي الله عنه وهو راكع؟! وأنَّها تَدلُّ على إمامة عليٍّ رضي الله عنه، وأنَّ حرف (إنما) يدلُّ على الحصْر؛ وانتفائها عنْ غيره! قال: إنَّها لو كانت كذلك؛ لانْتفتْ إمَامة السِّبْطين؟!

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يهتمُّ بتفسيرِ القُرآنِ بالأحاديث النَّبوية، ويَذْكرُ أسْبابَ النُّزُول، ويُورد الأحاديثَ بغير إسْناد، ويَذكر المصْدر وراوي الحديث، مِنْ كُتُبِ التَّفسير أحْياناً، ومِنْ كتبِ الحديث أحْياناً، وأحياناً لا يَذْكر المصْدَر.

لكنه يَسْتشهدُ بالصَّحيحِ والضَّعيف مِنَ الأحاديث، ولا يَحكم عليها.

وكذلك يَهتمُّ بإيرادِ الآثارِ عن الصَّحابة والتابعين، وغيرهم، في بيان معاني الآيات.

موقفه مِنْ الأحْكام الفَقْهية:

يَسْتوفي مَذاهبَ الفُقهاء وأدلَّتهم، إذا تكلّم عنْ آياتِ الأحْكام، ويَهتمُّ بها، مع عدمِ تعصُّبه لمذْهبٍ مُعيَّن، وإنْ كان هو شافعيُّ المذْهب.

موقفه مِنَ اللغة والشِّعر والنَّحو:

يَتوسَّعُ في الصِّناعة النَّحَوية واللُّغوية، إلى حدٍّ يكادُ يُخْرج كتابه عنْ دائرةِ التفسير، وهو كثيرُ الاسْتشهادِ بأشْعارِ العَرب وأَمْثالهم.

مَوقفه مِنَ القِراءات:

يَعْرِض لذِكر القِراءات كلِّها، ولا يَتَقيَّد بالمتواتر منْها، ويُبيّن أصْلها في لغة العرب، كما أنَّه يُعْنى بإظْهار وُجُوه المناسَبات بينَ السُّور والآيات.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

شَديدُ النّقد للإسْرائيليات، والأخْبار المكْذوبة، ويَسْخر منْها.

انظر ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ المائدة: ١٢.

- وكذا ردّه على الروايات المكذُوبة في قصّة سُليمان عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ص: ٣٤. وغيرها.

صِدِّيقُ بن حَسَن خَان القِنَّوجِي

(١٢٤٨ - ١٣٠٧هـ = ١٨٣٢ - ١٨٩٠م)

اسْم المفسِّر:

هو العلامة المحقّق أبو الطَّيِّب مُحَمَّد صدِّيق بن حَسَن بن علي بن لُطف الله القِنَّوجِي، البُخاري، الدَّاعية المجاهد بقَلمه وماله، نزيل بهوبال عاصمة ماديا براديش وسط الهند[١].

اسم التفْسِير:

فَتْحُ البَيانِ في مَقَاصِدِ القُرآن[٢].

الوصْفُ العام للتفسير:

يُعَدُّ تفْسيرُ "فتحُ البيَان في مَقَاصِد القُرآن" مِنْ أحْسَن مُؤلفاتِ صدِّيق حَسن خان، حيثُ جَمعَ فيه بينَ علْمِ الرِّواية والدِّراية، واسْتفادَ مِنْ كتُبِ المفَسِّرين القُدامى

---

(١) ترجم المؤلف لنفْسِه في عددٍ من كتبه، مثل: أبجد العلوم، والتاج المكلَّل وغيرها، وأيضا ترجمته في: جلاء العينين للألوسي (٦٢)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٥٥)، و«هدية العارفين» (٢/ ٣٨٨)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ١٦٧).

(٢) طُبِع في المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة: ١٣٠٠-١٣٠٢هـ (في عشرة أجزاء)، والطبعة الأولى كانت بـ «بهوبال» ١٢٩٠ه. وطُبع في بيروت في المكتبة العصرية سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، وقدّم لها وراجعها الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، في (١٥) مجلداً. ومما كُتِبَ في منهجه: «صديق حسن خان القنوجي، جُهُودة في تفسيره فتح البيان»، لموفق عبد الرازق الدليمي. مكتبة التوبة-السعودية.

والمحْدَثين، ومنهم: القُرطبي والرازي والزمخشري والنسفي وغيرهم، ونَقَل عن شيخ الإسلام ابن تيمية،

وابن القيم، والشَّيخ ولي الله الدَّهْلوي، وأيضاً يجدُ القارئ أنَّ الشيخ صديق حسن كان مُعتمداً على كتاب: "فتح القدير" للشَّوكاني، ولكنَّه أضافَ له إضَافاتٍ كبيرة، وفوائد لُغوية، وفِقهية، وجعلَ عبارته سَهْلة.

وهو كتابٌ مُتوسِّط، ليسَ بالطَّويل المُمل، ولا القَصِير المخِل، مُقْتصراً فيه على أرجْح الأقْوال، كما قال عنه مُؤلّفه: "وجَمعتُ جَمْعاً حَسَناً، بعبَارةٍ سَهْلة، وألفَاظٍ يسيرة، مع تعرُّضٍ للتَّرجيحِ بينَ التفاسيرِ المعارضة، في مواضع كبيرة".

وقد قدَّم للكتابِ بمقدَّمة، ذَكرَ فيها فَضلَ عِلْم التفسير، وأنَّه أعْظمُ العُلُوم مِقْداراً، وأنَّ الغرضَ منه مَعرفة مَعَاني النَّظْم، والأحْكام الشَّرْعية العَمَلية، ثم عرَّف القُرآن، ثم شَرْط المفسِّر، ثم ذَكَر المفسِّرين مِنَ الصَّحابة وتلاميذهم مِنَ التابعين، ثم أوائل مَنْ صنَّف في التَّفسير، كسُفيان بن عيينة، ووكيع، وعبدالرزاق، وعبد بن حميد، وابن أبي شيبة، فمَن بعدهم مِنَ المفسِّرين، وحذَّر مِنْ مخالفاتِ بعضهم، كالزَّمخشري، والرَّازي، ومحمود بن حمزة الكَرْماني، والسُّلَمي، وبيّن حُرْمة التَّفسير بالرأْي، ثم أثْنى على تفاسيرِ ابنِ جرير، وابنِ المنْذر، وابن كثير، وما ذَكره البُخاري في صحيحه مِنَ التفسير.

ومِنَ الكتبِ التي اسْتفاد منْها أيضاً: تفْسِير النَّحَّاس، وتفاسير الواحِدي الثلاثة: البَسِيط، والوَسيط، والوَجيز، وتفْسير السّيوطي"الدرّ المنثور"، ثم أثنى على تَفْسير الشَّوكاني، ثم ذَكر رَغبته في التَّجْديد، وكتابة تفْسيرٍ لكتاب الله تعالى... وذَكر خُطَّته فيه، كما سبق ذكره.

عَقِيدته:

مُضْطَربٌ في بابِ الأسْماء والصِّفات، فيَذْكر أقوالَ الجميع، فتَارةً يُقَدِّم قولَ السَّلفِ ويختاره، وتارةً قولَ غيرهم، وتارةً يَسُوقُ الأقْوالَ ويَسْكت.

- أثْبتَ صِفَة "الرّحمة" في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وفي صِفة "الغَضَب"، في قولـه: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾، ذكر قول القرطبي أنَّها: إرادة العُقُوبة، ثم ذكر أنَّها صِفةُ ذاته.

- وفي صفة "الحياء"، في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ البقرة: ٢٦. ذكر قول القُرطبي: أنَّ الحياءَ هو الانْقباضُ مِنَ الشَّيء، والامْتناع منْه، وهو مُحالٌ على الله!

- وفي قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ٢١٠. أوَّل الإتْيان بمجِيء عذابِه، أو أَمْره.

- وأثبتَ صِفةَ "اليد" لله تعالى، عند قوله ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤. بعدَ أنْ ذَكَر أقوالَ أهلِ التَّأويل.

-وفي صفة "الفَوْقية" في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨. ذكر أقوالَ الخَلَفِ والسَّلف؟ ولم يُرجِّح؟

- وفي صفة "الاسْتواء" في آية الأعراف: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ قال: قد اختلفَ العلماءُ في معنى هذا على أَرْبعة عَشَر قولاً، أولاها بالصَّواب: مذهبُ السَّلف الصَّالح: أنَّه اسْتوى سُبْحانه عليه بلا كيفٍ، بل على الوجْه الذي يَليقُ به، مع تنزّهه عمَّا لا يجوز عليه.

وذَكر أنَّ مذهبَ شيخ الإسْلام وابن القيم: إجراءُ الصِّفاتِ على ظَاهرها، وإثباتِ الفَوقيَّة له والعُلُو، وردَّ على النَّسَفي إنْكاره تفْسير العَرش بالسِّرير، والاسْتواء بالاسْتقرار.

- وقد ذمَّ في مقدَّمة كتابه: تفسيرَ القُرآن بالرأي، ومِنْ ذلك تفسير الصُّوفية للقُرآن، وأنَّه ليس بتفسير.

- وللشيخ العلامة/ حمد بن علي بن محمد بن عتيق ﷺ، رسالة كتَبَها ووجَّهها للمُؤلّف-صديق بن حسن خان ﷺ-يُثْني فيها عليه، وعلى عِلْمِه وجُهوده، ويُنَبِّهه فيها على أخْطاءَ وقعتْ منه في تفسيره، فيما يتعلَّقُ بالصِّفات وغيرها، ونصُّ الرسالة موجودٌ عند ترجمة الشيخ/ حمد العتيق، كما في "مشاهير علماء نجد" (ص ٢٤٥).

فقد انْتقده الشيخُ ابنُ عتيق في نقله عنْ أهلِ الأهْواء والبِدع، وأنّ الأسْلمَ تركُ النَّقْل عن أهلِ البدع، ففي كلامِ السَّلفِ غُنْيةٌ عنه.

فكان مما قال له: "فلمَّا اعْتَبرنا هذا التفسير- يعني تفسِيرَه فَتْح البيان-وَجَدناك وافَقْتَهم في ذِكر المذْهبين، وخَالفتهم في اخْتيارِ ما عليه السَّلف وتُقرُّره، وليْتكَ اقْتصَرتَ على ذلك، ولم تُكبِّر هذا الكتاب بمذْهبِ أهْلِ البِدعِ، فإنَّه لا خيرَ في أكْثره، وما فيه مِنْ شيءٍ صحيحٍ، فقد وُجِدَ في كلامِ السَّلف وأئمة السُّنَّة ما يُغْني عنه، بعباراتٍ تَنْشرحُ لها الصُّدُور".

قال: "وقد يكونُ لكمْ مِنَ القَصْد؛ نظير ما بلغني عنْ الشَّوكاني ﷺ، لما قيل له: لأيِّ شيءٍ تَذْكر كلام الزَّيْدية في هَذا الشَّرْح؟ قال ما معناه: "لآمَن الإعْراضَ عنْ الكتاب، ورَجَوتُ أنَّ ذِكْرَ ذلك أدْعَى إلى قَبُوله وتلقِّيه". وقد قيَّض الله لكتُبِ أهل السُّنَّة المحْضَة مَنْ يتلقَّاها ويَعْتني بها، وأظْهَرها مع ما فيها مِنَ الردِّ على أهْلِ البدعِ وعيْبهم، وتكفير بعضِ دُعاتهم وغُلاتهم، فإنَّ اللهَ قد ضَمِنَ لهذا الدِّين أنْ يَظْهرَ على الدّين كلِّه". انتهى

مَوْقفه مِنَ الأسَانيد:

يَهتمُّ بإيرادِ الأحاديثِ النَّبوية، ويَعْزوها لمنْ أَخْرجَها، وكذا الآثار الموقُوفة عن الصَّحابة والتابعين.

والتَّرجيح بدلالة الحَديث؛ يُعدُّ وَجْهاً مِنْ وُجُوه الترجيح لدى المفسِّرين، فلذا اهتمَّ به القِنَّوجي رَحِمَهُ اللَّهُ اهْتماماً كبيراً في تَرْجيحاته، وبيّن منْهَجه في ذلك، فقال في مُقدَّمة تفسيره: "وكذلك إذا ثَبتَ تفسيرُ ذلك مِنَ الرسُول ﷺ، فهو أقْدمُ مِنْ كلِّ شيء، بل حُجّةٌ مُتَّبعة، لا يَسُوغُ مُخالفتها لشَيءٍ آخر". (١/ ١٨).

- مثالٌ على مَنْهجه هذا: في قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ البقرة: ٢٢٣. بيَّن حُرْمة إتْيانَ المرأة في دُبُرها، واسْتَدلَّ بالأحَاديث على حُرْمة ذلك. فذكر قولَ رسول الله ﷺ: "لا يَنْظر اللهُ إلى رُجلٍ أتَى امْرأةً مِنَ الدُّبُر".

وحديث ابن عمرو: أنَّ النبي ﷺ قال: "الذي يَأتي امْرأتَه في دُبُرها، هي اللُّوطيَّة الصُّغرى". وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...إلى آخر ما قال.

موقفه مِنْ الأحْكام الفَقهية:

يَهتمُّ بذِكرِ أقوالِ الفُقهاء، مع تَوجِيهها ومُناقشتها لُغةً وشَرعاً، وترجِيحِ الراجحِ منْها، مِنْ غير تطويل.

- مثالٌ على ذلك: عند قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ البقرة: ٢٣٤.

قال: "احتجَّ أصْحابُ أبي حنيفة على جَواز النِّكاح بغيرِ ولي؛ بهذه الآية؟! لأنَّ إضافةَ الفِعْل إلى الفاعل؛ مَحمُولٌ على المباشَرة، وأُجيبَ: بأنَّه خِطَابٌ للأولياء، ولو

صَحَّ العقدُ بغيرِ وليٍّ؛ لما كان مخاطباً: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾، لا يخفى عليه خَافية". انتهى.

- ورجَّحَ ﷺ عند قول تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ البقرة: ٢٣٦. وجوب المتْعَة للمُطلَّقة غيرِ المدْخولِ بها. قال: (وَمَتِّعُوهُنَّ) أي: أعْطُوهنَّ شيئاً يكونُ مَتَاعاً لهن، وظاهرُ الأَمرِ الوُجُوب، وبه قال عليٌّ، وابن عمر، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وأبو قلابة، والزهري، وقتادة، والضَّحاك.

- وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ فَأۡتُوهُنَّ﴾ البقرة: ٢٢٢.

ذَكَر الخلافَ في جَواز إتْيانها بعدَ الاغْتِسال، أو بمُجرَّد الطُّهر؟ لوُرود قراءتين في (يَطْهرن) بالتَّخفيف والتشديد.

ثم قال: والأوْلى أنْ يُقَال: إنَّ الله سُبحانه جعلَ للحِلِّ: غَايتَين، كما تَقْتضيه القِراءتان،

إحداهما: انْقطَاع الدَّم، والأُخْرى: التَّطهُّر منه، والغاية الأخْرى مُشْتملة على زيادةٍ على الغاية الأولى، فيَجبُ المصِير إليها. قال: وقد دلَّ على أنَّ الغايةَ الأخْرى هي المعْتبرة، قوله تعالى بعد ذلك: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرۡنَ﴾ فإنّ ذلك يُفيد أنَّ المعْتبر: التَّطهُّر؛ لا مُجرد انْقطاع الدّم...

موقفه مِنَ القراءات:

قال في مقدَّمَة كتابه: وحيثُ ذَكرتُ فيه شيئاً مِنَ القِراءات، فهو مِنَ السَّبْع المشْهُورات، إلا ما شاءَ الله.

مَوْقفه مِنَ الشِّعْرِ والنَّحو واللُّغة:

اهتمَّ الشيخُ القنوجي ﷺ في تَرْجيحاته؛ بالتَّرجيحِ بدلالة اللُّغة، حيثُ قال في مقدَّمة تفسيره: "إنَّ التَّفْسيرَ الذي يَنْبغي الاعْتداد به؛ والرجُوع إليه: هو تَفْسيرُ كتابِ الله جلَّ جلالة باللُّغة العربية، حَقيقةً ومجازاً، إنْ لم تَثْبتْ في ذلك حَقيقةٌ شَرْعية، فإنْ ثبَتتْ؛ فهي مُقدَّمةٌ على غيرها". (١ / ١٨).

أي: إذا ثَبَتت الحقيقة الشَّرعية، فالأولى أنْ يُفَسَّر القُرآن بها، لأنَّها هي لُغَة القُرآن، ولا يُعْتمدُ على الحَقيقة اللُّغوية.

- وقال إنَّه ذَكر في كتابه: إعْرابَ ما يُحتاجُ إليه عند السُّؤال، وتَرَكَ التَّطْويل بذكرِ أقوالٍ غير مَرْضيَّة، وقَصصٍ وأعَاريبَ محلُّها كتب العربية. (١/ ٢٣).

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

كُتِب على غلاف الكتاب: "تَفْسيرٌ سَلَفي أَثَري خالٍ مِنَ الإسْرائيليات..".

فهو مقلٌّ منْ سَرْد الإسْرائيليات، ويَعيب نَقْلها، كما في تفسير آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾ البقرة: ٦٧. قال: "وقد أخْرَج عَبدُ بن حميد وأبو الشيخ في "العَظَمة" عن وهب بن منبه؛ قصةً طويلةً في ذِكْر البقرة وصاحبها، لا حاجةَ إلى التَّطويل بِذكرها، وقد اسْتوفاها السِّيوطي في "الدُّر المنْثُور".

جَمَالُ الدِّينِ القَاسِمي

(١٢٨٣ - ١٣٣٢هـ = ١٨٦٦ - ١٩١٤م)

اسْمُ المفسِّر:

العلَّامة أبو الفَرَج محمَّدُ جمال الدِّين بن محمَّد سعيد بن قاسِم القاسمي، الحَسَني، عالمُ الشَّام المجدِّد، والمفَسِّر، والمحدِّث، والأدِيب المصنِّف[١].

اسْم التفْسِير:

مَحَاسِنُ التَّأويل[٢].

الوصْف العام للتَّفسير:

افْتتحَ التَّفسيرَ بمقدَّمةٍ حَافلة عنْ عِلْم التَّفسير، جَديرةٌ بالدِّراسة والفَهْم، تحدَّث فيها عنِ القواعد التي يَعتمدُ عليها المفسِّر، فَذكرَ مَنزلةَ السُّنَّة المطهَّرة مِنْ تفسير القُرآن، والأخذَ بقولِ الصَّحابي، وجَريان القُرآن على اللِّسَان العربي، وأصَحَّ التفاسيرِ عندَ الاخْتلاف، وعنْ معرفةِ أسْبابِ النُّزول، والناسخَ والمنْسُوخ، والتفسيرَ

(١) ترجمته في «الأعلام» للزركلي، وفي «معجم المؤلفين» لكحَّالة، وفي «فهرس الفهارس» للكتَّاني، وترجمه ابنه ظافر القاسمي، في مقدمته لقواعد التحديث.

(٢) وأحْسنُ طبعات «محاسن التأويل» التي أشرفَ عليها الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله، حيث صحّح التفسير ورقَّمه، وخرج أحاديثه وعلَّق عليه. وقد صَدرت طبعته الأولى عام (١٣٧٦هـ-١٩٥٧م) عن دار إحياء الكتب العربية، في (١٧) مجلداً، ثم تتابعت الطّبعات بعد ذلك.

بالقِراءة الشَّاذَّة، وقَصَصَ الأنْبياء، والاسْتِشهادَ بالإسْرائيليات وأنْواعها، ومعنى ما نُقِل أنّ للقُرآنِ ظَاهراً وباطناً، وقد أَطَالَ البَحْثَ فيه، والمكيَّ والمدَنيَّ في كتابِ الله، والاعْتدالَ في التَّفسير بالمأْثُور والرأْي، وأسْرارَ التِّكرارِ في القُرآن، والأحْرفَ السَّبعة التي نزلَ بها القُرآن، ومَسَائل أخْرى مُهمَّة ومُفِيدة.

لكنَّها تحتاجُ إلى عِلْمٍ وفَهْم، وليستْ للمُبتدأ في هذا العِلم.

- وقد تحدّثَ القَاسمي عنْ صِلتِه بالقُرآن، وتأْلِيفه لتفسيره، فقال: "وإنِّي وإنْ كنتُ حرَّكتُ الهمَّة إلى تَحصيلِ ما فيه مِنَ الفُنُون، والاكْتِحال بإثمدِ مَطَالبِه لتنويرِ العُيون، فأكْبَبْتُ على النَّظر فيه، وشُغِفتُ بتدبِّر لآلي عُقُودِه ودَرَاريه، وتَصفَّحتُ ما قُدِّر لي مِنْ تفاسيرِ السَّابقين، وتعرَّفتُ حين دَرستُ ما تخلَّلها مِنَ الغَثِّ والسَّمين، ورأيتُ كلاً-بقَدْر وُسْعه-حامَ حولَ مقَاصِده، وبمقدارِ طاقته؛ جَالَ في ميدانِ دَلائله وشَواهده.

وبعد أنْ صَرَفتُ في الكشْف عنْ حَقائقه شَطْراً مِنْ عُمُري، ووَقفتُ على الفَحْصِ عنْ دقائقه قَدْراً مِنْ دَهْري، أردْتُ أنْ أنْخرطَ في سِلْك مُفَسِّريه الأكَابر، قبلَ أنْ تُبْلَى السَّرائر، وتَفْنى العَناصر، وأكونَ بخدمتِه مَوْسُوماً، وفي حَمَلته منْظُوماً، فشَحَذتُ كليلَ العَزْم، وأيْقظتُ نائمَ الهمِّ، واسْتَخرتُ الله تعالى في تقريرِ قَوَاعده، وتفْسيرِ مَقَاصِده، في كتابٍ اسْمه بعَون الجَليل: "مَحَاسِن التَّأْويل".

أُودِعُه ما صَفَا مِنَ التَّحْقيقات، وأوشّحُه بمبَاحثَ هي المهمَّات، وأُوضحُ فيه خَزائنَ الأسْرار، وأنقُدُ فيه نتائجَ الأفْكار، وأَسُوقُ إليه فوائدَ التَقطتُها مِنْ تَفَاسير السَّلف الغَابر، وفَرائدَ عَثَرتُ عليها في غُضُون الدَّفاتر، وزوائدَ اسْتَنْبطتُها بفِكري القَاصر، مما قَادَني الدَّليلُ إليه، وقويَ اعْتِمادي عليه.

وسيَحْمدُ السَّابحُ في لُجِه، والسَّانحُ في حُجَجِه، ما أوْدعتُه مِنْ نَفائِسه الغَريبة البُرهان، وأوردتُه مِنْ أحاديثِه الصِّحَاح والحِسَان، وبدائعه البَاهرة للأذْهان، فإنَّها لُبُّ اللُّبَاب، ومهتَدَى أُولي الأُلباب، ولم أُطِلْ ذُيُولَ الأبْحاثِ بغَرائبِ التَّدْقِيقات، بل اخْترتُ حُسْنَ الإيجاز في حَلِّ المُشْكلات، ولا يخفى أنَّ مِنَ القَضايا المسَلَّمة، والمقدِّمات الضَّرورية، أنَّه مَهْما تأنَّق الخبيرُ في تحريرِ دَقائقه السَّنيَّة، فما هو إلا كالشَّرحِ لشَذْرةٍ مِنْ مَعانيه الظَّاهرة، وكالكشْف لِلُمْعةٍ يَسيرةٍ من أنْوارِه البَاهرة، إذْ لا قُدرةَ لأحَدٍ على اسْتيفَاءِ جميعِ ما اشْتملَ عليه الكتاب، وما تَضمَّنه مِنْ لُبِّ اللُّباب، لأنَّه مُنْطَوٍ على أسْرارٍ مَصُونة، وجواهرَ حِكَمٍ مكْنُونة، لا يَكْشفها بالتَّحقيق؛ إلا مَنْ اجْتباه مَولاه، ولا تَتبيَّن حَقائقها إلا بالتَّلقي عنْ خِيرته ومُصْطفاه.

وكان شُرُوعي في هذه النيِّة الحمِيدة، بعد اسْتخارته تعالى أيَّاماً عَديدة، في العَشْر الأُوَل من شوال، في الحوْل السَّادس عَشَر بعد الثَّلاثمائة وأَلْف".

وقد نقلَ القَاسمي ﷺ في تفْسيره نُقُولاً طويلة عنْ عُلماء السَّلف، كالإمام أحمد، وابنِ جريرٍ الطَّبري، وابنِ تيميَّة، وابنِ القيِّم، وابن حَزم، وابن كثير، والزَّمخشري، والشَّاطبي، والقُرطبي، وأبي السُّعود، والمهايمي، وصدِّيق حَسَن، وغيرهم، وأَتَى فيه بِدُررٍ ونفَائس، وأطالَ فيه النَّفَس.

ومِنْ ثمَّ؛ تَجدُ في "تفْسِيره" ما هو سَهْلُ الأسْلوب والفَهْم، وتَجدُ فيه أيضاً ما هو صَعْبُ الأسْلوبِ، عَسِيرُ الفَهْم، لا يَصْلحُ للقارئ المبْتدئ.

ويُلاحظُ عليه أيضاً: أنه قد يُفسِّرُ بعضَ الآياتِ ببعضِ النَّظَريات العِلْميَّة الحديثة، التي لم تَثْبتْ صِحَّتُها بعد؟! ولا شكَّ أنّ تفْسير الآيات بذلك، يُؤدِّي إلى الشَّكِّ في كلام الله عزَّ وجل، ويفتح بابَ الطَّعن على كتاب الله، إذا تبيَّن خَطأ

النَّظَرية التي فُسِّرت بها الآية.

ومنْ ثَمَّ؛ فإنَّ ما نَقَله القَاسمي عنْ بعضِ عُلَماء الفَلَك والفيزياء وغيرهم، يَنْبغي التَّنبُّه له، فقد يكونُ صَواباً أو خَطأ.

عقيدته:

القَاسمي ﵀ سَلَفيُّ المنْهَج، وهو حَرِيصٌ على تَقْريرِ مذْهَب السَّلف في الاعْتقاد، والدَّعْوة إليه مِنْ خلالِ تفْسِيره، وهو مِنْ أتباع شَيخِ الإسْلام ابن تيميّة، وابن القيّم وغيرهما مِنْ أئمة السَّلف، وممَّنْ أحيا مَذْهَبهم وطَريقتَهم في بلده، وقد تعرَّض لمضَايقاتٍ كثيرة بِسَببِ هذا المنهج، فاتُّهِمَ بالوَهَّابيّة - نِسْبةً إلى الإمام محمَّد بن عبد الوهاب ﵀ - وحُقِّق معه، واتهم بتَسْفيه آراء الأئمَّة المُتقدِّمين مِنْ أصْحابِ المذاهبِ الأربعة، ثم خرجَ بعد ذلك مِنْ تلكَ المِحَن، وهو أقْوى ما يكون حُجَّةً، وتمسُّكاً بالمنْهَج الحقّ.

- والقارئ في تفْسِيره يَرى اتباعه لمنْهَج السَّلفِ ظَاهراً واضِحاً، فهو يُكْثر النَّقلَ عنْهم، ويُورد حُجَجَهم وأدلَّتَهم، ورُدُودَهم على شُبَه الخُصُوم، وقد عَقَدَ فصْلاً في آياتِ الصِّفات، وأنَّ الصَّوابَ فيها: هو مَذهبُ السَّلف؛ كما في مقدِّمة تفْسيره، وأوردَ نُقُولاً كثيرة، فأوردَ كلامَ الإمام أحمد: "لا يُوصَفُ اللهُ؛ إلا بما وَصَفَ به نفْسَه، أو وَصَفه به رسُولُه، لا يُتَجَاوَز القُرآن والحديث".

وقد نَقَلَ قولَ أئمة السَّلف المشْهور في الصِّفات: "أمِرُّوهَا كمَا جَاءَتْ، بلا كيْفَ".

ويقول في هذا الصَّدَد: "أعْدَلُ المذاهبِ: مذْهبُ السَّلف؛ فإنَّهم أثْبتُوا النُّصُوصَ بالتَّنْزيه، مِنْ غيرِ تَعْطيلٍ ولا تَشْبيه".

– وقال في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ البقرة: ٢١٠، "وَصْفُهُ تعالى نفسَه بالإتْيان في ظُللٍ مِنْ الغَمام، كوصْفه بالمجيء في آياتٍ أُخَر ونحوهما، مما وَصَفَ به نفْسه في كتابه، أو صَحَّ عنْ رسوله ﷺ، والقولُ في جميع ذلك مِنْ جِنْسٍ واحِد، وهو مَذْهبُ سَلفِ الأمَّة وأئمتُها، أنَّهم يَصِفُونه بما وَصَفَ به نفْسَه، ووَصَفه به رسُولُه ﷺ، منْ غَيرِ تَحريفٍ ولا تَعْطيل، ولا تَكييفٍ ولا تمثيل".

قال: "والقَولُ في صِفاته؛ كالقَولِ في ذاته، والله تعالى ليسَ كمِثْله شيءٌ لا في ذَاته، ولا في صفاته، ولا في أفْعاله، فلو سَألَ سائلٌ: كيفَ يجيء سُبحانه، أو كيف يأتي؟! فليَقلْ له: كيفَ هو في نفْسه؟ فإذا قال: لا أَعْلمُ كيفيَّةَ ذاته؟ فليقلْ له: وكذلك لا تُعْلمُ كيفيةُ صفاته، فإنَّ العِلمَ بكيفية الصِّفة، يَتبعُ العِلمَ بكيفية المَوْصُوف..."، إلى آخر كلامه، وقد بَسَطَ القولَ في ذلك، وردَّ على المُخالفين.

– وكذا تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ الأعراف: ٥٤، شَرحَ فيها مَعاني "الاسْتواء" في اللُّغة، ونَقَلَ نُقُولاً كثيرةً عنِ السَّلف فيه، يَرْبط كلامَهم بعضَه ببعض، واسْتغرقَ منه تفسيرَ هذه الآية؛ أكثر مِنْ ثلاثين صفحة.

– وفي قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، قال: "ما زَعَمه الزَّمخشري ومَنْ تابعه، مِنْ أنَّ إثباتَ "اليَد" لا يَصِحّ حقيقةً له تعالى؟! فإنّه نَزْعةٌ كلاميَّة اعْتزالية، قال الإمام ابنُ عبد البر في "شرح الموطأ": أهلُ السُّنَّة مُجْمِعُونَ على الإقْرار بالصِّفات الواردة كلِّها، في القُرآن والسُّنَّة، والإيمان بها، وحمْلِها على الحَقيقة، لا على المجَاز، إلا أنَّهم لا يُكيِّفون شَيئاً مِنْ ذلك، ولا يَحدُّون فيه صِفَةً محْصورة، وأمَّا أهْلُ البِدع: الجهْميَّة والمعْتزلة كلُّها، والخوارج، فكلُّهم يُنْكرها، ولا يَحْمل منْها على الحَقيقة،

ويَزعم أنَّ مَنْ أقرَّ بها شَبَّه؟! وهُم عند مَنْ أقرَّ بها نافُون للمَعْبُود، والحقُّ فيما قاله القائلون بما نَطَقَ به كتابُ الله، وسُنَّة رسُوله، وهم أئمَّةُ الجماعة..." إلى آخر كلامه رحمه الله.

- وقال في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة: ٥٤، قال: "مذْهبُ السَّلفِ في المحبَّة المُسْندة له تعالى، أنَّها ثابتةٌ له تعالى بلا كيفٍ ولا تأويل، ولا مُشَاركة للمَخْلوقِ في شَيءٍ مِنْ خَصَائصها، كما تقدَّم في الفاتحة في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾".

ثم ردَّ على الزَّمخشري تأْويله هذه الصِّفة بلازِمها، مِنَ الثَّناء عليهم، والرِّضا عنهم.

- وهو في أَحْيانٍ كثيرة؛ لا يَزيدُ في تفسير الآية في الصِّفات، على نقلِ كلامِ السَّلف فيها، وقد أكَّدَ غيرَ مرةٍ في "مقدَّمة" تفسيره وغيرها، أنَّ الصَّوابَ في آياتِ الصِّفات، هو مَذهبُ السَّلفِ الصالح.

- والقاسمي يَردُّ كثيراً على مُخالِفي مَذْهبِ السَّلف في الاعْتقاد أو العمل، فيردُّ على أصْحابِ البِدع، منَ المعْتزلة، والقَدَرية، والخَوارج، والرافضة، وأهلِ الكتاب، وهو في ردِّه على هذه الفِرق المخْتلفة، والمخَالفة لأهل السُّنَّة، يَعْتمدُ في النَّقل غالباً عن المتقدِّمين مِنَ السَّلف، ويُكْثرُ النَّقلَ عن شيخ الإسْلام ابن تيميَّة، وابن القيِّم، وغيرهما، وقد يكونُ ردُّه ابتداءً منه.

- وقد أُعْجبَ القاسمي بالشَّيخ محمَّد عبده؟! ويُسَميَّه بالأُسْتاذ النِّحْرير مُفتي مصر، وينقل عنه رأيه في وُجُوه التَّفسير ومراتبه، مِنْ مقدَّمة تفسيره المشْهور، لكنَّ -والحمد لله- هذا الإعْجاب بالشَّيخ محمد عبده، لم يَمْنعه مِنْ مُخالفتِه في مَسَائل

العقيدة، كوجُود الملائكة، وقصَّة آدم وإبْليس، والسِّحْر، وغير ذلك، فلم يَقْل برأي محمد عبده في هذه الأمُور، بل سارَ على قَولِ أهْل السُّنَّة والجَماعة، في أنَّها حَقَائقُ واقِعة، وليستْ تَعْبيراً بالمثال؟! والإرْشَاد والتَّفْهيم؟!

- وينقل أحْياناً عنِ الشَّعراني وغيره من المتَصوِّفة، بعضَ الأقوالِ في السُّلوكِ والإشَارات واللطائف.

مَوْقفه مِنَ الأسَانيد:

يهتمُّ بذِكْرِ الأحَاديثِ النَّبوية، ويَذْكرها مَعْزوةً إلى مَصَادرها مِنَ الكتب السِّتة وغيرها، مِنْ غير إسْنادٍ، وكذا الآثار الموقُوفة عن الصَّحابةِ رضي الله عنهم.

وكذا يُوردُ ما جاء في الآيةِ مِنْ أسْباب النُّزُول، ويَسُوقُ بعضَ الروايات في السِّيرة عن ابنْ إسْحاق، وابن هشام، والواقدي.

مَوقفه مِنْ الأحْكامِ الفَقهية:

يَسْتنبطُ مِنْ آياتِ الأحْكام؛ أحْكاماً شَرْعيَّة وأُصُوليَّة، مُتَوسِّعاً أحْياناً، ومُخْتَصراً أخْرى، فينقلُ أقوالَ الأئمةِ الأرْبعة، وما اخْتاره الجُمْهُور، وأحْياناً لا يَتعرَّضُ لذِكْر مذاهبِ الفُقَهاء، ويَعتمدُ كثيراً على ما يُقرِّره ابنُ القيِّم، وشَيخه ابنُ تيميَّة رحمهما الله، ويَنْقلُ عن الشَّوكاني في نيلِ الأوْطار، ويَذْكرُ الأحْكامَ الفِقْهية، والأُصُولية، والفوائد؛ تحت عنوان: تنْبيهات.

مَوقفه مِنَ القِراءات:

يَذْكرُ القِراءاتِ المتواترة والشَّاذَّة، ولا يَعْرضُ لجميعِ القِراءاتِ الوَاردة في كلِماتِ القرآن.

وتارة يَنْسِبُ القِراءة لقُرائها، وتارةً لا يَنْسِبها، بل يَكتفي بالقول: "وقُرئ"، والقِراءة الشَّاذَّة يَذكر أحْياناً شُذُوذَها، وأحْياناً أخْرى لا يَذْكرُ ذلك، وقدْ يَنْقلُ عنْ بعضِ المفسِّرين ترْجِيحهم لبعضِ القِراءات دُون تَعْقيب.

مَوْقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَعْتمدُ القَاسميُّ في تفْسِيره على النَّقْل مِنْ كُتُبٍ كثيرة، ومنها النَّقلُ مِنَ التَّوراة والإنجيل، وهو يتعقّبُ أحْياناً ما يَنْقله بالقَبُول أو عَدَمه، وأكثر المواضع التي يَنْقلها، يَنْقلها مِنْ غير تَعْقيب، كما نَقَل عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ المائدة: ٢٦، قوله: "جاء في سِفْر "العدد" في الفصل الثالث عشر: إنّ شَعْبَ بني إسرائيل لما ارتحلوا منْ حَصِيروت، ونزلوا ببريَّة فاران، كلّمَ الربُّ موسى بأنْ يَبْعث رجَالاً يجسُّون أرضَ كنْعان، منْ كلِّ سِبْط رجُلاً واحداً...".

-وقد ردَّ بعضَ الإسْرائيليات التي ذكرها أهلُ التَّفسير في تفاسيرهم، كما فعلَ في قصَّة الشَّجَرة التي أكلَ منْها آدمُ عليه السلام، حيثُ قال: "لم يَرِدْ في القُرآن المجيد، ولا في السُّنَّة الصَّحيحة؛ تَعْيينُ هذه الشَّجرة؛ إذْ لا حَاجةَ إليه؛ لأنَّه ليسَ المقْصود أنْ تُعرفَ عينَ تلك الشَّجرة، وما لا يكون مُقْصُوداً، لا يجبُ بيانُه".

مَوْقفه مِنَ الشِّعْر والنَّحْو واللُّغة:

يهتمُّ باللغة كثيراً، ويَشْرحُ المفْردَات القُرآنية، ويَذكرُ وُجُوه الإعْراب، ويَرجعُ إلى كتُبِ اللغة كثيراً، كالقامُوس للفَيروزبادي، والأسَاس للزَّمخشري، ويسوقُ أقوالَ أهلِ اللغة، كابن الأنْباري، وأبي عليٍّ الفارسي، ويَسْتشهدُ بالأشْعار.

مُحَمَّدُ رَشِيد رِضَا

(١٢٨٢ - ١٣٥٤هـ = ١٨٦٥ - ١٩٣٥م)

اسْم المُفسِّر:

هو الشيخُ الأستاذُ مُحَمَّدُ رَشِيد بن علي رضَا بن محمد شمس الدّين بن منلا علي خليفة، المولود بالقَلَمُون بلُبْنان، البَغْدادي الأصْل، الحُسَيني النَّسَب، صاحبُ مجلَّة "المَنار"، وداعيةُ التَّجْديد والإصْلاح[1].

اسْم تفْسيره:

تفْسَيرُ القُرآنِ الحَكيم، ومُشهور باسْم "تفْسير المَنار" انْتهى مُؤلِّفه فيه إلى الآية (١٠١) منْ سُورة يوسف فقط، ولم يُتمَّه.

الوَصْف العام للتَّفسير:

كان منْهَجُه في كتابة التَّفْسِير: الاسْتعانة بالآياتِ في بَيَان المعنى، أي: تفْسيرُ القُرآن بالقُرآن، وبما صَحَّ عنده مِنْ أحَاديث الرسُول ﷺ، وبما جَرَى عليه سَلَفُ الأمة، وبأسَاليبِ لُغةِ العرب، مُسْتعيناً بعد ذلك بعقْله المتَحرِّر مِنَ التَّقليد للمُفسّرين؟ إلا فيما يَقْتنع به مِنْ أقْوالهم، ويُحدِّث بعضُ تلاميذه عنه: أنَّه كان لا يُراجِع ما يَكتبُ في التَّفْسير، إلا بعد أنْ يَكْتبَ فَهْمه في الآية؟! حَذَراً من تأثير أقْوالِ المفسِّرين على

(١) (١) ترجمته في الأعلام (٦/ ١٢٦)، معجم المطبوعات (٩٣٤)، معجم المفسرين (٢/ ٥٢٩).

نفسه؟!(١).

ويَنْقلُ كثيراً عنْ شَيخه محمد عَبده، ولا فَرقَ بينَ الرجلين في المصَادر والمنْهَج والهَدف، إلا فيما هو قليلٌ نَادر، لا سِيَّما في بدايات أمْر المؤلِّف، كما سيأتي.

- وقد بيَّنَ الدافع له على طَرْقه هذا الباب، فقال بعد أنْ ذَكرَ أنّ القُرآنَ العظيمَ عِلْمٌ ونُورٌ، وهُدىً ورحْمة، ومَوعظةٌ وعِبْرة، وخُشُوعٌ وخَشْية، كما قال سبحانه: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة: ٢. قال: "كان منْ سُوءِ حظِّ المسْلمين؟! أنَّ أكثرَ ما كُتِبَ في التَّفسير، يَشْغلُ قارئه عن هذه المقَاصد العَالية، والهِداية السّامية، فمنْها ما يَشْغلُه عن القُرآن بمباحثِ الإعْراب، وقَواعد النَّحْو، ونُكتِ المعاني، ومُصْطلحات البَيان.

ومنْها ما يَصْرفه عنه بجَدلِ المتكلِّمين، وتخريجاتِ الأُصُوليين، واسْتِنباطاتِ الفُقَهاءِ المقلِّدين، وتأْويلات المُتصوِّفة، وتَعصُّبِ الفِرقِ والمذَاهبِ بعضها على بعض.

وبعضها يُلْفتُه عنه بكثرةِ الرَّوايات، وما مُزجَتْ به مِنْ خُرافاتِ الإسْرائيليات.

وقد زادَ الفخرُ الرازي صَارفاً آخرَ عن القُرآن، هو: ما يُورده مِنْ تفْسيره مِنَ العُلوم الرياضيَّة والطَّبيعيَّة، وغيرها مِنَ العُلُوم الحادثة في المِلَّة، على ما كانت في عَهْده، كالهيئة الفَلَكيَّة اليُونانيَّة وغيرها، وقلَّده بعضُ المعاصرين بإيرادِ مِثْل ذلك، منْ عُلُومِ هذا العَصْر، وفُنُونه الكثيرة الواسِعة، فهو يَذْكر فيما يُسَميَّه تفسير الآية،

(١) ولا شك أنَّ هذه الطريقة لها خُطورتها، إذا كان صاحبها ممنْ لم يَدْرس التفْسير، فإنَّما يُفَسَّر كتاب الله تعالى بالرُّجوع للكتاب نفْسِه أولاً، ثم بالسُّنَّة النَّبويَّة ثانياً، ثم بأقوالِ السَّلف مِنَ الصَّحابة والتابعين، وأمَّا فتحُ الباب للعَقل، والرأي، والهَوى؛ والذَّوق، لتفْسير الكتاب العزيز؟! فهو انْحرافٌ في منهج التفسير، ليس على طريقِ السَّلف الصَّالح، كما هو معلوم، بل طَريقُ أهلِ الرأي المذْموم؛ مِنَ المعتزلة وأهلِ الكلام.

فُصُولاً طويلةً بمناسبة كلمةٍ مُفْردة، كـ"السَّماء، والأرْض" مِنْ عُلُوم الفَلَك والنَّبات والحيوان، وتَصدُّ قارئها عمَّا أَنْزلَ اللهُ لأجْلِه القُرآن!!".

ثم قال: "فكانتِ الحاجةُ شَدِيدة، إلى تفْسيرٍ تتوجَّه العناية الأولى فيه إلى هِداية القُرآن، على الوجْهِ الذي يَتفقُّ مع الآياتِ الكريمة المنَزَّلة في وَصْفه، وما أُنزلَ لأجْله مِنَ الإنْذار والتَّبْشير، والهِداية والإصْلاح، وهو ما تَرَى تفْصيلَ الكلامِ عليه في المقدَّمة المقْتبسة، مِنْ دُروسِ شَيخنا الأسْتاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله تعالى، وأحْسَنَ جَزاءه، ثمَّ العناية إلى مُقْتَضى حالِ هذا العَصْر في سُهُولة التعبير، ومُراعاة أفْهَام صُنُوف القارئين، وكشْفِ شُبهات المشْتغلين بالفَلْسفة والعُلُوم الطَّبيعية وغيرها، إلى غيرِ ذلك مما تَراه قريباً، وهو ما يَسَّرَه اللهُ بفَضْله لهذا العَاجز". (١/ ٧).

عقيدته:

هو أَحَدُ رجالاتِ المدرسة الإصْلاحية! والتي تميلُ لمذهبِ الاعْتِزال وتَحكيم العَقل!! وقد تأثَّر بشيخه "محمَّد عَبده" ونَقلَ عنه كثيراً في تفْسيره، بقوله: قالَ الأسْتاذ، أو قال الإمام، وتَبَعاً له فقد وقعَ في إنْكار كثيرٍ مِنَ الغَيبيَّات؛ مثلَ: علامَاتِ السَّاعة؟!كنزُولِ عيسى عليه السَّلام، وخُرُوج الدَّجَّال، والمعْجزات الحِسيَّة لنبينا محمَّد ﷺ، والأنبياءِ مِنْ قَبْله؟ وإنْكار وُجُودِ الملائكة، والجنِّ، وقتالِ الملائكة مع المؤْمنين، وغيرها؟!

- فقد نقلَ عن محمد عبده في قوله تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ آل عمران: ٥٥، أنَّ للعلماءِ فيها طريقان: **أحدُهما:** وهي المشْهُورة: أنَّه رُفعَ حَيَّاً بجسْمِه ورُوحِه، وأنَّه سَينزلُ في آخرِ الزَّمان، فيَحْكم بينَ الناسِ بشريعتنا، ثم يتوفَّاه اللهُ تعالى.

والطَّريقة الثانية: أنّ التَّوفِّي على معناه الظَّاهرِ المتبَادِر، وهو الإمَاتة العَاديَّة، قال: "ولصَاحبِ هذه الطَّريقة، في حَديثِ الرَّفع، والنُّزُول في آخرِ الزمان، تخريجان:

أحدُهما: أنَّه حَديثٌ آحَاد؟! مُتعلِّقٌ بأمرٍ اعْتِقادي، لأنَّه مِنْ أُمُور الغَيْب، والأُمُور الاعْتقادية لا يُؤْخذُ فيها إلا بالقَطْعي، لأنَّ المطْلوبَ فيها هو اليَقين، وليسَ في البابِ حَديثٌ مُتواتر؟!

ثانيهما: تأويلُ نُزُوله وحُكْمِه في الأرْض، بغلَبة رُوحِه وسِرِّ رسَالته على النَّاس؟! وهو ما غَلبَ في تَعْليمه، مِنَ الأَمْر بالرَّحْمة والمحبَّة والسِّلم، والأخْذِ بمقاصدِ الشَّريعة، دُون الوقوفِ عند ظواهرها؟ والتَّمسُّك بقُشُورها دُون لُبَابها!! وهو حِكْمتُها وما شُرِعتْ لأجْله..".

ثم قال: "فزَمانُ عيسى على هذا التَّأويل، هو الزَّمانُ الذي يَأخُذُ الناسُ فيه برُوحِ الدِّين، والشَّريعة الإسْلامية؟! لإصْلاح السَّرائر، مِنْ غير تقيّدٍ بالرُّسوم والظَّواهر؟!".

- فتَعقبَّه الشيخُ محمَّدُ رشيد بقوله: "هذا ما قاله الأسْتاذُ الإمام في الدَّرس، مع بَسْطٍ وإيضَاح، ولكنْ ظَواهر الأحَاديث الواردة في ذلك تَأْباه؟! ولأهْلِ هذا التأويل أنْ يقولوا: إنَّ هذه الأحَاديث قد نُقِلتْ بالمعنى، كأكثرِ الأحَاديث، والنَّاقلُ للمَعنى يَنْقل ما فَهِمه؟!

- قال: "وسُئِلَ عنِ المسِيحِ الدَّجال، وقَتْل عيسى له، فقال: إنَّ الدَّجَّالَ رَمزٌ للخُرافاتِ والدَّجَل والقَبائح؟! التي تَزُولُ بتقرير الشَّريعة على وجْهِها، والأخذ بأسْرارها وحِكَمِها؟! وإنَّ القُرآنَ أعْظمُ هادٍ إلى هذه الحِكَم والأسْرار، وسُنَّة الرسولِ ﷺ مُبيّنةٌ لذلك، فلا حَاجةَ للبَشَر إلى إصْلاحٍ وراءَ الرجوعِ إلى ذلك؟!". (٣/ ٣١٦).

- ونقل عنه عند قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ آل عمران: ٤٩، "إنّ غايةَ ما يُفْهمُ منْها: أنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ فيه هذا السِّر، ولكنْ لم يَقلْ إنَّه خَلَقَ بالفِعْل؟!! ولم يَرد عنْ المعْصوم أنّ شيئاً منْ ذلك وَقَع؟!" ووافقه على قوله هذا؟! (٣/ ٣١١).

- وأمَّا عن الملائكة والجنّ، فقد قال: "وليسَ عندنا دليلٌ؛ على أنَّ بينَ الملائكة والجنّ فَصْلاً جَوهريا؟ يُميِّزُ أحدهما عن الآخر!! وإنَّما هو اختلافُ أصْنَاف، عندما تختلفُ أوْصَاف، كما تُرشدُ إليه الآيات! فالظَّاهر أنَّ الجنَّ صِنْفٌ مِنَ الملائكة؟!". (١/ ٢٦٥).

ونَقَلَ قبلَ ذلك (١/ ٢٥٤) عن الأسْتاذ قوله: "إنَّ الملائكةَ خَلْقٌ أخْبرنا اللهُ تعالى بوجُودِهم، وببعضِ عَمَلهم، فيَجبُ علينا الإيمان".

ثم عادَ ونقل عنه: "أنَّ الملائكةَ لا يَبْعد أنْ تكونَ هي دَوَافعُ الخَير في النَّفْس؟! والجنَّ والشَّياطين نَوَازعُ الشَّر؟!". (١/ ٢٦٧ - ٢٧٥).

- وفي قتالِ الملائكةِ مع المؤمنين "يومَ بدر"، نقل إنْكار أبي بكرٍ الأصمّ المعتزلي ذلك، ثمَّ قال: "ليسَ في القُرآنِ نَصٌ ناطقٌ بأنَّ الملائكةَ قاتلتْ بالفِعْل؟! فيَحْتجُّ به الرازي على أبي بكر الأصَم..."، ثم قرَّر: "بأنَّ عَملَ الملائكة في ذلك اليوم، إنَّما كان مَوضُوعه القُلُوب، بتَقْوية عَزيمتها، وتَصْحيح نيَّتها..". (٤/ ١١٣ - ١١٤).

- وقد خَالفَ شيخَه في قصَّة سِحْر النَّبي ﷺ؛ فشَيخه نفَى السَّحر عنه ﷺ بمعناه المعْرُوف، نَفيًا باتًا؟! وأنْكرَ صِحَّة الأحَاديثِ الواردة في ذلك؟! أمَّا هو فيُقرها، ويَصْرف السِّحر إلى ما يتعلَّق بمباشَرة زوجاته رضي الله عنهن، فلا يَدْخل فيه شيءٌ من أُمُور التَّشريع، ولم يُؤثِّر على عَقْله الشَّريف ﷺ، وهو قولُ أهْل السُّنّة والجماعة.

* أمَّا في الأسْمَاء والصِّفات لله تعالى:

فقد أثْبتَ مُعْظم الصِّفات على طريقة السَّلف، ووَقَع منه شيءٌ مِنَ التأويل والتردُّد في بعض الصّفات، والخَلط بين مذْهب السَّلف والتفويض، وقال هو عنْ نفسه: "وأقولُ أنا مُؤلِّفُ هذا التفسير: إنني- ولله الحمْدُ- على طريقِ السَّلف وهَدْيهم، عليها أحْيَا، وعليها أَمُوتُ- إنْ شاء الله تعالى- وإنما أَذْكر مِنْ كلامِ شَيخنا، ومِنْ كلام غيره، ومِنْ تِلْقاء نفْسي بعضَ التَّأويلات، لما ثَبتَ عندي باخْتباري الناس، أنَّ ما انْتشرَ في الأُمَّة مِنْ نظريات الفَلاسفة، ومَذاهبِ المبْتدعة المتَقدِّمين والمتأخِّرين، جَعل قبولَ مَذْهبِ السَّلف واعْتقاده، يَتوقَّفُ في الغالبِ على تلقِّيه مِنَ الصِّغر بالبيانِ الصَّحيح، وتخْطئة ما يُخالفه، أو طُول مُمارسة الردِّ عليهم، ولا نَعْرفُ في كتُبِ عُلماءِ السُّنَّة، أنْفع في الجَمْعِ بينَ النَّقل والعَقل، منْ كتُبِ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة، وابن القيِّم رحمهما الله تعالى، وأنَّني أقُولُ عن نفْسي: إنَّني لم يَطْمئن قلبي بمذْهبِ السَّلف تَفْصيلاً، إلا بمُمَارسَة هذه الكتب.

فنحنُ قد سمعنا بآذاننا، شُبُهاتٍ على بعضِ الآياتِ والأحاديث، لم يَسْهلْ علينا دَفْعَها، وإقناعَ أصْحابها بصدْقِ كلامِ اللهِ وكلامِ رسُوله، إلا بضَربٍ مِنْ التأويل، وأمْثالٍ تُقرّبها مِنْ عُقُولهم ومَعْلوماتهم أحْسَنَ تَقْريب، وقد غَلطَ كثيرٌ مِنْ علماءِ الكلام والمفسِّرين، في بيان مذْهبِ السَّلفِ، وفي مَعَاني التَّفْويض والتأويل-وتجد تفصيلَ ذلك لنا، في أوائل تفسير سُورة آل عمران-كما أخْطأ مَنْ قالوا: إنَّ الدليلَ العَقْلي هو الأصْل؟! فيُردُّ إليه الدليل السَّمْعي؟!".

- وقد أثبتَ صِفة "الاسْتواء" (٨/ ٤٥١ - ٤٥٣)، وصِفة "الكلام" (٩/ ١٨٤- ١٨٦)، وصِفة "المحبَّة"، و"الرَّحمة"، و"الرِّضا"، و"الغَضَب"، و"الكراهة"، كما في (٣/ ١٩٨-١٩٩).

و"الرُّؤية" (٩/ ١٧٧ - ١٧٨).

و"النَّفْس" (٦/ ٢٦٦).

و"الوَجْه" (٧/ ٤٣٧).

- لكنَّه أوَّل: صِفةَ "اليد" بالجُود! (٦/ ٤٥٦)، و"العَين" بالمراقبة والحفظ! (٢/ ٧٣)، و"المجيء والإتيان" (٢/ ٢٦٢ - ٢٦٧)، و"الاسْتهزاء" (١/ ١٦٣ - ١٦٤).

- وفي الكتاب رُدودٌ كثيرةٌ على أهْلِ الكتاب، مِنَ السَّابقين والمعاصرين، وشُبُهات المسْتَشْرقين، وبعضِ أفْكار المعارضِين للشَّريعة مِنَ الملاحِدة وغيرهم، أَحْسَنَ فيها وأَفَاد.

- فالشيخُ رحمه الله تعالى، وعلى الرَّغم منَ الأخطاء التي حُسِبتْ عليه، فإنَّه مِنَ العُلماء الغَيُورين على الإسْلام، الذَّائِدين عنه بحَرارةٍ وإخْلاصٍ، والمجْتهدين في العِلْم والعَمل، والدَّعوة إلى الله تعالى ودينه الحقِّ، بجدٍّ وجُهدٍ مُنْقطعِ النَّظير، وما دَفَعه إلى تأويلاته التي ذَهَبَ إليها؛ إلا ظنُّه أنَّ ذلك مما يخْدمُ الدِّين، ويَدْفع عنه الشُّبُهات التي يمكنُ أنْ توجَّه إليه مِنْ أعدائه.

وهو يُصرّح مِراراً باتِّباعه لمذْهَبِ السَّلف، وحبِّه الصَّادق له، ولعله رجعَ عنْ كثيرٍ مِنْ تلك الأخْطاء في طَوْره الأخير، كما يتَّضح ذلك جلياً مِنْ الإعْداد الأخيرة منْ مجلته: "مجلة المَنار".

مَوْقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

قال في مقدِّمة كتابه: "وأمَّا الرِّوايات المأْثُورة عن النَّبي ﷺ وأصْحابه، وعلماءِ

التَّابعين في التَّفسير، فمنها ما هو ضَروريٌ أيضاً، لأنَّ ما صَحَّ مِنَ المرفُوع لا يُقَدَّم عليه شَيءٌ، ويليه ما صَحَّ عن الصَّحابة، مما يَتعلَّقُ بالمعاني اللُّغوية، أو عَملِ عَصْرهم، والصَّحيح من هذا وذاك قليل...".

ويَذْكرُ في تفْسِيره الأحَاديثَ دُون إسْناد، ويَعْزُوها لمخَرِّجيها، وكذا أسْباب النُّزول، وما وردَ عن الصَّحابةِ والتابعين في التَّفسير، ويَذكرُ التَّصْحيح والتَّضْعيف لها والعِلل، عن الأئمة كالذَّهَبي، وابنِ حَجَر، والسُّيوطي، وغيرهم.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَسُوقُ أقْوالَ الفُقهاء في مَسَائلِ الاخْتلاف، ويتوسَّع أحْياناً في ذِكْرها وسَرْدها، ويرجِّح ما يَراه مُوافقاً للدَّليل، ويذكر الردّ على المخَالف، وينقل عن "نَيل الأوْطَار" للشَّوكاني وغيره، ويُعْطي لنفْسِه حُريةً واسعة؟! في اسْتنباط الأحْكام الشَّرعية مِنْ القُرآن الكريم، مما جَعله يُخالف جُمْهور الفُقَهاء في عدَّة مَسائل، ويَردُّ عليهم بشيءٍ مِنَ الشِّدة، مثل تجويزه التَّيممَ للمُسَافر، ولو كان الماءُ بين يَديه؟! ويتوسَّعُ في بيانِ الأحْكام الفِقْهية الاجْتماعية، والكلام على أحْوالِ الناسِ المعاصِرة، في الشَّرق والغرب.

موقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

لا يتعرَّضُ لفُنُونِ اللُّغة والنَّحْو إلا في القليل، ويَشْرح الآياتِ بأسْلوبه الميسَّر، ويَكشفُ عنِ المعاني بِعبَارةٍ سَهْلةٍ، مقبولةٍ لعامَّة الناس، ويَشْرح الغريبَ مِنْ لغةِ العرب، ويُوضِّحه غايةَ الإيضَاح.

مع توضِيحٍ لمُشْكلاتِ القُرآن، وشَرْحٍ لأمْثاله.

مَوْقفه مِنَ القِراءات:

يَسْرد القِراءات السَّبْع وغيرها، ويُوجِّهها، ويَستدلُّ لمعانيها مِنَ القرآن والسُّنَّة.

مَوْقفه من الإسْرائيليات:

مُقِلٌّ مِنْ ذِكر الإسْرائيليات، بل يُنْكرُ على المفسِّرين إيرادها في تفَاسيرهم.

لكنَّه خَاضَ بما يُشْبهُ ذلك، وذلك أنَّه كثيراً ما ينقلُ عن الكتاب المقدَّس؟! وهو "التَّوراة والإنجيل" أخباراً وآثاراً، يُفسِّرُ بها مُبْهَمات القُرآن، أو يردُّ على أقْوال بعضِ المفَسِّرين بها.

ابنُ عَاشُور

(١٢٩٦ - ١٣٩٣هـ = ١٨٧٩ - ١٩٧٣م)

اسْمُ المفسّر:

هو الشَّيخُ محمَّدُ الطَّاهر بن عاشُور، عالمٌ وفقيه تُونِسي، أُسْرتُه مُنْحدرة مِنَ الأندلُس، تَرجعُ أصُولها إلى أشْرافِ المغْرب "الأدَارسِة"، تعلَّم بجامع الزَّيتونة، ثم أصْبح مِنْ كبَار أساتذته[1].

اسْمُ التفْسِير:

التَّحْريرُ والتَّنْوير[2].

واسْمه الكامل: تحريرُ المعْنَى السَّدِيد، وتنْوير العَقلِ الجَديد، في تفْسِير الكتَاب المجيد.

الوصْفُ العام للتفسير:

كتابُ "التَّحْرير والتَّنْوير" هو مُحصِّلة خمسين عامًا مِنَ العَمل، حيثُ وَضَع فيه مُؤلّفه نظرته التَّجْديديَّة والإصْلاحيَّة؟! وقد تميَّز هذا التَّفْسيرُ بالاهْتِمام بالجوانبِ البَلاغيَّة للقُرآن، وعَدمِ الاتِّكال كُليةً على التُّراث العِلْمي للتَّفسير؟! حيثُ يَنتقد

(١) ترجمته في: مجلة«المنهل» (٣٩/ ٧٩٢)، و«معجم المفسرين» لنويهض (٢/ ٥٤١-٥٤٢).

(٢) صدر عن الدار التونسية للنشر، سنة (١٩٨٤ م)، وهي أفضل طبعة، وأُعيد تصويرها مرات.

الطَّاهر بن عاشور الكثير مِنَ المفسِّرين، لأنَّهم اعْتَمدُوا-بحسْب رأْيه-على مَنْ سَبَقوهم؟ دُونَ إضَافةٍ علميَّةٍ تُذْكر، وقد قال في هذا الصَّدَد: "لأنّهم تَوهَّموا أنَّ ما خَالفَ النَّقل عن السَّابقين؛ إخراجٌ للقُرآن عمَّا أرادَ اللهُ به؟!".

وفي هذا الكلام ما فيه؟! فليسَ في كلِّ الجديد ما هو صَحيحٌ ومَقْبول، كما أنَّه ليس كلُّ القديم مَرْفوض؟! أو يحتاجُ إلى التَّجديد والتَّغْيير؟! فهناك ثوابتُ عَقَديَّة، وأُصُول إسْلاميَّة، وأحْكامٌ شرعيَّة، لا تَقْبل التَّجْدِيد، أو التَّغيير والتَّبْديل، كما هو معلوم.

- وقد قال المناوي في مَعرض حديثه عنْ صفات المجدِّد: "أنَّه يكونُ قائماً بالحُجَّة، نَاصراً للسُّنَّة، له مَلَكةٌ ردِّ المتَشَابهات إلى المُحْكَمَات، وقُوَّة اسْتنباطِ الحقائقِ والدَّقائق النَّظريات، مِنْ نُصوص الفُرقان، وإشَاراته ودِلالاته واقْتَضاءاته، منْ قلْبٍ حَاضرٍ، وفُؤاد يَقْظان". فيض القدير(١/ ١٠).

فهمَّةُ المُجدِّد آناء الليل وأطْراف النَّهار؛ تجديد الدَّعوة إلى الدِّينِ الصَّحيح، ونشرُ التوحيدِ الذي به نجاةُ العباد، وإحْياءِ السُّنَن ونَشْرها، ونَصْرِ صاحبَها، وإماتةِ البِدَع ومُحْدثاتِ الأُمُور ومَحْوها، والردِّ على دُعاتها.

- وقد قدَّم ابنُ عاشور لتفْسيره؛ بمقدّماتٍ عَشْر، ذات صِلةٍ بالتَّفسير، وعُلُوم القُرآن، وهي:

المقدَّمة الأولى: في التَّفسير والتأويل، الثانية: في اسْتِمداد عِلْم التفسير، الثالثة: في صحَّة التفسير بغير المأثور، ومعنى التَّفسير بالرأي، الرابعة: غَرَض المفسِّر، الخامسة: أسْباب النُّزول، السَّادسة: في القِراءات، السَّابعة: القَصَص القُرآني، الثامنة: ما يَتَعلَّق باسم القُرآن وآياته، التاسعة: المعاني التي تَتَحمَّلها جُمَل القُرآن، العاشرة: في إعْجَاز القرآن.

- وبعد هذه المقدِّمات؛ بدأ بتفْسِير الآياتِ القرآنية في السُّور، مُرتبةً حَسْبَ ترتيبِ المصْحف، ونجدُه يُقدِّم للسُّورة بمقدَّمةٍ يَذْكر فيها أسْماءَ السُّورة، إنْ كان لها أكثر مِنْ اسْم، ووجه تَسميَّتها، ثم يذكر آراء العِلماء في مكيَّة السُّورة ومَدَنيتها، ورقْمها في تَرتيب النُّزول، ويَسْتشهد في ذلك كلِّه بالآثار والروايات-إنْ وُجِدَت، ويأتي باخْتلاف العُلماء في عددِ آياتها.

- وبعد هذا يَعْرضُ أغْراض السُّورة، والموضُوعَات التي تحدَّثتْ عنْها السُّورة، ثم يَبدأُ بتفْسير الآيات، وأولُ ما يَبْدأُ به هو: بيان مناسبة الآية للسِّياق، ويحْرصُ على إظْهار الصِّلات والرَّوابط بين الآياتِ الكريمة، وإبْرازها كنَسِيجٍ واحد، وتلمُّس الحِكَم مِنَ الأحْكام والتَّشريعات.

- وقد اعْتنى في كتابه بمعَالمِ الإصْلاحِ العامَّة للأمَّة، وبما يَنْهضُ بها، ويُعْلِي شَأنها، ويُنْزلها مَنْزلتها اللائقةِ بها بينَ الأُمَم، ويُوصِلها إلى مَراتبِ السِّيادة، وذلك بالاعْتداد بالسَّلفِ الصَّالح، والرجوع لطريقهم، والاعْتِزاز بالأُمَّة وتاريخها، برُغم أنَّه ألَّفَ تفْسيره في وقْتِ ضَعْفِ المسْلمين وتَفرَّقهم، وتسَلُّط الاسْتِعمار عليهم، وسُقوط الخِلافة عنْهم، وتَغْلغل الأفْكار الغَرْبيَّة فيهم، وحُدُوث الهزيمة النَّفْسيَّة في كثيرٍ منهم.

- واهتمَّ أيضاً في تفْسيره: بأُصُولِ التَّربية والتَّعْليم، وله باعٌ طَويل أيضاً في ذلك، فقد باشَر التّعليمَ بنَفْسه، فقد كان أُسْتاذاً، ثم رئيساً لمشْيخةِ "جامع الزَّيتونة" سنة (١٩٤٥م)، ومِنْ هذا المنْصب وضعَ خُطةً لإصْلاحِ التَّعْليم في العالم العَربي والإسْلامي، وكثيراً ما يُبيِّن السُّبُل التي تَرتقي بالتَّربية والتَّعليم وأسْاليبه، وقد ألَّفَ كِتاباً جميلاً مُفِيداً في ذلك، وهو: "أليْسَ الصُّبحُ بقَريب".

عقيدته:

سارَ الشيخُ ابنُ عاشُور في تفسيره؛ وفق مَنْهج الأشَاعرة في الأسْماء والصَّفات، ويدلُّ عليه قوله في تفسير قوله تعالى: (قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) البقرة: ٣٨. فقد قال في بيان الخِلاف بين المعْتَزلة والأشاعرة في مَسْألة "الهداية والتوفيق": "...كانت الآيَةُ أَسْعَدَ بمَذْهبِنا أَيُّها الأَشَاعرَةَ؛ مِنْ عَدَم وُجُوبِ الهُدَى كُلِّه على اللَّهِ تعالى، لو شِئْنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ بها على ذلكَ، كما فَعَلَ البَيْضاوِيُّ، ولكِنَّا لا نَرَاها وارِدَةً لِأَجْلِه". (١/ ٤٤٣).

- وإنْ كان يُخالِفهم أحْياناً، ويَقْتربُ مِنْ منْهج السَّلف، وإذا تعرَّض لتأويل آيةٍ؛ جاءَ بأقوال السَّلف، وربما انْتَصرَ لهم، وإذا خَالفهم في تأويلِ صفةٍ؛ أثْنى عليهم، واعْتذرَ لهم، دُون تَعنيفٍ أو تَسْفيه.

- وأحياناً يكونُ له في الصِّفة الواحدة؛ قولٌ يَسيرُ فيه على منْهَج أهلِ التأويل، وفي موضعٍ آخر يُوافق فيها السّلف؟!كما في مسألة "رُؤية الله تعالى"، فقد أوّلها في بعضِ المواضِع، وفي سُورة المطفّفين عند قوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُوْن) المطففين: ١٥، تجده يُثْبت الرَّؤية.

- ويُقدِّم العَقل والرأي في تفْسيره أحْياناً؟! انظر مثلاً: آيات السِّحر، في سورة البقرة (١/ ٦٣٠)، ومَسَّ الجنّ، في آيات الرِّبا (٣/ ٨٢).

- وأنَّ الكرْسِي والعَرْش، مجازٌ؟! لا يُمكن حمْلهما على الحقِيقة؟! في آية الكرسي (٣/ ٢٣).

- وخالفَ الأشَاعرةَ في عَدَدٍ مِنَ المسَائل، كما في بابِ القَدَر وغيره، عِلْماً أنَّ ابن عاشور قد نَشَأ في جَوٍّ يَسُودُ فيه المذْهبُ الأشْعري، إلا أنّه لم يَكنْ يَتردَّد مِنْ توجيه النَّقد للمَذْهب الأشْعري.

ويُلْتَمس له العُذْر فيما وقع فيه من تأويلٍ، بأنَّه نَشأ في بيئةٍ أشْعرية.

- أمَّا بقيةُ أبوابِ العقيدة؛ فهو يَسيرُ فيها على طريقة السَّلف، كبابِ الإيمان، وحُكم مُرتكب الكبيرة، ومَسْألة الشَّفاعة، ومَسائل الحِكْمة والتَّعْليل، وفي باب الصَّحابة، وغير ذلك مِنْ أبوابِ العَقيدة.

- بل إنَّه يردُّ على المخْالفين في ذلك؛ فتراه يُناقِشُ المعْتزلة، والخَوارج، في مَسْألةِ مُرتكبِ الكبيرة، ويُفنِّد رأيَهم، وتراه يُخطِّئ الفلاسفة ويَردُّ عليهم في عَددٍ مِنَ المسَائل، كقولهم الباطل: بعلْمِ اللهِ بالكليَّات دُون الجزئيات؟! وغيرها.

- وتَراه يُخطِّئ الشِّيعة والبَاطنية وغيرهم، في كثيرٍ مِنْ مخالفَاتهم العَقديَّة، كما أنّه يُنْكر الخُرافَات الشِّركية، كالطِّيَرة وغيرها، والبِدع الحادِثة، كأداءِ صَلاة الظُّهر بعد صلاةِ الجُمعة؟! وغيرها.

- ويردُّ على أبَاطِيل الصُّوفيَّة، وإنْ كان أحياناً يُورد أقْوالاً لبعضهم؟! كابن عَربي وغيره؟! دُون تعليقٍ عليها؟!

مَوقفه مِنَ الأسَانيد:

لا يُكثر مِنَ الاسْتشهادِ بالأحَاديث النَّبوية، والآثار الواردة عنِ الصَّحابة والتَّابعين، إلا ما كان له أَثرُ في تَرجيحِ معنىً على مَعنى، أو ترجيحِ مَذْهبٍ فِقْهيٍ على آخَر.

ويَذكر الأحَاديثَ النَّبوية مَحْذُوفة السَّند، ويَكتفي بذكرِ الصَّحابي الذي روى الحديث، وكذلك الآثار الموقُوفة على الصَّحابة، وأقوالِ التَّابعين وغيرهم، وقليلاً ما يُعقِّب عليها بتصْحيحٍ أو تضْعيف.

وإنْ كان للآية سَببُ نُزُول، يَذْكره مُسْتعيناً به على فهْم الآية.

ولا يَكتَفي بنَقلِ الآثار، ولكنَّه يُنَاقشُ ما كان قَابلاً للنِّقاش، كأنْ يَخْتلفَ الصّحابةُ أو التابعون في مَسألةٍ مِنَ المسَائل، فيَنقل اخْتَلافهم، ويُرجِّح ما يَراه صَحيحاً بالأدلَّة، ويَكْثُرُ هذا في تفْسيره لآياتِ الأحْكام.

مَوْقفُه منَ الأحْكام الفَقهية:

يَهتمُّ ابنُ عاشور بآيَاتِ الأحْكام، فنَراه يَذْكر أقوالَ الأئمَّةِ الأرْبعةِ في المسْألة، وقد يَتَعدَّى إلى ذِكْر أقْوال غيرهم، والشَّيخُ ابنُ عاشور كان مالكيَّ المذْهب، لكنَّه لم يكنْ مُتعصِّباً لمذْهبه، بل يُرجّحُ أحْياناً مَذْهباً مخالفاً لمذْهبِ الإمام مالك، ويَذْكر الاخْتلافات في المذْهبِ الواحِد، ويَسْردُ الأدلَّة التي اسْتَشهدَ بها كلُّ فريق، مما جاءَ في الكتاب أو السُّنَّة، أو أقْوال الصَّحابة والتَّابعين، أو القِياس، أو غيرها مِنَ الأدلَّة مما يُسْتدلُّ به، ويُناقش الأدلَّة نِقَاشاً عِلْمياً يدلُّ على تَمكنِّه في هذا الميدان، ويُرجِّحُ ما يَراه صَحيحاً، مُسْتدلاً على مَذْهبه بأدلَّةٍ علميَّة، منْ حديثٍ صحيحٍ وغيره.

موقفه من القراءات:

يَهْتمُّ بالقِراءاتِ اهْتِماماً مَلْحُوظاً، فهو يَذْكرُ القِراءات، ويَنْسِبها إلى أصْحابها، ثم يُوجِّهها، ويَذْكر ما تحتمله مِنْ مَعانٍ، مع عدمِ تَرجيحه بين القِراءات المتَواترة.

موقفُه منَ الإسْرائيليات:

وقَعَ في تفْسيره ذِكْرُ الإسْرائيليات، كشَأنِ مُعْظم المفسِّرين، إلا أنَّه كان مُقلًّا منْها، وأحْياناً يُحذِّر منْها، ويَصِفُها بالخُرافات. مِنْ ذلك:

-ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ ص:٣٤، قال: "وقد أشَارت الآيةُ إلى حَدَثٍ عَظيم حَلَّ بسُليمان، واختلفتْ أقْوالُ المفسِّرين في تعيين هذه الفِتْنة، فذَكروا قَصَصاً هي بالخُرافات أَشْبه، ومُقَام سُليمان عن أمثالها أَنْزه". ثم ذكر بعض الروايات الإسْرائيلية.

إلا أنّ الغَريبَ أنّه بعد وَصْفه لها بالخُرافات، ورفضه ما جاء مِنْ هذا الطريق، ذكر رواية إسْرائيلية أخْرى مِنْ طريق وهْب بن منبّه، وشِهْر بن حَوْشب، وفسَّر الآيةَ بناءً على ما جاء فيها؟!

مَوقِفه منَ الشِّعْر والنَّحو واللغة:

ابنُ عاشُور مِنَ المهتمِّين باللُّغة، وقد انْتُخب عُضْواً بمجْمع اللُّغة العربية بمصر سنة (١٩٥٠م) وقد تميّز تفسيره باهْتمامه بالمباحِثِ اللُّغوية، وتحليلِ الألْفَاظ، وتَبيين مَعَاني المفْرَدات، بضَبطٍ وتحقيقٍ؛ يَدلُّ على عِلْمه في هذا الباب.

كما تميَّز باسْتخراجه للنَّفائس التي حَمَلتها الآيات، وما جَاءت به مِنْ دقائق ولَطَائف بيانية، ويَبْحث عنْ حُسْن التَّصْوير، كما اهتمَّ ببيان وُجُوه الإعْجَاز، ونُكتِ البَلاغة العربية.

المَرَاغِـي
(ت١٣٧١هـ - ١٩٥٢م)

اسْم المُفسِّر:

هو الأُسْتاذ أحمدُ بن مُصْطفى المَراغي، نِسْبةً إلى "مَرَاغة"، مِنْ قَبائل الأزْد، قاضٍ أزْهري، تقلَّدَ مَشْيخة الأزهر[1].

اسْم تفْسيره:

تفْسِير المرَاغي.

الوَصْف العام للتَّفسير:

قال عنْ ذلك مُؤَلفُ الكتاب في المقدَّمَة: "صَدَّرنا كلَّ بحثٍ بآيةٍ، أو آيتين، أو آياتٍ مِنَ الكتابِ الكريم، سِيقَتْ لتُؤدِّي غَرَضاً واحِداً، أرْدَفنا ذلك تَفْسير مُفرداتها اللُّغوية، إنْ كان فيها بعضُ الخَفَاء على كثيرٍ مِنَ القارئين، أتْبَعنا ذلك بذكر المعْنى الجُمْلي لهذه الآية أو الآيات، ليَتجلَّى للقَارئ منْها صُورةً مُجْملة، حتى إذا جَاءَ التَّفسيرُ وَضُحَ ذلك المجْمَل، أعْقَبنا ذلك بما وَرَد مِنْ أسْبابِ النُّزُول لهذه الآيات، إنْ صَحَّ شيءٌ مِنْ ذلك لدَى المفسِّرين بالمأثُور، ضَربْنا صَفْحاً عنْ ذِكْر مُصْطلحات العُلُوم، مِنْ نحوٍ وصَرْفٍ وبلاغةٍ إلى أشْباه ذلك، مما أدْخَله المفَسِّرون في تَفَاسِيرهم، فكان

(١) ترجمته في: الأعلام (١/ ٢٥٨) معجم المفسرين (١/ ٨٠).

مِنَ العَوائق التي حالتْ بين جَمْهرة الناس، وقِراءة كتُبِ التَّفسير".

- وقال: "ولما كان لكلّ عَصْرٍ طَابعٌ خَاص، يمتازُ به عنْ غيره في آدابِ أهْله، وأخْلاقِهم وعاداتهم، وطَرائق تفْكيرهم، وَجَبَ على البَاحثين في هذا العَصْر؛ مُجَاراة أهْله في كلِّ ما تقدَّم، فكان لِزاماً علينا أنْ نَتلمَّس لوناً مِنَ التفْسير لكتابِ الله، بأسْلُوب عَصْرنا، مُوافِقاً لأمْزِجَة أهله؟! فأسَاسُ التَّخَاطب: أنَّ لكلِّ مَقام مقَال، وأنَّ النَّاسَ يُخاطَبون على قَدْر عُقُولهم، وقدْ رأينا أنْ نُشِيدَ فيه بجُهُودِ السَّابقين، مُعْتَرفين بفَضْلِهم، مُسْتندِين إلى آرائهم".

- وقد حاولَ المَرَاغي رحمه الله؛ أنْ يكونَ كتابه تَفْسيراً عَصْريا للقُرآن، يَتَناسبُ مع الواقعِ المعاصِر للمسْلِمين، لكنّه قد زلَّ في مُتَابعته لبعضِ النَّظَريات الغَرْبيَّة، وتَعْظيمه للعِلْم المادي، وتركَ ظاهرِ القُرآن لذلك؟!

- ومن ذلك: قوله: "إنّ البَحْثَ العِلْمِي والتاريخي، لا يُؤيد أنَّ آدمَ أبُو البَشر؟!". (٤/ ١٧٧)، و(١/ ٩٥).

- وكذا قوله عن السِّحْر: "... أمُؤثرٌ بِطَبْعه؟ أو بسَببٍ خَفِي؟ أو بخَارقٍ مِنْ خَوارق العَادات؟ أم غير مُؤثر؟ فأيُّ ذلك أثْبتَه العِلم، كان تفْصيلاً لما أجْمَله القُرآن، ولا نَتَحكَّم في حَمْله على نَوعٍ منْها؟!" (١/ ١٨٢).

عقيدته:

مُؤَولٌ لجميعِ الصِّفات، فقدْ أوّلَ صفات: الرَّحمة، والحيَاء، والاسْتواء-والغريب أنَّه أوَّل الاسْتواء، ثم اسْتدلَّ عليه بمذْهبِ السَّلف؟! وذكرَ كلامَ مالك، وكلامَ ابن كثير؟!

وأوّل صِفةَ الوَجْه، والمجِيء والإتْيان؟

وأوّل صفة المحبَّة؟ وقال في موضع: "وحُبُّه تعالى وبُغْضُه، شأنٌ مِنْ شُئونه، لا نبْحثُ عن كُنْهِه، ولا عَنْ كيْفيَّته".

وكذلك أوّل صفة الرِّضا، والعِنْدية، والفَوْقية، واليَد، والعَين.

وأثبتَ رُؤْية المؤْمنين لربِّهم.

- والمراغي مِنْ تلاميذِ المدرسة الإصْلاحيَّة! (العَقْلية)، وممن تأثّر بالشَّيخ محمَّد عبده، وكان لهذه المدْرَسة وإمَامها آراءٌ كثيرة، تُخالفُ مَذْهبَ السَّلف وعقيدتهم، وشَطَحات وَقعوا فيها، لمبَالغتِهم في تحكيم العَقْل في كلِّ أمور الدِّين، حتى جَاوزوا الحقَّ والصَّواب، ووافقوا المعْتزلة والأشَاعرة، وأشْباههم مِنَ الفَلاسفة، الذين قدَّموا العقلَ على النَّقل.

وقد بثَّ المراغيُّ عفَا اللهُ عنه آراءَ هذه المدْرسة في تفْسيره هذا، فمن ذلك:

١- تأوْيلُه أو تَجويزُه لتأويلِ مُعْجَزات الأنْبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، كقوله عمَّنْ قال: إنَّ عُبُور مُوسى عليه السَّلام البَحر؛ عند خُرُوجه مِنْ مِصْر، كان عند الجَزْر؟! وإنَّ عُبور فرعونَ كان عند المَدِّ؟!

قال: "ومثلُ هذا التَّأويل؛ ليسَ بضَائِر، إذا كان أرْبابُه يُثبتُون صُدُور خَوَارق العَادات؛ على يدِ الأنْبياء...". (١/ ١١٧).

٢- اختياره أنَّ "المَسْخ" الذي وَقَعَ لبني إسْرائيل، كان مَعنوياً؟! (١/ ١٣٩ - ١٤٠).

٣- قوله عنْ كلامِ الله تعالى مع ملائكته؛ في شَأْن خَلْقِ آدمَ عليه السَّلام، إنّه مِنْ المُتشَابه الذي لا يُمكنُ حَمْلُه على المعَاني الظَّاهرة، وأنَّه يُفوَّضُ أمرُ معرفتِه إلى الله،

ونَسَبَ ذلك إلى السَّلف؟! (١/ ٧٨).

٤- أنَّ آدمَ عليه السَّلام؛ ليسَ هو أبُو البَشَر؟! (١/ ١٧٧).

وأنَّ حَوَّاء لم تُخْلق مِنْ ضِلَعه؟! (١/ ٩٣).

وفيه ردٌ لظَاهر قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ النساء:١.

ولحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين: قوله ﷺ: "اسْتَوصُوا بالنِّساء خَيراً، فإنَّهنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ أعْوج".

وقد تأوَّلَ هَذين النَّصين، تأويلاً خَاطِئاً.

٥- نَقْلُه عنْ محمَّد عبده؛ ما يُفيدُ إنْكار عَالم الملائكة، والجنّ-كما سبق في الكلام على محمَّد رشيد رضا-وعدم تعَّقبه له بشيء؟! (١/ ٨٧).

٦- قوله عنْ نُزُولِ عِيَسى عليه السَّلام آخر الزمان: "إنَّه حَديثٌ آحاد؟ يتعلَّق بأمرٍ اعْتِقاديّ، والأمُور الاعْتِقادية لا يُؤْخَذُ فيها إلا بالدَّليل القَّاطِع، مِنْ قرآنٍ أو حديثٍ مُتَواتر، ولا يُوجد هنا واحِداً منْهُما؟!"، ثم قال: "أوْ أنَّ المراد بنُزُوله وحُكْمه في الأرْض: غَلَبَةُ رُوحِه، وسرُّ رسَالتِه على الناس!!". (٣/ ١٦٩).

وهو عينُ كلامِ محمَّد عبده، كما سَبَق نَقْله عند "تفْسِير المنار".

٧- عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ البقرة: ٢٧٥، قال: "وتخُّبطُ الشَّيطان مِنْ زَعَمَات العَرَب؟! إذْ يَزْعمُون أنَّه يَخْبطُ الإنْسَان فيُصْرع، فوردَ القُرآنُ على ما يَعْتقدون؟! وكذلك يَعْتقدون أنَّ الجنيَّ يمسُّ الإنسَانَ، فيَخْتلط عقْلُه، ويقولُون: رجُلٌ مَمْسُوسٌ، أي: مَسَّه الجنُّ، ورجلٌ مَجْنون، أي: ضَربَتْه الجنُّ، ثم قال: فجَاءت الآيةُ

وِفْقَ ما يَعْتقدون؟! ولا تُفيدُ صِحَّة هذا ولا نفيه؟!". وإنْكارُ تخبُّط الجنِّ للإنْسَان ودُخُوله في بَدنه؛ هو مَذْهبُ المعْتزلة، لاسْتحالتِه عَقَلاً عندهم!!

ثمَّ هل يأتي القرآن مُوافقاً لمعتقداتِ الجاهلية؟! دون إنْكارٍ له؟! هذا كلامٌ باطلٌ مَرْدود.

فهذا شَيءٌ مما ورد في تفْسيره، مما يَتعلَّق بآراء المدْرسَة العَقْلية الاعْتزالية، وتَقصِّي ذلك يَطُول، والله المسْتعان.

موْقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يَذْكرُ الأحاديثَ والآثار مِنْ غير ذِكر أسَانيدها، ويَذكرُ بعضَ الأحْاديثِ الضَّعيفة، ولا يَعْزُوها أحْياناً، وهو مُقلٌّ جداً مِنْ ذكر التّفسير المأثور عنِ السَّلف، إلا فيما يَتعلَّقُ بأسْبابِ النُّزُول، فإنَّه يَذْكر ما ورد فيه.

مَوقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَذْكر الأحْكام الفِقْهيَّة، التي تطرقتْ إليها الآيةُ بعِبارةٍ مُخْتَصرةٍ سَهْلة، ولا يَخوضُ كثيراً في الاخْتِلافاتِ التي وقعتْ بين الأئمَّة، بل إذا ذَكَر الخِلاف؛ ذَكَره بإيجاز.

مَوقِفه مِنَ القِراءات:

لا يَتَعرَّض لبَيان القِراءات، إلا قليلاً.

مَوقِفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

المؤلفُ له باعٌ طويلٌ في اللُّغةِ العربية وعُلُومها، يقولُ عَنْ نفْسِه: "لقدْ سَعِدتُ بخدْمتي للُّغةِ العربيَّة نحوَ نِصْفِ قَرْنٍ، دَرْسَاً وتَدْريساً، وتأْليفاً وتَصْنيفاً، أتتَبَّعُ أسَاليبها في آيِّ القُرآنِ الحَكيم، وحديثِ رسول الله ﷺ، والشِّعْرِ والنَّثر، حتى وَجَدْتَني كَلِفاً بأنْ أُتوِّجَ خِدْمتي لهذه اللُّغة، بتفسيرِ آيِّ الذِّكر الحَكيم".

ولذا فهو يَشْرح مُفردات الآية؛ التي يُريدُ تفْسيرها، تحت عنوان: "تَفْسِير المفْرَدات" يُبيِّن ما فيه بعض الخَفَاء، على كثيرٍ مِنَ القَارئين.

ويَسْتشهدُ بالأبْياتِ الشِّعرية، التي تُبيّن المعنى الذي تدلُّ عليه الكلمة، واسْتعمالها عند العَرب في أشْعارهم.

أمَّا المبَاحثُ النَّحوية، فقد ذَكر أنَّه قد ضَرَب صَفْحاً عنْها، لكونها مِنَ العَوائقِ التي حَالتْ بينَ جَمْهرةِ الناس، وقِراءة كتُبِ التَّفسير، ولأنَّها يَخْتصُّ بها بعضُ الناس دون غيرهم. (انظر الوصف العام للكتاب).

مَوقفُه مِنَ الإسْرائيليات:

أعْرَضَ عنْ ذِكْرِ الإسْرائيليَّات، وقال عنْ أهل الكتاب: "إنَّهم سَاقوا إلى المسْلمين مِنَ الآراء في تفْسِير كتَابهم، ما يَنْبذُه العَقْلُ، ويَنْفيه الدِّين، وتُكذِّبُه المشَاهدة، ويُبْعده كلَّ البُعد؛ ما أثْبتَه العِلمُ في العصور اللاحقة".

ثم قال: "ومِنْ ثَمَّ رأينا ألا نَذْكر رواية مأثورة، إلا إذا تلقَّاها العِلمُ بالقَبُول، وقد

وَجَدنا أنَّ ذلك أسْلمُ لصَادقِ المعْرفة، وأشْرفُ لتفْسِير كتابِ الله، وأجْذبُ لقُلُوبِ المثَقفين ثقافةً عِلْمية، لا يُقْنِعها إلا الدَّليلُ والبُرهان، ونُورُ المعْرفة الصَّادقة".

مُحَمّدُ فَرِيد وَجْدي

(١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ = ١٨٧٨ - ١٩٥٤م)

اسْم المُفسِّر:

الأسْتاذُ محمَّدُ فَريد وجْدِي بن مُصْطفى وجْدِي بن رشاد، كاتبٌ وأديبٌ، وباحثٌ، جامع مَوْسُوعة: "دَائرة المعَارف الإسْلاميَّة"، مِنْ أُصُول شَرْكَسيَّة، وُلِد بالأسْكَندريَّة، وتوفي بالقاهرة[1].

اسمُ تفْسيره:

المصْحَفُ المفَسَّر.

الوَصْف العام للتَّفسير:

هو تَفْسيرٌ مُختصرٌ للقُرآن الكريم، اعْتَنى مُؤلِّفه فيه باللُّغة العربية كثيراً، وشَرحَ مُفرداتها، وقد بيَّنَ الدافعَ له لتأليفِ كتابه، فقال: "فإنِّي حَوالي سنة (١٣٢٣هـ) حاولتُ أنْ أَقْرأ القُرآن، قِراءةَ تدَّبرٍ وفَهْم، كما أَمَرَ به مُوحِيه سُبحانه وتعالى، فأَعْوزني أنْ أَجدَ مِنَ التَّفاسيرِ ما يُبلِّغُني أُمْنِيتي مِنْ أقْربِ الطُّرُق وأسْهَلِها، فإنَّ المطوَّلات لا يتَّسعُ لتِلاوتها وَقتُ أَمْثَالي، مِنَ المشْتَغلين بفُروعٍ كثيرةٍ مِنَ العِلم، والمخْتصَرات

---

(١) (١) ترجمته في الأعلام (٦/ ٣٢٩) معجم المفسرين (٢/ ٦٠٢ - ٦٠٣). وقد طبع كتابه بمؤسسة الشعب بالقاهرة، بمجلد كبير.

قُصِدَ بها حُلولُ المسَائلِ الفَنيَّة مِنَ التَّفْسير، وكان مُرادِي تَفْسيراً يُعطي الألْفاظَ العربيَّة حقَّها مِنَ البَيان، ويَعْرضُ للمَعْنى، بعبَارةٍ خاليةٍ مِنَ المسَائل الفنيَّة، مع بيانِ أسْبابِ نُزُول الآيات، ليَتَجلَّى المعْنى بكلِّ جَلاله".

قال: "فأَخَذْتُ أَضَعُ تَفْسِيراً لنفْسِي، وشَرعْتُ أكتُبُه على هامشِ مُصْحفٍ، لأتَّخذَه عُمْدةً في تِلاواتي للكَلامِ الكَريم.

وقبل أنْ أتمَّه، أدْركتُ أنَّ هذا العَمل طِلْبَةَ كلِّ تَالٍ للقُرآنِ العظيم، فرأيتُ أنْ أتمَّ ذلك التَّفْسِير وأطْبَعه، ليَعمَّ انْتِشاره، ففعلتُ، وهو هذا الكتاب الذي أُقَدِّمه للقُرَّاء، راجِياً أنْ أَكونَ بهذا العَملِ سَبباً في نشْرِ معنى كتابِ الله، بينَ ناسٍ لمْ يكونُوا ليَبْلُغوه في حَيَاتهم، إمَّا لأنَّ أعْمَالهم لا تُمكِّنهم مِنَ الاطِّلاعِ على التَّفاسير، وإمَّا لأنَّ مادَّتهم العِلْميَّة، لا تَسْمحُ لهم بإدْراك أغراض المؤلّفين السّابقين.

ثم إنِّي رأيتُ- تَتْميماً للفائدة- أنْ أجْعله على شَكْل المصَاحِف العاديَّة، فجَعلتُ تفسيرَ كلِّ صَفحةٍ في هامِشها، ليَسْهلَ الرُّجُوعُ إلى معْنى أيِّ لَفْظٍ، أو آيةٍ، في حَالِ التِّلاوة، والحمدُ لله أولاً وآخِراً.

وإنِّي لأرْجو مِنْ وراء هذا؛ أنْ يَعمَّ انْتِشارُه، فيَشيعُ بهذه الوَسِيلة؛ العِلمُ بمعَاني الكتاب العزيز، وتَتَحرَّك في النُّفوسِ عَواملُ الرَّغبةِ في العملِ بها، لاسْترْدادِ مجدِّ هذه الأُمَّة المُضَاع، بمثُولنا وَسَط الأُمَمِ الرَّاقية، نَعْمل كما تَعْمل؛ لرفعِ مَنَار الإنْسَانية؟! وتَشْييد صُرُوح العِمْران والمدنية؟!".

- وعن خُطَّته لعَمَله في هذا التَّفسير، قال: "هنا يجبُ أنْ أُنبِّه إلى أَنِّي اسْتَخْلصتُ هذا التَّفسير، مِنَ الآراء المجْمَع عليها لدَى أئِمَّة المفَسِّرين، وأقْطابِ أهلِ السُّنّة، فلمْ أَخْرجْ به عن سُنَنِهم قِيدَ شَعْرة، ليُوافق مَذْهباً مِنَ المَذَاهب، أو يُؤيِّد رأْياً مِنَ الآراء

الفَردية، ولو اضْطَّرني الكلامُ في بعضِ الآيات، على أنْ أُوردَ رأْياً أو لأَحَدٍ منْ غيرِ أهْلِ السُّنَّة، نبَّهتُ إليه، وعزوتُه لقائِله، حتى يكونَ القارئُ على بيِّنةٍ مِنْ أمْره".

قال: "وقدْ رَاعيتُ في تفْسيري هذا، أنْ أُعْنَى باللُّغة العَربية عِنايةً؛ لم يُعْنَ بها مُفَسِّرٌ مِنَ السَّابقين، فإنَّهم فيما يَظْهر- لغَزَارة مادَّتهم اللُّغوية- لم يُلمُّوا مِنْ لُغَة القُرآن، إلا بالغَريب، الذي يَعْلُو عَنْ مُتَناول كثيرٍ مِنَ الخاصَّة.

ولكنِّي رأيتُ أنْ الكتابَ الكريم؛ قد جَمعَ أوْجُه كلمَاتِ اللُّغة العربيَّة، وعَقائل مُفْرداتها، ونحنُ أحْوجُ ما نكونُ إلى التقوِّي فيها؛ لنَحْفظَ وُجودَها مِنْ عَبَث العُجْمة بها، فشَرَحنا المفرداتِ شَرْحاً وافياً، ودلَّلنا على أُصُولها، وأَتَينا بمشْتقاتِها، والتَزمنا أنْ نَشْرحَ اللفظَ حيثُ وجَدْناه، ولو صَادفناه في كلِّ صَفحةٍ مِنْ صَفَحاتِ المصْحَف، وهذا أيضاً ما لم يعْمله مُفَسِّرٌ مِنَ المتقدِّمين، فإنّه مَتى أَتَى على شَرحِ اللَّفظِ في سُورةٍ مِنَ السُّور، ثم صَادَفه في سُورةٍ أُخرى، أهمَله مِنَ الشَّرح، اعْتِماداً على سَبْق الكلام فيه.

فاللهَ أسْألُ، أنْ يجعلَ هذا عَمَلاً خالِصاً لوجْهِه الكريم، وأنْ يَنْفعَ به الأمَّة، إنه وليُّ الكفَاية، وبه المسْتعان" اهـ.

وقدْ جَرَى في تفْسيره؛ بأنْ يَذْكر تَفْسيرَ الألفاظَ القُرآنية، ثم يَذكر تفْسيرَ مَعاني الآيات؛ باخْتصارٍ شَديدٍ، وبأسْلوبٍ سَهْلٍ، قريبِ الفَهْم.

عقيدته:

مُؤولٌ أشْعَري في مُعظم الصِّفات.

- فقد أوّل صِفة "الرَّحمة" بالإحْسَان؟! و"الغَضب" بالعذاب في جَهنم؟! (ص٦٧٩)، و"الاسْتهزاء" بزيادة الحَيرة والضَّلال للكفَّار؟!

- وأنْكرَ أنْ يُوصَفَ اللهُ بصِفة "المَكْر"، فقال (٧١): "ومَكَرَ اللهُ برفْعِ عيسى، ومعنى المكر: الاحْتيالُ على الغَيرِ للإضْرارِ به، وهو بهذا المعنى لا يَصْحُّ إسْنادُه إلى الله؟ إلا للمُقابلة والإزْدِواج".

- وأول "الحَياء"؛ بالامتناع.

- وقال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: "أي: ثم جَلسَ على سرير المُلْك!! وبما أنَّ الله ليسَ بجِسْمٍ ولا عَرَض؟! فلا يجوز أنْ يُؤخذَ هذا الكلام على ظَاهره، بل يجبُ تأْويله؟! وقد سَلكَ عُلماءُ السُّنَّة هذا المسْلَك؟! فقالوا: إنّ الاسْتواء على العَرش صِفةٌ لله بلا كَيْف، أيْ أنَّ له تعالى اسْتواءً على العرش، على الوَجْه الذي عَنَاه، مُنزَّهاً عنِ الاسْتقرار والتمكن؟!" (ص٢٠١).

- وقال في صِفة "الوَجْه" في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ القصص: ٨٨. "أي: إلا ذَاته، لأنَّه ليسَ لله وجْه؟! إذْ لا يُشْبه شَيئاً، ولا يُشْبِهه شَيءٌ". (ص٥٢٠).

- وأوَّل "الإتيانَ والمجيء" بإتْيان أمْرِه وعَذَابه. (ص٤١، ١٩).

وأوّل "العَين" بالرِّعاية. وأوّل "الرِّضا" بقَبُول العمل! (ص٢٥٩).

- وأثبتَ "رُؤْية المؤْمنين لربِّهم" (ص٧٨٠)، ونقل في "الكُرْسي" قول السَّلف وغيرهم، دُون ترجيح! (ص٥٣).

موقفه مِنَ الأحَاديث والأسانيد:

مُقِلٌ جِدًّا مِنْ ذِكْر الأحَاديثِ النَّبوية، في تفْسِيره لمعَاني الآيات، وغالبُ ما يَذْكرُه مِنَ الرِّوايات، هو مِنْ أسْبَابِ النُّزُول، ولا يَعْزوها إلى مَصَادرها؟!

مَوْقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

اهْتمَّ المؤلفُ باللُّغة العَربية، بل هي مَقْصدُه ومُرادُه الأول في التَّفسير، كما قال: "كان مُرادِي تَفْسيراً يُعْطِي الأَلْفاظَ العربيَّة حقَّها مِنَ البيان"، وقال: "وقدْ راعَيتُ في تفْسِيري هذا؛ أنْ أُعْنى باللُّغة العَربية، عِنايةً لم يُعْنَ بها مُفَسِّرٌ مِنَ السَّابقين".

وقد اهْتمَّ بمفْردات القُرآن اهتماماً بالِغا، فشَرحها شَرْحاً وافياً، ودلَّلَ على أُصُولها، وأتى بمُشْتقاتها، والْتزمَ أنْ يَشْرحَ اللفظَ حيثُ وَجَده، ولو تكرَّر.

وأمَّا النّحو؛ فقد اعتبره مِنَ المسَائل الفنيَّة، التي لا يَصْلُح ذِكْرها في هذا المخْتَصر، وكذا الشِّعر.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

تفْسيرُه لآياتِ الأحْكام مُختصرٌ جداً، لا يَعْدُو عنْ كونِه ذِكْرٌ لمعنى الآية بعبارةٍ مُيَسَّرة، ولا يَذْكر الخِلافَ بينَ الفُقهاء، أو مَذاهبَ العُلماء في الآية، وقد ذَكَرَ هو في مُقدِّمة تفْسيره، أنَّه قد اسْتَخْلصَ تَفْسيره مِنَ الآراء المجْمَع عليها، لدَى أئِمةِ التَّفسير، وأنَّه لمْ يَخْرج عنْها ليُوافق مَذْهباً مِنَ المذَاهب، أو رأْياً مِنَ الآراء الفَردية.

موقفه مِنَ القراءات:

أعْرَضَ عِنْ ذِكر القِراءات، وذلك لأنَّه قَصَدَ بكتابة؛ تَفْسيرَ القُرآن باخْتصار، لتَوفير الوقْتِ على المشْتغلين بفُروعِ العِلْم العَصْرية، فتَرَكَ هذه المسَائلَ الفنيَّة مِنَ

التفسير، كما بيَّنَ في مقدَّمة كتابه.

ولا شكَّ أنَّ القِراءات مُفِيدةٌ جدَّاً لتفْسِير القُرآن، إذْ أنَّها تُعطي مَعانٍ جديدة للآية، وأوْجهاً أُخْرى للفَهْم والتدبُّر.

مَوقفه مِنَ الإسْرائيليات:

أَعْرضَ عن ذِكْر الإسْرائيلياتِ في كتابه، وقد يَذْكر مَعاني بعضِها باخْتِصار.

عبدُ الرَّحْمن السِّعْدِي
(١٣٠٧-١٣٧٦هـ)

اسْمُ المُفَسِّر:

هو الشَّيخُ أبُو عبد الله عبدُ الرَّحمن بنِ ناصر بن عبد الله بن ناصر السِّعْدِيّ، التَّمِيمي القَصِيمي، العَلامة المُفَسِّر، الفَقِيه الأُصُولي، صاحبُ التَّصَانيف[1].

اسْم تفسيره:

تَيْسِيرُ الكَرِيمِ الرَّحمنِ في تَفْسيرِ كلامِ المَنَّان.

الوَصْفُ العام للتَّفسير:

هو كتابُ تفْسيرٍ وَسَط، اهْتمَّ مؤلِّفه ببيانِ مَعاني القُرآن للاهْتداء بها، والسَّير على مِنْهاجها، دُون أنْ يَشْتَغل بحلِّ الألْفَاظ، وفُنُون النَّحْو والشِّعْر، قدَّم لكتابه بمقدِّمةٍ ذكر فيها، أنَّ القُرآن يَهْدي إلى دار السَّلام، ويَكْشِفُ عنِ الطَّريق الموصِلة إلى دَار الآلام، وأنَّ الله تعالى قد بَيَّن آياتِه أكْملَ تبيين، وأنَّه لم يَأمرْ فيه إلا بالعَدْل والإحْسَان والبِر، وأنَّه سُبْحانه أنْزلَه بهذا اللِّسَان؛ لنَعْقِله ونَفْهَمه، وأَمَرنا بتدبُّره، وما ذاكَ إلا لأنَّ تَدَبَّره مِفْتاحُ كلِّ خير".

قال بعد ذلك: "فإذا عُلِمَ هذا، عُلِمَ افْتقارُ كلِّ مُكلَّفٍ لمعْرفةِ معانية، والاهْتداءِ

(١) ترجمته في: «مشاهير علماء نجد» (٣٩٢)، «معجم المفسرين» (١/ ٢٧٩).

بها، وكان حقيقاً بالعَبدِ أنْ يَبْذلَ جُهْدَه، ويَسْتفرغ وُسعَه في تعلُّمه وتفهُّمه، بأقْربِ الطُرقِ المُوصِلة إلى ذلك".

- ثم ذَكر الدَّافعَ لتأليفه الكتاب، فقال: "وقد كثُرتْ تفَاسيرُ الأئمَّة رحمهم اللهُ لكتابِ الله، فمِن مُطوّلٍ خارجٍ في أكثرِ بُحوثه عنْ المقْصُود، ومِنْ مُقْتصرٍ يَقْتصرُ على حَلِّ بعض الألْفاظ اللُّغوية، لقَطعِ النَّظَر عنِ المُراد، وكان الذي يَنْبغي في ذلك؛ أنْ يُجْعل المعنى هو المقْصود، واللَّفظُ وسِيلةٌ إليه، فيَنْظر في سِياقِ الكلام وما سِيق لأجْله، ويُقابل بينه وبين نظيرِهِ في مَوضعٍ آخر، ويَعْرف أنَّه سِيقَ لهداية الخَلْق كلِّهم، عالمِهم وجاهِلهم، حَضَريهم وبَدَويهم، فالنَّظرُ لسِياقِ الآيات؛ مع العِلْم بأحْوال الرَّسول ﷺ، وسِيرته مع أصْحابه وأعْدَائه وقْتَ نُزُوله، مِنْ أعْظَم ما يُعينُ على مَعْرفته، وفَهْم المُراد منه، خُصُوصاً إذا انْضمَّ إلى ذلك مَعْرفةُ علوم العربيَّة على اخْتلافِ أنْواعها، فمَنْ وُفِّق لذلك؛ لم يَبْقَ عليه إلا الإقْبالَ على تَدَبُّرِه وتفهُّمه، وكثرةِ التَّفكِّر في ألْفَاظِه ومعانيه ولَوازمها، وما تَتَضمَّنه، وما تَدلُّ عليه مَنْطُوقاً ومفْهُوماً، فإذا بذلَ وُسْعَه في ذلك، فالرَّبُّ أكْرمُ مِنْ عبدِه، فلا بدَّ أنْ يَفْتحَ عليه مِنْ عُلومِه أُمُوراً لا تَدخلُ تحتَ كَسْبه".

- ثم بيَّن خُطَّته فقال: "ولَمَّا مَنَّ البَاري عليَّ وعلى إخْواني بالاشْتِغال بكتابِه العزيز، بحسْبِ الحالِ اللائِقة بنا، أحْببتُ أنْ أرْسِم مِنْ تفسيرِ كتابِ الله ما تَيَسَّر، وما مَنَّ به الله علينا، ليكونَ تذكرةً للمُحصِّلين، وآلةً للمُسْتَبصرين، ومعونةً للسَّالكين، ولأُقيِّده خوف الضياع، ولم يكنْ قَصدي في ذلك، إلا أنْ يكونَ المعْنى هو المقْصُود، ولم أشْتغل في حَلِّ الألْفاظ والعُقُود، للمَعنى الذي ذَكرت، ولأنَّ المفْسِّرين قد كَفَوا مَنْ بعدهم، فجَزاهم الله عن المسْلمين خيراً.

واللهَ أَرْجُو وعليه أَعْتمد؛ أنْ يُيَسِّر ما قَصَدتُ، ويُذلِّل ما أَرَدتُ، فإنَّه إنْ لم يُيَسِّر الله، فلا سَبيلَ إلى حُصُوله، وإنْ لم يُعِنْ عليه؛ فلا طَريقَ إلى نيلِ العَبدِ مَأْمُولة، وأَسْأله تعالى أنْ يجعله خَالصاً لوجْهه الكريم، وأنْ ينفعَ به النَّفعَ العَميم، إنَّه جَوادٌ كريم، اللهمَّ صلّ على محمدٍ وآله وصحبه، وسلِّمْ تَسْليماً كثيراً".

- **وقال أيضاً مُنبِّهاً:** "تنبيهٌ: اعْلم أنَّ طَريقتي في هذا التَّفْسير، أني أذْكر عند كلِّ آيةٍ ما يَحضُرني مِنْ مَعانِيها، ولا أكْتفي بِذِكْري ما تَعلَّق بالمواضِع اللاحِقة، لأنَّ اللهَ وَصَف هذا الكتاب أنَّه "مَثَاني"، تُثنَّى فيه الأخْبارُ والقَصَصُ والأحْكام، وجميعُ المواضيعِ النَّافعة، لِحِكَم عَظيمة، وأَمَرَ بتدبُّره جميعه؛ لما في ذلك مِنْ زيادةِ العُلومِ والمعَارف، وصَلاحِ الظَّاهرِ والبَاطن، وإصْلاحِ الأُمُور كلِّها".

عقيدته:

سَلَفيُ العَقِيدة، دافعَ في كتابِه عنْ عقيدة السَّلف، وأثْبتَ الأسْماءَ والصِّفاتِ الإلهية، ورفضَ تأويلاتِ الجَهْمية، والمعْتزلة، والأشَاعرة، وردَّ عليها.

قال في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾:"إسْمَان دالَّان على أنَّه تَعالى ذُو الرَّحْمة الواسِعة العَظيمة، التي وَسِعَتْ كَلَّ شَيء، وعمَّتْ كلَّ حَيٍّ، وكتَبها للمُتَّقين المتَّبِعين لأنْبيائِه ورُسُله، فهؤلاء لهم الرَّحمة المطْلقة، ومَنْ عَدَاهم فله نَصيبٌ منْها".

ثم قال: "واعْلم أنَّ مِنَ القَواعدِ المتَّفقِ عليها بينَ سَلفِ الأُمَّةِ وأئمَّتها: الإيمانُ بأسْماءِ اللهِ وصفاته، وأحْكام الصِّفات، فيُؤْمنون مَثَلاً بأنَّه: رَحْمنٌ رَحِيم، ذُو الرَّحمة التي اتَّصفَ بها، المتعلِّقة بالمرْحُوم، فالنِّعَم كلُّها أثرٌ مِنْ آثارِ رحمته، وهكذا في سَائرِ الأسْماء، يُقال في العَليم: إنَّه عليمٌ ذُو عِلم، يَعْلم به كلَّ شيء، قديرٌ يقْدِرُ على كلِّ شيء".

- وقال في قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ البقرة: ٢١٠، (١/ ١٢٢- ١٢٣): "... وذلك أنّ الله تعالى يَطْوِي السَّماواتِ والأرْض، وتُنْثرُ الكواكب، وتُكوَّر الشَّمْسُ والقَمَر، وتَنْزلُ الملائكةُ الكِرام فتُحِيطُ بالخَلائق، ويَنْزلُ الباري تباركَ وتعالى في ظُلَلٍ مِنَ الغَمَام، ليَفْصِل بينَ عِبادِه بالقَضاء والعَدْل، فتُوضَعُ الموازين، وتُنْشرُ الدَّواوين، وتَبْيضُّ وُجوه أهْلِ السَّعادة..".

إلى أنْ قال: "وهذه الآية وما أشْبهها دليلٌ لمذْهَبِ أهلِ السُّنة والجَماعة، المُثْبِتِينَ للصِّفاتِ الاخْتيارية، كالاسْتِواء والنُّزُول والمجِيء، ونحو ذلك مِنَ الصِّفاتِ التي أخْبرَ بها تعالى عنْ نفْسِه، وأخْبرَ بها عنه رسولُ الله ﷺ، فيُثْبِتُونها على وجْهٍ يَليقُ بجلالِ اللهِ وعظمته، مِنْ غيرِ تَشْبيهٍ ولا تَحْريف، خِلافاً للمُعَطِّلة على اختلافِ أنْواعهم، منْ الجهْميَّة والأشْعريَّة ونحوهم، ممن يَنْفي هذه الصِّفات، ويَتأوّلُ لأجْلها الآياتِ بتأويلاتٍ ما أَنْزلَ اللهُ بها مِنْ سُلْطَان، بل حَقِيقتها القَدْحُ في بيانِ اللهِ، وبيانِ رسُوله، والزعْم بأنَّ كلامهم؛ هو الذي تَحْصُلُ به الهِداية في هذا الباب؟! فهؤلاء ليسَ معهم دليلٌ نقْليٌّ، بل ولا دليلٌ عَقْلي؟!

أمَّا النَّقْلي: فقد اعْترفوا بأنَّ النُّصُوصَ الواردةَ في الكتابِ والسُّنة، ظاهرُها بل صَريحها دالٌّ على مذْهَبِ أهْلِ السُّنّة والجَماعة، وإنَّها تَحتاجُ لدلالتها على مَذْهَبهم الباطلِ، أنْ تُخْرجَ عن ظَاهِرها، ويُزادَ فيها ويُنْقَص، وهذا كما تَرَى لا يَرْتضيه مَنْ في قلبِه مِثْقالُ ذرَّةٍ مِنْ إيمان؟!

وأمَّا العَقلُ: فليس في العَقْلِ ما يَدُلُّ على نَفْي هذه الصِّفات، بل العَقلُ دلَّ على أنَّ الفَاعل، أكْملُ مِنَ الذي لا يَقْدرُ على الفِعْل، وأنَّ فِعْله تعالى المتعلِّقُ بنفْسِه،

والمُتعلِّق بخَلْقه هو كمَال، فإنْ زعَمُوا أنَّ إثْباتها يَدلُّ على التَّشبُّه بخَلْقه؟! قيلَ لهم: الكلامُ على الصِّفات؛ يَتْبعُ الكلامَ على الذَّات، فكمَا أنّ لله ذَاتاً لا تُشْبِهُها الذَّوات، فللّه صِفاتٌ لا تُشْبِهُها الصَّفِات، فصِفاتُه تبعٌ لذَاته، وصفاتُ خَلْقه تَبَعٌ لذَواتهم، فليسَ في إثْباتها ما يَقْتضي التَّشْبيه بوجه.

ويُقال أيضاً لمَنْ أثبتَ بعضَ الصِّفات، ونفَى بعضَها، أو أثْبتَ الأسْماءَ دُون الصِّفات، إمَّا أنْ تُثْبتَ الجَميع، كما أثْبتَه اللهُ لنَفْسِه، وأثبته رسُولُه، وإما أنْ تَنْفي الجميعَ، وتكون مُنْكراً لربِّ العالمين؟! وأمَّا إثْباتك بعضَ ذلك، ونَفْيك لبَعْضه، فهذا تَناقضٌ، فَفَرِّقْ بين ما أثبتَّه وبين ما نَفَيته، ولن تجدَ إلى الفَرْق سَبيلاً!!

فإنْ قلتَ: ما أثبتُه لا يَقْتَضي تَشْبيهاً، قال لك أهلُ السُّنَّة والإثْبَات لما نفيته: لا يقتضي تشبيهاً!! فإنْ قلتَ: لا أعقلُ مَنَ الذي نَفيتُه إلا التَّشْبيه؟ قالَ لك النُّفاة: ونحن لا نعقلُ مِنَ الذي أثْبتَه إلا التَّشبيه!! فمَا أجَبتَ به النُّفاة، أجَابكَ به أهلُ السُّنَّة لما نفيته.

والحاصلُ: أنّ مَنْ نَفَي شيئاً، وأثْبتَ شيئاً مما دلَّ الكتابُ والسُّنَّة على إثْباته، فهو مُتناقضٌ؟! لما لا يَثبتْ له دليلٌ شَرْعيٌّ، ولا عَقْلي، بل قد خَالفَ المعْقُول والمنْقول".

- وقد أفْرَد فصْلاً في شَرْح "أسْماءِ الله الحُسْنى"، ضِمنَ أصولٍ في التَّفْسير، طُبعت في آخر الجزء الخامس منْ كتابه التفسير.

موقفه منَ الأحَاديث والأسَانيد:

قليلُ التَّعرُّض لذِكْر الأحَاديث النَّبوية، لكنه يَذْكرُ معانيها في سِياق تفْسيره للآيات، وإذا ذَكرها؛ لم يَعْزها غالباً، لاهْتمامه ببيانِ المعنى بأسْهلِ طَريق، كما قال.

مَوْقفه مِنَ الأحْكام الفِقهية:

يَشْرحُ الأحْكامَ الفِقْهيَّة الواردة في الآيات، بعبَارةٍ سهْلةٍ مُيَسَّرة، يَذْكر فيها ما ترجَّحَ لديه مِنْ أقوالِ الفُقهاء، ولا يَذْكرُ الاخْتلافات بينَ الأئمَّة، ويُشير أحْياناً إلى أنَّ هذا هُو قولُ الجُمْهُور، أو قولُ الصَّحابة، أو أحدهم.

والسِّعْدي فقيهٌ أصُوليٌّ مُتمكِّنٌ ومُجْتهد، ومَنْ قرأَ كتابه: "الفَتَاوى السِّعْدية"، "إرْشَاد أُولي البَصَائر والألْبَاب، لمعْرفة الفِقْه بأقْربِ الطُّرقِ، وأيْسَرِ الأسْباب"، وكذا: "مَنْهَج السَّالكين"، وكتُبه الفِقْهيَّة الأخرى؛ عَلِمَ ذلك.

مَوقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحْو:

شَرَحَ مَعَاني الكَلِمات بلُغَةٍ سَهْلةٍ، مِنْ غير خَوضٍ في العربيَّة، وكان هو المقْصُود عنده، كما قال في مقدَّمة كتابه: "ولم يَكنْ قَصْدي في ذلك، إلا أنْ يكونَ المعْنى هو المقْصُود، ولم أشْتَغل في حَلِّ الألْفَاظِ والعُقُود، للمَعْنى الذي ذَكرت، ولأنَّ المفسِّرين قد كفَوا مَنْ بعدَهم، فجَزاهم الله عنْ المسْلمين خيراً".

مَوْقفه منَ القِراءات:

لم يَذْكرْ فيه القِراءات، لأنه رأى أنَّ المفسِّرين؛ قد كَفَوه ذلك.

مَوقفه مِنَ الإسْرائيليات:

أعْرَضَ عنْ ذِكْر الإسْرائيلياتِ في كتابه، وردَّ على بعْضها، كما في سُورة "النَّحل"

(٥/ ٢٧٥)، إذْ ردَّ على مَنْ زَعَم أنَّ الهُدْهُد كان يُبْصِر الماءَ تحتَ الأرْض، وأنَّ سُليمان عليه السَّلام طَلَبه ليَكْشفَ له الماء، فقال: "...فإنَّ هذا القولَ لا يَدلُّ عليه دليلٌ، بل الدليلُ العَقْلي واللَّفظي دلَّ على بُطْلانه! أمَّا العَقْلي: فإنه قد عُرفَ بالعَادة والتَّجَارب والمشَاهدات، أنّ هذه الحيوانات كلُّها، ليس منْها شيءٌ يُبْصرُ هذا البَصرَ الخَارقَ للعَادة، ويَنظر الماءَ تحتَ الأرضِ الكثِيفة؟! ولو كان كذلك؛ لذَكره اللهُ، لأنَّه مِنْ أكبَر الآيات، وأمَّا الدَّليلُ اللفْظي: فلو أُريدَ هذا المعنى، لقال: وطَلبَ الهُدهدَ ليَنْظرَ له الماء، فلمَّا فَقَده قال ما قال، أو فتَّشَ عنْ الهُدهد، أو بحثَ عنه، ونحو ذلك مِنَ العبارات، وإنما تَفَقَّد الهدهد ليَنْظرَ الحاضرَ منْها والغَائب، ولُزُومها للمَراكزِ والمواضعِ التي عيَّنها".

- ثم قال: "وهذه التَّفاسير التي تُوجَدُ وتَشْتَهر بها أقْوالٌ لا يُعْرف غيرها، تَنْقلُ هذه الأقوالُ عنْ بني إسْرائيل مجرَّدة! ويغفلُ النَّاقلُ عنْ مُناقَضتها للمَعاني الصَّحِيحة! وتطبيقها على الأقْوال، ثم لا تَزالُ تَتَناقل، ويَنْقلها المتَأخِّر مُسَلِّماً للمُتقدِّم، حتى يَظنَّ أنَّها الحقُّ، فيقعُ مِنَ الأقْوال الرديَّة في التَّفاسير ما يقع.." إلى آخِر كلامه رحمه الله.

- وكذا ردَّ على مَنْ فسَّر قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ البقرة: ٢٥٩. بأنه "عُزَير" عليه السَّلام، وقال: "إنَّ اللَّفظَ لا يَدُلُّ عليه، بل يُنَافِيه، ولا يَدلُّ عليه المَعنى". انظر (١ / ١٥٦).

وهو المشْهُور عند المفسِّرين، ونقله ابنُ جرير، وابنُ أبي حاتم، عن ابنِ عباس والحسن وقتادة والسُّدي وغيرهم.

سَيِّد قُطُب

(ت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٦م)

اسْم المُفسِّر:

سيِّد بن قُطُب بن إبراهيم الشَّاذلي، الكاتبُ الإسْلامي المعْروف، عُضُوٌ سَابق في مكتب إرْشَاد جماعة: "الإخْوان المسْلمين"، ورئيسُ تحرير جَريدة: الإخْوان المسْلمين[1].

اسْم تفْسِيره:

في ظِلَال القُرآن.

الوَصْفُ العام للتَّفسير[2]:

تَفْسيرٌ عَصْري، يَبْدأ التَّفسيرَ بعَرضٍ مُوجزٍ شَاملٍ للسُّورة، وما تَتعرَّض له مِنَ الموضُوعات، وما تُعَالجه مِنَ القَضايا، ثم يُفصِّل ويُفسِّر الآياتِ آيةً آية، بأسْلوبٍ أدَبي، يَحرصُ فيه على مُدَاواة بعضِ أمْراضِ المجتَمعات الإسْلامية المعَاصِرة، مُوجِّهاً

(١) ترجمته في: «سيدُ قُطب وتُراثه الأدبي والفكري»، لإبراهيم البليهي، و«معجم المفسِّرين» (١/ ٢٢٠) وغيره.

(٢) وكان الشيخ عبد الله الدويش ممن دَرَس كتاب سيّد قطب «في ظِلال القُرآن» دراسةً دقيقة، وردّ عليه أهمَّ مخالفاته، في كتابه: «المورِدُ العَذْب الزُّلال في التَّنبيه على أخْطاء الظِّلال»، مطبوع.
وكذا الشيخ د. ربيع بن هادي المدخلي، في كتابه: «العَواصِم مما في كتُبِ سيِّد قُطب مِنَ القَواصم»، تطرَّق له، ولكتبه الأخرى.

لها نحو التَّمسُّكِ بالشَّريعة، وإقامةِ حُكْمِ الله فيها، مُبَيناً مَحاسنَ الدِّين، ومَعايبَ الجاهلية الحَديثة، وأخْلاقَها وعاداتها ونُظُمَها.

عقِيدَتُه:

أوَّلَ كثيراً مِنَ الصِّفات، مثل: "الاسْتواء"، و"العُلُو"، و"الكلام"، و"المحبَّة"، و"اليد"، و"المجيء"، وغيرها.

- وقال: "لم أعْثُر على أحَاديثَ صَحِيحة، في شَأْن الكُرْسي، والعَرْش؟! تُفَسِّرُ وتُحدّد المرادَ مما وردَ منْها في القُرآن؟!"[1].

- وقال عنِ الاسْتواء على العَرش: "كِنَايةٌ عنِ الهَيْمنة على الخَلْق ؟!" الظّلال (ص ٢٣٢٨ و٣٤٠٨).

- وقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ الزمر: ٦٧، قال: "وكلُّ ما وردَ في القُرآن وفي السُّنّة منْ مِثْل هذه، إنَّما هو تَقْريبٌ للحَقيقة؟! فاللهُ تبارك وتعالى وضَعها في أُسْلُوبٍ يُقرِّبُ بها ويُمثّل؟!". وهذه عبارة الزمخشري!

- وفي تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة: ١١٧. قال: "وتوجُّه الإرادةِ؛ يَتمُّ بكيفيةٍ غيرِ مَعْلومة للإدْراك البَشَري". ففسَّر قول الله تعالى: (كُنْ) بتوجِّه الإرادة! وكرَّرها فيما بعد مرات. (الظلال ١/ ١٠٧- دار الشروق).

---

(١) انظر الكلام على «العرش» في: الكلام على عقيدة: حسنين مخلوف.

- وقال في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ طه: ١١-١٢. قال: "(نُودِي) بهذا البِناء للمَجْهول، فما يُمكنُ تحديد مَصْدر النِّداء؟! ولا اتِّجاهه؟ ولا تَعْيين صُورته ولا كيفيته، ولا كيفَ سَمِعَه مُوسى أو تلقَّاه، نُودِيَ بطَريقةٍ ما، فتلقَّى بطريقةٍ ما؟!". (٤/ ٢٣٣٠-٢٣٣١-دار الشروق).

- وفي قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر: ٢٢. قال: "فأمَّا مجيءُ ربِّك والمَلَك صَفًّا صفًّا؛ فهو أَمْرٌ غَيبي، لا نُدْركُ طبيعته... كذلك المجيءُ بجهنَّم؛ نَأخُذُ منْه قُرْبها منْهم... فأمَّا حَقيقةُ ما يقعُ، وكيْفيَّته؛ فهو غيبُ الله المكْنُون". (٦/ ٣٩٠٦).

أمَّا معنى "المجيء" فمعلومٌ ومفهوم لغةً؛ والمجهول إنَّما هو الكيف.

- وقال في تفسير قوله تعالى: مِنْ سُورة الحديد: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ الحديد: ٣، وكذا في تفسير سورة الإخلاص، كلاماً يُؤْخذُ منه القولُ بوحْدَة الوُجُود؟! وإنْ كان قد أنْكرها في تفسير سورة البقرة.

وقد اعْتُذرَ عنه في هذا الباب، بأنَّه قد بَدَأ حياته أدِيباً، فلمْ يَطَّلع على ما كتَبه أَئمةُ السَّلف في هذا الباب.

- وقد وقعَ الكاتبُ أيضا؛ في زَلاتٍ خَطِيرة، في مَسَائل الإيمان والأحْكام، حين حَكمَ بالكُفْر على مَنْ لا يَسْتحقُّ ذلك مِنَ المسْلمين.

فيقولُ مَثلاً في كتابه هذا: "في ظلال القرآن" (٢/ ١٠٥٧): "لقد اسْتَدار الزَّمانُ كهَيْئته، يومَ جاءَ هذا الدِّينُ بلا إلهَ إلا الله، فقد ارتدَّتْ البَشَريَّة إلى عِبَادة العِبَاد؟! وإلى جَوْر الأدْيان، ونكصَتْ عنْ: لا إله إلا الله؟!".

-وقال أيضاً: "البَشَريَّة بجُمْلتِها؟! بما فيها أُولئكَ الذين يُردِّدُونَ على المآذِن

في مَشَارقِ الأرضِ ومغاربها؛ كلمات: (لا إله إلا الله) ؟! بلا مَدْلولٍ ولا واقع؟! وهؤلاء أثْقَلُ إثْماً، وأشدُّ عَذاباً يومَ القيامة؛ لأنّهم ارْتدُّوا إلى عبادةِ العِبَاد؟! مِنْ بعدِ ما تَبيَّن لهم الهُدى، ومِنْ بعد أنْ كانوا في دِين الله؟!".

- وقال أيضاً: "إنَّه ليسَ على وجْه الأرضِ اليوم، دولةٌ مُسْلِمة؟! ولا مُجتمعٌ مُسلم؟ قاعدة التَّعامل فيه: هي شريعةُ الله، والفِقْه الإسْلامي؟!". (٤/ ٢١٢٢).

- وقال: "الذينَ لا يُفْرِدون اللهَ بالحَاكميَّة؟ في أيِّ زمانٍ، وفي أيِّ مَكان؛ هم مُشْركون، لا يُخرجُهم مِنْ هذا الشَّرك؛ أنْ يكونَ اعْتقادُهم: أنْ لا إلهَ إلا الله؛ مُجرَّد اعْتِقاد؟ ولا أنْ يُقَدِّموا الشَّعائرَ للهِ وحْدَه؟". (٢/ ١٤٩٢).

- ويُفسِّرُ كلمةَ التوحيد: "لا إلهَ إلا الله" بالحَاكميَّة؟! إذْ يقولُ: "كانُوا -أي العرب-يَعْرفون منْ لُغتِهم معنى: "إله"، ومعنى: "لا إله إلا الله"، كانوا يَعرفُون: أنَّ الأُلُوهيَّة تعني: الحاكِميَّة؟؟! كانوا يَعْلمُون: أنّ "لا إلهَ إلا الله" ثورةٌ على السُّلْطان الأرْضي؟! الذي يَغْتَصب أُولى خَصَائص الأُلُوهيَّة". ظلال القرآن (٢/ ١٠٠٥) -دار الشروق.

- وقال: "لا إلهَ إلا الله"، كما كان يُدْركها العربي، العَارفُ بمدْلُولات لُغَته: لا حَاكميَّة إلا لله؟!". (٢/ ١٠٠٦).

- وقال: "مِنَ الشَّركِ الواضِح الظَّاهر: الدّيْنُونة لغيرِ الله في تقليدٍ مِنَ التَّقاليد، كاتخاذ أعْيادٍ ومواسم يَشْرعها الناسُ، ولم يَشْرعها الله، والدَّينُونة في زيٍّ مِنَ الأزْياء، يُخالفُ ما أمَرَ اللهُ به مِنَ السِّتر، ويَكشفُ أو يُحدِّدُ العَورات، التي نَصَّتْ شريعةُ اللهِ أنْ تُسْتر". (٤/ ٢٠٣٣).

- وفي مُقابلِ إطْلاقه أوْصَافَ الجاهليَّة، والردَّة والشِّرك على كلِّ المسْلمين،

حُكَّاماً ومَحكُومين، ولو اعْتقدوا: أنّه لا إلهَ إلا الله، وأدُّوا شَعَائرَ العِبادة لله وحْده، بسَببِ ارْتكابهم صَغَائر الذُّنُوب أو كبَائرها، باتخاذهم أعْياداً ومَوَاسم، وأزْياء، وعاداتٍ وتقاليد، ونُظُمَ حياةٍ؛ لم يَشْرَعها الله.

قال عنْ عُبَّاد الأصْنام والأوْثَان مِنَ المشركين: "ما كان شِرْكهُم الحقِيقي مِنْ هذه الجِهة-عبادة الأصْنام تَقَرُّباً إلى الله، وطَلباً للشَّفَاعة إليه؟!-ولا كان إسْلامُ مَنْ أسْلم، مُتَمثِّلاً في مُجرد التَّخلِّي عن الاسْتِشفاءِ بهذه الأصْنام؟!". (٣/ ١٤٩٢).

- وكانت النَّتيجة الحَتْميَّة والعَمليَّة؛ لتكفير "سيِّد قُطب" جميعَ المسْلمين في هذا العَصر-قادتَهم وشُعُوبهم-هو الدَّعوة إلى هَجْرِ جماعةِ المسْلمين، واعْتزالِ مَسَاجِدِها؟!

كما في قوله: "لا نَجاة للعُصْبةِ المسْلِمة في كلِّ أرْضٍ مِنْ أنْ يقعَ عليها العَذاب، إلا بأنْ تَنْفصلَ عَقِيدياً وشُعُورياً ومنْهجَ حَياة، عنْ أهلِ الجاهلية مِنْ قَومها، حتى يأذنَ اللهُ لها بقيامِ دارِ إسْلامٍ تَعْتَصم بها، وإلا أنْ تَشْعرَ شُعُوراً كاملاً بأنَّها هي الأُمَّة المسْلمة، وأنَّ ما حَولها، ومَنْ حَولها مِمَّنْ لم يَدْخُلوا فيمَا دَخَلتْ فيه؛ جَاهليّةٌ وأهلُ جاهلية". (٤/ ٢١٢٢).

- وقد تكرَّر قولُه بطلبِ الإسْلاميين والحَركات الإسْلامية؛ الثَّورة على الأنْظمة؟! ورفض حاكميَّة البَشر، وتحرير الناس... إلخ.

-ففي قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ الأنفال: ٣٩.

قال: "فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ يُقرِّر حُكْماً دائماً للحَرَكة الإسْلامية؟! في مُواجهةِ الواقعِ الجاهِلي الدَّائم؟..".

- وبهذا الفِكْر؛ أخَذَت "جَماعةُ التَّكفِير والهِجْرة" الخارجيَّة، وخَرجَتْ على المسْلمين في مِصر، فكفَّرتْ مَنْ كفَّرت مِنَ المسْلمين؛ وقَتَلتْ مَنْ قتَلت؟ ولا حولَ ولا قوَّة إلا بالله؟!

- مع ذلك؛ فقد تناقضَ في هذا الباب؟! فقد قال: إنَّ الإسْلامَ أباحَ التَّشريعَ للمَصْلَحة؟ ومجاراة الأُمَم المعَاصرة؟!!

ففي تفسير قول الله تعالى: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ التوبة: ٦٠. قال: "وذلك حينَ كان الرِّقُّ نِظَاماً عالمياً، تَجري المعَاملةُ فيه على المِثْل، في اسْترقاقِ الأسْرى بين المسْلمين وأعْدَائهم، ولم يكنْ للإسْلام بُدٌّ مِنَ المعَاملة بالمثْل؟! حتى يَتعَارف العَالمُ على نِظَامٍ آخرَ غيرِ الاسْترقاق". في ظلال القرآن (٣/ ١٦٦٩-دار الشروق).

- وأيضاً: فقد اختارَ عدمَ الأخذِ بأحاديثِ الآحَادِ في العقائد؟! وهو اعتقادُ المعتزلة؟!

فقال: "وأحَاديثُ الآحَادِ لا يُؤْخذُ بها في أمْرِ العَقِيدة؟! والمرْجعُ هو القُرآن، والتَّواتر شَرْطٌ للأخْذ بالأحَاديث في أصُول الاعتقاد؟!". الظلال (٦/ ٤٠٠٨).

- وأخيراً...نذكِّرُ مَنْ يَعترضُ علينا بذِكْر ما سَبَقَ مِنْ مُخالفاتٍ عنه؛ بقول "سيِّد" نفسِه، عفَا اللهُ عنه، حين قال: "إنّه مِنَ الخيرِ للأمَّة المسْلمة، أنْ تبْقَى مَبادئُ منْهَجها سَليمةً نَاصِعةً قاطِعة، وأنْ يُوصَفَ المخْطئُون والمنْحَرفُون بالوَصْف الذي يَسْتحقُّونه، أيّاً كانوا، وألا تُبرَّر أخْطَاؤهم وانحرافاتهم أبَداً، فهذا التَّحْريفُ والتَّبديل؛ أخْطرُ على الإسْلام مِنْ وَصْف كبارِ الشَّخصيات المسْلمة بالخَطأ والانْحراف". (الظلال ١/ ٥٣٣).

مَوْقفه مِنَ الأحَاديث والأسَانيد:

يَذْكرُ ما ورد مِنَ الأحَاديث والآثار في تفْسِير الآيات، دُون إسْناد، مع عَزْوها لمخرِّجيها، وأحياناً يَتوسَّع في ذِكر الروايات.

مَوقفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَتَعرَّضُ للمَسائلِ الفِقْهية الواردة في الآيات؛ بأسْلوبٍ يتَّسم بالسُّهولة، والبُعْد عن تفريعاتِ الفُقهاء، وينقلُ الخلافَ فيها دُون توسعٍ في الغالب، ويرجّح أحْياناً ما يراه صَواباً، ويَسْرد الأدلَّة في ذلك.

وقد انفردَ بأقوالٍ فقهيَّة غريبة، كتفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ بكلامٍ باطل، وقد سبق ذكره.

موْقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحْو:

يفسّر الآيات بلغةٍ عَذْبة مُيسَّرة، لا تعقيدَ فيها، ولا يَذْكر المباحثَ اللُّغوية والنَّحوية، وكذا الشَّواهدَ الشِّعرية.

مَوْقفه منَ القِراءات:

لا يتعرَّض لذِكر القِراءات في تفسيره.

مَوْقفه من الإسْرائيليات:

يُعْرضُ عنْ ذِكر الإسْرائيليات والقَصَص، ولا يَخُوض في الأسْماء التي أبْهمَها القُرآن، فقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ البقرة: ٢٥٩.قال: "مَنْ هو الذي مرَّ على قرية؟ ما هذه القرية التي مرَّ عليها، وهي خَاويةٌ على عُروشها؟ إنّ القُرآن لم يُفْصح عنْها شيئاً، ولو شَاء اللهُ لأفْصَح، ولو كانت حِكْمة النَّصِّ لا تحقَّق إلا بهذا الإفْصَاح، ما أهْمَله القُرآن، فلنَقفْ نحن- على طريقتنا في هذه الظِّلال- عند تلك الظِّلال".

الشَّنْقِيطي
(ت ١٣٩٣هـ)

اسم المفسر:

العلامَة مُحَمَّدُ الأمينُ بنُ محمدٍ المخْتَار، الجَكَني الشَّنْقِيطِي، الأصُولي، الفَقِيه، المُفَسِّر، شيخُ مَشايخنا رحمهم الله تعالى[1].

اسْم تفْسيره:

أضواءُ البيانِ، في إيضاح القُرآن بالقُرآن.

الوصف العام للتفسير:

بيّنَ الشَّنقيطيُّ ﷺ خُطَّته في كتابه، والدَّافع له لتأليفه، فقال: "أمَّا بعد، فإنَّا لما عَرَفنا إعْراضَ أكثرُ المتَسمِّين باسْمِ المسْلمين اليوم، عنْ كتابِ ربّهم، ونَبْذهم له وراءَ ظُهُورهم، وعدمِ رَغْبتِهم في وَعْده، وعدمِ خَوفهم منْ وَعِيده، علمنا أنّ ذلك مما يُعيّن على مَنْ أعطاهُ الله عِلْماً بكتابه، أنْ يَجعلَ همَّته في خِدمته، مِنْ بيان مَعَانية، وإظْهارِ مَحاسِنة، وإزالة الإشْكالِ عمّا أشْكلَ منه، وبيان أحْكامه، والدَّعوة إلى العملِ به، وترك كلِّ ما يُخَالفه.

---

(١) ترجمته في: «مشاهير علماء نجد» (٥١٧، ٥٤٠)، وترجمته بقلم تلميذه: عطية محمد سالم، في الجزء التاسع مِنْ أضواء البيان، وفي «معجم المفسرين» (٢/ ٤٩٦).

واعْلم أنَّ السُّنَّة كلَّها، تَنْدرجُ في آيةٍ واحدةٍ، مِنْ بحْره الزَّاخر، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ الحشر: ٧، ومِنْ أهمِّ المقَاصِد في ذلك، هذا الكتاب المبارك الذي هذه تَرجمتُه، واعْلم أنَّ مِنْ أهمِّ المقْصُود بتأليفه أَمْران:

أحدهما: بيانُ القُرآن بالقُرآن، لإجْماعِ العلماء على أنَّ أشْرفَ أنْواعِ التَّفْسير وأجَلِّها: تفسيرُ كتابِ اللهِ بكتاب الله، إذْ لا أَحدَ أعلمُ بمعنى كلامِ الله جلَّ وعَلا، مِنَ الله جلَّ وعَلا، وقد التزمنا أنَّا لا نُبيِّنُ القُرآنَ إلا بقَراءةٍ سَبْعية، سواءً كانت قِراءةً أخْرى في الآية المبيِّنة نفْسِها، أو آيةٍ أُخْرى غيرها، ولا نَعْتمدُ على البيانِ بالقِراءات الشَّاذّة، وربَّما ذكرنا القراءةَ الشَّاذة اسْتشهاداً للبيان بقِراءةٍ سَبْعية، وقراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخَلَف، ليستْ مِنَ الشَّاذِّ عندنا، ولا عندَ المحقِّقين مِنْ أهلِ العِلم بالقِراءات.

والثاني: بيانُ الأحْكام الفِقْهيَّة في جميعِ الآياتِ المبيَّنَة (بالفَتح) في هذا الكتاب، فإنَّنا نُبيِّنُ ما فيها مِنَ الأحْكام، وأدلَّتها مِنَ السُّنّة، وأقوالِ العُلماء في ذلك، ونرجِّح ما ظَهرَ لنا أنَّه الرَّاجحُ بالدليل، منْ غيرِ تعصُّبٍ لمذْهَبٍ مُعَيّن، ولا لقَولِ قائلٍ مُعيّن، لأنَّنا نَنْظر إلى ذاتِ القَول؛ لا إلى قائِله، لأنّ كلَّ كلامٍ فيه مَقْبولٌ ومُردُود، إلا كلامه ﷺ، ومَعْلوم أنَّ الحقَّ حقٌّ، ولو كان قائله حقيراً".

وقال: "واعْلم أنّ مما التزمنا في هذا الكتابِ المبارك، أنَّه إنْ كان للآية الكريمة مُبيّنٌ مِنَ القرآن، غيرُ وافٍ بالمقْصُود مِنْ تمامِ البيان، فإنَّا نُتمِّم البيان مِنَ السُّنة، مِنْ حيثُ أنَّها تفسيرٌ للمُبيّن (اسم الفاعل)".

عقيدته:

هو مِنَ العلماء السَّلفيين البَارزين، الذين نَصَروا العَقِيدةَ السَّلفية بأقْوالهم وأقْلامهم، وقد ألَّفَ في هذا البابِ رسالةً في الأسماء والصفات، سمَّاها "مَنْهَجٌ ودِراسَات، لآياتِ الأسْماء والصِّفَات"، بيَّن فيها مَذْهبَ أهْلِ السُّنّة والجَماعة، مِنْ إثباتِ الأسْماء والصّفات، منْ غيرِ تمثيلٍ ولا تَشْبيه، ولا تأويلٍ ولا تعطيل، وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ الأعراف: ٥٤. مُفْصِحاً عنْ مَنْهجه: "هذه الآيةُ الكريمة وأمْثَالها مِنْ آياتِ الصِّفات، كقولـه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ الفتح: ١٠. ونحو ذلك، أشْكَلتْ على كثيرٍ منَ الناسِ إشْكالاً، ضَلَّ بِسَببه خَلْقٌ لا يُحْصى كثْرةً، فصارَ قومٌ إلى التَّعْطيل، وقومٌ إلى التَّشْبيه - سُبْحانه وتعالى عُلُواً كبيراً عنْ ذلك كلِّه-والله جلَّ وعلا أوْضَحَ هذا غَايةَ الإيضَاح، ولم يَترك فيه أيَّ لَبْسٍ ولا إشْكال، وحاصلُ تحريرِ ذلك: أنَّه جلَّ وعلا بيَّن أنّ الحقَّ في آياتِ الصِّفات، مُركَّبٌ مِنْ أمْرين:

أحدهما: تَنْزيه اللهُ جلَّ وعلا عَنْ مُشَابهة الحَوادثِ في صِفاتهم، سُبحانه وتعالى عنْ ذلك علواً كبيراً.

والثاني: الإيمانُ بكلِّ ما وَصَفَ اللهُ به نفْسَه في كتابه، أو وَصَفه به رسُولُه ﷺ، لأنَّه لا يَصِفُ اللهَ أعْلمُ بالله؛ مِنَ الله ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٠. ولا يَصِفُ اللهَ بعدَ الله، أعْلمُ بالله، منْ رسُولِ الله ﷺ، الذي قال فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ النجم: ٣-٤، فمَنْ نَفَى عنِ اللهِ وَصْفاً أثْبَتَه لنفسِه في كتابه العزيز، أو أثْبَته له رسُولُه ﷺ، زاعِماً أنّ ذلك الوَصْفَ يَلْزمُه ما لا يليقُ بالله جلّ وعلا؟! فقد جَعلَ نفْسَه أعلمُ مِنَ الله ورسُوله، بما يليقُ بالله جلَّ وعلا؟! سُبْحانك

هذا بُهْتانٌ عَظيم!! ومَنْ اعْتقد أنّ وَصَفَ اللهَ يُشابه صِفاتَ الخَلْق، فهو مُشَبِّهٌ مُلْحدٌ ضَال، ومَنْ أثبتَ لله ما أثبتَه لنَفْسه، أو أثبتَه له رسُولُه ﷺ، مع تَنْزيهه جلَّ وعلا عنْ مُشَابهة الخَلْق، فهو مُؤمنٌ جامعٌ بينَ الإيمانِ بصِفَاتِ الكمَال والجَلال، والتَّنزيه عنْ مُشَابهة الخَلْق، سَالٌم مِنْ وَرْطة التَّشْبيه والتَّعطيل.

والآية التي أوْضَح اللهُ بها هذا، هي قوله تعالى: ﴿كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١. فنَفَى عنْ نفْسِه جلَّ وعلا مُمَاثلة الحوادِث، بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وأثبتَ لنفْسِه صفاتَ الكمَال والجَلال، بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ فصَرَّح بهذه الآيةِ الكريمة بنَفْي المُماثلة، مع الاتِّصَاف بصفاتِ الكمَال والجلال". الأضواء (٢/ ٣٠٤ - ٣٠٥).

وقد أطالَ في تَقْرير مَذْهبِ السَّلف، عندَ هذه الآية، وإنما ذَكَرنا ما يُناسبُ المقَام من الاخْتصار.

مَوْقِفه مِن الأحَاديث والأسَانيد:

يَذْكرُ الأحَاديثَ والآثار، منْ غيرِ ذِكر الأسَانيد على الأغْلب، مع عَزْوها لمصَادرها، بعد بيانه للآيةِ بالقُرآن، وذلكَ تَتْميماً لبَيانِ معنى الآية،كما ذَكَرَ ذلك في مُقدَّمة كتابه.

ويَتَوسَّعُ في سَرْد الرِّوايات، مع بيانِ صحَّتها مِنْ ضَعْفها، وله في ذلك اطِّلاعٌ واسِعٌ على كلامِ العُلَمَاء فيها، ويُضَعِّفُ بعضَ المذَاهب، في المسَائلِ الفِقْهية، بتَضْعيفِ أَدلَّتها حَديثياً.

موقفه من الأحْكام الفقهية:

الشَّنْقيطي رحمه الله -وإنْ نَشَأ في بيئةٍ يَتَمذْهبُ أهلُها بالمذْهَب المالِكي، وقد دَرَسه في أولِ طَلَبه للعِلم- إلا أنَّه رحِمَه اللهُ لا يَتَعصَّبُ له، ولا لِغيره، كما قال في مقدِّمة كتابه: "ونُرجّحُ ما ظَهَر لنا أنَّه الرَّاجحُ، مِنْ غَير تعَصُّبٍ لمذْهَبٍ معين، ولا لقَولِ قائلٍ مُعيَّن، لأنَّنا نَنْظرُ إلى ذاتِ القَولِ لا إلى قائله، لأنَّ كلَّ كلام فيه مَقْبُولٌ ومَرْدُود، إلا كلامه ﷺ، ومعلومٌ أنَّ الحقَّ حقٌ، ولو كان قائلُه حَقيراً، ألا تَرى أنَّ مَلِكة سَبأ، في حالِ كونها تَسْجُدُ للشَّمْس مِنْ دُون الله، هي وقَومُها، لما قالتْ كلاماً حقًّا، صَدَّقَها اللهُ فيه، ولم يَكنْ كفرُها مَانعاً منْ تَصْديقها في الحقِّ الذي قالتْه، وذلك في قولها فيما ذَكَر اللهُ عنْها: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ النمل: ٣٤. فقد قال الله تعالى مُصَدِّقاً لها في قولها: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾.

وقد قال الشَّاعر:

لا تَحْقرنَّ الرَّأيَ وهُو مُوافِقٌ ... حُكمَ الصَّوابَ إذا أَتَى مِنْ نَاقِصِ

فالدُّرُ وهُو أعـزُّ شَيءٍ يُقْتَنَى ... ما حَـطَّ قِيمتَـه هَـوَانُ الغَائـص".

- وقد يُطْنبُ أحْياناً في شَرْح المسَائل الفِقْهية التي احْتوتْ عليها الآية، ويمتدُّ به البَحْثُ صَفحاتٍ طويلة، يَسُوقُ خَلالها بُحوثاً مُمْتعةً نَفِيسة، فمِنْ ذلك ذِكْره لمبْحث وُجُوب تَنْصيبُ خَليفةٍ للمُسْلمين، والصِّفات التي يجبُ توَافُرها فيه، عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠. (١/ ٥٨ - ٧٢).

- وكذا شَرْحه الموسَّع للطَّلاق وأحْكامه، في تفْسِير سُورة البقرة.

- وقد فسَّر سُورة الحج، مُتَعرِّضاً لكلِّ مَسائله، مع الاخْتلافاتِ الفِقْهية وغيرها،

الواقعة فيها، وذلك في (٧٥٢) صفحة.

وهو في خِلال تلك البُحُوث، يَهتمُّ بالمبَاحِث الأُصُولية اهْتماماً بَالغاً، ولا غَرو في ذلك، فهو الأُصُولي البَارع، وله في ذلك مُصَنّفٌ قَوي، وهو: "المُذَكّرة في أُصُول الفِقْه"، على كتاب: "رَوْضة النَّاظر"، للمُوفَّق ابن قُدَامة الحَنْبلي.

مَوقفه مِنَ اللُّغة والشَّعر والنَّحو:

يهتم بهذه النَّاحية جِداً، ويتوسَّع فيها أحْياناً، كما قال في مقدَّمة كتابه: "وقد تَضَمَّن هذا الكتابُ أُمُوراً زائدةً على ذلك،كتَحْقيقِ بعضِ المسَائلِ اللُّغوية، وما يُحْتاجُ إليه مِنْ صَرْفٍ وإعْراب، والاسْتِشهاد بشِعر العرب".

والمؤلّفُ له عِلْمٌ وحِفظٌ واسِع أيضاً بالعَربيَّة والأشْعار [1]، ولذا فَهو إذا تَكلَّم فيها، رجَّحَ وميَّز الصَّوابَ مِنَ الخَطأ، ودلّلَ على ما يَقُول، رحِمَه اللهُ رحمةً واسَعة.

مَوقفه مِنَ القِراءات:

سبق قوله أنَّه قد الْتَزم أنْ لا يُبيِّنَ القُرآن، إلا بقِراءةٍ سَبْعية، ولا يَعْتمدَ على القِراءات الشَّاذَّة، وربَّما ذَكرها اسْتِشْهاداً للبيان بقراءةٍ سَبْعية، وعندَه أنَّ قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخَلف، ليسَتْ من الشَّاذ، وذَكَر أنَّ هذا قول المحقِّقين، منْ أهلِ العِلم بالقِراءات.

(١) يعرف ذلك كلُّ مَنْ تابع محاضراته ودروسه المسجَّلة في المسجد النَّبوي الشَّريف، في تفْسير القرآن الكريم وغيره.

موقفه مِنْ الإسْرائيليات:

أعْرضَ عنْ ذِكْر الإسْرائيليات في كتابه، وهذا أمرٌ يُحْمَدُ عليه.

حَسَنَين مُحَمّد مَخْلُوف

(١٨٩٠م - ١٩٩٠م)

اسْم التَّفْسير:

الشيخ حَسَنين محمد مَخلوف، العَدَوي، الأزْهري (مفتي الديار المصرية السابق).

اسْم الكتاب:

صَفْوةُ البَيَان لمعَاني القُرآن.

الوَصْف العام للتفسير:

تفْسيرٌ مختصر، مِنْ غيرِ إخْلالٍ ولا تَطْويل، سَهْلُ العبارة، وقد ذَكَر المؤلّفُ سببَ تأليفه للكتاب، ومَنْهجه فيه، فقال: "وقد رَغِبَ إليَّ كثيرٌ مِنْ طُلاب العِلْم، أنْ أضَعَ تَفْسيراً للقُرآن الكريم، واضحَ العِبارة، دَاني المجتنى، مُقْتصراً على ما لا بدّ مِنْ تفْسيره، من الآيات والمفْردات، يُسْتغنى به عنْ اسْتيعاب المطوَّلات، وفيها مِنْ تشعّبِ المبَاحث، وكثرةِ الأقْوال، ما قد يَعْسُر معه اسْتخلاصُ المعَاني القُرآنية مِنْها، على مَنْ لم يَألف أسَاليبها واصطلاحاتها، كما يُسْتغنى به عن المخْتَصرات، التي يدقُّ على الأذْهان فَهْمها، وتَنْبُو عنها إشَاراتها، فاسْتخرتُ الله تعالى، على ضَعْفي، وصُعوبة المقَام في وَضْعه، مُسْتعيناً بحولِه وقُوته، وهو خَيرُ معين، مُتَوكّلاً عليه وهو نِعْمَ الوكيل، مُبْتهلاً إليه عزّ شأنه؛ أنْ يُوفّقني للصّواب، ويحفظني مما يذَمُّ ويُعاب، ويَقِيل عثْرتي يومَ الحِساب.

وبدأتُ بشَرح مُفْردات القُرآن شَرْحاً وافياً، على ترتيبِ النَّظْم الكريم، لا على ترتيبِ المعاجم اللُّغوية، يُوقف منه على المعْنى بسُهولةٍ أثناء التلاوة، أو السَّماع، مع بيانِ معنى بعضِ الآيات التي انْتظمتْ هذه المفْردات...".

عقيدته:

مُؤوِّلٌ لأكثَر الصِّفات، ويختارُ التَّفويضَ أحْياناً، ويَنْسب ذلك إلى السّلف؟! وقد خَلَط بين مذْهب السَّلف والخَلف، في مقدمة كتابه، فيَنْبغي الردُّ عليه، وتَوضيح ما فيه من خطأٍ وغَلط.

فقد قال عند كلامه في "المحْكَم والمتَشَابه": "ومِنَ المتَشَابه: آياتُ الصِّفات!! نحو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؟ ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾؟ ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾؟ ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾؟ ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ ومنه: أحَاديثُ الصِّفات؟!".

ثم قال: "ومَذْهبُ جمهور أهلِ السُّنَّة، ومنهم: سفيان الثوري، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، والأئمّة الأربعة، أنَّه يجبُ الإيمانُ بها، وتَفْويضُ عِلم معناها، المراد منها إلى الله تعالى!! وترك تأويلها، مع تنزيهه تعالى عنْ حقيقتها!! لاسْتحالة مُشَابهته تعالى للحَوَادث، قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾".

- ثم نقلَ قول أم سلمة -ولا يَصحُّ عنها-وقول مالك: الكيفُ غيرُ مَعْقول، والاسْتواء غيرُ مجهول، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤال عنه بِدْعة ".

- ثم قال: "وقال إمامُ الحرمين أخِيراً في "الرسَالة النِّظامية": الذي نَرْتضيه دِيناً، ونَدِينُ به عَقْداً: اتباعُ سَلفِ الأمَّة، فإنَّهم دَرَجُوا على تَرْك التَّعَرضِ لمعانيها!!".

- ثم قال: "وممنْ ذَهَبَ إلى ذلك شيخُ الإسْلام ابن تيمية!! والإمام ابن القيم، ومن تَبِعهما!! وكثيرٌ منَ المفَسّرين كالبَغَوي!! والرازي، والجلالين، والألوسي، وصاحب فتح البيان، وغيرهم".

وقال: "وذهبتْ طائفةٌ مِنَ أهلِ السُّنة؛ إلى تأويلِ هذه الآيات، والأحَاديث الواردة في الصَّفات، بما يليقُ بجلاله تعالى، مع تنزيهه عنْ حَقِيقتها، وهو مذهبُ الخَلَف.

وقال الإمام الرازي: إنَّ الذي اختارُه الأئمةُ المحقّقون، مِنَ السَّلف والخلف، تركَ الخَوْضِ في تَعْيين التأويل، بعد إقامة الدليلِ القاطع، على أنَّ حملَ اللفظِ على ظاهره مُحالٌ؟! " انتهى.

- هذا كلامه؛ وفيه بيانُ عَقِيدتِه، وردُّنَا عليه مِنْ وُجُوه:

الأول: قوله إنّ آياتِ الصِّفات وأحَاديثها مِنَ المتَشَابه، الذي لا يُعلمُ معناه؟ وأنَّ ذلك مذهبُ أَئِمةِ الأمّة؟! وأنهم كانوا يُفوضُون علمَ مَعَانيها إلى الله تعالى؟!

هو قولٌ باطل ومَرْدُود!! إذْ لا يُعْرفُ أنَّ أَحَداً مِنَ الأئِمة -لا مَالكاً ولا الشَّافعي ولا أحمد بن حنبل ولا البخاري ولا غيرهم - جعلَ أسْماء الله تعالى وصفاته من المتشابه، الذي لا يَعْلم تأويلَه إلا الله تعالى، وأنَّها بمنزلة الكلام الأعْجَمي، الذي لا يُفْهم؟

ولا قالوا: إنّ اللهَ يُنَزّل كلاماً؛ لا يَفْهمُ أحدٌ مَعْناه؟ وإنما قالوا: إنَّ لها مَعَانٍ صحيحة، وقالوا: إنها تُمَرُّ كما جَاءت، ونَهَوا عنْ تأويلات وتحريفات الجهمية وأشباههم، وردُّوها وأبْطَلُوها، لأنّ مَضمونها: تَعْطيل النُّصوص عمَّا دلَّتْ عليه.

وليسَ معنى قولهم: تُمَرُّ كما جَاءت، أنها لا يُفْهمْ مَعْناها؟ وإنما مَقْصودُهم أنَّها لا

يُتَعرّض لها؛ فلا تُحرَّف كلماتها عنْ مَوَاضِعها، كما يَفْعله كثيرٌ مَنَ الأشَاعرة والمعتزلة وغيرهم، ويُسَمّي تحريفه تَأْويلاً!!

- وقد أبْطَلَ شيخُ الإسْلام ابنُ تيمية رحمه الله هذه المقالة؛ بما يَشْفِي ويَكفِي، فقال بعد كلامٍ له نحوَ ما سَبق: "والدليلُ على أنّ هذا ليس بمتَشابه، لا يُعْلم معناه، (يعني باب الأسْماء والصفات) أنْ تَقُولَ: لا ريبَ أنّ الله سمّى نفْسَه في القرآن بأسْماء، مثل: الرَّحمن، والوَدُود، والعَزيز، والجبّار، والعَلِيم، والقَدير، والرؤُوف، ونحو ذلك، ووصَفَ نفسه بصفاتٍ، مثلَ سُورةِ "الإخْلاص"، وآيةِ الكرسي، وأوّلِ الحَديد، وآخرِ الحَشْر، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾، وأنه يُحبُّ المتقيّن، والمقْسِطين، والمحْسِنين، وأنه يَرْضَى عن الذين آمنوا وعملوا الصّالحات، وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، ﴿يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَا﴾، ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾، ﴿يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ إلى أمثال ذلك.

فيُقالُ لمن ادَّعَى في هذا، أنَّه مُتَشَابهٌ لا يُعْلم معناه؛ أتَقُولُ في جميعِ ما سمَّى اللهُ؛ ووَصَف به نفْسَه؛ أمْ في البَعض؟ فإنْ قلتَ: هذا في الجَميع، كان هذا عِناداً ظاهراً،

وجَحْداً لما يُعْلم بالاضطرار مِنْ دِينِ الإسْلام، بل كُفْرٌ صَريح، فإنَّا نَفْهم مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ معنى، ونفْهمُ مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ معنى ليس هو الأول، ونَفْهمُ مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ إبراهيم: ٤٧. معنى، وصِبْيان المسْلمين، بل وكلُّ عاقلٍ يَفْهم هذا.

وقد رأيتُ بعضَ مَنِ ابْتدعَ وجَحَدَ مِنْ أهلِ المغْرب، مع انْتِسابه إلى الحَديث؟! ولكنْ أثَّرتْ فيه الفَلْسفةُ الفَاسِدة مَنْ يقول: إنَّا نُسمِّي اللهَ الرَّحمن القَدير، عَلَماً محْضاً، مِنْ غير أنْ نَفْهمَ منه معنىً يَدلُّ على شَيءٍ قطّ؟! وكذلك في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦ﴾ البقرة: ٢٥٥، يُطْلق هذا اللَّفظ مِنْ غيرِ أنْ نقولَ له عِلم؟! هذا الغُلو في الظَّاهر، مِنْ جنس غُلو القَرَامطة في الباطن، لكن هذا أيْبَس، وذاك أكفر؟..". إلى آخر كلامه رحمه الله، انظر: "دقائق التفسير" (١/ ١١٥-١١٨) ط دار الأنصار.

الوجه الثاني:

أمَّا زَعْمه أنَّ مَذهبَ سَلفِ الأمَّة وأئمتِها - ومنْهم شيخُ الإسلام وابنُ القيم- هو التفويض؟! فهو قولٌ عَارٍ عن الصِّحَّة، وفيما تقدَّم مِنَ الكلام إبْطالٌ له، وكيفَ لمسلمٍ عاقلٍ أنْ يقولَ: إنَّ الرسولَ ﷺ والصَّحابة والتابعين، لم يكونوا يَعْلمونَ ما يَقْرؤُون مِنَ الكتاب!! وقد ذمَّ اللهُ تعالى مَنْ قَرأ كتابه، ولم يَتدبَّره ويفْهمه ويَعقله، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ محمد: ٢٤، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ المؤمنون: ٦٨، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ص: ٢٩، وأمْثال ذلك مِنَ النُّصُوص التي تُبيِّن أنَّ الله يُحبُّ أنَّ يَتدبَّر النَّاسُ القرآنَ كلَّه، وأنَّه جعلَه نُوراً وهُدىً لعباده، ومُحَالٌ أنْ يكونَ

ذلك ممَّا لا يُفْهم معناه؟!

وقد أَلَّفَ الإمامُ أحمدُ كتاباً في الردِّ على الجهمية، وسَماه: "الرَّدُّ على الزَنَادقة والجَهْميَّة فيما شَكَّتْ فيه مِنْ مُتَشابه القُرآن، وتأوَّلتْه على غيرِ تأويله"، فعابَ أحمدُ رحمه الله عليهم أنَّهم يُفَسِّرون القرآنَ بغيرِ ما هُو معناه، ولم يَقُل أحْمدُ ولا أحدٌ مِنَ الأئمة: إنَّ الرسولَ لم يَكنْ يَعْرفُ معاني آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثها؟! ولا قالوا: إنَّ الصَّحابة والتابعين لهم بإحْسان لم يَعْرفوا تفْسير القُرآن ومعانية؟!

الوجه الثالث:

وأمَّا نِسْبةُ مَذْهبِ التَّفْويضِ لشيخِ الإسلام ابن تيميَّة؟! فأمرٌ يَعْلم بُطْلانه كلُّ مَنْ عَرَف الشيخ ابنَ تيميَّة ومُؤلفاتِه في العَقيدة، وقد أَبْطلَ هذا المذْهب في مواضعَ عديدة مِنْ كتُبه، بل كان يُسمِّي طريقتَهم: بطَريقةُ أهل التَّجْهيل، لأنَّهم يَقولون: إنَّ الرسولَ عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لم يكنْ يَعْرفُ معنى ما أُنْزلَ عليه مِنَ الآيات؟! ولا أصحابُه يَعْلمون معنى ذلك؟!

وانظر في ذلك: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤، ٣٥، ٣٨)، (١٧/ ٣٧٢ - ٤٤٣، ٤٥٠- ٤٥٢)، (١٦/ ٤١٠ - ٤٢٢) وغيرها كثير.

- وأمَّا الإمامُ ابن القيِّم، فانظر ردَّه على أهلِ التَّجْهيل (التفويض)، في "مختصر الصواعق" (١/ ٨١ - ٨٣).

- **ثم جاءَ المؤلِّفُ بدَعْوى أخْرى:** وهي أنَّ تأويلَ آياتِ الصِّفاتِ وأَحادِيثها، وتَنزيه اللهِ تعالى عنْ حقيقتِها!! هو مَذهبُ طائفةٍ مِنْ أهْل السُّنَّة!! ثم قال: "وهو مَذهبُ الخَلَف ؟!".

ومنَ المعْلُوم أنَّ أهلَ السُّنّة لم يقَعوا في تأويلِ النُّصُوص، وصَرْفها عنْ ظَاهرها

بدون حُجَّةٍ ولا دليل، وإنَّما وَقعَ في ذلك الجَهْميَّة والمعطِّلة، وأشْباههم مِنَ المعْتزلة، والأشَاعرة، والماتُريدية، الذين حَرَّفوا معاني الكتاب والسُّنة، وصَرفوها إلى معاني تَليقُ بالله على حَدِّ زعمهم؟! وصَدَقَ الله تعالى إذْ يقول: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٠؟!.

- **أمَّا الحَقُّ الوَاضِح**، في مَذْهب أهلِ السُّنَّة والجماعة: فهو الإيمانُ بما وردَ عنِ الله تعالى وعنْ رسوله ﷺ، في الأسْماء والصِّفات، مِنْ غَير أنْ يَجْحَدوا شيئاً منها، ويُثْبتونَ حَقيقتها مِنْ غير تَشْبيه، ويُنزِّهون ربَّهم مِنْ غيرِ تَعْطيل، ويُفوِّضون كيفيتَها إلى الله تعالى، فالمفَوَّضُ هو: "الكيفيَّة"؛ لا عِلْمَ المعنى، وبهذا يَفْترقُون عنْ سَائر أهلِ البدعِ في هذا الباب.

إلا إذا أرادَ بأهْلِ السُّنَّة، ما يُقابل الرافضة، مِنَ الأشاعرة وأشباههم؛ فهذا له وَجْهٌ صحيح.

- أمَّا ما ذَكرَه في تفْسيره في الصِّفات في كتابه "صَفْوة البيان":

- فقد قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف: ٥٦، "رحْمة الله: إفْضَاله وإنْعَامه على عِباده، أو ثوابه!!" وهو تأويلٌ للصِّفة بلازِمها.

- وقال عن صِفة "الغَضَب": "صِفةٌ أثْبتها الله تعالى لنَفْسه، على الوجْه اللائقِ بجلال ذاته، نُؤمنُ بها، ونُفَوِّض إليه تعالى عِلمَ حقيقتِها بالنِّسبة إليه، مع تَنزيهه عنْ مُشَابهة الحوادث، وأثرها: الانْتقام والعذاب" (ص٣).

ثم عادَ وفسَّر صِفة "الغَضَب" بالعِقَاب؟! في (طه: ٨١).

- وأوّلَ صفة "الرضا" بالحمد والمدح (الزمر: ٧) وبقبول العمل، والمكافأة عليه (البينة: ٨).

- وأوّلَ "الاسْتِهزاء" بالتَّحْقير للكفَّار، أو بالعذابِ مُجازاةً لهم على اسْتِهزاءهم بالمؤْمنين، وأنَّه مِنْ باب المشاكلة اللَّفظية (البقرة: ١٥).

- وذكر في صِفة "الحيَاء" (البقرة: ٢٦) مذهبَ السَّلف، ثم ذَكر مَذهب الخَلف، وهو تأويل الحياء بلازِمه، وهو التَّرك؟!

- وفي صفة "المكر" قال: "مكْرُ الله" حيثُ نجَّى رسولَه منْهم، فلا ضَرورة لادِّعاء المشَاكلة اللَّفظيَّة، في إطْلاق المكْر في حقِّه تعالى، وإنما يُراد به في حقّه سبحانه، المعنى اللائق بكماله". (آل عمران:٥٤).

والصَّواب أنْ يُقال: إنَّ المكرَ مِنْ صِفات الله تعالى، كما وَرد به النَّصُ القُرآني، ولا يَشتقُّ منه اسمٌ، فلا يقال منْ أسمائه: "الماكر"؟! ومَكْره تعالى يكون بمنْ يَمكرُ برُسُله وأوليائه، وهو محمودٌ.

- وفي "الإتيان والمجيء" نَقَل قول السّلف (البقرة:٢١٠)، لكنَّه في (الأنعام: ١٥٨)، وفي (الفجر: ٢٢) ذكرَ قولَ السَّلف، وقولَ الخلف مَنْسُوباً إلى ابن عَباس والحسن، ولا يَصحُّ عنهما.

- وأوّلَ صفة "المحبَّة" بالرِّضا، فقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ الصف: ٤، قال: "أي أنَّه تعالى يَرْضى عنِ الذين يُقَاتلون في سَبيل مرضاته". - وفي صفة "اليد" ذَكَر مذْهب السَّلف والخلف (ص: ٧٥) دون ترجيح، وذكر في قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ الزمر: ٦٧، قول الزَّمخشَري في تأويل اليَمين والقبض.

- وأثبتَ صفة "الكلام" في ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ الأعراف: ١٤٣، قال: "أيْ أزالَ الحِجابَ بين موسى وبينَ كلامه، فسَمِعه مِنْ غيرِ واسطة، بحرفٍ وصَوت، وهو لا

يُشبه كلام المخلوقين".

- وأثبتَ رُؤية المؤمنين لربِّهم (الأنعام: ١٠٣).

- وذكر في "الاسْتِواء" (الأعراف: ٥٤) قول السَّلف، ثم ذكر قول الخَلَف، لكنَّه اقْتصرَ على ذِكْر قول السَّلف في المواضع التالية؛ في آيات الاسْتواء.

- **وقال عنْ العَرش:** "عَرْشُ الله تعالى، كما قال الرَّاغب: مما لا يَعْلمه البَشَرُ إلا بالاسْم!! وليسَ كما تَذْهبُ إليه أوْهَام العامَّة، فإنَّه لَو كانَ كذلك، لكانَ حَاملاً له- تعالى عن ذلك- لا محمولاً؟!". (الأعراف: ٥٤).

قلتُ: القَولُ بأنَّنا لا نَعْلمُ عنْ "العَرْش" سِوى الاسْم!! ليسَ بصَحيح؟! وغفلةٌ عن النُّصُوص الكثيرة؟! فقد أَخْبرنا اللهُ تعالى في كتابه بصِفاتٍ عَديدة لعَرْشه، منها: أنَّ عَرْشه مجيد-أي: مُتَّسِع-وعَظيم، فهو أعْظمُ المخْلوقات على الإطْلاق، وأنَّه كريمٌ-أي: جميل-وأنَّه كان على الماء، وأنَّ له حَمَلةً مِنَ الملائكة يَحْملونه، وآخرين حافِّين مِنْ حَوْله، يُسَبِّحون بحمْدِ ربِّهم، ويَسْتغفرونَ للذين آمنوا، وأنَّه يَحْمله يومَ القِيامة ثَمانيةٌ مِنَ الملائكة، كلُّ ذلك في الكتاب الكريم.

وأخبرَ النبي ﷺ أنَّ زِنَة العَرْش، مِنْ أثْقل الأَوْزان، في قوله ﷺ لأمِّ المؤمنين جُويرية رضي الله عنها: "لقد قُلتُ بعْدَك أربعَ كَلِمَاتٍ، لو وُزِنتْ بما قُلْتيه لوَزَنَتْهنَّ: سُبْحانَ اللهِ عَددَ خَلْقه، سُبْحانَ الله رَضا نفْسِه، سُبْحان الله زِنَةَ عرشه، سبُحان الله مِدَادَ كَلِمَاتِه". رواه مسلم.

فذكر وَزْنه مع هذه الأُمُور التي لا تُحْصَى كثرةً، دليلٌ على عِظَم وَزْنه.

- وأنَّ له قوائم، كما قال ﷺ "... إنَّ الناسُ يَصْعَقُون يومَ القِيامة، فأكُونُ أول مَنْ يُفيق، فإذا أنَا بموسى آخذٌ بقَائِمةٍ مِنْ قَوائم العرش...". متفق عليه.

- وأخْبر أنّ "العَرْشَ" سَقْفُ الفِرْدوس، في قوله ﷺ: "وإذا سَألتم الله عزّ وجلّ فسَلُوه الفِرْدَوس، فإنه وَسَط الجنةِ، وأعْلى الجنَّة، وفوقه عَرْشُ الرَّحمن، ومنه تَفجَّر أنهارُ الجنَّة". رواه البخاري.

وغير ذلك مما وَرد في شأْن "العَرش" مِنَ النُّصوص، فكيفَ يُقال بعد ذلك: إنَّنا لا نَعلم عن العرشِ سِوى الاسْم!![1].

- ولم يُنْكر "العَرش" إلا المُعطِّلة، كما قال الإمامُ أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه "الردُّ على الجَهْميَّة" (ص٢٦): باب الإيمان بالعَرْش: وهو أحَدُ ما أنْكرته المعَطِّلة، ثم قال: "وما ظَنَنَّا أنْ نُضْطَّرَ إلى الاحْتِجاجِ على أحَدٍ ممنْ يدَّعي الإسْلام؛ في إثْبات العَرْش والإيمان به، حتى ابْتُلينَا بهذه العِصَابة الملْحِدة في آيات الله، فشَغَلُونا بالاحْتِجاج لما لم تختلف فيه الأممُ قَبْلنا...".

- أمَّا قولُ الراغب الذي نقله المصنِّف: "وليس كما تَذْهبُ إليه أوْهَام العامَّة، فإنَّه لو كان كذلك؛ لكان حَاملاً له- تعالى عن ذلك- لا محمولاً".

فبيانُ ذلك أنْ نقول: إنَّ الله تعالى شَأنه مُسْتَغنٍ عنْ كلِّ ما سِواه، وهو خَالقُ كلِّ مَخْلوق، ولم يَصِرْ عَالياً على الخَلْق بشَيءٍ مِنَ المخْلُوقات، بلْ هُو سُبحانه خَلَقَ المخْلوقات، وهو بنفْسِه عَالياً عليها، لا يَفْتقرُ في عُلّوه عليها إلى شيءٍ منها،كما يَفْتقر المخْلوقُ إلى ما يَعلو عليه مِنَ المخْلوقات، وهو سبحانه حَاملٌ بقُدْرته للعَرْش، وحَمَلَة العَرْش مِنَ الملائكة، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾﴾ فاطر: ٤١.

---

(١) وللحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة (٢٩٧هـ) رسالةٌ باسم: «كتابُ العَرش وما رُوي فيه» حققتها قديما، وطُبعت مرتين، والحمد لله رب العالمين، وسيعاد طباعتها إنْ شاء الله.

وهم إنما أَطَاقوا حَملَ العَرش؛ بقُوّته سبحانه وتعالى، فهو بقُوته وقُدْرته؛ الحاملُ للحَاملِ والمحمول، فكيفَ يكون مُفْتقراً إلى شيء؟!

انظر "درْءُ تَعَارض العَقْل والنقل" (٧/ ١٩ - ٢٠) لشيخ الإسْلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

- **ومما يُؤْخذ عليه:** قوله في قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ آل عمران:٣١، قال: "تحبُّون الله، أيْ: تُحبُّون طاعتَه أو ثوابه؟! وأكملُ مِنْ ذلك! محبَّتُه تعالى لذاته؟! لا طَمَعاً في ثَوابه، ولا خَوْفا مِنْ عقابه؟!".

وهذه مِنْ شَطَحات المتَصوِّفة؟! التي خَالفوا بها مَنْهجَ الأنْبياء والصَّالحين، فقد قال تعالى بعد أنْ ذَكَر جَملةً مِنَ الأنبياء في سُورة الأنبياء؛ قال في مَدْحِهم والثَّناء عليهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ الأنبياء: ٩٠.

وقال تعالى آمراً عباده الصَّالحين: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ الأعراف: ٥٦.

وقال سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ الزمر: ٩.

وغيرها من الآيات.

مَوْقفه مِنَ الأحْاديث والأسَانيد:

هو تَفسيرٌ مُختصر لمفْردات القُرآن وجُمَله، لم تُذْكرْ فيه الأحَاديثُ إلا قليلاً، كأسْباب النُّزُول، ولا تُعْزى لمصَادرها إلا قليلاً أيضا.

مَوْقفه منَ الأحْكام الفِقْهية:

يَشْرحُ الآياتِ عُمُوماً، ومنْها الآياتِ التي احْتوت على الأحْكام الفِقهيَّة شَرحاً مُوجزاً مُيسَّراً، ولا يَذْكر اخْتلافَ الفُقهاء فيها، ويُحيل مَنْ أرادَ الاسْتزادة والتَّفْصِيل، إلى كُتِب الفقه. انظر (ص: ٧٢٩).

مَوْقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

يَهتمُّ بشَرْح المفْردات القُرآنية، مِنْ غير إسْهَابٍ أو تَطْويل، وأمَّا النَّحو والشِّعر، فلمْ يتعرَّضْ له، لأنّه قَصَدَ الاخْتِصار في كتابه، والتَّقريب للتفسير.

موقِفه منَ القِرَاءات:

لم يَذْكر فيه القِراءات.

موقِفه مِنَ الإسْرائيليات:

أعْرَضَ عنْ ذِكر الإسْرائيليات، وقد ينْقد بعضَها، كما قال في (البقرة: ١٠٢): "وما يَرويه المُفسِّرون في قصة "هَاروت ومَاروت" لا أصْلَ له، وهو مِنْ أكاذيبِ الإسْرائيليين، فلا يُعَوَّل عليه، وقد أنْكره مِنَ الأئمَّة: القَاضي عِيَاض، والإمام الرازي! والشِّهاب العراقي، وابن كثير، والألوسي".

* ملاحَظات على تفْسِير "جُزْء عم" لحَسَنين مَخْلُوف *

هذه مُلاحظات عامَّة على تفسير: "كلِمَاتُ القُرآنِ تفْسِيرٌ وبيَان" كنْتُ قد كتبتُها؛ اسْتجابةً لطلبِ بعض الإخْوة المُدرسين الأفاضل، بمراجعة هذا الجزء:

في سورة البروج:

في قوله: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ البروج: ٣. قال: ﴿وَشَاهِدٍ﴾ مَنْ يَشْهد على غيره فيه، ﴿وَمَشْهُودٍ﴾ مَنْ يَشْهدُ عليه غيرُه فيه". واقتصر عليه!

وقد ورد في الحديث الصّحيح: من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه: قال ﷺ: "اليَومُ الموعُود: يومُ القِيامة، والشّاهدُ: يومُ الجُمُعة، والمشْهود يوم عرفة...". رواه الطبراني في الكبير بسَندٍ حسن، وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة، رواه الترمذي والبيهقي. (انظر السّلسلة الصحيحة ١٥٠٢).

- وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ البروج: ١٤. قال: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: أي "المتَودّد إلى أوْليائه بالكرامة". وهو تأويل؟!

والصوابُ أنْ يُقال: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: الذي يُحبُّ رُسَله وأوليائه، ويُحبُونه، فهو أحبُّ إليهم من كلِّ شيء.

وقد قرَّره المؤلف في تفسيره "صَفْوةُ البَيَان"فقال: ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ كثير المحبّة لمَنْ أطَاعه.

في سورة "الطارق":

في قوله: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق: ٤. قال: "...إلا عليها مُهَيمن ورقيب، وهو الله تعالى!".

وفيه بُعد!

والصواب: أنْ يُفَسّر بأنَّ كلَّ نفسٍ عليها حَفَظة مِنَ الملائكة، تُحْصي عليها أعْمالها وأقوالها.

وهو ما ذكره ابن جرير (٣٠/ ٩١) عن قتادة بسندٍ حسن، واخْتاره ولم يَذْكر غيره، وكذا ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤٩٨)، وقال: هو كقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ الرعد: ١١.

وكذلك ابنُ القيم في كتابه "أقسام القرآن" (ص٦٤) ذكر هذا القول، ولم يَحكِ غيره.

في سورة "الغاشية":

في قوله تعالى: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾ الغاشية: ٣. قال: تَجُرُّ السّلاسِل والأغْلال في النَّار ﴿نَّاصِبَةٌ﴾ تَعِبة مما تُلاقيه فيها ممن العذاب".

وقد ذكر ابن جرير نحوه عن قتادة (٣٠/ ١٠٢).

ولو ذكر التفسير الآخر لكان أولى، وهو ما ذكره البخاري في التفسير (٨/ ٧٠) مُعَلّقا عن ابن عباس قال: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾: النَّصَارى. ووصله ابن أبي حاتم من طريق شبيب بن بشر (وهو صدوق يخطىء) عن عكرمة عن ابن عباس، وزاد: اليهود.

واختاره ابن كثير في تفسيره (٤/ ٥٠٢) فقال: أيْ: قد عَمِلت عَمَلاً كثيراً، ونَصِبتْ فيه، وصَليتْ يومَ القيامة ناراً حَامية.

في سورة "الفجر":

في قوله تعالى: ﴿ذِى ٱلْأَوْتَادِ﴾ الفجر: ١٠. قال: "الجيوش الكثيرة التي تَشُدُّ مُلْكه".

وقد ضعَّف ابن جرير هذا القول، فقال (٣٠/ ١١٤): وأولى هذه الأقوال عندي بالصّواب؛ قولُ مَنْ قال: عنى بذلك الأوْتاد، التي تُوُتَد مِنْ خَشَبٍ كانتْ أو حَديد، لأنَّ ذلك هو المعْرُوف مَنْ مَعاني الأوْتاد، ووُصِفَ بذلك لأنَّه إمّا أنْ يكون كان يعذّبُ الناس بها، كما قال أبو رافع وسعيد بن جبير، وإما أنْ يكونَ كان يُلْعب له بها".

فيكون تفسير: الأوتاد: هي التي يَرْبط بها مَنْ يُريد تَعْذيبه، أو البيوت العظيمة التي كانت تُنْصبُ له بالأوْتاد.

في سُورة "البلد":

قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ حلالٌ لك ما تَصنع به يؤمئذ. انتهى.

وفيها اختصار شديد وإبهام.

وبيانها: أن الله سبحانه قد أقْسَم بالبلد الحرام وهو مكـة؛ لشَـرفها وحُرْمتهـا، ﴿وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ أي: وأنتَ حلالٌ به يوم الفتح، أي: في حلٍّ مما تصنع فيه في سبيل الله، تَقْتلُ إنْ شئت مَنْ أشْرك بالله؛ وتأْسِر مَنْ أردت.

في سورة "الشّمس":

في قوله تعالى: ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ﴾ الشمس: ١٤. قال: "أهْلَكهم، وأطبقَ العذابَ عليهم. ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ فجَعل الدَّمْدمة عليهم سَواء".

ولم يَذكر معنى "دَمْدَم" ومعناها: غَضِب، مِنَ الدَّمْدمة: وهي الغَضَب، وقد فسَّره ابنُ كثير كذلك، فقال: أيْ: غَضِب عليهم، فدمَّر عليهم (فسَوّاها) أي:

فجعلَ العُقوبة نازلةً عليهم على السواء. (٤/ ٥١٧).

وفي سورة "الماعون":

قال في قوله تعالى: ﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾ "ما يَتَعاوره النَّاسُ بينهم بُخلاً". انتهى.

والعبارة فيها غُمُوض، والأحْسن أنْ يُقال: يمنعون بُخلا ما يَسْتعيره الناسُ بعضهم مِنْ بعض، كالقِدْر والفَأس والدَّلو، وأشْباه ذلك.

الشَّعْراوي

(١٣٢٩هـ - ١٤١٩هـ = ١٩١١ - ١٩٩٨م)

اسم المُفسِّر:

هو الشيخُ مُحمَّد مُتولِّي الشَّعْراوي، عالمٌ أزهري، يُعدُّ مِنَ المشْهورين بتفْسيرِ معاني القُرآن الكريم في العَصْر الحَديث؛ بطُرقٍ مُيَسَّرة لعامَّة الناس، ممَّا جَعَله يَصِلُ لشَريحةٍ كبيرةٍ مِنَ المسْلمين في العالم العَربي.

اسْم الكتاب:

تفسيرُ الشيخ الشَّعراوي طُبِع بعضه، وأغْلبه صَوتي، ومرئي.

الوَصْف العام للتفسير:

الطَّابع العام لتفسير الشَّيخ الشّعراوي أنَّه تَفْسيرٌ وعظيٌّ اجْتماعي لُغوي، فيه الكثيرُ مِنَ الفوائدِ اللُّغوية الجميلة، والتأمُّلات الدَّقيقة، ويمكنُ القول بأنّ منْهجه في التفسير؛ يقوم على اللُّغة وجَمالياتها، إذْ هو أصْلاً خَريج كلية "اللغة العربيَّة" بالأزْهر، ولذا فهو يَعْتني كثيراً بمحاولة الكَشْفِ عنْ فَصَاحةِ القُرآن، وأسْرارِ نَظْمه وبلاغته، وبيانِ حِكَم القُرآن في آياته، والكشْف عنْ عِلل الأوامر والنَّواهي الإلهية.

والشيخُ قد تأثَّر بمنْ سبقه مَنْ أصْحابِ المدْرسة العقليَّة، مثل: محمَّد عبده، والمراغي وغيرهما؛ فهو يُكثرُ منَ الحِوار العَقلي، ويُسْهِب فيه، وسَنذكر بعضَ التَّفصيل في ذلك.

ويُحاول دوماً أنْ يَربط بين الآيات التي تتحدَّث عن الموضُوع الواحد في القرآن كلّه، فهو يرى أنَّ القُرآنَ كلَّه وحدةً واحدة لا تَتَجزأ، وكُلٌ لا يتبعَّض، وأنَّ الأصْل في القرآن أنَّه مبنيٌ على الوصْل لا على الفَصْل، وأنّ القصَّة تُقْسم على فُصُولٍ مُتعدِّدة في سُورٍ مختلفة، تُظهر كلَّ سُورةٍ جُزءاً مُعيناً، مع ما يَتناسب مع جَو السُّورة العام.

كما يَهتمُّ الشيخ بالإصْلاحِ الاجْتماعي، والتَّهذيبِ الأخْلاقي، وعلاج بعض الأخْطاء بين الناس.

ويُكثر مِنْ ضَرْب المثال، وتصوير المعاني بالصُّور الحسيَّة، مما يجعله يَسْتطرد في سَرْد الموضوعات، والإطالة والتِّكرار.

كما يَهتمُّ بردِّ الشُّبُهات حَولَ القرآن، والإسْلام، والنُّبوة وغيرها، بأسْلوبٍ منْطقي جَدَلي، بين العُمْق والسُّهُولة في الأَلْفاظ، باسْتعمال اللَّهجَة المصْريَّة الدَّارجة، مع اللُّغة الفُصحى.

-يقول الشيخ الشَّعراوي مُوضِّحًا مَنْهجَه في التفسير: "خَواطِري حولَ القرآنِ الكريم؛ لا تَعْني تَفْسيرًا للقُرآن، وإنَّما هي هِباتٌ صَفَائية! تَخْطرُ على قلبِ مُؤْمنٍ في آيةٍ أو بضعِ آيات، ولو أنَّ القُرآن مِنَ المُمْكن أنْ يُفَسَّر؟! لكانَ رسولُ الله أوْلى الناسِ بتفسيره؟! لأنَّه عليه نَزَل، وبه انْفَعل، وله بَلَّغ، وبه عَلِمَ وعَمِل، وله ظَهرتْ مُعْجَزاته، ولكنَّ رسولَ الله اكْتَفى بأنْ يُبيِّن للناسِ على قَدْر حَاجتِهم مِنَ العبادة، التي تُبيِّن لهم أحْكام التَّكليف في القُرآن الكريم، وهي: افْعلْ، ولا تَفْعل، تلك الأحْكام التيُ يُثابُ عليها الإنْسان إنْ فَعَلها، ويُعاقبُ إنْ تركها، وهذه هي أُسُس العِبادة لله، التي أنْزلها في القُرآن الكريم؛ كمَنْهجٍ لحياة البَشَر على الأرْض، أمَّا الأسْرارُ المُكتَنِزة في القُرآن حولَ الوُجُود، فقد اكتَفى رسُولُ الله بما عَلِمَ منها،

لأنَّها بمقياسِ العقل في هذا الوَقت، لم تكنْ العُقولُ تَستطيع أنْ تتقبَّلها، وكان طرحُ هذه الموضُوعات سيُثير جَدَلاً يُفْسدُ قضيَّةَ الدِّين، ويجعل الناس يَنْصرفون عنْ فَهْمِ منْهجِ الله في العبادة، إلى جَدَلٍ حَول قضايا لنْ يَصِلوا فيها إلى شيء..؟!" انتهى.

هذا مع أنَّ القرآن قدْ أوْضحَ كثيراً منَ الآياتِ الكونية، والأسْرار الخفيَّة، في السَّموات والأرض وغيرها، وكذا ما يَتعلّق بخَلْقِ الإنْسان، والملائكة، والجنِّ، والحيوان، والطَّير، والنَّبات... إلخ، وإنْ كان العُلماءُ يكتشفون في كلِّ عصرٍ؛ عُلوماً ومعاني وأسْرار جديدة، في ثنايا القُرآن العظيم.

عقيدته:

الشيخُ الشَّعراوي ﵀ مُضْطَربٌ في باب "الأسْماء والصِّفات"، فتارةً يُفسِّرها بتفسِير السَّلف، وتارةً بتأويل الخَلَف، وهو الغَالب؟! وقد سُئل العلَّامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﵀ عن عقيدة الشَّعرواي؛ فأجابَ: "الذي نحنُ نَعْرفُه عنه: أنه خَلَفي أشْعري". انتهى من شريط مُسجل: "وَقَفات مع الشعراوي، وكشك" للألباني ﵀.

كذلك سُئل الشيخ المُحدِّث عبد المحسن العبَّاد حفظه الله: هل تَفْسيرُ الشيخ الشَّعراوي منْ تفسيرِ أهل السُّنة والجماعة؟ فقال الشيخ: "لا؛ ليسَ مِنْ أهلِ السُّنَّة والجماعة، هو منْ أهل التأويل" انتهى. الشريط رقم (٣١٩) من شرح الشيخ على "سنن الترمذي".

وليس هذا منْ كلامِ الأقْران بعضهم في بعض؟ كما زَعَم أحدُهم؟! بلْ هو كلامٌ قائمٌ على الدليلِ والبُرهان، كما سيأتي.

ومَنْ قرأَ بعضَ كلامه، أو سَمعه في تفْسِير الصِّفات، اتّضحَ له ذلك، وأنَّه على المذْهب الأشْعري، وهو مَذْهب كثيرٍ ممنْ دَرَس في الأزهر.

- وأيضاً: ما جاء في كتاباته، وخاصّةً في "خَواطره" حول القُرآن الكريم، التي كان يَكتبها في "مجلَّة اللِّواء الإسْلامي" ما يدلُّ على أنّه أحْياناً يَسْلُكُ مَسْلكَ التأويل الأشعري؟! وأحياناً يسْلك مَسْلك التفْويض؟ في المجلة المذْكورة.

*** وها نَحنُ نَذْكر مِنَ الأمْثلة مِنْ كلامه، ما يوضّح مَنْهَجه في "الأسْمَاء والصِّفات":**

١- قال عند حديثه في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ النساء: ١٦٤؛ قال: "فإذا نَظَرنا إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ النساء:١٦٤، فكأنَّه سبحانه قد خصَّه بهذه العبارة؛ ليدلَّ على أنَّه أوْحى لموسى بطريقين، أولاً: بالطَّريق الذي أَوْحَى به إلى غيره مِنَ الأنبياء. ثانياً: بالطَّريق الخاص، وهو كلامُ الله، الذي بَدَأ به مُوسى بالوادي المقدّس".

ثم قال: "ووقفَ العُلماء هنا وقفةً عَقْلية؟! وقالوا: كيف يَتكلَّم اللهُ إذْن؟! ونقول: إنَّ كلَّ صِفةٍ لله، ويُوجدُ مِثْلُها للخَلْق، إنَّما نأخُذُه بالنِّسبة لله في إطار: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١؛ فإنْ قلتَ: إنَّ لله وُجُودٌ، وللإنْسان وجُود، فوجُودُ الإنْسان ليس كوجود الله...".

قلتُ: ما أجْمَله منْ كلام وأصْوبه، وليتَ الشيخ رحمه الله التزمَ ذلك في كتاباته وكلامه.

٢- في حديثه عند قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ النحل: ٥٠، قال عفا الله عنه: "ما المرادُ بالفَوقيَّة هنا؟ نحنُ نَعرفُ أنَّ الجهاتِ ستٌ..

ثم قال: إذن: فالفَوْقيَّة هي محلُّ العُلُو، وهذه الفَوقيَّة قد تكونُ فوقيةَ مكانٍ، أو فوقيةَ مَكَانة؛ فالذي يقول: إنَّها فوقيَّة مكان، يَرى أنَّ اللهَ في السَّماء، بدليل أنَّ الجارية سُئلت: أينَ الله؟ أشارتْ إلى السَّماء، وقالت: في السَّماء؛ لأنَّه لا يَصحُّ أنْ نقول: إنَّ الله تحت؟ فالله مُنَزَّهٌ عنْ المكان، وما نُزِّه عنْ المَكَان، نُزِّه عنْ الزَّمان، ثم قال: إذن؛ الفَوقيَّة هنا فوقيَّة مَكانة؟! بدليل إنّنا نَرَى الحَرسَ يَحرسُون القُصُور، يكون الحارسُ أعْلى مِنَ المحْروس، فهو فوقه مَكاناً، إنَّما هل هو فوقه مكانة؟! بالطَّبع لا؟!".

وهذه معارضةٌ للنَّصِ بالعقل والرأي؟! وتحكُّمٌ بإثْباتِ بعضِ أنْواع العُلو دون بعض؟!

٣- وفي الاسْتواء قال: "... فذَاتُ اللهِ ليْسَتْ كذَواتنا، وكذلك صِفاتُ اللهِ ليستْ كصفاتِنا، وفِعْلُه ليس كفعْلنا، واسْتواؤُه سُبحانه ليس كاسْتوائنا، بل في إطار ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى: ١١، لأنَّ الذي يُفْسِد الفَهْم، أنْ يقال: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنى: قَعَد؟! أو فلنَأْخذ الاسْتواء كتمثيل للسَّيطرة؟! وسُبحانه مُسَيطرٌ على كلِّ شيء، والاسْتواء: يعني التَّمكُّن؟! وسبحانه القائل: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ القصص: ١٤". التفسير (١/ ٣٨٢٨).

- وقال في موضع آخر: "فقولُ الحقِّ عن ذاته: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ..﴾ يونس: ٣، يعني: أنَّ الأمور قد اسْتَتبتْ وتمّت؟! وهكذا نَفْهم أنَّ كلَّ شيءٍ يَتَعلَّق بالحقّ سُبحانه وتعالى؛ نأخذُه في إطار: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ..﴾ الشورى: ١١، وأنَّ كلَّ صفةٍ مِنْ صفاته؛ يأتي تمثيلها ليُقرِّبَ المعنى فقط، ولا يُعْطي حَقيقة المعنى؛ لأنَّه سُبحانه ليسَ كمثله شيء، وهكذا فسبحانه له اسْتواءٌ يَليق بذاته، لا كاسْتواء البَشَر".

-وقال في موضعٍ ثالث: "فالعَرْش إذنْ هو سَريرُ الملك؛ لأنَّ المَلك لا يَجلس على العَرش إلا بعد إنْ تَسْتقر الأُمُور، فكأنَّ قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ كنايةٌ عنْ تمام الأُمُور وخَلْقها؟! وانتهتْ المسألة". التفسير (١ / ٢٩٠١).

٤- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ المائدة: ٦٤، قال: "وكلمةُ "اليد" في اللغة؛ تُطْلق على الجَارحة، وتُطْلق على النِّعْمة، فيقولُ الرجل: إنَّ لفلانٍ عليَّ يداً لا أنْساها؛ أي: أنَّه قدَّم جميلاً لا يُنْسَى. واسْتُعْملت اليدُ بهذا المعنى، لأنَّ جميعَ التَّناولات تكونُ باليَد". التفسير (١ / ٢٢٥٦).

وهناك أمثلةٌ أخْرى، وهو-في الأغْلب-يَتجنَّبُ الخَوضَ في مَسَائل الأسْماء والصِّفات؛ وربَّما لأنَّه يخاطب العامّة، فيَكتفي بالعُمُوم والإجْمال.

*** أمَّا توحيدُ الإلهيَّة:**

بدايةً الذي يَقرأ في تفْسير الشَّيخ، يَجده قليلَ الاهْتمام بقَضايا التَّوحيد، والعقيدة الصَّحيحة؛ وبيان ما يُضادُّها مِنَ البِدع والشِّركيات، مع أهمِّيتها؟! وشِدَّة حاجةَ العامَّة لديه لها!! وكثرة الجهْل بها؟!

ثانياً: إنْ ذَكَرَ شيئاً في ذلك، فهو يتكلَّمُ بكلامٍ غير مُبينٍ ولا واضِح؟! بل تارةً يتكلَّمُ بما يُخالفُ توحيدَ الإلهية؟!!

*** وهذا بعضُ كلامه في ذلك:**

١- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ الزمر: ٣، قال: "لو قالُوا: لا نَذْبحُ لهم، إلا ليُقَرّبونا إلى الله زُلفى- مثلاً -لكان مِنَ الجائز أنْ يَدْخلوا في عبادة الله" اهـ.

فالذي يَظهر مِنْ كلامه أنَّ الشيخَ-عفا الله عنه-لا يَعُدُّ الذَّبحَ مِنَ العبادة؟!

وهذا مُخالفٌ للنُّصُوص الصَّريحة مِنَ الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة، في هذه المسْألة المهمَّة، إذْ يقول الله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الأنعام: ١٦٢.

ويقول سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ الكوثر: ٢. فقَرَن بين الصّلاة والذِّبح.

ويقول الرسول عليه الصّلاة والسّلام: "لَعنَ اللهُ مَنْ ذَبحَ لغَيرِ الله". رواه مسلم.

٢-عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ النساء: ١١٧. لم يَذْكر معنى الدُّعاء والعِبادة في الآية، وما وَقَعَ فيه أهلُ الشِّرك؛ من دُعاءِ غيرِ الله تعالى، وإنما أسْهَبَ في ذِكْر القَضَايا اللُّغوية والبلاغية؟!

٣-وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ المائدة: ٣٥، قال عفا الله عنه: "نقولُ لمَنْ يُكفِّر المتَوسِّلين بالنَّبيّ أو الولي؟! هو يعتقدُ أنّ له مَنْزلةً عندَ الله، وهل يَعتقد أحَدٌ أنَّ الوَلي يُجامله ليُعْطيه ما ليسَ له عند الله؟ طبعاً لا". ثم قال: "والجَماعة! التي تقول: لا يَصِحُّ أنْ نَتوسَّل بالنَّبي ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ انتقلَ إلى الرفيق الأعْلى، نقولُ لهم: انْتظروا قليلاً، وانْتَبهُوا إلى ما قال سيدنا عمر رضوان الله عليه: كنا في عَهد رسولِ الله ﷺ إذا امْتَنعَ المطَر؛ نتوسَّل برسولِ الله ﷺ، ونَسْتسقي به، ولما انْتقلَ رسولُ الله ﷺ توسَّل بعمِّه العباس، وقالوا: لو كان التَّوسلُ برسولِ الله ﷺ جَائزاً بعد انْتقاله، لما عَدَل عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه عن التَّوسّل بالنَّبيِّ ﷺ بعد انْتقاله، وذهبَ إلى التَّوسل بعمِّ النبي ﷺ، ونسْأل: أقالَ عمرُ: كنا نتوسَّلُ بنَبيِّك، والآن نتوسَّل إليك بالعبَّاس؟ أمْ قال: والآن نتوسَّل إليك بعمِّ نبيك؟".

قال: "ولذلك فإنَّ الذين يَمْنعون ذلك، يُوسِّعون الشُّقّة على أنْفسِهم، لأنَّ

التَّوسلَ لا يكونُ بالنَّبي ﷺ فقط؟! ولكنَّ التوسُّل أيضاً بمنْ يمتُّ بصِلةٍ إلى النَّبي ﷺ؟!". انتهى.

وهذا مُخالفٌ لما تقرَّر في أبْوابِ التوحيد عند أئمة الإسْلام، مِنْ حُرْمة دُعاء الأمْوات، والتوجُّه لهم وسُؤالهم مِنْ دون اللهِ، فهذا عينُ ما كان يَفعلُه المشْركون مع آلهتِهم، كما قال سبحانه لهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الأعراف: ١٩٤.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ الإسراء: ٥٦.

وقال عزّ وجل: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ سبأ: ٢٢.

وقال الله تعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ البقرة: ١٨٦.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ غافر: ٦٠.

وهل ما كان عليه كُفَّار قريش، ومَنْ كان قَبلهم مِنَ الأُمَم المشْركة، مِنَ الغُلو في الأنْبياء والصَّالحين، ودُعاؤهم وسُؤالهم، يختلف عمَّا ذكره الشّيخ؟!

ولو كان التوسُّل بالنَّبي ﷺ بعدَ موتِه، أو بجاهِه جَائزاً كما يقولون، لما احتاجَ عمر رضي الله عنه إلى التَّوسُّل بدُعاء عمِّه العبَّاس رضي الله عنه، بل لكانَ ذهبَ لقبرِ النَّبي ﷺ مُبَاشرةً، وطَلبَ منه وسأله؟! أو لكانَ دَعَا الله تعالى بجاهِ نبيِّه ﷺ؟! لكنْ كلُّ ذلك لم يَفْعله عمرُ رضي الله عنه، ولا غيره منْ أصْحاب الرسول ﷺ، رضْوان الله عليهم، لا قَبْله ولا بَعده أبداً.

ولا بدَّ أنْ نعلم: أنَّ التَّوسُّلَ بدُعاءِ الأحْياء الصَّالحين، يَختلفُ عن التَّوسّل بالأمْوات الصَّالحين، فقد قال ﷺ: "دَعوةُ المرءِ المسْلمِ لأخِيه بظَهْرِ الغَيْب، مُسْتجابةٌ، عند رأْسه مَلَكٌ موُكَّلٌ به، كلّما دَعا لأخِيه، قال المَلَكُ الموكَّل به: آمِين، ولكَ بمثل". رواه مسلم.

فيَجوزُ أنْ تَطلبَ مِنَ الرَّجلِ الصَّالح الحيِّ الحاضر؛ أنْ يَدْعو لك، بخلافِ غيره.

٤- ولهذا عُرِفَ عنَ الشيخِ التَّسَاهل في مَسْألة القُبُور داخل المسَاجد؟! والجدْل والدِّفاع عنها، ومُهاجمة مَنْ يُخالفه؟! بل كان يُلقي دُروسَه داخلَ مَسَاجد فيها قُبور؟! بل بُنيتْ على القُبُور؟! وتَنْتشرُ فيها البِدع الشَّركية، والخُرافات والغُلُو في الصَّالحين، مثل: مَسجد الحُسين، ومَسجد السَّيدة زينب بالقاهرة، والتي بُنيتْ لأجْل هذه القُبور، وقد قال ﷺ: "لعَنَ اللهُ اليَهودَ والنَّصَارى، اتَّخذُوا قُبُورَ أنْبيائِهم مَسَاجد". متفق عليه.

وفي هذه الأمَاكن مِنَ الأعْمالِ ما يقْشعِّر له بَدنُ المؤمنُ الموحِّد، ولم يكنْ الشيخ ممنْ يقف ضِدَّ هذه البدعِ الشِّركيَّة المنْكرة، بل على العكس مِنْ ذلك؟! فقدْ كان يَردُّ ويُدافعُ عن هذه البدع المُنكرة، والله المستعان.

-وقال في مقابلة: "إذا كان اتِّخاذُ المسْجد على القَبْر مُحرَّماً، فاذْهبُوا فأزِيلوا قبرَ النبيِّ ﷺ؟! وقبرَ أبي بكرٍ وعُمر مِنَ المسجد النبوي؟!". (مقابلة مُسجَّلة على اليوتيوب).

وهذه شُبْهة يُشوِّش بها عُبَّادُ القُبور على أهلِ التوحيد، وهي: وجودُ قبْر النبي ﷺ في مَسْجده، وقبرا صاحبيه؟!

- والجواب عن ذلك: أنَّ الصَّحابةَ ﷺ لم يَدْفنوه في مَسْجده، وإنَّما دفنوه في بيتِ عائشة ﷺ، كما قال لهم ﷺ، فإنَّه لَمَّا قُبِضَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ اخْتَلَفوا في دَفنِه، فقال أبو بَكرٍ: سمِعتُ مِنْ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ شَيئًا ما نَسِيتُه، قال: "ما قبَضَ اللهُ نَبيًّا؛ إلَّا في المَوضِعِ الذي يُحِبُّ أنْ يُدفَنَ فيه". ادْفِنوه في مَوضِعِ فِراشِه". رواه الترمذي وابن ماجة.

فلما وَسَّعَ الوليدُ بن عبد الملك مسجدَ النَّبي ﷺ في آخِرِ القَرْن الأول، أَدْخل الحُجرة في المسْجد، وقد أساءَ في ذلك، وأنكرَ عليه بعضُ أهلِ العلم، ولكنه اعتقد أنَّ ذلك لا بأسَ به لأجْل التَّوسعة.

فلا يجوز لمسْلمٍ أنْ يحتجَّ بذلك على بناءِ المساجدِ على القُبور، أو الدَّفن في المساجد؛ لأنَّ ذلك مُخالفٌ للأحاديثِ الصَّحيحة؛ ولأنَّ ذلك أيضاً مِنْ وسَائل الشِّرك بأصْحابِ القُبور.

٥- وجُود النَّفَسُ الصُّوفي في التَّفْسِير: فإنَّ تَوجُّهاته الصُّوفيَّة كانت ظاهرةً فيه، ودِفاعه عنهم، والتَّنويه بشَأنهم وحَالهم، وسَرد قَصَصهم؛ مُتَكرِّر في دُروسه.

-قال في بعضِ دروسه: "مِنَ الناسِ مَنْ يَصلُ بطاعةِ اللهِ إلى كَرَامة الله، ومِنَ الناسِ مَنْ يَصلُ بكرامة الله إلى طاعة الله؟!..".

ثم قال: "الصُّوفي مَنْ صَافى اللهَ، فصَافَاه الله؟! يبقى حَبِيبٌ ومحبوب؟!". (درس مُسجل على اليوتيوب).

- وعن تَعدُّد الطُّرقِ يقول: "وكلُّ إنْسانٍ وَصَل إلى اللهِ بطريقٍ مِنَ الطُّرق، أو صِيغةٍ مِنَ الصِّيغ، يعتقدُ أنَّ الطريقَ الذي سَلَكه إلى اللهِ؛ هو أقْصَر الطُّرق، ولذلك اختلفَ الناس؛ لأنَّ وسائلَ عبادةِ الله مُتعدِّدة؟! فإذا دَخلَ إنسانٌ مِنْ بابٍ وطريق؛

وأحَسَّ أنَّه نَقله وأوْصله إلى الله، بادَر إلى نَقْله لمن يُحب؟!".

ويُضيف الشيخ الشعراوي: "ومنْ هنا، فإنَّ معنى أنَّ هناك طُرقاً صُوفيَّة، هو أنَّ أُناساً وَصَلوا إلى الصَّفاء منَ الله سُبحانه وتعالى! وجاءتهم الإشْراقات! والعِلاقات التي تدلُّ على ذلك في ذَواتهم، فعَلِموا أنَّ الطريقَ الذي سَلكوا فيه إلى الله صحيح؟! وكلَّما زادُوا في العبادة: زادَ الله في العطاء". حديث مع الأستاذ علي حسن علي. موقع "الصوفي نت"!

- وسألته جريدة "المجاهد" المصْرية: عن التَّمايلِ في الذِّكر، فقال: "لا مانعَ في التمايل أثناء الذِّكر؟! إذا كان هذا التَّمايل نتيجةً لغَلبة الوَجْد عليه؟! أمَّا إذا كان هذا التَّمايل مُفْتعلًا، فهذا لا يليق".

قال: "وعلى كلِّ حال، فالذَّاكرون وإنْ تمايلُوا، فهم خيرٌ منَ الذين يتَمايلون في حَاناتِ الرقْص ونحوها"؟!

- وفي كتابه: "أنتَ تَسْألُ والإسْلامُ يجيب" ذَكَر اعْتقاده فيما يُسمَّى بـ "النُّور المحمَّدي"!! وأنّ محمَّداً ﷺ خُلِقَ مِنَ النُّور؟! (ص: ٤٠).

- وأنَّه أولُ ما خَلَقَ اللهُ تعالى؟! (ص: ٣٨).

- وأنَّه ﷺ ليس له ظِلٌّ؟! (ص: ٣٩).

وهذا كلُّه كذِبٌ، لا أصْلَ له؟! ومنْ اعْتقادات غُلاة المتَصوِّفة، المخَالفة لصَريحِ القُرآن الكريم، والسُّنَّة النبويَّة.

فقد قال الله تعالى على لسان نبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ الكهف: ١١٠.

فالنَّبي محمد ﷺ بشرٌ، كما هو حالُ جميعِ الأنبياء والمرسلين السابقين.

قال الله تعالى عنْ أنبيائه: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ﴾ الأنبياء: ٨.

وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل: ٤٣.

وقد أنْكرَ اللهُ عزَّ وجل على الذين تعجَّبُوا مِنْ بشريَّة الرسول ﷺ، فقال سبحانه: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ الفرقان: ٧.

والآيات في ذلك كثيرة.

فلا يُتَجاوز ما يُقرِّره القُرآن الكريم منْ رسالة النَّبي ﷺ وبشريَّته، ولا يَجوز وَصْفه ﷺ بأنَّه نُورٌ في ذاته، أو أنَّه خُلِقَ مِنْ نُور، أو لا ظِلَّ له، بل هذا مِنَ الغُلُو الذي نَهى عنه النبيُّ ﷺ نفسُه، حين قال: "لا تُطْرُوني كما أُطرِيَ عِيسَى ابنُ مَرْيمَ، وقولُوا: عَبدُ اللهِ ورَسُولُهُ". رواه البخاري (٦٨٣٠).

كما أنّ هذا القولَ؛ مُخالفٌ للمُتقرِّر بالسُّنَّة النَّبويَّة، فقد ثَبَتَ فيها: أنَّ الملائكةَ هي التي خُلقتْ مِنْ نُور، وليس أحَدٌ مِنْ بني آدم، فإنَّهم خُلِقوا مِنْ طين، كما قال النبي ﷺ: "خُلِقَتِ الملائِكةُ مِن نُورٍ، وخُلِقَ إبلِيسُ مِن نَارِ السَّمومِ، وخُلِقَ آدَمُ عَلَيهِ السَّلامُ مِمَّا وُصِفَ لَكُم". رواه مسلم في صحيحه (٢٩٩٦).

قال الشيخ الألباني رحمه الله في كتابه: "السلسلة الصحيحة" (٤٥٨) في تعليقه على حديث "خُلِقَت الملائِكةُ مِنْ نُورٍ..."، قال: "وفيه إشَارةٌ إلى بُطْلانِ الحديثِ المشْهور على ألْسِنة الناس: "أولُ ما خَلَقَ اللهُ؛ نُورَ نبيِّك يا جابر"؟! ونحوه مِنَ الأحاديث التي تقُول بأنَّه ﷺ خُلق مِنْ نُور، فإنَّ هذا الحديثَ دليلٌ واضِح، على أنَّ الملائكةَ فقط، هم الذين خُلِقوا منْ نُور، دُون آدمَ وبَنيه، فتـنبَّه!! ولا تكنْ مِنَ الغافلين؟!" انتهى.

ومنْ المؤَخَذات العَقَدية: نَفْيه لعذَاب القَبْر؟! حيثُ قال في مقطعٍ مُتداول: "لا يوجد عذابٌ في القبر؟! لأنّه لا عذابَ إلا بعد حِسَاب، والحساب حيبقى في الآخرة،.."، قال: "فيُعرض عليه عذابه في الآخرة، إنْ كان فاسداً؛ يُعْرض عليه العَذاب، وإنْ كان مؤمنًا يُعْرض عليه الثواب، يقوم طُول ما هو شَايف الحاجة الحلوة؛ يبقى في سُرور، وشايف الحاجة اللي بتنظره في الآخرة؛ يبقى فيه عذاب".

ويتابع الشعراوي: "يَبقى كده عذاب القبر؛ عَرْضٌ لمنازل الآخرة، ولذلك اقْرأ قولَ الله سبحانه وتعالى في قوم فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ غافر: ٤٦". (من شريط فيديو له).

لكنْ له مقطع آخر يُثبت فيه عذاب القبر؟! ويَستدلُّ بالآية نفسها؟!

مَوْقفه مِنَ الأحْاديث والأسَانيد:

كان قليلَ البضاعة في عِلْم الحديث، قليلَ الإيراد للأحَاديث النَّبويَّة جداً، أو الاسْتشهاد بها، وكذا الآثار الموقُوفة، فلا يَكاد يذكر شيئاً منْ أقوال السّلف في تفسير الآيات، ويعتمد على الآيات وحدها، واللغة العربية، فكان يَسْتغنى في التفْسِير بالقُرآنِ واللُّغة، عن التَّفسير بالسُّنَّة أو الآثار عن الصَّحابة، فيُعدُّ مِنَ التَّفاسير بالرأي.

وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ النحل: ٤٤.

وقال ﷺ: "ألا إنِّي أُتِيتُ الكتابَ، ومِثْلَه مَعَه". رواه أبو داود.

فالسُّنة النَّبويَّة قد بيَّنت القرآنَ الكريم، وأوْضحته، وفسَّرته، بأسباب النُّزُول، وغيرها.

ويُؤخذ عليه: إيراده للأحَاديث الضعيفة أحْياناً، بل الموضوعة؟ وقد يَستشهد بها دون بيانٍ لدرجتها.

وانظر ما رواه في قصة "مَوْلد النَّبي ﷺ"، وكذا ما أورده في "الإسْراء والمعراج" مِنَ الروايات، وغيرها.

موقفه منَ الأحْكام الفِقهية:

يَذْكرُ المسَائل الفَقْهيَّة على سَبيل الإجْمال دُون التفْصِيل، أو ذِكْرِ مَذاهب العلماء، والاسْتيعابِ لها، وقد أُخِذَ على الشَّعراوي مُرُوره على آياتِ الأحْكام، دُون أنْ يُبيِّن ما جاءتْ هذه الآيات لبِيانه وتَشريعه وتَقْريره.

ومع أنَّ الشَّعراويّ حَنفيّ المذهب، إلا أنّ ذلك لم يَظْهر في تَفسيره، ولم يَنْعكس على اخْتياراته الفقهيَّة، أو طريقته في التَّعرض لآياتِ الأحْكام؛ إلا في القليلِ النادر، حيثُ كان يُصرِّح برأي الحنفيَّة دُون أنْ يناقشه.

***وهذه بعض الأمثلة:**

١- فمثلاً: لم يُبيِّن أحْكامَ الصِّيام، أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ...﴾ البقرة: ١٨٥. فلم يَذكر ما هُو المرضُ الذي يُرخَّص فيه للمُسْلم بالإفطار به في رمضان؟ وما هي مَسَافة السَّفر؟ والقَضَاء هل يجبُ مُتتابعاً أم مُتفرِّقاً؟ وما هو حُكم المرضع والحامل؟ إلى غير ذلك مِنَ الأحْكام الشَّرعية العمليَّة، والمسائل الفقهية في الآية.

٢- ونلاحظُ هذا أيضاً: بشَكلٍ أوْضح عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِۚ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ..﴾ البقرة: ١٩٦. حيثُ لم يَذْكر مِنَ أحْكام الحج إلا مَسألة واحدة، وهي أنْواع الحَج، والمفَاضلة بينها. تفسير الشعراوي (٢/ ٨٣٩).

٣- وأيضاً: في مَسألة "الخُلع"، وهي قَضيةٌ فقهيَّة هامَّة، ولها بُعْدٌ اجْتماعيٌّ وأُسَري وأخْلاقي كبير في المجتمع الإسْلامي؛ وفي مِصْر خاصّة، إلا أنَّ بيانه لأحْكام الخُلْع؛ لا يَتَناسب وأهمِّيتها، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍ﴾ البقرة: ٢٢٩، وما بعدها، حيثُ لم يَذْكر مِنْ أحْكام الخُلْع شيئاً سِوى قوله: "فقد أَذِنَ لها أنْ افْتدي نفسَك أيَّتها المرأةُ بشيءٍ منْ مال؛ ويُكرَه أنْ يزيدَ على المهْر..". تفسيره (٢/ ٩٩١).

فلم يَذْكر ما هي ألْفاظُ الخُلع؟ وهل يجوزُ إيقاعُ الخُلع بلفظٍ آخر؟ وهل يجوزُ الخُلع في الحَيض أمْ في الطُهْر؟ وما هي عدَّة المُختلعة؟ وحُرمة الخُلع لغير ضرر... إلى غير ذلك من المسائل التي تتَعلق بالخُلع بصورةٍ عامة.

٤- وتارةً يُشيرُ الشَّعراوي إلى موضعِ الخِلاف الفِقْهي فقط؛ دون أنْ يَذْكر أصحابَ الاخْتلاف ولا أدلَّتهم، ولا القولَ الراجح أو المخْتار، وإنَّما يكتفي بقوله: "واخْتلف العلماء"، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ البقرة: ١٨٧. اكْتَفى بقوله: "اخْتلفَ العُلماء في الاعْتِكاف؛ بعضُهم اشْتَرط أنْ يكونَ المرءُ صَائماً حين يَعتكف، واشْترطُوا أيضاً أنْ يكونَ الاعْتكافُ لمدَّةٍ مُعينة، وأنْ يكون بالمسْجد، وقالوا: إنْ أردتَ الاعْتكاف، فاحْصِر حركتك في مَكانٍ هو بيت الله". التفسير (٢/ ٩٧٣).

٥- كذلك ما جَاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٢٧. حيث قال باختصار: "واختلفَ العلماء: هل تطلق الزوجة طلقةً بائنة، أو طلقةً رجعيَّة".

٦- وأحْياناً يَذْكر أطْرافَ الخِلاف ويُسمِّيها، دُون أنْ يَذكر أدلَّة المخْتلفين، مثال ذلك: حديثه عنْ حُكم التَّسْمية على الذَّبيحة، في قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام: ١١٨. فقد قال: "إنَّ عَدمَ تحديدِ العلماء المعنى المقصود بالذِّكر، هو الذي أوجدَ بينهم خِلافاً كبيراً، فسيّدنا الإمام مالك يرى أنَّك إذا ذَبحتَ، ولم تَذْكر اسْمَ الله-سواءً أكنتَ نَاسياً أمْ عامداً-فلا يَصحُّ لك أنْ تأكلَ مِنَ الذبيحة، ويَرى الإمام أبو حنيفة أنّه إذا كنتَ لم تُسمّ، فَكُلْ ناسياً مما ذَبحت، لكن إنْ كنتَ عامداً فلا تأكل، والإمام الشّافعي يَرى ما دُمتَ مُؤمناً، ومُقبلاً على الذَّبح وأنتَ مُؤمن، فكُلّ ممَّا لم تَذْكر اسمَ اللهِ عليه، ناسِياً أو عامداً؛ لأنّ إيمانك ذِكْرٌ لله". التفسير (٧/ ٣٩٠١).

٧- ومِنْ الأمُورِ الخَطِرة في تفْسيره: أنَّه قد خَالف جُمهور الفُقهاء في غيرِ ما مسألةٍ، دُون أنْ يَذْكر وجه ردِّه لمذهبِ الجمهور، واخْتياره لرأيه؟! واخْتياره لأقْوالٍ فِقْهيةٍ غريبة؟! ومَهْجورةٍ ضَعيفة؟! فمِنْ أمثلة ذلك:

- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم...﴾ البقرة: ٢٤٠. عَدَل الشَّعراوي عنْ الأخْذ برأْي الجُمْهور، وهو القَول بنَسْخِ الآية بما قبلها، اعْتماداً على ما رواه البُخاري: منْ حديث عبد الله بن الزبير، أنَّه قال لعثمان بن عفان رضي الله عنهم: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً﴾ البقرة: ٢٤٠. قال: "نَسَختها الآيةُ الأخرى". "فتح الباري" (٨/ ٢٤٥).

فاختارَ القولَ بـ"أنَّ الزَّوجة المتوفَّى عنْها زوجُها بينَ حُكْمين: حُكْم لازم، وهو فَرضٌ عليها، بأنْ تَظلَّ أربعةَ أشْهرٍ وعَشْراً، وحُكْم أنْ يُوصِي الزَّوجُ بأنْ تَظلَّ حَوْلاً كاملاً، لا تُهاجُ إلا أنْ تَخرجَ مِنْ نفْسِها". "تفسير الشَّعراوي" (٢/ ١٠٢٨).

- وفي أثْناء تَفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ...﴾ المائدة: ٨٩. قال عنْ كفَّارة اليَمين: "والمَناسِبُ في الكفَّارة يختلفُ في مَفْهوم المُفْتِين باخْتلاف الحانِث، ومثالُ ذلك: أنَّ خليفةً في الأنْدلس، حَلَفَ يميناً وأرادَ أنْ يُؤدِّي عن اليَمين كفَّارة، فجاءَ إلى القاضي مُنْذر بن سعيد، وسَأله عن كفَّارة هذه اليَمين؛ فقال: لا بُدَّ أنْ تَصومَ ثلاثةَ أيام؟ وكان يجلس شخصٌ آخر فأَشَارَ للقاضي إشَارةً؛ فلمْ يَعْبأ القاضي مُنْذر بن سعيد بتلك الإشَارة، وخَرجَ القاضي ومعه ذلك الشَّخْص، فسَألَ القاضي: يا أبا سَعيد، إنَّ في نفْسي شيئاً مِنْ فَتْواك، لماذا لم تقلْ للخليفة: إنَّ كفَّارة اليمين: عِتقُ رقبة، أو إطْعام عشرة مساكين؟! فقال القاضي مُنذر بن سعيد: أمِثْلُ أميرِ المؤمنين؛ يُزجَر بعتقِ رَقَبة، أو إطْعام عشرةِ مساكين؟! وهذا يُعلِّمنا أنَّ الكفارةَ في جانبٍ منْها زَجرُ للنَّفس، وفي جانبٍ آخر جَبرٌ للذَّنب..". التفسير (٦/ ٣٣٦٥).

وما قاله الشَّعراوي ها هنا، يعدُّ منْ عَجائبِ الأقْوال الفِقْهية؟! فالآية صَريحةٌ في تخْيير مَنْ حَنَثَ في يَمينه أنْ يختارَ شَيئاً واحِداً مِنْ ثَلاثة: إمَّا الإطْعام، أو الكِسْوة، أو العِتْق، فإنْ تَعذَّر عليه ذلك؛ بأنْ عَجَزَ عنْ التَّكْفير بواحِدٍ مِنَ الثلاثة؛ فعليه الصَّوم، وهذا ممَّا أجْمعَ عليه المُفسِّرون والفُقهاء، أمَّا القصَّة التي ذَكرها الشّعراوي، فإنْ صَحَّتْ، فإنَّها لا تُعَدُّ دليلاً على خَرْق حُكْم مُجْمَعٍ عليه، لا سِيما وأنَّ الآية صَريحة في الإحالة إلى الصَّوم، بعد العَجْز عنِ الثَّلاثة الأُوَل.

وقد ذَكر هذه القصَّة الإمام الشَّاطبي في كتابه "الاعْتصام"، في سياقِ حديثه عن: تَقديم الهَوَى على الشَّرع؟!

وانظر في هذا الحُكم ما كتَبَه الأئمة: الطَّبري في جامع البيان (٣/ ٨٩)، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم" (٢/ ١٤٣)، وابن قدامة الحنبلي في "المغْني" (٣/ ٢١٧)، وابن عبد البر في "التَّمهيد" (٦/ ١٨١)، والشوكاني في "نيل الأوطار" (٤/ ٢١١).

مَوْقفه مِنَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

سَبَق القَولُ بأنَّ منْهَجه في التَّفسير، يَقُومُ على اللُّغة، إذْ هو أصْلاً خريجُ كلِّية اللُّغة العربيَّة بالأزْهر، ولذا فهو يَعْتني كثيراً بمحَاولةِ الكشْفِ عَنْ فَصَاحةِ القُرآن، وأسْرار نَظْمه وبَلاغته، والاسْتِشْهاد بالشِّعر والأدَب، وتَحليل المفْردَات، ويُطِيل النَّفَس في ذلك.

لكنْ يَكثُر منه التَّفْسير بالعامِّيَّة المصْرية! والتي قد لا يَفْهمها الكثير.

مَوْقفه مِنَ القِراءات:

يَهتمُّ بذِكر القِراءاتِ الوارِدة في الآية، وتَوجيهها وأثَرها.

مَوْقفه مِن الإسْرائيليات:

يَذْكر بعض الإسْرائيليَّات ولا يُنبِّه عليها، وربَّما احتجَّ بها، كرواية: "يا ابنَ آدم، لا تخافنَّ مِنْ ذي سُلطان، ما دامَ سُلطاني باقيًا، وسُلطاني لا يَنفد أبدًا، يا ابنَ آدم، لا

تخشَ مِن ضِيق الرزق وخَزائني ملآنة، وخَزائني لا تنفد أبدًا، يا ابن آدم، لا تَطلب غيري وأنا لك، فإنْ طَلبتني وَجدتني، وإن فُتَّني فُتُّك وفاتك الخير كله، يا ابنَ آدم، خَلقتُكَ للعِبادة فلا تَلْعب، وقَسَمتُ لك رزقك فلا تَتَعب..."، وقد تكرَّر ذِكره لها.

وكلُّ مَنْ نَقَل أو ذَكر هذا الأثر، إنَّما يَنْسبه لآثارِ بني إسْرائيل أو التَّوراة، كما فعلَ ابنُ تيمية في "مجموع الفتاوى" (٨/ ٥٢)، وابن القيّم في "الجواب الكافي" (ص/ ١٤١)، وابن كثير في "تفسير القرآن العظيم" عند قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات: ٥٦.

ويُغْني عن هذا الأثر، الحديثُ الصحيح: الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه عن النَّبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ تعالى يَقول: يا ابنَ آدَمَ! تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي، أَملأْ صَدرَكَ غِنًى، وأَسُدَّ فَقْرَكَ، وإِلاَّ تَفْعَلْ، مَلأْتُ يَدَيْكَ شُغْلاً، وَلَمْ أَسُدَّ فَقْرَكَ". رواه أحمد والترمذي (٢٤٦٦)، وصحَّحه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (١٦/ ٢٨٤)، والشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١٣٥٩).

-وكذا حديث: "كلُّ يومٍ تقول الأرض: دعْني يا ربِّ، أبتلع ابن آدم؛ إنَّه أكَل مِنْ رزقك ولم يَشكرك، وتقول البحار: يا ربِّ، دعني أُغرق ابن آدم؛ إنَّه أكل مِن رزقك ولم يَشكرك، وتقول الجبال: يا ربِّ، دَعني أُطبقُ على ابن آدم؛ إنَّه أكلَ مِنْ رزقك ولم يَشكرك، وتقول السَّماء: يا ربِّ، دعني أُنزل كِسَفًا على ابن آدم؛ إنَّه أكلَ مِن رزقك ولم يَشكرك، فيقول الله عزَّ وجل لهم: يا مخلوقاتي، أأنتُم خَلَقتُمُوهم؟ يقولون: لا يا ربَّنا، قالَ الله: لو خَلَقتُموهم لرحمتموهم، دَعوني وعبادي...".

وهو حديثٌ لا أصلَ في كتُب الحديث؟!

وَهْبة الزُّحَيلي
(١٩٣٢ - ٢٠١٥ م)

اسْم المُفسِّر:

الأسْتاذ وهْبة بنُ مُصْطفى الزُّحَيلي الدِّمشْقي، منْ عُلَماء سُوريا في العَصْر الحديث، ورئيسُ قِسْم الفِقه الإسْلامي ومذاهبه، بجامعة دِمَشق، كليَّة الشَّريعة، وعُضو عدَّة مَجامع فقهيَّة، مُؤلف مُكْثر [١].

اسْم الكتاب:

التَّفْسِير الوَجِيز.

الوَصْفُ العام للتَّفْسير:

هو تفسيرٌ وَسَط، بمجلدٍ كبير، ليس بالطَّويل، ولا بالمخْتَصر جدًّا.

قال مُؤلِّفه في وَصْفه: "و(التفسير الوجيز) هذا يَقْتصرُ على بَيَانِ الآية إجْمالاً، وعلى سَببِ نُزُولها الصَّحيح إنْ وُجِد، مع تجنُّبِ الإسْرائيليات، والْتِزام أدقِّ ما

(١) ولد في بلدة «دير عطية» مِنْ مدن ريف دمشق، ودرس ببلده إلى الثانوية الشَّرعية، وتابع تحصيله العلمي في كلية الشَّريعة بالأزْهر، فحصل على الشَّهادة العالية عام (١٩٥٦). ودرس علوم الحُقُوق وحصل على ليسانس الحقوق. مصادر ترجمته: الموقع الرسمي للشَّيخ وهبة الزحيلي. من كتبه: «التفْسيرُ المنير في العقيدة والشريعة والمنهج» (١٦) جزءا، «موسُوعة الفقه الإسْلامي المعاصر» (٨) مجلدات، «الفقه الإسلامي وأدلَّته» (١١) جزءا، وله أجزاء في الفقه الحنفي الميسَّر، والمالكي والشافعي والحنبلي الميسر، و«الوجيز في أصول الفقه»، وغيرها.

توصَّلتْ إليه كتُبُ التَّفسير، القَديمة منْها والحديثة، وما أحَاطتْ به مِنَ التَّفْسِير بالمأثُور والمعْقول، المنْسَجِم مع أُصُولِ البيان في اللُّغة العربية، ومَقَاصدِ الشَّريعة، واتباع منْهج السَّلف الصَّالح في الاعتقاد". انتهى.

عقيدته:

جرى فيه مُؤلِّفه "الزُّحَيلي" عفَا اللهُ عنه، على مَذْهبِ المعْتزلة والجهْميَّة والأشَاعرة وأشْباههم، منَ التَّأويل والتَّعطيل، لمعاني الأسْماء الحُسْنى، والصِّفات العُلى.

وأَحْياناً يَذْكرُ مذهبَ السَّلف في الآية، وأحْياناً أُخْرى يُعْرضُ عنْ تَفْسيرها بالكليَّة؟!

وهذه أمْثلةٌ على ذلك:

١- في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً...﴾ البقرة: ٢٦، قال (ص: ٦): "إنّ اللهَ لا يَتْرُكُ ضَربَ المَثَلِ بالبَعُوضة ونحوها، صِغَراً وكِبَراً، للعِظَة والعِبْرة، فالمؤْمنون يَعْلَمونَ أنَّه المثلُ الحقُّ، الثَّابتُ غير الباطل، المنزَّل من الله.." انتهى.

قلت: وهذا تفْسيرٌ للحَياء بالتَّرك؟! وهو مِنَ التأْويلِ الخَلفي للآية، بخلاف مَنْهَج السَّلف في الآيات، في إثباتِ ما أثْبته اللهُ تعالى لنفْسَه مِنَ الصِّفات.

٢-في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ..﴾ المائدة: ٦٤. قال (ص: ١١٩): "وقالتْ اليهودُ- إذا حَصَل جَدْبٌ، وطُلِبَ منْهم الإنْفاق في الخَير-: يَدُ اللهِ مغلولة عن الإمْدَاد بالرِّزق، أي: أنَّ اللهَ بخيلٌ، قُيِّدتْ أيديهم بالأغْلال عنْ فِعْل الخَير، وهو دُعاءٌ عليهم بالبُخْل، وطُردِوا منْ رحمة الله بسَبب قولهم هذا: يدُ اللهِ مَغْلولة، بل يَدَا

اللهِ مَبْسُوطتان؛ كِنايةٌ عنْ العَطاء الواسع الكثير؟! فهو في غَاية الجُود، يُنْفق كيف يَشَاءُ، بحَسْبِ عِلْمه وحِكْمته...".

قلت: وهذا تأويلٌ لصِفة "اليد"، ومَذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة: إثباتُ صِفَة "اليد" لله تعالى، كما يَليقُ بكمَاله وجَلاله وجماله، مِنْ غير تَشْبيهٍ ولا تمثيلٍ، ولا تأويلٍ ولا تَعْطيل، كما قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ ص: ٧٥.

٣- في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ...﴾ القصص: ٨٨.

قال (ص: ٣٩٧): "ولا تَعْبدُ مع اللهِ إلهاً آخر، لا إلهَ مَعْبودَ بحقٍّ إلا الله وحْده، لا شَريكَ له، كلُّ شيءٍ في هذا الوُجُود هالكٌ إلا ذاته تعالى، فهو الدَّائم البَاقي، له القَضَاء النافذ". انتهى.

قلت: وهذا تأويلٌ لصِفة "الوجْه"، ومَذهبُ أهْلِ السُّنَّة والجماعة كما سبق مراراً: إثباتُ صِفَة الوَجْه لله تعالى، كما يَليق بكماله وجلاله.

٤- في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ فاطر: ١٠.

قال (ص: ٤٣٦): "مَنْ كان يُريدُ الشَّرفَ والجاه والمَنعة، فليَطْلبها مِنْ عند الله،.... إليه تعالى يَصْعدُ الكلمُ الطيِّب، أي: يَقْبلُ التَّوحيد؟! وكلَّ كلامٍ طيِّب، مِنْ ذِكْرِ اللهِ، ودُعاء، وتلاوة قرآن؟! والعمل الصَّالح يرفعه الله ويقبله من المؤمن؟!..." انتهى.

قلتُ: وهذا تأويلٌ فاسِدٌ لصِفة "العُلو" بالقَبُول؟!

والصَّحيح: أنَّ مَذْهبَ أهْلِ السُّنّة: إثباتُ صِفة "العُلو" لذَاتِ الله تعالى، الثَّابتة بعشَراتِ الآياتِ الكريمة، والأحَاديثِ النَّبوية الشريفة، فمتى يُفِيقُ هؤلاء المُعطِّلة؟!

٥- أثبتَ صِفة "الاستواء" على العَرش، والعُلو عليه، في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى

ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤. فقال: "﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: اعْتَلى، واسْتَقرَّ على العَرْش-والعرش مَخْلُوقٌ عظيم-استواءً يليقُ بجَلاله وعَظمتِه، لا نَعْرفُ حَقيقتَه".

وكذا في سورة طه (٥).

٦- في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ الزمر: ٦٧.

قال (ص: ٤٦٦): "وما عَظَّمَ المشْركُون اللهَ حقَّ تَعْظِيمه، حينَ جَعَلوا له شَريكاً، ووَصَفُوه بما لا يَليقُ به، والأراضي كلُّها في قَبْضَته ومُلْكه وتَصرِّفه، والسَّماوات مجموعاتٌ بقُدْرته؟! تنزَّه اللهُ وتقدَّس، وتَعَاظمَ عمَّا يُشْركون معه منَ الوَلد أو الشَّريك أو الصاحبة...". انتهى.

قلتُ: وهذا تأويلٌ فاسِدٌ لصِفات: "اليد"، و"القَبْضة"، و"اليمين"، ومَذْهب أهل السُّنّة والجَماعة إثباتُها كلُّها للهِ تعالى، كما يَليقُ بكمَاله وجلاله، مِنْ غيرِ تمثيلٍ ولا تكييفٍ، ولا تأويلٍ ولا تعطيل.

٧- في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ الرحمن: ٢٧.

قال: "ويَبْقى ذَاتُ اللهِ ووُجُوده؟! فهو الحيُّ الدَّائِمُ الذي لا يَموتُ، وذُو العَظَمة والكبرياء،...". انتهى.

قلت: وهذا تأويلٌ غيرُ صحيحٍ أيضاً لصِفة "الوجْه" لربِّنا جلَّ شَأنه، ومذْهب أهْلِ السُّنَّة والجماعة إثباتُه لله تعالى، كما هُو الحالُ في بقيَّة الصِّفات.

٨- في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١.

قال (ص: ٥٩٢): "نزِّه أيُّها النَّبيُّ اسْمَ ربِّك، البالغ النِّهاية في العُلُو عنْ كلِّ مالا يَليقُ به، بقَولك: سُبحان ربي الأعْلى". انتهى.

قلت: لم يُثْبِتْ صِفْة عُلُو الذَّات للهِ تعالى في الآية، وإنَّما أَثْبتَ عُلُو القَدْر والصِّفات فقط؟!

ومَعلوم أنَّ جميعَ أنواعِ العُلُو ثابتةٌ له جَلَّ شأنه: عُلُو الذَّات، وعُلو القَدْر والصِّفات، وعُلو القَهْر على المخلُوقات.

٩- في قوله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر: ٢٢.

قال (ص:٥٩٤): "وجَاءَ أَمْرُ ربِّك؟! وقضاؤه المُبرم، ومعه الملائكةُ مُصْطفِّين صُفُوفاً، أو ذَوي صُفوفٍ بحَسْب منازلهم". انتهى.

قلت: وهَذا تأويلٌ فَاسدٌ لصفة "مجيء الربِّ سبحانه"، ومَذْهب أهْل السُّنَّة والجماعة: إثبات هذه الصِّفة لله تعالى، كما يَليق بكمَاله وجلاله.

١٠- أَثْبَتَ رُؤْيةَ المؤْمنين لربِّهم في الآخِرة، في تفسيره لقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ الأنعام:١٠٣. قال: "لا تَراهُ الأبْصَارُ في الدُّنيا، ولا يُحِيطُون به في الآخِرة، والمؤْمُنون يَرَون ربَّهم في الآخِرة، لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة: ٢٢-٢٣. وأكَّدَت الرُّؤية؛ الأحاديثُ المُتَواترة...".

مَوْقفه مِنَ الأحْاديث والأسَانيد:

يَهْتمُّ بإيراد أسْبابِ النُّزُول، كما قال في مُقدَّمة الكتاب، ولكنَّه لا يَعْزُوها لمصَادِرها في الغَالب؟!

مَوْقِفه مِنَ الأحْكام الفِقْهية:

يَشْرحُ الأحْكامَ الفِقْهيَّة الواردة في الآيات، ويُفسِّر كلماتها، بأسْلوبٍ سَهْل مُيسَّر، وبلُغةٍ مفْهُومة مُعَاصرة، تُقرِّب الفِقْه لجميعِ مُسْتويات طلَّاب التَّفسير والفقه، ويَذْكر مذاهبَ الفقهاء أحياناً.

مَوقفه مِن اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

لُغة التَّفْسيرِ فيه سَهْلةٌ للقارئ، ويرجِّحُ بعضَ المعاني بمقْتضى اللُّغة وقواعِدها.

كما في قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ يوسف: ٢٤. قال: ".. والراجِحُ أنَّه لمْ يَقع الهمُّ مِنْ يُوسف، بمقْتَضى اللُّغة، وجواب (لولا) دلَّ عليه ما قَبله".

لا يُوردُ الأشْعار.

مَوْقِفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَذْكر مَعَاني القَصَص عنْ بني إسْرائيل، مُلَّخصةً مِنْ أقوالِ المفسِّرين مِنَ التابعين وغيرهم، بقَدْرِ ما تُفْهم به الآية، دُون الإطَالة بذِكرِ الرِّوايات والرُّواة.

كما في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ البقرة: ٢٥٨. قال: "وهُو نَمْروذ بن كنعان مِنْ جَبابرة كفَّار بابل...".

- وفي قوله: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ البقرة: ٢٥٩.

قال: "أوْ هَلْ رأيتَ أيَّها النَّبي؛ مثلَ العُزَير مِنْ بني إسْرائيل، حينَ مرَّ على قريةٍ مِنْ أرْضِ بيتِ المقْدس، بعد تَخْريب بُختنصَّر لها...".

تفسير النَّابلسي
(١٩٣٩م)

اسْم المُفسّر:

الأسْتاذ محمَّد راتِب النَّابلسي، دَاعية إسْلامي سُوري، مُعاصر، له دروسٌ ومُحاضرات في الإعْجاز العِلْمي، والتفسير، وسِلْسلة في "شرح أسْماء الله الحسنى"، وفي الشَّمائل النَّبوية. وله العديد مِنَ المؤلفات، والمشاركة في الدروس في القنوات الفضائية.

اسْم الكتاب:

تفسيره مَنْشور على شَبكة "الانْترنت"، وعلى موقعه باسم: "مَوسُوعة النَّابلسي للعُلُوم الاسْلامية"، فيها: تفْسيره للقرآن-وهو تفريغٌ صوتي-، وكذا خُطَبه ومُحاضراته في العقيدة، والأسْماء الحُسْنى، وشرح الحديث الشَّريف، والسِّيرة النَّبوية، والتربية الإسْلامية وغيرها.

الوَصْفُ العام للتفسير:

تفسيرٌ بالرأي، يَهتمُّ بالوَعظ والتذْكير-كما في دُروسه عامة-وهو المحْور الذي تَدُور عليه في الأعمِّ الأغْلب، دُروسه في التفسير.

ويغلبُ على خُطَبه ومحاضَراته وتفسيره، طابعُ الكلام والسَّرد، والنَّسيج النَّثري،

وبأسْلوبٍ مُؤثر، ودعوةٍ للتفكّر في آيات الله، وذِكْر عَشراتِ الحَقائق الكونية والأرقام.

فيُلاحظ عليه أنّه يُطيلُ الكلامَ جدّاً على العُلوم الكونية، والفَلك، والفيزياء، والمخلوقات، كخَلق الإنْسان والحيوانات والطَّيور وغيرها...، بعيداً عن علم التفسير؟!

- ففي تفسيره لسُورة البروج مثلاً، يقول بإسْهاب: "المقياسُ على الأرضِ يتلاشى في السَّماء: قد لا يَستطيعُ العقلُ تصوّره، فالله عزَّ وجل يقول: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾ إذاً المقياس على الأرض يَتلاشى في السَّماء، أي أنَّ محيط الأرض أربعون ألْف كيلو متر، هذا لا يُذْكر في السَّماء إطْلاقاً، مهما بَدَت لك القارة واسعة الأبْعاد، فالاتحاد السُّوفيتي مثلاً يَشْغل أكبر دولةٍ في العالم منْ حيثُ الامتداد، أي: مسافات شاسعة، فالإنسان إذا نَظَر إلى سُورية على الخارطة؛ يَجدها مسافةً صغيرة جداً، اركبْ من دمشق إلى حَلب تقول: لقد مَلَلنا حتى وَصلنا بخمسِ ساعات، فما قولك في دولةٍ لها مسافات شَاسعة، وجميع القارات الخَمس تُشكل خُمس الأرض، فاليابسة خُمْس الأرض، وجميع المقاييس التي على وجه الأرض تتلاشى في السماء فلا قيمة لها؟ والزمان في الأرضِ لا زمانَ له في السماء؟ أي أنَّه صِفْر، والمكان في الأرض لا مكانَ له في السَّماء صفر، وقد يكونُ وزنُ الأرض، هذه فكرةٌ جديدة، يوجد في السماء بقعٌ سود يوجدُ فيها ضغطٌ شَديد جداً، والعُلماء قدَّروا أنَّ الأرض لو دَخلت في هذه البقعة السَّوداء؛ لانْضغطتْ حتى تُصبح كالبيضة، فمَن يُصدِّق ذلك، الأرض بحجمها الكبير، ببحارها وبأنهارها وجبالها وقارَّاتها، تصبحُ كالبيضة! قال بعض العلماء: في السماء يُوجد بعض النجوم المضغوطة، السنتيمتر

المكعب يزن مئة مليون طن، إذاً لو دَخَلت الأرض في بعض هذه البقع السوداء لانضغطت.

وبالمناسبة فالماءُ لا يَنْضغط، أي لو جَعلنا متراً مكعباً من الماء، في متر مكعب من الحديد الفولاذي السَّميك، وأنْزلنا على متر مكعب من الماء مكبساً فوقه مئة طن، أو ألف طن لا ينضغط الماء ولا سنتيمتر ولا ميليمتر، فالماء لا ينضغط، والأرض بأكْملها تنضغط وتصبح كالبيضة، فما هذه القوى الضاغطة في هذه البقع السُّود؟ شيء لا يوصف... إلخ كلامه المُمتدّ لصَفحاتٍ طويلة؟!

وكلُّ هذا تطويلٌ مُبالغٌ فيه، يُبْعدُ القارئ عن التَّفْسير، ومعاني كلام الله تعالى، وهَدايات القُرآن، وبيانه للحقِّ والباطل، وأحْكَامه وحِكمه، وعُلوم القرآن؟! ويَقرُبُ مِنْ كتُب العُلوم الكونيَّة والفَلك، والأحْياء والعلوم التَّجريبية ونحوها.

عقيدته:

قرَّرَ في دُروسِه ومُحاضَراته أنَّ مَذْهبَ "التَّفويض" للصِّفات هو أسْلمُ المذاهب؟! يليه مَذْهب "التأويل" للصِّفَات؟! وأنَّهما مَذهبُ أهْل السُّنة والجماعة؟! وسبق مراراً الرّدُّ على هذا الزَّعم الباطل؟!

فقد قال كما في موقعه "النابلسي" في تفسير سورة الفجر: "﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ الفجر: ٢٢. كيف؟! ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ الفتح: ١٠. كيف؟! "إذا كان ثُلثُ الليلِ الأخير، نَزَل ربُّكم إلى السَّماء الدنيا؟".

قال: "هذه الآيات المتعلِّقة بذاتِ الله عزَّ وجل؛ ذَهبَ فيها العُلماءُ أربعةَ مذاهب: مذْهبان مِنْ مُعْتقدِ أهلِ السُّنَّة والجَماعة، ومذْهبان باطِلان.

فالمَذْهبُ الأول هو: التَّفْويضُ، الآيات المتعلِّقة بذاتِ الله؛ نُفَوِّضُ تَفْسيرها إلى الله، وهذا أسْلم مَذْهب؟!".

وقال: "فهناك مَنْ أنْكرَ الصِّفات، وعُرِفوا بالمُعَطِّلة، وهناك مَنْ جَسَّدها، وهُم المُشَبِّهَة، وهناك مَنْ فَوَّضَ تفْسِيرها إلى الله عزَّ وجل، وهناك مَنْ أوَّلها تأويلاً يليق بِكَماله!!".

قال: "في الحقيقة نحنُ مع الفَريقين الأخِيريْن، الذِين فَوَّضوا، والذين أوَّلوا؟! وربَّما كُنَّا بِحاجَةٍ إلى التأويل، فإذا قُلنا: إنَّ الله سميعٌ، أي: يَعْلمُ ما تقول؟! وبصيرٌ يَعلم ما تفْعل؟! وإذا قلنا: يدُ الله، أي قُدْرَتُه؟! وإذا قلنا: وجاء ربُّك، أي: وجاء أمْر ربِّك؟! وهكذا نُؤوِّل بما يَليق بِكمالِ الله تعالى، أو نُفَوِّض حيثُ نقول: هذه الآية نُفَوِّضُ تأويلها إلى الله تعالى؟! نحنُ آمنَّا بالله عزَّ وجل، والله تعالى أخْبَرَنا أنَّ لهُ سمْعاً وبَصَراً، نُفَوِّض إلى الله آيةِ السَّمْعِ والبصر، أو أنَّنا نُفَسِّرهما بما يَليق بالله عزَّ وجل". من شرحه للعقيدة الطحاوية -بتاريخ: (٢/ ٢/ ١٩٩٥).

قلت: وكلُّ هذا جارٍ على مذْهب الاعتزال؟!

- وقال عَفا اللهُ عنه: "أيُّها الإخْوة، الآياتُ القَليلة التي تَتحدَّث عنْ ذاتِ الله، أكْمَلُ مَوقفٍ في تفْسيرها: التَّفويض؟! وقد يَليه التَّأويل، "يدُ الله" قُدْرته؟! ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ جَاءَ أمره؟!، ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ المعنى المألوف، ﴿قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾، العرش سرير المُلك، أمَّا العَرشُ الذي أرادَه اللهُ في هذه الآية؛ اللهُ أعْلم به؟! لعلَّه الكون بأكْمله؟! "كان اللهُ ولم يَكنْ معه شَيء، فخَلقَ الخَلق"، لعلَّ العَرش: تمامُ التَّمَكُّن، تمامُ كلِّ شَيء؟!".

- وقال عَفَا الله عنه: "فالصِّفاتُ المتَعلِّقة بالذَّاتِ الإلهية، ممنوعٌ أنْ تُلْغِيها، وممنوعٌ

أنْ تُجسِّدَها، ويَنْبغي أنْ تُفوَّض، أو أنْ تُؤوِّل، التأويل: مَوقفٌ مَقبولٌ أحْياناً، أمَّا التَّفويض: فأكْمَل؟! أنا أُفوِّض اللهَ في معنى: سمعه؟ ومعنى: بصره؟ ومعنى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ كيفَ يجيء؟ ومعنى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾؟.

أنا أفوِّضُ معاني هذه الصِّفات؟ التي وَصَفَ اللهُ بها نفسه، إلى ذاتِ الله، وهو أكْملُ موقفٍ إيماني؟!".

- وقال أيضاً: "ولا يُسْألُ عنه: بأينَ هو؟".

قلت: هذا الكلام مِنَ الباطل الظَّاهر، وهو مَذْهبُ الجهميَّة، والمُعتزلة، وأتباعهم من الأشَاعرة، حيثُ حَرَّموا السُّؤال بـــ: أينَ الله؟، لأنَّه لا يتوافق ما تَبنَّوه منَ المعتقد الفَاسد، في نَفْيهم اسْتواء الله تعالى على عَرْشه، بل بعضُهم وصَلَ غيُّه وضلاله إلى تَكفير مَنْ يُشيرُ بالسَّبابة إلى السَّماء؟!

وهو ضدُّ ما جاء في حديث الصحابي معاوية بن الحكم رضي الله عنه:.. فقلت: أفلا أعْتُقها؟ قال ﷺ: "ائْتِني بها"، قال: فَجئتُه بها، فقال لها: "أينَ الله"؟ قالت: في السَّماء، قال: "مَنْ أنَا"؟ قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: "أعْتِقها فإنَّها مُؤْمنة". رواه مسلم.

فكيفَ تَعْمى الأبصارُ عن هذا الحديث الواضح، كالشَّمسِ في رابعة النَّهار؟!

- قرَّرَ في بعْضِ مُحَاضَراته: عَدم حُجيَّة أحَاديثِ الآحَاد؟!

قال عفا الله عنه: "أخْطرُ شيءٍ في حياةِ المسْلم؛ أنْ تكونَ بعضُ مُعتقداتِه ضَلالاً، أنْ يتوهَّم أنَّ هذا الشَّيء حَقٌّ، وهو في حقيقتِه باطِلٌ، أنْ يَعتقدَ أنَّه صَحيحٌ، وهو غير صَحيح، لذلك فالعقيدةُ أخْطرُ شيءٍ في حياةِ الإنْسان، فإنْ صحَّتْ صحَّ عَملُه، وإنْ فَسَدَت فَسَدَ عمله، والعقيدة لا تُؤْخذُ إلا مِنْ كتابِ الله؟! القطعيِّ الثُّبوت، القَطعيِّ

الدِّلالة، ولا تُؤْخذُ إلا ممَّا تَواتر مِنْ حديثِ رسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام؟! العقيدة فقط، والأحْكام الشَّرعية تُؤخذُ مِنَ الأحاديثِ الآحاد، فأيةُ فِكرةٍ ليسَ لها أصْلٌ في كتابِ الله، أو ليسَ لها أصْلٌ في سُنَّة رسولِ الله عليه الصَّلاة والسلام المُتَواترة؟! فهي فِكرةٌ ضالَّة، بعيدةٌ عن الواقع؟!". اهـ

قلت: وهذا أمرٌ خَطير، وانْحرافٌ عنْ مَذْهبِ أهلِ السُّنة والجماعة، فلمْ يَثبتْ عن النَّبي ﷺ ما يَدلُّ على هذا المذْهب، بلْ ثبتَ عكسُه، فقد أرْسلَ أصحابه أفراداً لتَبليغ الدِّين كلِّه للناس، ولا يُعْرفْ كذلك عنْ أحَدٍ مِنْ أصْحابِ رسول الله ﷺ؛ قضيَّةُ عدمِ الأخْذِ بخَبر الواحِد؟!

- قال الخطيبُ البَغدادي رحمه الله: "فمِنْ أقْوى الأدلَّة على ذلك: ما ظَهَر واشْتَهر عن الصَّحابة مِنَ العَمل بخَبرِ الواحد.. وعلى خَبر الواحد؛ كان كافَّة التَّابعين، ومَنْ بعدهم مِنَ الفُقهاء الخَالفين، في سائرِ أمْصارنا الى وقْتنا هذا، ولم يَبْلغنا عنْ أحدٍ منْهم إنْكارٌ لذلك، ولا اعتراضٌ عليه". "الكفاية" (ص: ٣١).

- وقال الحافظ النَّووي رحمه الله: "ولمْ تَزل الخُلفاءُ الراشِدُون، وسائر الصَّحابة، فمَنْ بَعدَهم مِنَ السَّلفِ والخَلف على امتثالِ خَبَر الواحد". انتهى.

وإنَّما عُرف ردُّ أحاديثِ الآحَاد، عنْ أعْداء السُّنَّة النَّبوية، مِنْ أهْلِ البِدع والضَّلال، مِن الجَهميَّة، والمعْتزلة، والرافضة، ومَنْ حَذَا حَذْوهم، مِنَ العَقلانيِّين أهلِ الأهواء والضَّلال، ومضادَّة الشَّرائع.

- في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ المطففين: ١٥. أثبتَ رؤية المؤمنين لربِّهم سبحانه، قال: "والمعنى العَكسي: فهلْ المؤْمنون مَحْجُوبون؟ لا، إنَّهم يَرون ربَّهم، مِن هنا اسْتنبط عليه الصَّلاة والسلام، قال: كُنَّا جُلُوساً عِنْدَ النَّبيِّ

صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، قال: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كما تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وصلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فافْعَلُوا". البخاري عن جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ البَجَلِيِّ. انتهى.

موقفه من الأحَاديث والأسانيد:

قليلُ الاسْتِشهاد بالأحاديثِ النَّبويَّة، والآثار عن الصَّحابة أو التابعين في التَّفسير.

ومع هذا فقد ذَكر كثيراً منَ الأحَاديث المشْهُورة الواهية، والتي لا تَصحُّ نِسْبتُها للنَّبي ﷺ.

١- فعند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ البقرة: ١٦٥.

ذَكَر الأثرَ المشْهور على لسان بعض الوعاظ: وهو "إني والإنسُ والجن في نبأٍ عظيم، أخْلق ويُحمد غيري، وأرزقُ ويُشكر سِواي،...".

قلت: وهو حديثٌ قدسي لا أصْلَ له، وسبق التَّنبيه عليه.

٢- وأيضاً: قال عند هذه الآية: "ولنقفْ عند القلب الذي يُحب، والعقل الذي يُدرك، هل هناك من علاقة بينهما؟ نعم، وهذه العلاقة ذَكرها النبي ﷺ، دقّقوا في هذا الحديث: "أرْجَحكم عَقلاً، أشدُّكم لله حبًّا"...انتهى.

قلت: وقد أعاد ذِكْره خمسَ مرات! ولم أجدْ له أصلاً في كتبِ الحديث؟!

٣- وفي أول سُورة المطففين، ذكر حديثاً فيه: "ركعتان مِنْ (رجل) وَرِعٍ، خيرٌ

مِنْ أَلْفِ ركعةٍ مِنْ مُخلّط". قال: الجامع الصغير عن أنس". انتهى.

قلت: وهو حديثٌ موضوعٌ مكذوب؟! انظر ضعيف الجامع (٣١٣٥).

٤- في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق: ٤.

قال: "إذاً فالإنسان تحت رقابة الله عزَّ وجلَّ، وبعض الصُّوفيين؟! قالوا: هذا مقام المراقبة، أحدُ مراتب الإيمان: أنْ تَشْعر أنَّ اللهَ يراقبك، فلمْ تعدْ هناك خَلوة، قال رسول الله صلى الله عيه وسلم: "مَنْ لم يَكنْ له ورَعٌ يَصدُّه عنْ مَعصية اللهِ إذا خَلا، لمْ يَعبأ الله تعالى بسَائر عَمله". مسند الشهاب عن أنس بن مالك". انتهى.

قلت: والحديث ضعيفٌ جدّاً، في مسند الشهاب، رقم الحديث: (٤٧٨).

٥- في قوله: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ الانشقاق: ١٤، قوله: "فيجبُ أنْ تؤمن أن الموت قريب قَريب، وأذكّركم: "مَنْ عَدَّ غَداً مِنْ أَجَلِهِ، فَقَدْ أَسَاءَ صُحْبَةَ الْمَوْتِ". تخريج السيوطي عن أنس رضي الله عنه. انتهى.

قلت: الحديثُ ضعيفٌ جداً، نقله الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" وقال إنَّه: مَنْ دون جعفر بن محمد، كلُّهم مجهولون اهـ. ورواه البيهقي في "شُعب الإيمان" (١٠٥٦٦).

٦- وفي سورة الأعلى، قال: "أعرابي جاء النبي عليه الصلاة والسلام فقال: يا رسول الله، جئتُك لتعلِّمني مِنْ غَرائبِ العِلم؟ فقال عليه الصلاة والسلام: "وماذا صَنعتَ في أصْل العِلم؟"، فقال هذا الأعرابي: وما أصْلُ العلم؟ قال: هل عرفتَ الرب؟ فقال عليه الصَّلاة والسلام: "رأسُ الدِّين مَعرفته..". انتهى.

قلت: قال العراقي في تخريج الإحياء (١٧٨): رواه أبو بكر بن السُّني وأبو نعيم كل واحدٍ في كتابه "رياضة المتعلّمين"، وابن عبد البر في "بيان العلم"، من رواية

خالد بن أبي كريمة عن عبد الله بن المسور قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، أتيتُك لتُعلِّمني مِنْ غرائبِ العلم.. فذكره. وهو مُرسلٌ ضعيفٌ جداً. انتهى.

٧- وفي تفسير ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ الأعلى: ١. قال: "وقال عليه الصلاة والسلام: "حُسْنُ الظنِّ بالله، ثمنُ الجنة". ابن عساكر عن أنس" انتهى.

قلت: ذكره في الإحْياء، وقال العراقي في تخريجه (٣٤٤٣): "وروى ابن جميع في معجمه والخطيب وابن عساكر من حديث أنس: "لا يموتنَّ أحدُكم حتى يُحسنَ ظنّه بالله تعالى، فإنَّ حُسنَ الظنّ بالله ثمنُ الجنة". قال الذهبي: فيه أبو نواس الشاعر، فسقه ظاهر، فليس بأهلٍ أنْ يُروى عنه".

وتتبع ذلك يطول!

موقفه مِنَ الأحْكام الفقهية:

لا يَكادُ يُعرِّج على النَّواحي الفِقْهية، والأحْكام الشَّرعية التي تدلُّ عليها الآية الكريمة.

موقفه منَ اللُّغة والشِّعر والنَّحو:

يَتعرّض للكلام على المباحث اللغوية والبلاغيَّة والنَّحوية أحْياناً.

ويَتحدَّث بلغةٍ سَهلة، وعاميَّة في كثيرٍ مِنَ الأحيان، لتقريب المعَاني للحُضور.

ويذكر الأشْعار والقصائد في الوعظ والزهد والتذكير.

موقفه مِنَ الإسْرائيليات:

يَسْتشهد بالإسْرائيليات أثناء تفسيره للآيات.

ويُكْثر مِنْ سَرد القَصَص والحوادث، والأمْثلة ممَّا يتعلَّق بالآية، مِنَ الواقع والتاريخ.

- قال في تفسير سورة البروج: إذا قال ربنا عزَّ وجل لك: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ طه: ١٤، يا موسى، أتُحبُّ أنْ أجْلسَ معك؟ قال: كيف ذلك يا ربِّ؟ قال: أمَا عَلمتَ أنَّني جليسُ مَنْ ذَكرني؟ صلِّ؟!".

وهي من قصص بني إسرائيل.

تمَّ الكِتَابُ

بِحَمْدِ اللّهِ تَعَالى وعَوْنه

الفهرست

مقدمة ٥
تَمْهِيدٌ ١١
الأُصُولُ التي تَقُومُ عَليها عَقِيدةُ السَّلفِ الصَّالح في أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالى وصِفَاته ١٣
الطَّبَري ٢٣
ابنُ أَبِي حَاتِم ٣٣
المَاوَرْديّ ٣٩
السَّمْعَانيّ ٤٣
البَغَويُّ ٤٩
الزَّمَخْشَريّ ٥٤
الوَاحِدِيُّ ٦٣
ابنُ عَطيَّة ٦٩
ابنُ الجَوْزيّ ٧٣
فَخْرُ الدِّينِ الرَّازيّ ٧٨
القُرْطُبيّ ٨٣
البَيْضَاوي ٨٦
النَّسَفيّ ٩٢
الخَازِن ٩٦
ابنُ جُزَي الكَلْبِي ١٠٢
أَبُو حَيَّان ١١١

ابنُ كَثِير ١١٧
الثَّعَالبي ١٢٢
الجَلالَيْن ١٢٨
أَبُو السُّعُود ١٣٣
الشَّوْكَاني ١٣٦
زُبْدَةُ التَّفْسِير ١٤٤
الأُلُوسي الكَبِير ١٥٥
صِدِّيقُ بن حَسَن خَان القِنَّوجِي ١٦٣
جَمَالُ الدِّينِ القَاسِمي ١٧٠
مُحَمَّدُ رَشِيد رِضَا ١٧٩
ابنُ عَاشُور ١٨٨
المَرَاغِي ١٩٥
مُحَمّدُ فَرِيد وَجْدي ٢٠٢
عبدُ الرَّحْمن السِّعْدِي ٢٠٨
سَيِّد قُطُب ٢١٥
الشَّنْقِيطي ٢٢٣
حَسَنَين مُحَمّد مَخْلُوف ٢٣٠
الشَّعْراوي ٢٤٦
وَهْبة الزُّحَيلي ٢٦٥
تفسير النَّابلسي ٢٧١

تم بحمد الله